الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث "ل م د LMD"

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تسويق وتجارة دولية

تحليل أثر الآثار الساكنة والديناميكية للتكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة تجارب تكاملية للفترة "1980-2019م"

تحت إشراف أ.د: **عقبة عبد اللاوي**

المشرف المساعد أ.د: **فوزي محيريق**

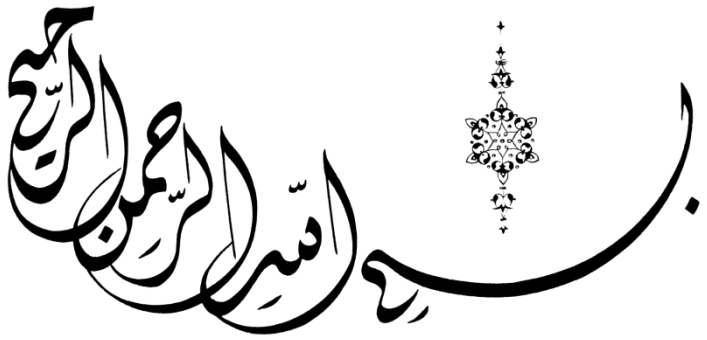
إعداد الطالبة:

نجلاء هزلة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د/ لطفي مخزومي	أستاذ محاضر"أ"	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
أ.د/ عقبة عبد اللاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
أ.د/ فوزي محيريق	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا مساعدا
أ.د/ عبد النعيم دفرور	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	ممتحنا
أ.د/ هشام غربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	ممتحنا
أ.د/ محمد لحسن علاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	ممتحنا
د/ مختار رنان	أستاذ محاضر"أ"	جامعة عمار ثليجي الأغواط	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2022/2021





(سورة طه، الآية: 114.)

الإهداء

إلى كلّ محبّ للعلم ومجتهد فيه

إلى التي فارقتنا . . . ورافقنا دعاؤها حبيبتي أمي عليها رحمة الله

إلى والدي الغالي بابا حفظه الله

إلى وسكن قلبي ورفيق دربي زوجي الحبيب فوزي

إلى ثمرة فؤادي وأنس حياتي بناتي هداية غفران جنان ورتيل وولدي أحمد

إلى فخري وسندي إخوتي كل باسمه

أهدي هذا العمل

نجلاء

شكر وتقدير

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك . . .وبعد

أسمى آيات الشّكر الجزيل والتّقدير:

إلى من أضاء بعلمه عقل طلبته ، وأظهر بسماحته تواضع العلماء ،

مشرفي الأستاذ الدكتور عقبة عبد اللاوي

على تشجيعه وكل توجيهاته ونصائحه القيمة

والذي كان نعم العون لنا حتى تمكّنا من إخراج هذا البحث في صورته النّهائية،

اعترافا وتقديرا لجميل صبره راجين من المولى عز وجل أن يزيده رفعة في الدنيا والآخرة.

إلى من كان لنا عونا وسندا ، إلى الذي أفادنا بتوجيهاته القيمة وآرائه النيّرة، المشرف المساعد

مشرفي المساعد الأستاذ الدكتور فوزي محيريق .

إلى من يبذل العلم عطاء توجيها ومساعدة الدكتور لطفي مخزومي

إلى الأستاذة زينب حيمر عرفانا وشكرا وتقديرا

إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم

لقبول مناقشة الأطروحة وإثرائها وتقييمها.

شكرا لكم

نجلاء

الفهارس

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	/
الشكر	/
الملخص	IV-IV
الفهرس	IV -IV
فهرس الجداول والأشكال	IV
المقدمة	أ- و
الفصل الأول: **« أدبيات التّكامل الاقتصادي» « بين التّأصيل و التّأثير»**	01
تمهيد الفصل الأول	02
المبحث الأول: أدبيات التكامل الاقتصادي "جذور متأصلة وآفاق تتطور"	03
أولا: البناء المفاهيمي للتّكامل الاقتصادي بين الاتّفاقيات ووجهات النّظر	03
ثانيا: التأصيل للفكر التكاملي بين الارتكاز التاريخي والمقاربة النظرية	19
ثالثا: أنواع التكامل الاقتصادي	30
رابعا: قضايا مهمة وإشكالات عالقة في التكامل الاقتصادي	39
المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي في ميزان التنمية الاقتصادية بين تجاذبات الآثار الساكنة والآثار الدّيناميكية	63
أولا: الآثار الساكنة والدّيناميكية وفق سلّم الزمن (التصنيف التقليدي)	63
ثانيا: الآثار الساكنة والدّيناميكية وفق سلّم الاندماج	70
ثالثا: تصنيف الآثار الساكنة والديناميكية للتكامل الاقتصادي في هيكل الاقتصاد الوطني	83
خلاصة الفصل الأول	110
الفصل الثاني: **«العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والتراث العلمي السابق»**	111
تمهيد الفصل الثاني	112
المبحث الأول: نقد وتحليل التراث العلمي والأدب التجريبي السابق لنظريات التكامل الاقتصادي والتّكامل التّجاري (الآثار الساكنة)	113
أولا: تحليل ونقد الأدب التجريبي السابق لنظريات التكامل الاقتصادي	113
ثانيا: تحليل التراث العلمي السابق الذي سلّط الضوء على الآثار الساكنة	127

المبحث الثاني: نقد وتحليل التراث العلمي للتكامل الاقتصادي من جانب آثاره على التنمية الاقتصادية	141
أولا– تحليل التراث العلمي السابق الذي سلّط الضوء على الآثار الديناميكية	141
ثانيا– تحليل التراث العلمي السابق الذي سلّط الضوء على تحليل الآثار الساكنة والآثار الديناميكية:	155
خلاصة الفصل الثاني	177
الفصل الثالث: **«قياس أثر الآثار الساكنة والديناميكية للتكامل الاقتصادي على التنمية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي»**	177
تمهيد الفصل الثالث	178
المبحث الأول: طريقة وأدوات البحث(العينة؛ المتغيرات؛ المعطيات؛ طريقة الإحصاء والقياس)	179
أولا: مجتمع الدراسة	179
ثانيا: متغيرات الدراسة والمعطيات المجمعة	185
ثالثا: الاختبارات والأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات	199
المبحث الثاني: تقدير النماذج ومناقشة وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية	204
أولا: تقدير وتحليل النتائج المرتبطة بالآثار الساكنة للاتحاد الأوروبي	204
ثانيا: تقدير وتحليل النتائج المرتبطة بالآثار الديناميكية للاتحاد الأوروبي	214
خلاصة الفصل الثالث	244
الخاتمة	245
قائمة المراجع	254

فهرس الجداول

الجدول 1-1	الفرق بين الإقليمية القديمة والجديدة	35
الجدول 3-1	مراحل تشكّل وتطور الاتحاد الأوروبي	184
الجدول 3-2	دول الاتحاد الأوروبي وتفاصيل الانضمام للاتحاد ومنطقة الأورو وشنغن	189
الجدول 3-3	الدرجات الممنوحة للدول بحسب مستوى إلغاء حالة التمييز	191
الجدول 3-4	تاريخ انضمام دول الاتحاد الأوروبي لمنظمة التجارة العالمية	194
الجدول 3-5	بيان متغيرات ومصادر البيانات للنماذج القياسية للآثار الساكنة	195
الجدول 3-6	متغيرات النماذج القياسية للآثار الديناميكية للاتحاد الأوروبي	197
الجدول 3-7	تقدير نموذج الجاذبية "شبه الإمكان الأعظم بواسون PPML"	205
الجدول 3-8	تقدير نموذج الجاذبية "شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE"	206
الجدول 3-9	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	215
الجدول 3-10	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي	216
الجدول 3-11	اختبارات جذر الوحدة للمستوى باستخدام اختبارات جذر وحدة "البانل"	217
الجدول 3-12	اختبارات التكامل المشترك لنموذج نمو الناتج المحلي الإجمالي	218
الجدول 3-13	اختبارات التكامل المشترك لنموذج التنمية البشرية	218
الجدول 3-14	اختبارات التكامل المشترك لنموذج تراكم رأس المال الثابت	218
الجدول 3-15	تقدير النموذج الخاص بأثر التكامل الاقتصادي على النمو الاقتصادي (GDPgr) في الاتحاد الأوروبي	220
الجدول 3-16	تقدير النموذج الخاص بأثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار (GFCF) في الاتحاد الأوروبي	228
الجدول 3-17	تقدير النموذج الخاص بأثر التكامل الاقتصادي على التنمية البشرية (HDI) في الاتحاد الأوروبي	236

فهرس الأشكال

الشكل 3-1	الضرائب على التجارة الدولية (نسبة من الإيرادات الكلية)	**209**
الشكل 3-2	معدل التعريفة الجمركية، الوسط المرجح المطبق على السلع المصنعة للدول الأولى بالرعاية	210
الشكل 3-3	معدل التعريفة الجمركية على جميع المنتجات	210
الشكل 3-4	واردات الاتحاد الأوروبي بحسب الأقاليم	211

ملخص

---------- ملخص ----------

تحليل أثر الآثار الساكنة والديناميكية للتكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة تجارب تكاملية للفترة "1980–2019م")

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الآثار الساكنة والآثار الديناميكية التي يحدثها التكامل الاقتصادي في تحقيق أثر صاف لخلق التجارة في المدى القصير؛ وخلق التنمية في المدى الطويل لدول الاتحاد الأوروبي؛ للفترة الممتدة بين: 1980 و2019، وقد تم دراسة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل، واختبارات التكامل المشترك. ولتقدير نموذج الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي عبر نماذج الجاذبية، تم اعتماد "طريقة مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون" (PPMLHDFE). وتم استخدام "طريقة مقدرات طريقة العزوم المعممة" (GMM) لقياس الأثر طويل الأجل للتكامل الاقتصادي بالتركيز على التغيرات الهيكلية والبنيوية والاقتصادية؛ من خلال تتبع الأثر على نمو الناتج وزيادة الاستثمار ومن ثم النظر في آثار التكامل الاقتصادي الاجتماعية؛ بالتركيز على مدى مساهمة التكتل الاقتصادي في تحقيق التنمية البشرية والرفاهية الاقتصادية. ومما خلصت إليه الدراسة أن خلق التجارة الناتج عن الآثار الساكنة للاتحاد الأوروبي ينتج عنه في الأمد الطويل زيادة النمو الاقتصادي؛ أما النتيجة المرتبطة بالآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي تظهر بشكل مهم في نمو تراكم رأس المال الثابت لدول الاتحاد، أي أن للتكامل الاقتصادي المجسد في صيغته التطبيقية "الاتحاد الأوربي" أثر في خلق التنمية الاقتصادية؛ وفيما تعلق بالتنمية البشرية فإن آثار خلق التجارة في الاتحاد الأوروبي كان له أثر في تحويل التنمية في شقها الاجتماعي تحديدا التنمية البشرية.

الكلمات المفتاحية: تكامل اقتصادي، الآثار الساكنة، الآثار الديناميكية، خلق التجارة، تحويل التجارة، خلق التنمية، تحويل التنمية.

الترميز الاقتصادي (JEL): F15; F10; F11; F13; C11; O4

---------- **Abstract** ----------

Analyzing the Impact of the Static and Dynamic Effects of Economic Integration on Achieving Economic Development
(A Study of Integrative Experiences for the Period "1980-2019")

This study aims to measure the static and dynamic effects of economic integration in achieving the net effect of creating trade in the short term and ensuring long-term development for the countries of the European Union between 1980-2019. Stability variables were examined by using unit root tests for panel data and cointegration tests, And the Poisson Approximation Probability Estimation Method (PPMLHDFE) was adopted to estimate the static effects of economic integration from gravity models. The Generalized Momentum Method (GMM) was used to measure the long-term impact of economic integration, with a focus on structural and economic change; Tracking the impact on output growth and increased investment, and then looking at the social impact of economic integration, focusing on the extent to which the economic bloc contributes to human development and economic well-being. The study concluded that the creation of trade as a result of the static effects of the European Union leads to a long-term increase in economic growth. While the result associated with the dynamic effects of economic integration manifests itself in an important way in the growth of accumulation of fixed capital for the countries of the Union. That is economic integration was embodied in an applied form "The European Union" influenced the creation of economic development. In relation to human development, the effects of the creation of trade in the European Union had an impact on the Diversion of development in its social aspect, in particular human development.

Key words: Economic Integration, Static Effects, Dynamic Effects, Trade Creation, Trade Diversion, Development Creation, Development Diversion.

JEL Classification Codes: F15; F10; F11; F13; C11; O4

مقدّمة

مقدّمة

لقد تغير مشهد الاقتصاد العالمي تغيّراً كبيراً خلال العقود الأخيرة، ولا سيما ما تعلق بالتجارة الدولية التي تحتلّ مكانة بارزة؛ في المناقشات الأكاديمية لدى الباحثين، والتدابير السياسية لدى مسؤولي الدول؛ ويتزامن ذلك مع التطور العلمي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل؛ والحركة السّلِسة لرؤوس الأموال؛ ونجاح تحرير التجارة على المستوى الأحادي والمتعدد الأطراف وعلى الصعيدين الإقليمي والثنائي؛ وتحوّل قطب النمو الاقتصادي من الشمال إلى الجنوب؛ كلها أمور تبين الحاجة إلى تحول نموذجي في نمط التفكير في موضوع التجارة والتنمية.

إن التداعيات الواضحة لعملية العولمة المستمرة التي من مظاهرها أنه لا ينبغي النظر إلى التجارة الدولية كغاية بل كمحفّز للنّمو والتنمية، ويمكن للفرص التي تتيحها التجارة الدولية، إذا ما استُغلت على نحو سليم، أن تشكّل قوة كبيرة تدفع باتجاه خلق فرص عمل، وإتاحة الاستخدام الفعال للموارد، وتقديم حوافز لمنظّمي المشاريع، ومن ثمّ تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية في البلدان النامية والمتقدّمة.

ومن المهم التمييز بين الأهداف الإنمائية، كالحد من الفقر، والأمن الغذائي، والحصول على الخدمات الأساسية، من جهة، والعوامل المحرّكة لبلوغها، كالتجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا، من جهة أخرى.

كما أنّ الصلة بين التجارة والتنمية ليست تلقائية، فتحقيق فوائد إنمائية يتطلّب دعماً مؤسسياً وسياسياً على الصّعيدين الوطني والدّولي؛ إذ ينبغي للسياسات الوطنية المتصلة بالتجارة أن تربط المنتجين بالأسواق العالمية على نحو فعال، وأيضا أن يدعِّم التعاون الدولي الإصلاح التجاري المفيد؛ وأن يزيد إدماج منتجي البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية، ويقلل التدابير غير التعريفية التي تقيد التجارة، ويعزز القواعد التجارية والسياسات المتصلة بالتجارة المستدامة بيئياً والشاملة اجتماعياً.

ويعدّ التّكامل الاقتصادي أحد المداخل المهمّة لتعزيز النّمو الاقتصادي؛ وصولا لتنمية مستدامة شاملة؛ بما يحقّقه التكامل من آثار ستاتيكية وديناميكية تغطّي المكوّنات الاجتماعية والمؤسسية والابتكارية والتكنولوجية والبيئية للتنمية الوطنية للبلدان المشاركة في مجموعة التكامل. فتؤدّي التغيّرات في الهيكل الجغرافي (المكاني) والسّلعي للتّجارة إلى تشبّع السوق الاستهلاكية بالسلع، وبالتالي مستوى إشباع احتياجات المستهلكين. ويرتبط نقل الإنتاج بالتغيّرات في حركة الاستثمارات، وتعديل التدفّقات النّقدية والتّحوّلات في هيكل توظيف السّكان، ونقلٍ للتكنولوجيا والابتكار؛ وما يصحب ذلك من آثار على البيئة.

1. السؤال الرئيسي:

ستركّز الأطروحة عن الآثار التي يحدثها التكامل الاقتصادي في التدفقات التجارية البينية، وسيتم اختبار ما إذا كان التكامل التقليدي بصيغته التطبيقية المجسّدة في صورة الاتحاد الأوربي، قد ساهم في خلق التجارة أو تحويل التجارة؛ وفي المقابل مدى مساهمة الارتقاء في مراحل التكامل الاقتصادي، والتقدم في مسار إلغاء

حالات التمييز من خلال توحيد السياسات الاقتصادية واعتماد عملة موحدة في «خلق التنمية» بما تعكسه من زيادة ورفع كفاءة مستويات الإنتاج والاستثمار والرفاهية باقتصاديات الدول محل الدراسة؛ أم كانت سببا في «تحويل التنمية» بما تعكسه حالات الانكماش في مستويات الإنتاج والاستثمار الناتج عن اختفاء أو اندثار بعض الوحدات الإنتاجية على إثر المنافسة بين القطاعات أو الصناعات المتشابهة في الدول الأعضاء، وانعكاس ذلك على التنمية البشرية.

وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى يُؤدي التكامل الاقتصادي المجسّد في صيغة الاتحاد الأوربي بمختلف مراحله والتزاماته إلى تحقيق أثر صاف لخلق التجارة في المدى القصير، وخلق التنمية في المدى الطويل؟

2. الأسئلة الفرعية:

من السؤال الرئيس يمكننا أن نُثير مجموعة من الأسئلة الجزئية تسهيلاً للإجابة عن المشكلة الرئيسية:

❶ ما هو الأثر الصافي للآثار الساكنة على التجارة البينية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي؟

❷ ما مدى مساهمة الآثار الديناميكية في نمو نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي؟

❸ ما مدى مساهمة الآثار الديناميكية في زيادة تراكم رأس المال الثابت للدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي؟

❹ ما مدى مساهمة الآثار الديناميكية في تحسن مستويات التنمية البشرية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي؟

3. فرضيات الدراسة:

وكإجابة على الأسئلة السابقة نعتمد الفرضيات الآتية:

① يسمح التكامل الأوربي بالاستفادة الفعلية من الفرص الممكنة التي يُتيحها التقسيم الكفء للعمل، بما يتيحه من زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكّلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية العادلة للأعضاء في هذا التكتل؛ ومع تقدم الدرجة التي تحققها كل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي في القضاء على الحواجز والقيود التي تعترض انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين البلدان الأعضاء، والدرجة التي تُحققها كل منها من إلغاء حالة التمييز، يكون محصلة ذلك تكافؤ الفرص أمام عناصر الإنتاج على مستوى الاقتصاديات القطرية والمستوى الإقليمي، وهو ما ينتج عنه أثر صافٍ لخلق التجارة.

② تُؤدي الآثار الديناميكية إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للدول الأعضاء، إمّا عن طريق تحسين توزيع موارد الإنتاج، أو تبني سُبل إنتاج أفضل أو تأثير هذه الأحداث في الأجل الطويل على إمكانيات زيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء؛ كما أن اتساع السوق نتيجة عملية التكامل يُمكّن من إقامة صناعات بحجم اقتصادي كبير والاستفادة من وفورات الحجم التي تنشأ عن عملية التكامل والتخصص في الإنتاج، وهو

ما يُسهم في تعميق الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي في زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وانعكاسه على التنمية الاقتصادية.

③ تقترن زيادة الكفاءة الإنتاجية بالزيادة في الأرباح ممّا يُوفر للمؤسسات أرصدة أكثر للاستثمار في السلع الرأسمالية، وتُؤدي الآثار الديناميكية إلى نمو حجم السوق مما ينشأ عنه توليد توقعات بزيادة الأرباح في المستقبل ما يُنعش الإنفاق الاستثماري؛ كما يُؤدي تقارب مُستويات الدخل ومعدلات العائد على عناصر الإنتاج المختلفة في إطار مرحلة السوق المشتركة ومرحلة الاتحاد النقدي إلى توسّع في النشاط الاقتصادي والدورة الاقتصادية بما يُعزز معدلات تراكم رأس المال الثابت ونمو الاستثمار.

④ يسمح أثر خلق التجارة للمستهلكين شراء السلع والواردات بأسعار أقل بعد إلغاء التعريفات الجمركية، مما يزيد من فائض المستهلكين؛ كما تُساهم عملية تخفيض الرسوم الجمركية والقيود الكمية، أو إلغائها كلياً، سواءً على السلع والخدمات المتدفقة أو المواد الوسيطية التي تدخل في عمليات الإنتاج، في رفع الدخل الحقيقي للمستهلك ومن ثَمّ تحسين القدرة الشرائية؛ وعلى ذلك فإن من شأن التكامل الاقتصادي أن يُسهم في المدى الطويل في زيادة الرفاهية وهو ما ينعكس على التنمية البشرية في دول الاتحاد الأوربي.

4. مبرّرات اختيار الموضوع:

- ارتباط الموضوع بالتخصّص والرغبة في دراسة موضوعات التكامل والآثار الناتجة عنه.
- الرغبة في تقييم تجربة الاتحاد الأوربي، والتي يعتبرها كثيرون من التجارب الرائدة في التكامل الاقتصادي التقليدي.
- الرغبة في تحليل وتقييم مقاربات التنمية المرتكزة عن التحرير التجاري الإقليمي.

5. أهمية الدراسة:

تُسهم الدراسة في مراجعة الأدبيات والمقاربات المرتبطة بنظرية التكامل الاقتصادي وأبعاد التنمية الاقتصادية، وقد أخذت بعين النظر العديد من العوامل والمتغيرات النوعية والكمية المفسّرة لآثار التكامل الاقتصادي؛ من ذلك تكميم الأثر الذي تحدثه ترتيبات مراحل التكامل الاقتصادي في إلغاء حالة التمييز بين دول الإقليم المتكامل، والتي لم يتم تضمينها في القياس والتحليل الاقتصادي ضمن مجموعة من الأدبيات في حقل المعرفة في التكامل الاقتصادي والتجارة الدولية.

كما نأمل أن تُسهم نتائج الدراسة في إعادة النظر في استراتيجيات الدول النامية في ما تعلق بالتكامل الاقتصادي والمقاربات التي تتواءم مع أهداف التنمية الاقتصادية فيها؛ ومن شأن النتائج التي تم استخلاصها المساهمة في تسهيل عملية الاختيار بين بدائل السياسات الاقتصادية والتجارية اللازمة لتعظيم الفوائد الناتجة عن التكامل الاقتصادي بحسب أهداف التنمية المراد تحقيقها. كما تفتح الدراسة آفاق إجراء المزيد من الأبحاث

حول أهمية تطوير وتحسين السياسات الاجتماعية ومداخل التأثير على الرفاهية والتنمية البشرية، بمرتجى تحقيق أثر إيجابي للتكامل الاقتصادي عليها، وتقليل فجوة التنمية البشرية بين الدول المتكاملة.

6. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل آثار الترتيبات الإقليمية في صيغتها التقليدية على الدول المتكاملة؛ من خلال النظر في كل من الآثار الساكنة والديناميكية وما يترتب عنها من أثر صاف لخلق التجارة، وآثارها في المدى الطويل على التنمية الاقتصادية، وبذلك فإن الأطروحة تسعى إلى تحقيق الأهداف التفصيلية الآتية:

❶ محاولة الإلمام بأهم المفاهيم النظرية الخاصة بالتكامل التقليدي والإقليمية الجديدة والتكامل الإنمائي والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن كل مقاربة من مقاربات التكامل الاقتصادي.

❷ قياس الأثر الصافي لخلق التجارة وتحويل التجارة في دول الاتحاد الأوربي.

❸ تحديد أثر الآثار الديناميكية على التنمية الاقتصادية في دول الاتحاد الأوربي.

7. الإطار الزماني والمكاني:

مكانيا تركّز الجانب التطبيقي للأطروحة حول تجربة الاتحاد الأوربي بدوله الثماني والعشرون، سواء الدول المنظمة لمنطقة اليورو؛ أو مجموع الدول المنظمة للسوق الأوربية المشتركة؛ أما زمانيا شملت الدراسة الفترة الممتدة بين العام 1980 إلى غاية العام 2020.

8. المنهج والأدوات المستخدمة:

تحددت المناهج البحثية التي ستُعتمد بناء على طبيعة وطريقة معالجة الإشكالية الرئيسية؛ مستخدمين طريقة "IMRAD" كأساس منهجي عام لهيكلة جوانب البحث؛ بما يساعد على الإجابة عن إشكالية الدراسة الرئيسية والإشكاليات الفرعية ومن ثم استخلاص الاستنتاجات ومناقشتها، وصولا لاختبار فرضيات الدراسة. وتبعا لذلك تم الاعتماد على مجموعة مناهج بحثية متنوعة. فبحسب الخطوات والإجراءات المعتمدة والمتبعة في الأطروحة، فإن المناهج المعتمد عليها كانت كالآتي:

- **المنهج الوصفي**: حيث حاولنا من خلاله وصف الأجزاء النظرية المتعلقة بموضوعات التكامل الاقتصادي ومناقشة أنواع التكتلات المختلفة؛ بالإضافة إلى تحليل آثار التكامل الاقتصادي سواء الستاتيكية منها أو الديناميكية؛ تحديدا ما ارتبط بخلق التجارة وتحويل التجارة والآثار الديناميكية المرتبطة بالإنتاج والنمو الاقتصادي والاستثمار والرفاهية. كما يسهّل المنهج توصيف وضبط المتغيرات التابعة والمستقلة التي تُعتبر متغيرات مؤثرة في الظواهر المراد دراستها، استعانة بالأدبيات النظرية والدراسات السابقة في الموضوع.
- **المنهج التاريخي**: يتعلق تطبيق هذا المنهج بتتبع ظاهرة معينة وفقا لتطور تاريخي ووقائع اقتصادية معينة، وعادة ما يركّز على الإطار الزماني للدراسة. وقد تم التفصيل في الإسهامات التاريخية في بناء النظريات والدراسات في موضوعات التكامل الاقتصادي، هذا من الشق النظري؛ أما الدراسة الميدانية فقد تم فيها

تتبع مراحل نشأة وتطور الاتحاد الأوربي وترتيباته والاتفاقيات المنظمة والضابطة لعمل الاتحاد، بالإضافة إلى تتبع مسار تطور السلاسل الزمنية "للبانل" لمتغيرات الدراسة بداية من سنة: 1980 إلى غاية: سنة 2020.

- **المنهج التقويمي**: حيث تم استخدام منهج التقويم لتحديد وتثمين أهم الجوانب الإيجابية الناتجة عن التكامل الاقتصادي بين التأصيل النظري والواقع التطبيقي، بالإضافة إلى مناقشة مجموعة من الإشكاليات التي تُطرح وتنشأ ارتباطا بنشوء وتطور الترتيب التكاملي بحسب نمطه وصيغته.
- **المنهج التجريبي**: وبرز من خلال الدراسة التطبيقية، بهدف صياغة النماذج الاقتصادية المناسبة للإجابة عن إشكالية الدراسة، وقياس العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة ضمن هذه النماذج، مستعملين في ذات المنهج أدوات التحليل والقياس الاقتصادي ومقارباته المختلفة والاختبارات المناسبة لطبيعة كل نموذج، سواء نماذج الجاذبية لتحديد الآثار الساكنة، أو النماذج الديناميكية لتحديد الآثار الطويلة الأمد.
- **المنهج الاستقرائي**: وبحسب نمط التفكير وعمل العقل في عملية استخلاص النتائج، وللخروج باستنتاجات يمكن تعميمها فقد تم استخدام المنهج الاستقرائي، تحديدا الاستقراء الناقص، والذي يسمح بالحكم على الكل بما يوجد في الجزء، وهو ما يُمكّن من تعميم الاستنتاجات المستخلصة في تجربة التكامل التقليدي لدول الاتحاد الأوربي على تجارب التكامل التقليدي المماثلة.

9. محتوى البحث:

تم تقسيم الأطروحة إلى ثلاثة فصول، وُسِم الأوّل بـ « أدبيّات التّكامل الاقتصادي، بين التّأصيل والتّأثير» وعمليًّا في هذا الفصل تم تقييم جودة عمليّات التّكامل الجارية في الاتّفاقيّات المختلفة، وتحديد المكاسب والمشاكل والتّناقضات من خلال دراسة الأدبيّات المتّعلقة بالتّكامل الاقتصادي، والتّأصيلات النّظرية للتّكامل التّقليدي والإقليميّة الجديدة والتّكامل الانمائي في المبحث الأول، وتحليل وتقييم الآثار السّاكنة والآثار الدّيناميكيّة على الدّول الأعضاء في مختلف الاتّفاقيات الدّولية في المبحث الثاني.

أما الفصل الثاني فقد قُسّم إلى مبحثين، تم تحليل في المبحث الأوّل عددًا من الدراسات التي أصّلت لنظريات التكامل الاقتصادي وآثاره الساكنة (البعد التجاري)، ثمّ نظرنا في الدراسات السابقة التي حللت وناقشت آثار التكامل الاقتصادي الديناميكية (البعد التنموي) في المبحث الثّاني؛ محاولين الاستفادة من الإرث العلمي السابق نقدا واختلافا وتشابها وارتكاز بعد تحديد الفجوات البحثية في أجزاء إشكاليتنا البحثية.

ومثّل الفصل الثالث الدراسة التطبيقية التي تم من خلالها توصيف متغيرات الدراسة وشرح الطريقة والأدوات المستخدمة وصولا إلى تقدير النماذج الاقتصادية المرتبطة بالآثار الساكنة والديناميكية وتأثيرها في التنمية الاقتصادية؛ ومن ثم تحليل مخرجات التقدير وتقديم التفسيرات والحجج والأدلة على الاستنتاجات ومقارنتها بالنظرية الاقتصادية ونتائج الدراسات السابقة. أمّا الخاتمة فقد تضمنت ما توصلت إليه الدراسة من نتائج مدعمة باقتراحات نظرية وأخرى عملية علّها تكون إضافة علمية وعملية في هذا المجال.

الفصل الأول

« أدبيّات التّكامل الاقتصادي»

« بين التّأصيل و التّأثير»

تمهيد

صار التكامل الإقليمي في العالم الحديث قضية ملحّة لجميع دول العالم عامّة وللدول النامية خاصة، على وجه التحديد؛ وفي ظل التّخلّف السّياسي والاقتصادي؛ تحوّل التّكامل إلى ظاهرة سياسية واقتصادية عالميّة حقًا، فهي في الغالب تواجه مستوى عميق الجذور من الفقر، والحدّ الأدنى من حصّة التّجارة العالميّة، وانخفاض وتيرة التّنمية في رأس المال البشري والبنية التحتيّة فضلا عن مواجهة التّحدّيات الزّائدة من الضّغوط الخارجيّة؛ فقد سمح للدّول الصّغيرة والمتوسّطة الحجم بتعزيز موقفها في الحوار مع الدّول الكبيرة، وتخفيف الاختلافات في معدلات النّمو ومستوى جودة الحياة، وأيضًا تقديم مساهمة مستقلّة في تسوية عدد من النّزاعات الدّولية الشّديدة.

إنّ تأثيرات التّكامل الدّولي متنوّعة للغاية، وتتجلّى بطرق مختلفة بمرور الوقت وفي مراحل مختلفة من عمليّة التّكامل، وهي متعدّدة الاتّجاهات (يمكن أن تكون إيجابيّة وسلبيّة على حدّ السواء).

تأصيليا وفي هذا الفصل سنحاول تقييم جودة عمليّات التّكامل الجارية في الاتّفاقيّات المختلفة، وتحديد المكاسب والمشاكل والتّناقضات من خلال دراسة الأدبيّات المتّعلقة بالتّكامل الاقتصادي، والتّأصيلات النّظرية للتّكامل التّقليدي والإقليميّة الجديدة والتّكامل الإنمائي؛ ثم محاولة تحليل وتقييم الآثار السّاكنة والاثار الدّيناميكيّة على الدّول الأعضاء في مختلف الاتّفاقيات الدّولية؛ وذلك من خلال مبحثين اثنين كانا كالآتي:

- ✓ **المبحث الأول:** أدبيات التكامل الاقتصادي "جذور متأصّلة وآفاق تتطوّر".
- ✓ **المبحث الثاني:** التّكامل الاقتصادي في ميزان التّنمية الاقتصادية بين تجاذبات الآثار السّاكنة والآثار الدّيناميكيّة.

المبحث الأول:
أدبيات التكامل الاقتصادي "جذور متأصّلة وآفاق تتطوّر"

في محاولة لبسط المفاهيم التي تمثّل الوعاء المعرفيّ للتّكامل الاقتصادي، يجدر بنا أن نتناول الإطار النّظري العام والتّأصيل الفكري الذي تدور في رحابه نظرية التّكامل الاقتصادي، المتشابك والمتشعّب، الذي تمتدّ جذوره في الماضي البعيد ليستمدّ أصوله من نظريّات التّجارة الدّولية؛ مرورا بنظريّات الجغرافيا الاقتصاديّة شاملا نظريّات التّنمية الاقتصاديّة، بين الاتّجاه التّجاري والإنتاجي والتّنموي مرورا بمناهج قديمة ومحدّثة تختصّ في مجملها بدراسة وتحليل الآثار الستاتيكيّة والدّيناميكيّة لمراحل ودرجات سلّم التّكامل الاقتصادي. كما أنّها تناقش المشكلات المنبثقة عن اختفاء صفة القوميّة لنمط السّياسات الكلية "الماكرو-اقتصاديّة" للدّول الأعضاء وذوبان الفروق والاختلافات الوطنيّة بينها، وبصفة خاصّة تلك المتعلّقة بالسّياسات النّقدية والماليّة وسياسات التّجارة الخارجيّة، وسياسات الاستثمار والصّرف الأجنبي، ممّا يؤكّد العلاقة الوثيقة والرّابط المتين بين نظريّة التّكامل الاقتصادي ونظريّات التّجارة الخارجيّة ونظريّة التّوطّن ونظريّات التّنمية الاقتصاديّة؛ وكذا أهمّ المناهج الّتي تعتبر ركائز بُنيت على أساسها، وسوف نحاول إبراز وشرح هذه العلاقة في هذا الجزء من الدّراسة.

أولا- البناء المفاهيمي للتّكامل الاقتصادي بين الاتّفاقيّات ووجهات النّظر:

لقد شهد العالم في السّنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهورًا للتكتلات الاقتصادية بشكل بارزٍ ومؤثّرٍ، وهو في صميمه يُعبّر عن تحوّلٍ نوعيٍّ في طبيعة العلاقات الاقتصادية الدّولية، لذا خضع مفهوم التكامل الاقتصادي إلى اهتمام عديد الباحثين والمفكّرين الاقتصاديين، بحسب تعدّد المدارس الفكرية، تولّدت عنها إسهامات كثيرة أصيلة وحديثة، نتطرّق لها في هذا الجزء من خلال التركيز على أهم الآراء التي تناولت مفهوم التكامل وأشكاله ومراحله، وتحديد الإطار العام لنظرياته.

1. مفهوم التكامل الاقتصادي:

لم يتفق الاقتصاديون على وضع تعريف واحد ومحدد لظاهرة التكامل الاقتصادي، نظرا لاختلاف وجهات نظرهم بخصوص تحديد مفهومه؛ سواء تعلّق الأمر بالأسباب التي تقود إلى التكامل أو بدوافع الاتجاه نحو الأخذ به؛ أو بالأهداف التي يراد الوصول إليها من وراء عملية التكامل؛ أو بالوسائل التي تستخدم من أجل تحقيق أهدافه. فهناك من يميز بين التكامل السلبي والإيجابي، وآخرون يركّزون على التكامل الستاتيكي والديناميكي، في حين هناك من يقسّمه إلى تكامل الأسواق والتّكامل عن طريق التنمية والإنتاج والتكامل القطاعي؛ ومجموعة أخرى تقسّمه إلى تكامل رأسي وأفقي والبعض الآخر إلى تكامل اقتصادي ونقدي؛ و سنحاول تقديم بعض

مجموعة من التعريفات التي قدمها رواد الفكر الاقتصادي التّكاملي، والتي بدورها تحوي الكثير من التفسيرات المتباينة خاصة بين أنصار الحرّية والتدخّل.

فالتّكامل لغة يعني تجميع أجزاء متناثرة في كلٍّ واحدٍ[1]، والأصل اللّاتيني لكلمة التّكامل هو: "Integritas" بمعنى التّكميل أو الكلّ التّام، وقد برز استخدام هذا المصطلح سنة: 1620 م في قواميس اللّغة الإنجليزية ويعني "ربط ودمج أجزاء في وحدة واحدة"، ويُعدّ من أكثر المصطلحات ارتباطا بمعناه اللّغوي[2]، وفي العالم الحديث، يُعرّف مصطلح "التكامل" على أنّه "توحيد" أو "إنشاء مجتمع معين".[3]

ويعتبر التّكامل الاقتصادي عملا إراديّا بين دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التّجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها، كما يتضمّن تنسيق السّياسات الاقتصاديّة، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدّول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجيّة العامة، مع وجود فرص متكافئة.[4]

والتكامل أو التكتل هو تقارب تدريجي يتّسم بالتّوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أطرافه[5]، كما يُعرّف على أنّه تنظيم يضمّ عددا من الدّول تربطها مصالح مشتركة عن طريق معاهدة ليس لها صفة العدوانيّة[6]، ويعرفه «بالاسا Balassa»بأنّه: "إلغاء للتّمييز داخل منطقة ما"[7]، إذْ يذهب في تحديده إلى مفاهيم حريّة التّجارة الدوّلية من مفهومها الضّيق كونها مجرد تجارة سلعية إلى معناها الواسع بحيث تحتوي على الآليات الخاصة بتحرير عناصر الإنتاج.

وعرّفه «كاينرت Kahnert» وآخرون على أنّه" عملية إزالة لتلك التّمييزات التي تحدث على الحدود الوطنية تدريجيا"[8]، ويرى «ستالي Staley» بأنّ التّكامل "يتعلّق بجميع الفرص الممكنة لتقسيم العمل بكفاءة"[9]، أمّا «جان تنبرجن Jean Tenbergen» فيرى "أنّ تحرير التجارة بين مجموعة من الدول يجب أن تتوفّر فيها العوامل الآتية: سيادة المنافسة الكاملة، اختفاء عنصر تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج، تشابه أنماط الطلب العالمي، غياب عناصر نفقات النقل و تشابه دوال الإنتاج عالميا"[10].

أما «جونار ميردال J. Myrdal» فإنّه ينظر إلى عملية تحرير التجارة الخارجية بين الدّول الأعضاء على أنها تساوي في أسعار عوامل الإنتاج أو تحرير انتقالات عوامل الإنتاج أو العنصرين معا. ويرى «فليب جاكوب

---

[1] – فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدّار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص5.

[2] – نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة :مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2006 ، ص13 .

[3]- Irina Tutberidze, Modern Theories of Integration: French School. Practical Theories of European Integration, the electronic scientific journal of Faculty of History of Lomonosov Moscow State University, №14,2019, P198.

[4] – محمود حسن حسني، دور رأس المال العربي في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، رسالة ماجستير ، لقسم التجارة الخارجية بكلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان، القاهرة، 1980، ص15.

[5]– السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، مجلة السياسية الدولية، العدد138، اكتوبر1999.

[6]– عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدولة الخليج العربي: آلياته وأهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية، مكتبة مدبولي، مصر، ص09.

[7]- Bela Balassa, The Theory of Economic Integration, RICHARD D. IRWIN, INC, HOMEWOOD, ILLINOIS, 1961,p171, (On Line: 20/10/2019), http://ieie.itam.mx/Alumnos2008/Theory%20of%20Economic%20Integration%20(Belassa).pdf

[8]- Kahnert, F, P. Richards, E. Stoutjesdijk, and P. Thomopoulos, Economic integration among developing countries, Development Center of the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris, 1969.

[9]- Staley, Charles E, Review of A history of thought on economic integration, by Fritz Machlup, Annals of the American Academy of Political and Social Science 434, 1977, p243.

[10]– سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم،ج2 ، ط2، الدار اللبنانية المصرية،1994، ص279.

Filp. Jacob» أنّ التّكامل يتضمّن بشكل عام إحساسا بالجماعة بين أفراد الشّعب في كيان سياسي واحد وهو ما يعني وجود روابط مشتركة بين الأفراد تجعلهم يشعرون بذاتيةٍ خاصةٍ بهم[1]؛ ويعرّفه «ليون ليدنبرغ Lyon Leidenberg» بأنّه العملية التي تجد الدّول نفسها عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو الدّاخلية الرئيسية باستقلالٍ عن بعضها البعض؛ وتسعى بدلا من ذلك لاتّخاذ قرارات مشتركة في هذه الشّؤون أو تُفوّض أمرها فيها لمؤسّسة جديدة، أمّا «جون غالتنك John Galtick» فيرى أنّ التّكامل هو العمليّة التي يشكّل فيها طرفان أو أكثر طرفًا واحدًا، وعندما تنتهي عمليّة التّشكيل نكون أمام حالة تكامل، وبالمقابل إذا انقسم طرف إلى طرفين أو أكثر فإنّنا عند انتهاء حالة الانقسام، نكون أمام حالة تفكّك أو انحلال.[2]

ويُعرّف التكامل أنّه"دخول مجموعة من الدّول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتّحادٍ اقتصاديٍّ بحيث يتمّ الاتّفاق بين هذه الدّول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحّدة تلتزم بها جميع الدّول الأعضاء؛ مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السّلع المتداولة بين هذه الدّول، وإلغاء القيود التّجارية الأخرى التي تحدّ من حركة التّجارة، وحريّة حركة الموارد الاقتصادية بين الدّول الأعضاء في اتّفاقية التّكامل الاقتصادي وكذلك الاتّفاق بين هذه الدّول على تطبيق سياسة تجاريّة موحّدة للتّعامل التّجاري مع الدّول خارج الاتحاد الاقتصادي".[3]

كما أنّه قد يقع تشابكٌ مفاهيميٌّ أفضى إليه التّداخل واشتراك بعض جوانب التّكامل مع بعض الجوانب المفاهيميّة لمصطلحات اقتصاديّة أخرى[4]، فيصعب التّفريق والتّمييز بين التّكامل والتّعاون والشّراكة والتّدويل، والاعتماد المتبادل والتّبعية، لذلك يُعدّ من الضّروري تفسير وفهم طبيعة هذه العلاقات الدّولية، من أجل رفع اللّبس عنها وتوضيح مفهوم التّكامل الاقتصادي لتوظيف أفضل.

❶ يفرّق «بلاسا Balassa » **بين التّكامل والتّعاون** فيقول: إنّهما وإن كانا يبدُوان من طبيعة واحدة إلّا أنّ بينهما فرق من النّاحية الكميّة والكيفيّة، فبينما يشتمل التّعاون على الأفعال التي تستهدف تخفيف أثر العقبات والمشكلات القائمة في المجال المتعاون فيه بهدف تسهيل عمليّات التّبادل الدّولي؛ فإن التّكامل يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يتضمّن التدابير التي من شأنها القضاء على كل أو بعض أشكال التّمييز، وحلّ تلك المشكلات، ففكرة التكامل ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار هيكليّة في الاقتصاد الوطني للدول الدّاخلة في عمليّة التّكامل، وتقوم على درجة من التّعقيد ومن الشّمول تزيد من عمق وفاعلية العلاقات الاقتصادية بين الدول.[5]

---

[1]– جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بكاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت،1985، ص271،272.

[2]– عامر مصباح، نظريات التكامل الدّولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص17.

[3]– علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007 ، ص409.

[4]– عقبة عبد اللاوي، التكتلات الاقتصادية كقوّة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرّأسمالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة ورقلة، 2014/2015، ص8.

[5]– بيلا بالاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، 1964، ص170.

❷ تُعتبر **الشّراكة** استراتيجية تتبعها الدول في التّعاون مع بعضها البعض من أجل إقامة علاقة ترابط، عن طريق إبرام اتّفاقيّات دوليّة تتضمّن تعاونا دوليّا أو سياسيّا في شكل مساعدات اقتصادية أو تقنية أو مالية، وتهدف الشراكة إلى تنفيذ سياسات الأطراف المتعاقدة من أوّل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل والعمل المشترك، وذلك بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات، علاوة على الوسائل والإمكانيات الضرورية والموارد المتاحة.[1]

❸ أمّا عن **التّحالف** فإنّ الدّوافع لقيامه هو وجود خطر داخلي أو خارجي يهدّد وحدات التّحالف، بعكس التكامل، فالتّحالف لا يهدف إلى تحقيق بناء مؤسّساتي دائم مستمر، أضف إلى ذلك أنّ التّحالف يزول بزوال أسباب قيامه ولكن التّكامل يتسم بالاستمرارية في تحقيق أهدافه وهدفه الوحدة السّياسية.[2]

❹ ويُعتبر **التّدويل الاقتصادي** اتّجاه شامل للتّطوّر العالمي يتمّ عفويّا[3] بإطلاق قوى السّوق وبغضّ النّظر عن طبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية[4]، إذا نستنتج أنّ التّدويل هو إحدى الخطوات الأولى في عملية التكامل.

❺ ويُعرّف "جوزيف ناي" **الاعتماد المتبادل** بأنه "موقف من التّأثير المتبادل أو الاعتماد على الآخرين فيما بينهم"[5] وهو نوعان: **نوع مستقلّ** يتحوّل فيه الطّلب الخارجي على الصّادرات إلى نشاط إنتاجي محلّي، يتولّد عنه نمو اقتصادي، **ونوع تبعيّ** يتحوّل فيه الطّلب على الصادرات إلى طلب على الواردات تاركا الجهاز الإنتاجي المحلّي على حاله، تكون المهمّة الأولى للتكامل الاقتصادي في هذه الحالة التّصحيح المشترك للهياكل الإنتاجيّة، بناء عليه فإنّ فعاليّة التكامل الاقتصادي تتوقّف على سلامة العلاقة بين نوعي الاعتماد المتبادل.[6]

❻ ويرى بعض الاقتصاديّين أن **التّبعيّة** تُعدّ نوع من الاعتماد المتبادل غير المتكافئ[7]، وهي علاقة ارتباط من جانب واحد بين الدّول الأكثر تطوّرا وتلك الأقلّ تطوّرا لصالح الأولى وعلى حساب الثانية[8]، في الوقت الذي لا زالت فيه العلاقات الاقتصادية الدولية لا تخرج عن كونها مجموعة من العلاقات بين المسيطرين (الدول المتقدمة) والتّابعين (الدول النامية)[9]، في حين أنّ المفهوم الحديث للتكامل ينطوي على إنشاء علاقات اقتصادية قائمة على تكافؤ المصالح المتبادلة بين جميع الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

---

[1]–Akram Jamee, Palastinian European trade relations: Partership and Reality, MPRA Paper N°74537, Munich Personal Repec Archive, 2016, P4.

[2]– نسيمة طويل، التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثالث، 2018، ص100، (على الخط: 12-06-2020)، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/70116

[3]– سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ج2، مرجع سابق، ص 282.

[4]– أحمد عرفة أحمد يوسف، أساليب ومقومات التكامل الاقتصادي بين البلاد الاسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص135.

[5]– أحمد محمد أبو زيد، تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 44 ،2012 ، ص96.

[6]– محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص 37،38.

[7]– عبد اللّطيف بوروبي، العلاقات الأوروبية المغاربية بعد عام : 2001 تعاون بلا شراكة، مجلة المستقبل العربي، العدد 428 ، أكتوبر 2014 ، ص96 .

[8]– سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ج2، مرجع سابق، ص282.

[9]– نهاد خليل دمشقية، دراسة إمكانية التكامل الصناعي السوري اللبناني، رسالة دكتوراه، اقتصاد وتخطيط، جامعة دمشق، 2000 ، ص4.

تأسيسا على ما سبق، يمكن أن نقول أنّ "التّكامل الاقتصادي" قد تجاوز المفهوم التّقليدي الذي انحصر في مفهوم التبادل التجاري الذي يقوم على نظريّات التّجارة الدّولية ويرتكز عليها وينطلق من مناهجها، إلى التكامل الاقتصادي الذي ينطلق من نظريّات التّجارة الدّولية ومناهجها وأفكارها ويرتكز على نظريّات النّمو والتّنمية المستدامة والنمو الأخضر. فهو عمليّة اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة وابتكارية وبيئية مستمرّة باتّجاه إقامة علاقات اندماجيّة متكافئة وخلق مصالح اقتصاديّة متبادلة بين دولتين فأكثر، والتي تكرّس لحرّيّة المعاملات التجاريّة و"انتقال السّلع والخدمات"، وكذلك انسيابيّة عناصر الإنتاج "العمل ورؤوس الأموال"، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدّول الأعضاء بمرتجى زيادة الإنتاجية العامة وتحقيق تكافؤ للفرص بين الدّول، مع تنسيق للسّياسات الاقتصادية والنقدية والمالية لتحقيق عوائد مشتركة متناسبة، وتقاسم الأعباء الناتجة عن تفكيك الكيانات الوطنية، والعمل على تعميق التشابك والتّداخل بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وتوزيعٍ عادلٍ الدّخل والقضاء على الفقر، ونشرٍ واسعٍ للتكنولوجيا والابتكار مع المحافظة على بيئة خضراء ومستديمة.

2. قراءة في نظرية بالاسا للتّسلسل الكلاسيكي لمراحل التّكامل الاقتصادي:

لا يمكن الحديث عن الأشكال المختلفة للتكامل الاقتصادي دون ذكر عمل «بالاسا» الذي يعتبر حجر الزاوية في أيّ عمل يتمّ القيام به بشأن قضايا التّكامل الاقتصادي[1]، وتُعتبر نظرية «بالاسا»، التي نُشرت منذ ستين عامًا، مساهمة أساسية في فهم العملية التاريخية للتّكامل الأوروبي والأدبيّات المتعلّقة بالتّكامل الاقتصادي، لقد توقّع العديد من عمليات التّطوير المستقبلية فيما يتعلّق بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، ذكر بوضوح أنها ستصبح أوّلاً اتّحادًا جمركيًّا ثم سوقًا مشتركة، وفيما بعد اتحادًا اقتصاديًا.

كما تنبّأ بأنّه سيصل إلى المرحلة الأخيرة من الاندماج ويصبح اتحادًا سياسيًا، ومع ذلك فقد كان صريحًا في أن التوحيد السياسي يجب أن يسبق أو على الأقل يسير جنبًا إلى جنب مع التّوحيد النّقدي، وينتج عن مخالفة هذا التّرتيب مشكلات كبيرة كما ثبت بالفعل مع اليورو[2].

وبحسب: « ألين Allen» فإنّ "المكوّن الأساسي لأيٍّ شكل من أشكال التّكامل هو إزالة الحواجز أمام التّجارة بين بلدين أو أكثر" وهناك عدّة أشكالٍ في عمليّة التّكامل الاقتصادي بدْءًا بأقلّ صور التّكامل المتمثّلة في منطقة تفضيليّةٍ*.

ويرى « بايكوف » أنّ: «بيلا بالاسا» قد خلق نظامًا توضيحيًّا متماسكًا يُعدُّ الأكثر تطوّرًا حتّى اليوم ولكنّه ضعيف عندما يواجه الواقع، فهو نظام تفسيريّ من النّاحية النّظرية وأداة مناسبة للتّنبؤ بمشاريع التّكامل

[1]-Amr Sadek Hosny, Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature, International Journal of Economy, Management and Social Sciences, V 2, N:5,Dadaab, Kenya, May 2013, P 133, (On Line: 25/11/2019), https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.685.3445&rep=rep1&type=pdf

[2] -Sapir, André, European Integration at the Crossroads: A Review Essay on the 50th Anniversary of Bela Balassa's Theory of Economic Integration, Journal of Economic Literature, 49(4),2011,PP 1200-1229.

* هناك من يدرج كمرحلة أولى أو مرحلة تمهيدية اتفاقيات التجارة التفضيلية كنقطة البدء، وتعني مجموع الإجراءات التي تتخذها دول معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها، كأن يتم الاتفاق بين دولتين مثلاً على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية مع الإبقاء على الرسوم التعريفية، أو الاتفاق على منح امتيازات وتفضيلات جمركية متبادلة. ومن أمثلة على ذلك النظام التفضيلي بين دول الكومنويلث البريطاني الذي أنشئ عام 1936 بين بريطانيا ومستعمراتها السابقة، وفي هذه الدراسة سنعتد بالتقسيم الذي اعتبره بالاسا وفقا للمنهج الوظيفي المحدث.

وتنفيذها في أجزاء أخرى من العالم عن طريق مقارنتها وقياسها مع الاتحاد الأوروبي، فإذا قما بتحليل مراحل تطوّر الاندماج في أوروبا في توافق صارم مع نظرية «بالاسا» ، فسيتم الكشف عن عدد من التّناقضات[1]:

1. انتقل الاتحاد الأوروبي إلى مرحلة الاتحاد الجمركي دون المرور بمرحلة منطقة التجارة الحرة وفقًا لحسابات الاقتصاديين في أوروبا الغربية، بالنسبة للدّول المشاركة في الاتّفاقية، قد تتحوّل منطقة التّجارة الحرة إلى منطقة غير مربحة لأن الدّول ذات التّعريفات الخارجية الأدنى ستستفيد من عبور المنتجات من دول ثالثة.
2. قصَد واضعوا معاهدة روما بشأن المجموعة الاقتصادية الأوروبية في البداية اتحادًا جمركيًا بالسّوق المشتركة وليس سوقًا داخليًا واحدًا بحسب «بالاسا».
3. تم إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي عمليًّا بالتّوازي مع تكوين السوق الداخلية وليس بشكل تدريجي على النحو الذي وصفه «بالاسا».
4. على عكس التّسلسل وفقًا لسلّم «بالاسا» حيث يظهر المستوى فوق الوطني فقط في المرحلة الأخيرة بدأت أوروبا الغربية في الاندماج مع عناصر فوق وطنية. بعبارة أخرى على عكس سلّم «بالاسا» المنطقي للتّطور من الأشكال البسيطة للتكامل إلى الأشكال الأكثر تعقيدًا تميّز التكامل الاقتصادي الأوروبي بتداخل مراحل مختلفة من عمليّات التّكامل في وقت واحد مع وجود انحرافات خاصة، إذًا لا يشترط أن تسري مراحل التكامل بنفس التّسلسل الذي وضعه «بالاسا»، وإنّما يعود الأمر إلى مجموعة من العوامل، بحيث يمكن دمج أكثر من مرحلة للإسراع بتحقيق التكامل وفقا لظروف الدول المعنيّة.[2]

وفي مطلع تسعينيات القرن الماضي وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبح من الواضح أن الأساليب الكلاسيكية للاندماج في الاتحاد الأوروبي قد عفا عليها الزمن و لم تعد الخيار الوحيد الممكن لدراسة عمليات التكامل، فعمليات التكامل في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا وأفريقيا ومناطق أخرى من العالم لا يمكن مقارنتها مع النّسخ الإقليميّة المفضّلة للتّكامل في أوروبا بسبب الطّبيعة غير المتزامنة لتطوّرها نظرًا للخصائص الطّبيعية والجغرافية والتاريخية والسّياسية والاجتماعية والثقافية لتلك البلدان، والتي تحدّد مسارات التّكامل في المنطقة، فإن محاولات مقارنة تكامل شرق آسيا بشكل متزامن مع التّجربة المماثلة للاتّحاد الأوروبّي ليست منهجية، فنموذج التّكامل الأوروبي الّذي ظهر في ظروف محدّدة في أوروبّا الغربيّة بعد الحرب العالمية الثّانية لم يحتفظ بتميّزه التّاريخي كنموذج عالمي لعمليّة تكامل فعّالة، و لم تعد التّجربة الأوروبية تعمل كمفهوم عالمي للتّكامل الدّولي، وما نجاح التجارب التّكاملية الآتية: "الآسيان" و"نافتا" و"ميركسور"، لأكبر دليل على ذلك.

[1]- Andrey A, Economic Regionalism as a Planetary Phenomenon Theory And Methodology of Comparison, Outlines of global transformations Volume 10, Number 4, 2017, p40.

[2]- زينب بوقاعة، معوقات ومقومات مسيرة المغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الواقع العالمي الجديد، دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2018/2017، ص63.

إذن، لقد تدرّج «بالاسا» تدرّجا هرميّا يتعلّق بالتدّرج الرأسي لأشكال التّكامل الاقتصادي على النّحو الذي يجعلها متّخذة سلّمًا حسب تصاعد «درجة الإيجابيّة» في الأدوات المستخدمة حتى الصّورة النهائية لتشمل:[1] «منطقة التجارة الحرة»، «الاتحاد الجمركي»، «السوق المشتركة»، «الاتحاد الاقتصادي»، «التكامل الاقتصادي الكامل» أو «التام».

1.2. منطقة التجارة التفضيلية:

يصفها « باناجاريا Panagariya» على أنّها ترتيب بين دولتين أو أكثر، وتخضع فيها السّلع المنتجة داخل المنطقة لحواجز تجاريّة أقل من السّلع المنتجة خارج المنطقة.

2.2. منطقة تجارة حرة* :

هي اتفاقية التجارة التفضيلية التي لا تفرض فيها الدول الأعضاء أيّ حواجز تجارية (تعريفات صفرية) على السلع المنتجة داخل الاتحاد، غير أن كل بلد يحتفظ بحواجز التعريفات الجمركية الخاصة به أمام التجارة مع غير الأعضاء، ويشار إلى ذلك عادة باسم «التكامل التجاري».

3.2. الاتحاد الجمركي:

هو اتفاقية التجارة الحرة التي تطبق فيها الدول الأعضاء تعريفة خارجية مشتركة على السلع المستوردة من البلدان الخارجية ويمكن لهذه التعريفة الخارجية المشتركة أن تختلف، بالطبع، عبر السلع وليس عبر الشركاء.

4.2. السوق المشتركة:

هي أهم خطوة نحو التكامل الاقتصادي الكامل، تتيح حرية حركة العمالة ورأس المال بين الدول الأعضاء ويشار إلى ذلك عادة باسم «تكامل العوامل».

5.2. الاتحاد الاقتصادي:

حيث يتم تنسيق السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء، بل وأحيانا يتم توحيدها تماما، ويشار إلى ذلك عادة باسم «تكامل السياسات»، ويمكن أن تكون الحالة القصوى للاتحاد الاقتصادي هي اتحاد نقدي.

يتّضح ممّا سبق أنّ أهم ما يُميّز بين أشكال التّكامل الاقتصادي هو الدّرجة التي تُحقّقها كلّ منها في القضاء على الحواجز والقيود التي تعترض انتقال السّلع وعناصر الإنتاج بين البلدان الأعضاء، والدّرجة التي تُحقّقها كلّ منها من تحقيق التّمييز أو القضاء عليه فيما بين البلدان الأعضاء، وأيضا فيما بينها وبين البلدان الأخرى غير الأعضاء.[2]

---

[1]- Amr Sadek Hosny, Op.Cit, P134.

* تختلف منطقة التجارة الحرة FTA (Free Trade Area) عن المنطقة الحرة حيث أن هذه الأخيرة تقوم بوظائف التخزين والتصنيع والتجهيز والتصدير وإعادة التصدير وغيرها من الأنشطة التي تزيد من الاستثمارات والصادرات، وتجلب التكنولوجيا المتقدمة وغيرها. وعندما تأخذ المنطقة الحرة شكل إقامة مشروعات مشتركة متعددة الأغراض وتشترك في إقامتها عدة دول فإنها تسمى في هذه الحالة بمنطقة حرة إقليمية.

[2]- علي توفيق الصّادق، التّكامل الاقتصادي العربي، الشّركة العربية المتّحدة للتّسويق والتّوريدات، القاهرة، 2010، ص14.

كذلك يمكننا التّمييز من خلال ما تقدّم، بين مختلف مراحل التكامل الاقتصادي تبعا للأدوات أو الآليات المعتمدة في تحقيق التكامل بين الدول، فتكامل التّجارة يعني تحرير التّجارة بين الدّول الأعضاء، وتكامل الأسواق أو عناصر الإنتاج يقصد به حرية انتقال عوامل الإنتاج، وتكامل السّياسات هو التّنسيق وتوحيد مختلف السّياسات الاقتصادية، أمّا تكامل المؤسّسات يتمّ بإقامة سلطة فوق وطنيّة تكون قراراتها ملزمة لجميع الأطراف.

3. الإطار العام لنظرية التّكامل الاقتصادي:

1.3. مقوّمات نجاح التكامل الاقتصادي

تعتبر مقوّمات التّكامل الاقتصادي دعائم مساهمة في إنجاح عمليّات التّكامل، وقد اعتمد الباحثون في تحديدها إدراج كلٍّ من المقوّمات الاقتصادية والسّياسية والدّينيّة والاجتماعيّة والثّقافية، وسنتطرّق فيما يأتي باختصارٍ لبعض الآراء ووجهات النّظر حول هذه المقوّمات.

1.1.3. المقوّمات الاقتصاديّة:

أ. **تجانس اقتصاديات أطراف التّكامل:** تُعتبر الفوارق بين الاقتصاديّات المتكاملة الحجر المُعيق والمطبّ الذي يهوي بالتكامل، فنبتعد عن "التكامل المتكامل" إلى "التكامل الاتّكالي" ومن "تكامل الأنداد" الذي يتم من خلاله تبادل المزايا وتقاسم المنافع، إلى التكامل الذي يتحمّل فيه البعض عبء العالة بما يُفرغ معنى التكامل من حقيقة فحواه.[1]

ب. **انسجام السّياسات الاقتصادية:** لا يتطلّب التّنسيق بين السّياسات الجمركية والتّجارية والنّقدية والضريبية بالضّرورة توحيدها، ولكنّه يتطلب تنسيق سياسات الاستثمار بالشكل الذي يؤدّي إلى تحقيق تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة يمكن من خلالها تحقيق التوفيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية، وهذا ما يجعلنا نسعى وراء ضرورة إعداد سياسة إقليمية للاستثمار، تحقّق تنمية متجانسة لمختلف الدّول المتكاملة[2].

ج. **التّقارب الجغرافي:** مهما اختلفت وتنوّعت الخصائص الجغرافية، فإنّه عادة ما يكون هناك درجة عالية من التّماثل في إطار المنطقة أو الإقليم الذي تنتمي إليه دول التكامل؛ بحيث يكون التماثل تعبيرا عن وحدة الإقليم، وهذا ما يجعل التّكامل عادة ما يتم على مستوى إقليمي وليس على مستوى عالمي[3]، ذلك أن المسافات الجغرافية القصيرة مُضافا إليها تكاليف النّقل المُنخفضة، مدعاة إلى تثمين نتائج إيجابية فيما يتعلّق بالنّشاط الإنتاجي والتّكامل الاقتصادي ومن الممكن بطبيعة الحال اعتبار هذا المقوّم من الأهمّية بمكان في تحديد نطاق الإقليم التّكاملي.[4]

1- عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وأثرها على اقتصاديات الدّول النامية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على الماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة ورقلة، 2009/2008، ص 63.

2- إكرام عبد الرّحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، مصر، 2002، ص ص55-58.

3- علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2004 ، ص14 .

4- عبد الوهاب الرميدي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل في الدّول النامية "دراسة نماذج تكاملية"، أطروحة ودكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، 2007/2006، ص8.

د. **توفُّر البنية الأساسية الملائمة:** في الواقع أنّ التّقارب الجغرافي "المجال الإقليمي" لا يتيح بمفرده انتقال وفورات الحجم والتقدّم الاقتصادي إلّا إذا توفّرت شبكات نقل سريعة بين الدول الأعضاء، بمعنى آخر إتاحة وتوفير مواصلات واتصالات ملائمة لانتقال سريع لوفورات الحجم وتيسير وتسريع التدفّقات المختلفة، وتقريب المسافة بين دول التّكتّل الاقتصادي.

ه. **توفّر العمالة المدرّبة الماهرة:** بينما تخلق التكنولوجيا ميزة مقارنة من صنع الانسان، فإنّ الإمساك بتلك الميزة يتطلّب أيدي عاملة ماهرة من القمّة إلى القاعدة، فمهارات الأيدي العاملة في سبيلها أن تصبح السّلاح التنافسي الرّئيسي في القرن الحادي والعشرين، إنّ المقدرة العقليّة ستخلق تكنولوجيا جديدة، ولكن الأيدي العاملة الماهرة ستكون الأذرع والأرجل التي تسمح للبلد-إذا كان أنجح من غيره في تخفيض التكلفة- باستخدام ما يجري توليده من تكنولوجيات جديدة للمنتجات والعمليات.[1]

و. **التنوّع والتّباين في حجم الثّروات المُتاحة:** إنّ الاختلافات الموجودة في الامكانيات الاقتصادية لدى الدول سواء تعلّق الأمر بالتباين في هياكلها الإنتاجية، أو في مواردها الإنمائية، أو في منتجاتها أو إمكاناتها التسويقية، يعتبر من المقوّمات الضرورية للتّكامل الاقتصادي، لأنّ التّكامل في أحد مضامينه هو تجميع أجزاء مختلفة في كلّ واحد،[2] فقد تشمل مناطق التّكامل أراضي متعدّدة ومناخات وموارد مائية وثروات بحريّة ونهريّة وغابيّة وموارد معدنيّة وطاقويّة، تتباين من قطر لآخر، ممّا يساعد على توجّه كل بلد في إطار تحقيق مصلحته إلى التّكامل مع البلد الآخر.

ز. **اختلاف الإمكانات المالية:** وتعد من أهم المقوّمات المُشجّعة لإقامة تكامل، إذ أنّ الدّول ذات العجز المالي تستطيع أن تحصل على التّمويل اللّازم للمشاريع المشتركة المتعدّدة لتحقيق الأمن الاقتصادي.[3]

ك. **التخصّص وتقسيم العمل:** حتى يوفّر التّكامل الاقتصادي للدّول المتكاملة عائدا يفوق ما يمكن أن يتحقّق لها قبل التكامل، ينبغي أن يستند إلى التّخصّص وتقسيم العمل الذي يُفضي إلى وفورات الحجم والاستفادة من مزايا اقتصاديات السّلم على أساس "التّكاليف النسبية" التي تتمتّع بها كلّ دولة من الدّول المتكاملة، وبما يضمن تحقيق الرّفاهية واستفادة الجميع من التكامل[4]، الأمر الذي يجعل من التخصص وتقسيم العمل وسيلة جدّ فعّالة لتجنّب الأضرار والحصول على منافع لأعضاء التكامل من اقتصاداتها المتكاملة لا المتنافسة.[5]

ل. **وجود العجز والفائض:** لا بد أن تتوفّر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصاديّاتها؛ مع التّناسب والتّناظر في سدّ العجز والتخلّص من الفائض بين الدّول المتكاملة. ولكن هذا

---

[1]- عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وأثرها على اقتصاديات الدّول النامية، مرجع سابق، ص64.

[2]- زينب بوقاعة، مرجع سابق، ص45.

[3]- صالح صالحي، الإمكانيات المتاحة والاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، الملتقى الدولي التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، سطيف، 8-9 ماي،2004، ص311.

[4]- الجوزي جميلة، تحديات التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدّولي الثّاني التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، الأغواط، 17-19أفريل 2007، ص 318.

[5]- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص57 .

ليس بالأمر الهيّن لأن الدّولة لا تستطيع التخلّص من الفائض أو العجز إلّا إذا كانت تتوفّر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدّول[1]، ووجود عنصري النّواقص والفوائض معا أمر ضروري لإقبال الدولة كطرف على التكامل مع غيرها، إلا أنّ هذا الأمر لا يؤدّي إلى التكامل ما لم تتوافر عناصر مقابلة لدى الطرف الآخر أيضا.

بمعنى أنّه حتى يمكن اعتبار توفّر عنصريْ النّواقص والفوائض من مقوّمات التكامل، يجب توفّر التّناظر في هذين العنصرين لدى الأطراف المتكاملة، أي أن تتطابق المواصفات الكمّية والنّوعية لدى أطراف التكامل إزاء بعضهم البعض، ممّا يسمح بإزالة حالات العَوز.[2]

م. **توزيع مكاسب التّكتل:** إنّ من أهم المقوّمات التي تسمح بنجاح التّكامل هو اتخاذ سياسات مشتركة مبنيّة على أسس من العدالة في توزيع المكاسب، حيث أنّ الخسارة التي يتحمّلها أعضاء النّطاق التّكاملي قد تختلف من دولة إلى أخرى؛ وعليه ومن أجل تفادي الاختلافات التي قد تطرأ لا بدّ من ضمان توزيع عادل وذلك بإيجاد وسائل التّعويض كتحويل الموارد للبلدان الأضعف والأكثر تضرّرا.

2.1.3. المقوّمات السّياسية:

من أهمّ المقوّمات وجود إرادة سياسية، فغياب هذه الأخيرة من بين مجموعة الدّول التي أرادت التكامل فيما بينها تُعتبر من أهم أسباب فشل التّكامل الاقتصادي، فهي على قدر كبير من الأهمّيّة للحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدّي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسّسات للاندماج الإقليمي؛ أن تدرك منذ البداية أنّ هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متّفق عليها لحريّة العمل الوطني؛ وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلاّ إذا أيقن أنّه من الضّروري، أو على الأقل، من المفيد اقتصاديّا الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية.

كما يجب أن يقنع الرّأي العام في كل بلد بأن كل واحد من الأعضاء في التكتّل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التّكتّل كما يقبل كل التّضحيات المؤقّتة التي يتطلّبها العمل المشترك.[3]

3.1.3. المقوّمات الاجتماعية والثقافية والعلميّة:

أ. **تناسب القيم الدينية والاجتماعية والثقافية:** إن التّكامل في نهاية الأمر هو عبارة عن علاقات بشرية بين سكّان الدّول المتكاملة، وهذه العلاقات تتحقّق بتوافر التّجانس الاجتماعي وتشابه القيم والمصلحة المشتركة والعلاقات التاريخيّة الوديّة، لذلك تظهر ضرورة وجود التجانس الثقافي والاجتماعي بين الدول

---

[1]- عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وأثرها على اقتصاديات الدّول النامية، مرجع سابق، ص 65.

[2]- محمد الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط 1980، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي، 198-1960 ، ط1، ص 97.

[3]- عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مرجع سابق، ص 65، 66.

المتكاملة،[1] فالمقوّمات الاجتماعية تعتبر عاملا أساسيّا و مهمًّا للتكامل فتشابهها أو تقاربها قد يكون سببا في توفير فرصة وإمكانات أكبر لنجاح التكامل و فاعليته.[2]

ب. إعطاء الوقت المناسب والكافي للدّراسات والبحوث على كافة المستويات: إنّ التكتلات التي تنشأ بناء على دراسات غير جادة غالبا ما يكون مصيرها الفشل والتفكّك بعد وقت قصير، ومن هنا تظهر أهمية الدّراسات والبحوث في هذا المجال، حيث أنّ الدّراسة تستهدف معالجة المشاكل واتخاذ القرارات الرّشيدة بطريقة علمية يمكن من خلالها تحديد المشكلة وعرض البدائل الممكنة، ثمّ تقييم تلك البدائل والتّوصّل إلى القرار الأمثل في ظلّ الظروف والعوامل المحيطة.

ممّا يمكّن من وضع خطّة مشتركة للتّنمية تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية، ما يؤدّي إلى تفادي الاختناقات التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات، والاستخدام الأفضل للفعاليات الاقتصادية للدّول الأعضاء وفقًا للأسس الاقتصادية العلمية.[3]

2.3. دوافع ومبرّرات التكامل الاقتصادي:

في فترة سابقة كان يُنظر إلى الحدود الجمركية التي تفرضها الاقتصادات منفردة على أنّها تمثّل السّيادة الوطنية تُجاه باقي العالم وأهم مصادر الإيرادات بالنسبة للدولة، ولكن في مرحلة تطوّر الإنتاج الصّناعي واحتياج الأسواق الخارجية لعوامل الإنتاج وتصريف الفائض بدأت الدّعوة نحو تحرير المبادلات تتصاعد، وهو ما اهتمّت به النظرية الاقتصادية من خلال تحليل وَضْعَي الحماية والتّحرير للتجارة الدولية، وأثر كل منهما؛ فرجّحت كفّة تحرير التجارة، وبذلك جاءت النّظريات في صفّ تحرير التجارة.[4]

1.2.3. الدّوافع الاقتصادية:

أ. الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية المحلّية:

- الرّغبة في جني الفوائد التجارية من تحسين تخصيص الموارد وزيادة المنافسة.
- تحسين الوصول إلى الأسواق في البلدان الأخرى وتوفير التأمين ضدّ انهيار التعددية.
- تسهيل التكامل "العميق" وتنسيق السياسات وزيادة الوضوح في جذب المساعدة الخارجية والاستثمار.[5]
- الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي مما يعطي تلك الإصلاحات المساندة والمصداقيّة.

---

[1] – زينب بوقاعة، مرجع سابق، ص43.

[2] – فليح حسن خلف، العلاقات النقدية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص 177.

[3] – عقبة عبد اللاوي، ، الإقليمية الجديدة وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مرجع سابق، ص65.

[4] – إيمان شليحي وعبد الأمير السعد، مقارنة بين مبررات خيارات التنمية الاقليمية التقليدية والحديثة "حالة الدول العربية"، مجلّة الاقتصادية العلوم، المجلّد 17، العدد 2، 2016، ص4.

[5] – Alan Matthews, Regional Integration and Food Security in Developing Countries،Food and Agriculture Organization of the United NationS, Rome ,2003, P4.

- الاعتقاد بأن الإقليمية تؤدّي إلى توسيع الأسواق الإقليمية المحلّية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية.
- قد يرغب العضو في تنمية صناعات لا يمكن تنميتها دون وجود سوق إقليمي محمي أو ما يعرف بالصّناعات الإقليمية الوليدة، وهذا بغرض زيادة قدراتها التنافسية الدّولية إذا ما أعطيت الوقت الكافي.[1]
- الخيار الاقليمي أو الجماعي بالنسبة للدول النامية، يمثل الفرصة الأكثر واقعية لإحداث التنمية، فقد يكون التّكامل المؤسّس على مشروع تنمية وطنية وإقليمية الهادف إلى خلق أنشطة إنتاجية بتكاليف أقل وتوفير سوق لاستيعاب المنتوجات هو الطريقة الأنسب للتكامل الإقليمي.[2]

ب. الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية الدولية: على الرّغم من وجود الدّوافع النّاجمة عن المتغيرّات في البيئة الاقتصادية الدولية التي تقف خلف زيادة الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية الجديدة، فهناك أربع تطورات حديثة في نهاية الثمانينات في القرن الماضي أفرزت العديد من التأثيرات و التي شكلت في مجموعها الدوافع الرئيسية وراء هذا الاتجاه، وهي:

- **تأثير الاتحاد الأوروبي:** ساد اعتقاد لدى باقي دول العالم بأن السوق الأوربية ربما أقل انفتاحا أمام تجارة الدول غير الأعضاء في الاتحاد،ولذلك فقد كان ردّ فعل دول العالم إما الالتحاق بعضوية الاتحاد الأوروبي أو الاشتراك في تشكيل تكتلات خاصة بهم.
- **انهيار المعسكر الاشتراكي:** مع تفسخ الاتحاد السوفياتي السابق و وبالتحول الذي حدث في وسط وشرق أوروبا من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ورغبة الاتحاد الأوروبي في تطوير الاتحاد ليشمل دولا جديدة من شرق أوربا، أدّى ذلك إلى زيادة قلق باقي دول العالم من أن الاتحاد الأوروبي قد يركز اهتمامه نحو التوجه الداخلي على حساب تحرير التجارة متعددة الأطراف، مما شجع تلك الدول على الانخراط في أحد التكتلات القائمة أو إنشاء تكتلات جديدة.
- **سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي:** أدّى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي خاصة السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والسياسات التجارية بما فيها التكتلات الإقليمية؛ كما أدى الاجتماع المتعاظم للاستراتيجيات الاقتصادية ذات المسار التحرري إلى تراجع سياسات الإحلال محل الواردات لمصلحة تحرير السوق كشرط مسبق لنجاح التكامل الإقليمي[3].
- **تنامي دور العامل الاقتصادي في إدارة العلاقات الدولية:** ضمن مفهوم النظام العالمي الجديد برزت مجالات تنافس جديدة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد تلاشي مبرّرات تحالفها الاستراتيجي

[1]- محمد لحسن علاوي، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، المجلد 7، العدد 7، 2009، ص 111،112، (على الخط: 10-01-2020)، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/758

[2]- إيمان شليحي و عبد الأمير السعد، مرجع سابق، ص13.

[3]- محمد لحسن علاوي ، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مرجع سابق، ص112.

التي ميّزت فترة الحرب الباردة، تمثّلت في البحث عن الأسواق التجارية والاستثمارات ومناطق النفوذ الاقتصادي والسّعي للتحكم في العامل التكنولوجي.

وهذا ما أعطى للعامل الاقتصادي دورا مهمّا في إدارة العلاقات الدولية، حيث أدّى هذا إلى إضفاء مضامين جديدة على مفهوم القوة والقوى، نتج عنه ظهور أطراف جديدة فاعلة في العلاقات الدولية، مثل الاتحاد الاوروبي والصين واليابان، وبعض القوى الآسيوية الصّاعدة.

وكل هذه القوى الجديدة جاءت مزاحمة للولايات المتحدة الأمريكية في هيمنتها على العالم في جميع المجالات بما فيها المجال الاقتصادي، ضف إلى ذلك تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات، والتي بلغت حدّ إدارة دفّة العلاقات الدولية، إذ تُعارض هذه الشركات المواقف السياسية لدولها في حال تَعارض هذه الأخيرة مع مصالحها.[1]

2.3.2. الدّوافع السّياسية:

أ. الدّوافع السياسية ذات الأهمّية العامّة:

- رغبة الدّول في تعزيز قوّتها التّفاوضية على الصّعيد الدّولي، المسؤولون الحكوميّون قد يدخلون في اتفاقيات تجارية لكسب دعم مجموعات مصالح معينة، سواء القطاعات الموجهة للتصدير أو المتنافسة مع الاستيراد، أو الجهات المسؤولة عن الاستدامة المالية وتخشى خسائر رسوم الاستيراد، فقد اعتبر معظم الكتاب أن المنتجين كمجموعة مصالح لها وزن سياسي أكبر من المستهلكين.
- يمكن أن تشمل الدّوافع السياسية للتكامل الاقتصادي الدين المشترك، فتهدف الدّول إلى توثيق الرّوابط بينها على أساس وحدة الدّين كما هو الحال في منظمة التّعاون الإسلامي.
- الرغبة في تكوين اتّفاقيات بين الحلفاء السياسيين الذين لا يسمحون لخصومهم بالانضمام إليهم، مثل تفكير الولايات المتحدة في تشكيل منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط مع الحلفاء السياسيين الدوليين في المنطقة واستبعاد إيران.
- قد تميل البلدان إلى تشكيل اتفاقيات التجارة التفضيلية استجابةً لتشكيل منافسيها السياسيين اتفاقيات التجارة التفضيلية، كتشكيل الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة استجابة لتشكيل المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الآن الاتحاد الأوروبي).[2]
- تأمين المصداقية للسّياسات المحلّية الصّعبة وتوفير ساحة تدريب أو منصة انطلاق لسياسات خارجية.[3]

---

[1]– محمد الطيب حمدان، التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص :دراسات مغاربية، غير منشورة، جامعة بسكرة،2011 ، ص15،16.

[2]- Amr Sadek Hosny, Op.Cit, P 151.

[3]- Alan Matthews, Op.Cit, P4.

- يُنظر أحيانًا إلى تشكيل اتفاقيات التجارة على أنّه وسيلة لمنع أو الحدّ من انتشار الاضطرابات المدنيّة أو الحرب الأهليّة من الدّول المجاورة أو للتحكّم في تدفّقات الهجرة، فقد كان الاتّحاد الأوروبي مهتمًّا بمثل هذه التّهديدات من شمال إفريقيا ، وكان هذا أحد الدوافع وراء الاتّفاقات الأوروبية المتوسطية.[1]

ب. الدّوافع السياسية ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية:

- **نظريّة التّبعيّة:** يقوم السّياسيون والاقتصاديون في الدّول النامية بتشجيع اتفاقيات التكامل الاقتصادي مع دول نامية أخرى، كوسيلة للتخلص التدريجي من التبعية الاقتصادية والهيكلية العميقة تاريخياً للعالم المتقدم، وهنا يظهر محور الارتباط النظري بين التكامل الإقليمي والاعتماد الجماعي على النفس[2].

وبحسب: "أكسلين وإنوتاي" فإنّ التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية يعزّز الاعتماد على الذات ويحسّن وضعهم الاقتصادي والتجاري الجماعي ضد البلدان المتقدمة".

ومع ذلك فإنّ هذه النظرية لم تكن ناجحة حيث أدّى التنفيذ الفعلي إلى زيادة عدم الكفاءة وانخفاض جودة الإنتاج وفقدان القدرة على المنافسة، فلا يمكن تجنب الاعتماد الخارجي مادامت البلدان النامية تفتقر إلى الموارد المطلوبة والتدفقات المالية والمهارات التكنولوجية والإدارية.

كما أنّ الروابط التجارية مع العالم المتقدم لا يمكن الاستغناء عنها فهي تتكوّن من سلع أساسية مصنّعة ورأسمالية لا يمكن أن تنتجها البلدان النّامية بكفاءة[3]، فالتّكامل يتطلب الخروج من مستوى الوطن الواحد للاستفادة من الدول الشّريكة.[4]

- **مرحلة الدّخول السّياسي:** إنّ أصحاب المصلحة من الاقتصاديين في البلدان المتقدّمة هم الذين يشجّعون في الأصل على الدخول في اتفاقيات التّكامل الاقتصادي، عندها فقط، يستجيب المسؤولون السّياسيون بإجراءات سياسية مناسبة، والعكس تمامًا هو ما يحدث عادةً في البلدان النامية، غالبًا ما يُستمد التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية من المفاهيم والجهود السياسية ثم يُجبر بعد ذلك على العمل مع وكلاء اقتصاديين محلّيين غير مهيئين بشكل كافٍ اقتصاديًا.

فالمرحلة الدّقيقة للتّدخل السياسي أو المشاركة السياسية حاسمة للتنفيذ الناجح لاتفاقيات التكامل الاقتصادي، وهو ما يفسّر سبب عدم نجاح بعض الاتفاقيات التاريخية على المدى الطويل مثل تجربة اتحاد جزر الهند الغربية، والجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في الخمسينيات.

3.3. معوّقات نجاح تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي:

مازال التّكامل الاقتصادي وخاصة على مستوى الدّول النامية ضعيفا، ويرجع ذلك لأسباب عدّة تُعيق نجاحه وتكبح آمال هذه الدّول ودوافعها من الانضمام لأي شكل من أشكاله، نذكر أهمّها:

---

[1]- Maurice Schiff and L.Alan Winters, Regional Integration and Development, A co-publication of the World Bank and Oxford University Press, 2002, P196.

[2]- إيمان شليحي وأمير السّعد، مرجع سابق، ص13.

[3]- Amr Sadek Hosny, Op.Cit, P 151.

[4]- إيمان شليحي وأمير السّعد، مرجع سابق، ص13.

1.1.3. المعوّقات الاقتصادية:

أ. **عدم ملائمة النّموذج التّكاملي المطبّق:** إذ لم تعد التجربة الأوروبية تعمل كمفهوم عالمي ونموذج يُحتذى به للتكامل الدولي؛ فمقارنة تكامل شرق آسيا بشكل متزامن مع تجربة الاتحاد الأوروبي ليست صحيحة من الناحية المنهجية والتحليلية بسبب الخصائص الطبيعية والجغرافية والتاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية لبلدان شرق آسيا، التي تحدّد مسارات التكامل في المنطقة.[1]

ب. **الاختلالات الهيكلية:** وهي صفة ملازمة للدول التي يعتمد اقتصادها الوطني على عدد قليل جدا من السلع التي لا يمكن لنشاطها الإنتاجي أن يرفع معدلات النمو، وهذا من شأنه أن يقود الاقتصادات نحو التفكك وليس نحو التكامل، إضافة إلى سيادة نمط الإنتاج الأولي وضآلة نصيب الصّناعات الأولية، فالهياكل الإنتاجية متخلّفة، والتّكامل التّبادلي فيما بينها ليس من شأنه زيادة المبادلات التجارية.[2]

ج. **صعوبة التنسيق الاقتصادي:** إنّ النّمو الاقتصادي في هذه الدّول يقترب من الصّفر، وكذا تدهور موازين المدفوعات وضعف القطاعات الصناعية وتدنّي الإنتاجية وارتفاع المديونيات الخارجية لمعظم دول القارة، ضعف وتدنّي شبكات البنية الأساسية التي تربط بين هذه الدّول.

بالإضافة إلى تدنّي النّظام المصرفي، وكل هذه العوامل تؤدّي إلى صعوبة تحقيق التكامل بين هذه الدّول علاوة على عدم استقرار سياسات الاصلاح الاقتصادي وسياسات تحرير التجارة مما يؤدّي إلى تقليص نصيبها من المنافع التي يمكن أن تحصل عليها.[3]

د. **التبعيّة الاقتصادية والمالية إلى الدّول المتقدّمة:** هذه التبعيّة جعلت الدول المعنيّة تراعي المصالح الخاصة أكثر من المصالح العامة لمجموع الدول.[4] فدول العالم الثالث تعيش في حالة من التبعيّة لدول المركز الأوروبي، وهي لا تملك – وربّما لا تريد– أن تتحرّك بحرّية في مجال رسم رهاناتها واستراتيجياتها إلا في الحدود التي تتصادم فيها مع المصالح الخاصة بدول المركز.[5]

ه. **البنيان التنافسي لاقتصاديات الدول:** سيطرة نوع أو نمط الإنتاج الأوّلي على الاقتصادات العربيّة، وضآلة نصيب الصّناعة التّحويلية أو الصّناعات النّهائية التي تعتمد على القيمة المضافة للمنتج، وتفاوت أسعار مستلزمات الإنتاج بين الدول العربية الأعضاء في الاتّفاقيات أدّى إلى لجوء الأعضاء إلى حماية صناعاتها ذات التكلفة العالية من خلال القيود الإدارية.

---

[1]- Andrey A, Op.Cit, pp 38-53.

[2]– ابراهيم سالم ياسمينة ويحيى خديجة، دور التكامل الإقليمي بين آمال التنظير ومشاكل التطبيق، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد3، العدد1، 2015، ص 18، (على الخط: 01-03-2020)، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/36197

[3]– فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق، ص 29.

[4] - ابراهيم سالم ياسمينة ويحيى خديجة، مرجع سابق، ص18.

[5]– هناء طرشون، الاتحاد المغاربي: معوّقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 02، 2018، ص267.

وكذا وعدم الاهتمام بشبكات النقل البري والجوي والبحري بين أجزاء الوطن العربي واختلاف الأنظمة والسياسات الاقتصادية، وتباين مستوى الدخول بين الدول،[1] ما يعني أنّ قيام التكامل يؤدي إلى القضاء على الكثير من هذه الصناعات ومن الممكن التّغلّب على هذا من خلال التنسيق الصناعي.[2]

2.3.3. المعوّقات السّياسية:

أ. النّزوع إلى القُطرية: التّخوف من التّعدي على السّيادة القطرية، وأزمة الثقة السياسية بين الدول،[3] وما انجرّ عنه من تغليب للمصالح الفردية على المصالح المشتركة؛ ومثال ذلك الحساسيّات المفرطة بين الدول العربية النّفطيّة والدّول الغنيّة والدّول الأخرى الفقيرة.[4]

ب. ضعف الإرادة السياسية: الاندماج قرار سياسي بالدّرجة الأولى في حين أنّ معظم الدّول ليس لها رأي في تحقيق مثل هذا النّوع من التّعاون، وإنّما مرجعه للحكّام،[5] كذلك تعدّد العوامل السياسية غير المستقرّة من أسباب حلّ الكثير من التّرتيبات التّكامليّة في ضلّ انتشار النّزاعات السياسية ونشوب الحروب الأهليّة والطّائفية.

3.3.3. معوّقات اجتماعية وثقافية وعلمية:

على رأسها المناخ السائد المبني على الحرص الشّديد والاستئثار بالتحكّم وفرض الآراء، زد على ذلك التباين في مستويات المعيشة وتفاوت الدخول وتفشّي الأمّية وتردّي مستويات التّعليم، ونظرا لأهمّيتها فإنّ اعطاء تفسير لهذه العلاقات أصبح يعتمد على أدوات تحليلية جديدة من نظريّات التّوطن الصّناعي والاقتصاد الجغرافي الجديد،[6] وقد أعطت نظريّات التّجارة الدّولية وزنًا لهذه العوامل في تحديد امكانيات التّبادل التّجاري بين الدّول من خلال نموذج الجاذبية، الذي يستخدم لقياس التدفّقات التّجارية بين الدّول وتعتمد على المتغيرات الآتية: الناتج المحلي الإجمالي، ومتغيّر المسافة الاقتصادية، إضافة إلى مجموعة من المتغيّرات التي جآءت نتيجة للتطوّرات التي تم إدخالها على النّموذج. وتمثّل ما يعرف بالمسافة البسيكولوجية التي تفصل بين الدول، وتشمل كل من متغير اللّغة والذي يعمل على تقليص تكاليف المعاملات، فمثلا بالنسبة للاتحاد الأوروبي نجد أنه يخصص سنويا ما مقداره: 1.1 مليار يورو لأعمال الترجمة، أي بمقدار: 1 % من ميزانيته، والمصير المشترك يساهم في توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية، ويكمن أثر المسافة البسيكولوجية المتمثلة في المقوّمات الاجتماعية

---

[1] – أحمد محمد فرّاج قاسم، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقترحات إحيائه، مجلة آراء، العدد 87، 2011، (على الخط: 03-03-2020)، https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=311:2014-06-16-09-28-50&catid=152&Itemid=314

[2] – ابراهيم سالم ياسمينة ويحي خديجة، مرجع سابق، ص 19،20.

[3] – أحمد محمد فرّاج قاسم، مرجع سابق.

[4] – ابراهيم سالم ياسمينة ويحي خديجة، مرجع سابق، ص 18،19.

[5] – فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق، ص 30.

[6] – ايمان شليحي و عبد الأمير السعد، مرجع سابق، ص4.

والثقافية على التبادل التجاري،[1] حيث يمكن أن يؤدّي الاختلاف في العادات والتّقاليد والقيم والدّوافع الاجتماعيّة إلى عرقلة التّكامل إلى حدّ كبير.[2]

4.3.3. معوّقات مؤسّسيّة وتنظيميّة:

أ. **القصور في الآليّات التّنظيمية للتّكامل والتّحايل على إجراءاته:** أدّى طموح المنظّمات الإقليميّة وعدم واقعيّة الأطر الزمنية التي وضعتها لتحقيق أهدافها إلى توقّعات بمنافع لم تتحقّق على أرض الواقع وعانت عدّة تجمّعات ضُعف التّصميم والتّنفيذ وقصور آليّاته التي حدّت من فعاليّته،[3] وافتقار نصوص الاتّفاقيّات إلى الدّقة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة، وعدم توفّر البيانات والإحصائيّات عن الأنشطة الاقتصاديّة المختلفة في الدّول العربيّة، وترك المجال لكلّ دولة في حريّة عقد ما تشاء من اتفاقيّات مع الدّول الأخرى حتّى لو تعارضت مع مصالح اتفاقيّات الدّول العربيّة الأخرى أو ميثاق الجامعة العربيّة، وازدواجيّة المهام التي تقوم بها الأجهزة.[4]

ب. **مشاكل وضعف في الأطر المؤسّسية للتّكامل:** تتمثّل أساسا في الإفراط في مؤسّسات التّرتيبات التّكاملية، دون منحها قدرات تُكسبها الفعالية والدّيناميكية التي تكفل تنفيذ الاتّفاقيّات والالتزامات التي تعهّدت بها الحكومات،[5] وعدم وفاء معظم الدّول بالتزاماتها للمنظّمات الإقليمية وضعف هذه المنظمات إلى قلّة التّعاون والمشاورة بين هذه المنظمات فالهياكل الإنتاجية متخلّفة، والتّكامل التّبادلي فيما بينها ليس من شأنه زيادة المبادلات التجارية.[6]

ثانيا– التأصيل للفكر التّكاملي بين الارتكاز التاريخي والمقاربة النظرية:

1. مناهج التكامل الاقتصادي:

1.1. المنهج الاتحادي:

نشأت الرغبة في التّوحيد كمحاولة لتجنّب ما تعانيه محاولات بعض الدّول الأوروبية التوسّع والضم القسري لدول أخرى من إثارة للحروب التي كان لها بالغ الأثر على موارد الشعوب ومستويات معيشتها، وكان الأخذ بوحدة اندماجية يعني نقل السلطة فيها من الدول الأعضاء إلى مركز موحّد بما يتّفق ونظام اقتصادي يحمّل المركز مسؤولية شؤون المجتمع.

---

[1] – زينب بوقاعة، مرجع سابق، ص 44.

[2] – فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 177.

[3] – ابراهيم سالم ياسمينة ويحيى خديجة، مرجع سابق، ص 20.

[4] – أحمد محمد فرّاج قاسم، مرجع سابق.

[5] – ابراهيم سالم ياسمينة ويحيى خديجة، ص 20.

[6] – فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق، ص 31.

2.1. المنهج التعاملي:

ويذهب أصحاب هذا النّهج إلى أنّه من غير المقبول القفز إلى خلق "سلطة مركزية" سواء كانت سلطاتها محدودة أو واسعة، ويرى أصحاب هذا المنهج وفي مقدّمتهم «كارل دويتش *Karl Deutsch*» أنّ هذا الأمر سيقضي على التعقيدات التي تزيد حساسية الدول وتخوّفاتها من فقدان سيادتها، وبناء عليه يفضل إتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدّول الغنيّة، دون الالتزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة خشية أن تتحوّل بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل، مكتفياً بإقامة ما يلزم من هيئات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها.[1]

3.1. المنهج الوظيفي:

يتّفق أصحاب هذا المنهج مع ما نادى به "المنهج التعاملي" من التدرّج كبديل للتحوّل المباشر إلى حالة الوحدة السياسية، بدءًا بالنّواحي الأقلّ إثارة للخلاف والتي يَسْهُل ظهور ثمار التكامل فيها، على أن يسحب ذلك التنازل إلى "مؤسّسات إقليميّة" تنتقل إليها شيئًا فشيئًا وظائف كانت تقوم بها حكومات الدول القطرية، ويؤدي هذا إلى ترسيخ فكرة التكامل ذاتها، وتقبّل الانتقال إلى جوانب أخرى، واستكمال بناء المؤسّسات الإقليمية. ويرجع البعد المؤسسي في رأي «ديفيد متراني David Mitrany» كون النزعة الوطنية (القطرية) مجافية بطبيعتها للسّلام، ممّا يستدعي إقامة مؤسّساتٍ دوليّةٍ تجرّد الحكومات الوطنيّة من قدرتها على إثارة الفتن والحروب، نتيجة اعتقاد الجماهير أنّها أقدر من هذه الحكومات على تحقيق رفاهيتها.[2]

4.1. المنهج الوظيفي المحدّث:

جمع هذا المنهج إسهامات كلّ من «ارناست هاس Ernst Haas» و«ايميتاي ايتزيوني Amitai Etzioni» و«كارل دويتش Karl Deutsch» في محاولة لمعالجة القصور الذي شاب المنهج الوظيفي، حيث تجلّت إضافاته في وضع مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تعتبر نواة لحكومة إقليمية؛ حيث تبدأ هذه المراحل بآليات على الامتناع عن ممارسة سلطة القرار في عدد من الأمور، كتلك المتعلقة بتحرير حركة التدفّقات الاقتصادية، بدءًا بالتّجارة وانتهاءً بحركة الأفراد ثمّ المرور إلى نوعٍ من التّكامل الإيجابيّ الّذي ينقل قدرا كبيرا من القرارات المتعلقة بالسّياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[3] والخصائص الرئيسية للنهج الوظيفي هي:

- إدراك الأسباب المعقّدة وراء النتائج المخيّبة للآمال لعمليّات التكامل (ليس فقط العمليات الاقتصادية)؛
- تعريفات أكثر واقعية للفوائد التي يمكن أن تحصل عليها البلدان النامية عند اندماج بعضها البعض؛
- التطوير الدقيق لاستراتيجيات وأدوات بديلة للتّكامل.

---

[1]- آسيا الوافي، التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلو م الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي(غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص09.

[2]- محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص30.

[3]- عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مرجع سابق، ص 57،58.

5.1. المنّهج البنيوي:

وفقًا لهذا المنّهج، تمثّل العوامل التي تحدّد نجاح (أو فشل) عمليّات التّكامل والتّعاون الإقليمي بين البلدان النّامية إمّا اقتصادية أو سياسية، كمستوى التّنمية العالميّة للمنطقة واختلافات التّنمية بين البلدان الأعضاء، ومستوى الإرادة السياسية والاستقرار المؤسّسي، ودرجة التّجانس السياسي داخل الجماعة وخارجها.[1]

6.1. منهج التكامل المرن:

تم تقديم الرؤية البريطانية والتي تختلف عن الأفكار الكلاسيكية، من قبل رئيس وزراء بريطانيا في عام 1994، وكانت فكرته الرئيسية هي أن التكامل الأوروبي يجب أن يتوسّع لا أن يتعمّق، فينبغي منح الاتحاد المزيد من المرونة، كما يحقّ لأعضاء الاتحاد الأوروبي اختيار وتحديد مشاريع الاتحاد الأوروبي التي سيشاركون فيها.

7.1. منهج "الدوائر الثلاث":

تم تطوير منهج التكامل المرن وذلك بإنشاء ثلاث "دوائر" داخل أوروبا، الأولى تشمل جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي الذين يحترمون القانون المجتمعي ومبادئ السياسة الخارجية المشتركة، فضلاً عن السعي لإنشاء اتّحاد اقتصادي ونقدي، والثاني هي تلك البلدان التي ستتبع فيها سياسة "تكامل عميق" وسيتم إغلاق كل هذا من قبل الدائرة الثالثة ما يسمّى "الدائرة الخارجية" التي ضمّت الدّول المرتبطة وروسيا.[2]

2. النّظريات التي يرتكز عليها التكامل الاقتصادي:

1.2. نظريات التجارة الخارجية:

تستند التجارة على الفرق بين عوائد العوامل، أو التّكنولوجيا أو الأذواق بين قطرين، ممّا يؤدّي إلى فرق في سعر السلعة النسبيّ وإلى تجارة متبادلة الميزة، ما يترجم الفرق في أسعار السلعة النسبية إلى الفرق في أسعار السلعة المكلّفة بين قطرين وهو السّبب المباشر لقيام التّجارة،[3] كما أنّ التجارة الحرّة تؤدّي إلى أكفأ استخدام للموارد العالمية ومن ثم إلى تعظيم الناتج العالمي ولهذا يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون مثل آدم سميث أنّ التجارة الحرة تعظّم أيضا الرفاهية العالمية،[4] وحتى في هذه الحالة ليست كل خطوة نحو تجارة أكثر حريّة – عندما لا يمكن تحقيق الحريّة نفسها– سوف تزيد بالضّرورة من الرّفاهية العالمية، لكن توزيع الدخل بين الأقطار جُدّ مهم، لهذا تعتبر نظريّة التكامل الاقتصادي جزء من نظرية التجارة الخارجية، وتعتمد في الغالب الأعمّ على فروضها، وتستخدم أدوات تحليلها؛ فهي تعتمد في تحليلها على النّماذج التحليلية التي تمّ بناؤها وتطويرها في رحاب نظريّة النّفقات النسبيّة أو المقارنة، سواء في صيغتها الرّيكاردية، أو تكلفة الفرصة البديلة أو تلك

---

[1]- Andrea Bonilla Bolaños, A step further in the theory of regional integration: A look at the Unasur's integration strategy, Halshs-01315692,2016, p5,6, (On Line: 04-03-2020), https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01315692/document

[2] –Lomonosov, Modern Theories of Integration: French School. Practical Theories of European Integration, No 14 (2019). p26, (On Line: 08-03-2020), http://www.historystudies.msu.ru/ojs2/index.php/ISIS/article/view/256/595

[3]– دومينيك سلفادور، الاقتصاد الدولي: سلسة ملخصات شوم نظريات ومسائل محلولة في الاقتصاد الدولي، دار ماكجوهيل للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1985، ص46.

[4]– نفس المرجع السّابق، ص101.

الصّياغة المطوّرة في شكل النّموذج الأساسي « هكشر-أوهلين-سام ويلسون» في نسب عناصر الإنتاج، أومن «نظرية لندر» في تشابه هياكل الدخل أو التفضيل[1].

1.1.2. نظرية هكشر- أوهلين لنسب وعوامل الإنتاج:

وتتركز هذه النظرية على الفرق في العوائد النسبية لعوامل الإنتاج وأسعار العوامل بين الأقطار كأهم سبب للتجارة، وتتنبّأ بأنّ كل قطر سوف يصدّر السلعة التي يستخدم في إنتاجها عاملاً وفيرًا ورخيصًا نسبيًّا أي تماثل دوال الإنتاج عالميًّا، ويستورد السلعة التي يستخدم في إنتاجها عاملًا أكثر ندرة وتكلفة نسبيًّا، كذلك تتنبّأ النظرية بأن التجارة سوف تؤدي إلى إلغاء أو تخفيض الفروق في أسعار العوامل بين الأقطار وتصح هذه النظريات ما لم يكن لدينا عكس عامل الإنتاج، وتبين أنّ التجارة يمكن أن تستند إلى تكاليف متناقصة[2].

2.1.2. نظرية ليندر في تشابه هياكل الدخل أو التفضيل:

تمثّل نظريّة تشابه هياكل الدّخل أو التفضيل تعديلا جوهريا لنموذج « هكشر-اولين» لنسب عناصر الإنتاج، فلقد قدّم الاقتصادي السويدي «ليندر» نموذجا لتفسير التجارة الخارجية يختلف من ناحية المنهج والمضمون عن النظرية التقليدية ونظرية «هكشر-أولين»، حيث أنّه لا يكتفي بمقارنة وضع التوازن قبل قيام التجارة الخارجية وبعدها، بل يهتم أيضًا بدراسة العوامل التي تؤدّي إلى انتقال الاقتصاد القومي من وضع التوازن الأوّل إلى وضع التوازن الثاني، وهناك أدلّة وافرة على أن نوعيّة السّلع التي تنتجها البلدان وتستهلكها تختلف بحسب نوعها بشكل منتظم مع مستويات دخلهم.

وعلى جانب الإنتاج، ترتبط أسعار الصادرات ارتباطا وثيقا مع نصيب الفرد من دخل الفرد، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين دخل الفرد، كما يرى أنّ الدول الصناعية تتميز بمرونة الجهاز الإنتاجي، ممّا يعطيها القدرة على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية، تجاوبًا مع أي تغيّراتٍ تحدث في هيكل الأسعار وفرص التجارة الخارجية، والبلدان ذات الدخل المماثل لها أنماط إنتاج واستهلاك مماثلة - فهي تنتج وتستهلك بضائع ذات جودة أعلى ولكن النتيجة المفترضة أن البلدان المتماثلة في الدخل تزيد التجارة أكثر مع بعضها البعض فقط على مستوى القطاع، حيث يتم التحكم في محدّدات التّجارة بين القطاعات لهذا سميت « نظريّة لندر القطاعية».[3]

وعلى النّقيض من ذلك تعاني الدّول النّامية من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي لها، وبالتّالي من عدم قدرتها على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية استجابة للتغيرات التي تحدث في هيكل الأسعار وفرص التجارة الخارجية، لأنّ هذا يؤدّي إلى اختلاف النتائج المترتبة على قيامها بين الدول المتقدمة والدول النامية، فالتشابه يكون له أثر إيجابي على التجارة - كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤخذ بعين الاعتبار- ومن شأن ذلك أن يعوق

---

[1]- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، ج2، ص303.

[2]- دومينيك سلفادور، مرجع سابق، ص29.

[3]- للاستزادة ينظر:

- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم،ج1، الدار اللبنانية المصرية،1991، ص192.

إمكانية البلدان الفقيرة والناشئة – على وجه الخصوص– في اكتساب القوّة السّوقية في البلدان الغنية، ورفع مستوى محفظة الصّادرات في البلدان ذات هياكل الطّلب المتشابهة التي تنتج وتستهلك بضائع ذات درجة مماثلة من الحداثة والابتكار.

كما يُمكن أن تكون الابتكارات في بلد ما أكثر استهلاكا في بلد آخر في مرحلة تطوير مماثلة، في حين أن الجودة بالتأكيد تعتبر محرّكا هاما للآثار عند «ليندر»، لكنّها ليست الوحيدة فهي تضبط محددات التجارة في المنتجات المختلفة بالنسبة للدول المتقدمة، خلافا عن دورها في الدول النامية ألا وهو الحصول على قوة سوقية في الأسواق المبتكرة، فنظرية «ليندر» تفرق بين التجارة الخارجية في المنتجات الأوّلية والتجارة الخارجية في المنتجات الصناعية. وبناءً عليه، فإنّ هذه النظرية تقدم تفسيرين للتجارة الخارجية بين الدول:

- يعتمد التفسير الأوّل: على التّشابه في هيكل الطّلب مقاسًا بدخل الفرد في المتوسط، ويشرح قيام التجارة الخارجية بين الدول المتقدمة.
- أمّا التفسير الثاني: فيعتمد على التباين في هيكل الطلب مقاسًا بدخل الفرد في المتوسط، ويقدّم تفسيرا للتجارة الخارجية في الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية.

وهذه خطوة أخرى سلكتها نظرية «ليندر» نحو تفسيرٍ أكثر اقترابًا من حقائق الاقتصاد العالمي متمثّلًا في التفرقة بين مشكلات التجارة الخارجية للدول المتقدمة ومشكلات التجارة الدولية الخارجية للدول النامية.[1]

2.2. نظرية التوطّن والجغرافيا الاقتصادية:

مصطلح التوطّن من جوهر الجغرافيا الاقتصادية، وهو فحصٌ وتحرٍّ عن قدرة وقابليّة المكان المراد قيام الصّناعة به على إمداد الصناعة أو أيٍّ من فروعها بمتطلّباتها الأساسية، واختيار الموقع الذي يحقّق أقصى الأرباح بأقل كلفة «للمنتجين»، والسوق الأمثل الذي يحقّق أقل كلفة « للمستهلك »، وحدّد كلّ من "بنجستون"و"خان روين" مفهوم الجغرافية الاقتصادية بالاهتمام بدراسة الاختلافات والتّباينات في التّوزيع الجغرافي للموارد الأساسية لأقاليم العالم. وتأثير استغلال هذه الموارد من خلال التّباين في الظّروف الطّبيعية.

وتهتم الجغرافية الاقتصادية وفق آرائها في دراسة التّباين في التّطور الاقتصادي على الصّعيد العالمي، وكذلك بالتّبادل التّجاري ووسائل النقل وطرق المواصلات العامّة، وتأثير التّطوّر الاقتصادي الإقليمي والظّروف الطّبيعية على تلك النّشاطات[2]، واعتبر «لوهارد» أنّ تكلفة النّقل تلعب دورا حاسما في توطّن النّشاط الصّناعي وأنّ المكان الأنسب لتوطّن شركة صناعيّة ما، هو الذي يساعد على إنقاص هذه التّكلفة، حيث صاغ نموذجًا استعان فيه بالشّكل الهندسي المثلث، يتوطّن فيه النّشاط الصّناعي في نقطة بين المادّة الخام ومصدر الطّاقة

- Hendrik W. Kruse, Revisiting the Sectoral Linder Hypothesis:Aggregation Bias or Fixed Costs?, LIS Working Paper Series , No. 658, LIS Cross-National Data Center in Luxembourg, Luxembourg, January 2016, (On Line: 09-03-2020), http://EconPapers.repec.org/RePEc:lis:liswps:658
- Juan Carlos Halack, The product quality is presented by Linder's theory, National Bureau of Economic Research , NBER Working Paper No. 12712, NBER Working Paper No. 12712, Massachusetts Avenue Cambridge, December 2006, (On Line: 10-03-2020), http://www.nber.org/papers/w12712.pdf

[2]– فتحي أبو عيّانة، الجغرافيا الاقتصادية، دار النهضة العربيّة، للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، 1986، ص 26،27.

والسّوق، وأضاف «ألفريد فيبر» حول تكلفة العمل: "إنّ تكلفة اليد العاملة ليست متجانسة في كلّ مكان وهناك أماكن تتوفّر على يد عاملة وفيرة ومتنوّعة ومؤهّلة" أمّا عن تكلفة اقتصاد التّكامل يقول: "إنّ توطّن عدّة مؤسّسات صناعيّة بجوار بعضها البعض، يمكّنها من التّعاون على إنجاز بنية تحتيّة مشتركة للنّقل مثلاً"، وتصبح هذه الأمور أكثر وضوحا إذا توسّع مفهوم «تكاليف التجارة» ليشمل جميع التكاليف الخاصة بمسافات التقريب بين مواقع الصناعة ومواقع الأسواق، وهناك توافق واسع في الآراء بين الاقتصاديين والجغرافيين للنظر في الاقتصاد المكاني، نتيجةً للعمليّة التي تنطوي على نوعين من القوى المتعارضة: قوى «التركّز» وقوى «التّشتت»، وبحسب «غروكمان» ينتج على ذلك أثر «كرة الثلج» التي تُعبّر عن الأماكن التي توطّنت فيها الشركات والمصانع الكبيرة والمكاتب حيث تجمع السكان، في حين يتحرّك النّاس إلى حيث يمكنهم الحصول على وظيفة؛ فيزيد حجم السوق ويزيد تنوّع الإنتاج وترتفع المنافسة، وبالتالي تنخفض الأسعار، فترتفع الأجور الحقيقيّة، وتشكّل المنطقة عامل جذب لتدفقات جديدة من العمّال، ممّا يؤدّي إلى التّكتّل النّهائي بين الشركات والعمّال.

فالتوزيع المكاني الناتج عن الأنشطة الاقتصادية هو عبارة عن توازن معقّد بين هذه القوى التي تدفع وتسحب كلّ من المستهلكين والمنتجين، للوصول إلى الأسواق المشتّتة مكانيًّا، وهي حقيقة تمّ الاعتراف بها لفترة طويلة سواء في الاقتصاد المكاني أو العلوم الإقليميّة تتّفق جميعُها مع التّنبؤ بـ: «الجاذبيّة»، أي كثافة تدفقّات النّاس والسّلع والأفكار بين مكانين يتأثّر إيجابًا بحجم كلٍّ منها وسلبًا عن طريق المسافة التي تفصِل بين تلك الأماكن.[1]

إذن، يمكن القول أنّ نظريّة التّكامل الاقتصادي تشتمل على عناصر من نظريّة « التّوطّن» لأنّها تتعلّق بدراسة وتحليل قضيّة إزالة العقبات التي تُعيق تدفّقات السّلع والخدمات وعناصر الإنتاج وآثارها الاقتصاديّة المختلفة على قضيّة تخصيص الموارد الاقتصاديّة داخل المنطقة التكامليّة.

3.2. نظريّات النّموّ والتّنمية والتنمية المستدامة:

إنّ طرح مسألة التّنمية ارتباطًا بالتّكامل الاقتصادي الإقليمي، تظهر كنقطة تمفصلٍ بين حماية وتحرير التّجارة الخارجيّة على مستوى مجموعة من الدّول وما ينشأ عن ذلك من آثار،[2] فقد ظهر تخصّص التنمية الاقتصادية كأحد فروع علم الاقتصاد منذ زمنٍ، وكتب عددٌ كبير من الاقتصاديين حول طبيعة المجتمع والرّخاء

1- للاستزادة ينظر:

– سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ج2، مرجع سابق، ص303.

- Miren Lafourcade and Jacques-François Thisse, New Economic Geography: The Role of Transport Cost, A Handbook of Transport Economic, , Edited by André de Palma, Robin Lindsey, Emile Quinet and Roger Vickerman Edward Elgar Publishing Limited , UK, 2011, P7. (On Line: 09/05/2020), https://www.elgaronline.com/view/9781847202031.00010.xml
- Paul Krugman,THE NEW ECONOMIC GEOGRAPHY: NOW MIDDLE-AGED, Association of merican Geographers, 16 April 2010, (On Line: 03/06/2019), https://www.princeton.edu/~pkrugman/aag.pdf
- Dirk Ehnts et Hans-Michael Trautwein, From New Trade Theory to New Economic geography: A Space Odyssey , Œconomia, 2015, PP35-66, (On Line: 11/06/2020), http://oeconomia.revues.org/1616

2- إيمان شليحي، وأمير السّعد، مرجع سابق، ص6.

الاقتصادي وعلى رأسهم« آدم سميث Adam Smith» سنة 1776، الذى نادى بالرّأسمالية، ومن بعده «كارل ماركس Karl Marx » سنة 1933 الذى رأى في الاشتراكية النّظامَ الأمثل لتحقيق التنمية.[1]

ويعتبر البعض أن النمو والتنمية مترادفتان، والبعض الآخر يعتبر أن النّمو من محدّدات التّنمية، وفي الحقيقة أن التنمية والنمو عبارة عن مفهومين مختلفين لكنّهما مرتبطين، فالنّمو الاقتصادي يعني زيادة حجم الاقتصاد الوطني الذي تُعبّر عنه جميع السّلع والخدمات المنتجة في فترة معينة بما في ذلك الاستهلاك،[2] أمّا عمليّة التّنمية فلا تقتصر على مفهوم النّمو فقط بل تتعدّى ذلك، فهي عمليّة شاملة متشابكة مرتبطة بالبنيان الاقتصادي والاجتماعي التي تقوم بتطويره وتعني انبثاق ونموّ كلّ الإمكانات والطّاقة الكامنة بشكل كامل وشامل ومتوازن.[3]

فقد كان هدف التنمية الاقتصادية قبل منتصف القرن الماضي التّركيز على قدرة الاقتصاد على تحقيق زياده سنويّة ومستديمة في النّاتج القومي الإجمالي، ولكنّ هذا المفهوم الضّيق للتنمية الاقتصادية لا يعكس مستوى المعيشة والتحسّن في رفاهية المجتمع، كما أنّه لا يعكس الفروق في مستويات المعيشة بين السّكان وعدم العدالة في توزيع الدخل، لذا تمّ في سبعينيّات القرن الماضي إعادة تعريف أهداف التنمية لتشمل إزالة أو تخفيض الفقر وعدم العدالة في توزيع الدّخول و البطالة.

وفي بداية التّسعينات تغيّر موقف البنك الدّولي من مساندة النّمو الاقتصادي القياسي كهدف للتّنمية عندما أعلن في تقريره أنّ التّحدّي أمام التّنمية هو تحسين نوعيّة الحياة التي لا تتطلّب فقط دخولا عالية بل أيضا تعليمًا جيّدًا، ومستويات عالية من الصّحة والتّغذية، وفقرٍ أقلّ وبيئة نظيفة وتوزيع عادل للفرص، وحرية أكثر للأفراد وحياة ثقافية غنيّة، وظهرت أيضا مؤشّرات جديدة للتّعبير عن التّنمية الاقتصاديّة مثل مؤشّر التّنمية البشريّة في محاولة لتقديم مقياسٍ متكاملٍ لمتوسّط العمر المتوقّع و التّعليم والدّخل.[4]

وبدأ الاقتصاديّون بعد ذلك ملاحظة تأثير عملية التنمية على البيئة وأن الدّول في محاولتها لزياده معدّلات النّمو تقوم باستغلال مواردها الاقتصادية بطريقة سريعة وكبيرة مما قد يؤدّى إلى استنزافها؛ فظهر الاهتمام بموضوع البيئة وعلاقتها بالتنمية، ومن هنا ظهر هدف تحقيق التنمية المستدامة والتي تشمل تحقيق أقصى منافع التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الخدمات ونوعيّة الموارد الطّبيعيّة المستخدمة عبر الزمن والموازنة بين أهداف النّمو الاقتصادي مع الاعتبارات البيئية.[5]

---

[1] - Todaro, Smith, Economic development (11th ed.), Boston: Addison Wesley, 2010, pp14-25.

[2] -Liliana Scutaru, Economic development versus sustainable development, Ecoforum,"Stefan cel Mare" University of Suceava, Romania,Volume 2, Issue 1(2), 2013, p 36.

[3] – رشيد ساطور، دراسة نظرية حول الاقتصادي والتنمية المستدامة وروابط، مجلّة الاقتصاد والتّنمية البشريّة، مجلد 4 ، العدد3،2013، ص92، (على الخط: 17-01-2020)، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18262

[4] - Todaro, Smith, Op.Cit, pp 14-25.

[5] - Pearce, D. W., & Turner, R. K, Economics of natural resources and the environment, New York: Harvester Wheat sheaf, 1990, p24, (On Line: 19/02/2019), https://books.google.dz/books?id=ex8vaG6m4RMC&pg=PA3&hl=ar&source=gbs_toc_r&cad=4#v=onepage&q&f=false

والتّنمية المستدامة هي محاولة تحقيق التّقدم المرغوب لتحقيق احتياجات الأجيال الحاليّة دون التّأثير على الأجيال المقبلة، فالتنمية المستدامة تهدف الى تحسين نوعية الحياة بصورة متكاملة وشاملة تشمل الرخاء الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية والحماية البيئية.[1]

إن عمليات التبادل التجاري لابدّ مِن توافُقِها مع النّمو والتّنمية المستدامة، فالأمر ليس مجرد زيادة في حجم التّبادل التّجاري ولكن ضرورة زيادة الإنتاجيّة المعتمد على اقتصاديّات الحجم والتّكنولوجيا، وتحسين ظروف العمل وتعزيز الاقتصاد والقدرة على التّكيف مع الصّدمات الخارجية، ويتمّ ذلك من خلال تعميق المناقشة على المستوى الدّولي حول كيفيّة ضمان أن تحقّق التّجارة الدولية تأثيرًا إيجابيًّا ومحفّزًا على التّنمية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتوافق مع مفهوم الاقتصاد الأخضر.[2]

وفيما سنتطرّق يأتي ببعض من التّفصيل للنّظريات والاستراتيجيّات التّنموية المرتبطة بالتّكامل الاقتصادي.

1.3.2. نظرية النّمو الحديثة (النّموّ الدّاخلي):

ظهرت هذه النّظريات في منتصف الثّمانينات انطلاقا من أبحاث كلّ من: « رومر » و« لوكاس » موفرة إطارا نظريّا لتحليل النّمو الاقتصادي الدّاخلي المستمر للنّاتج الذي يحدّده النّظام الخاص بعملية الإنتاج،[3] وتُنتقد تلك النظرية على أساس أنّها مازالت تعتمد على عدد من الفروض النّيوكلاسيكيّة التّقليدية التي تُعتبر غير مناسبة لاقتصاديّات دول العالم النّامي، ولا تتوقّع تقاربًا بين الدّول المتخلّفة والمتقدّمة حتى مع حريّة حركة رؤوس الأموال والسّلع،[4] كما أنّها ركّزت بشدّة على محدّدات معدّلات النّمو الاقتصادي في الأجل الطّويل، وأهملت الأثر على النّمو في الأجلين القصير والمتوسط، وأضافت عوامل أخرى كالسّياسة التجارية ومدى الانفتاح على العالم الخارجي والاستثمار الأجنبي والاستقرار السياسي ونظم الشّفافية والمساءلة القانونية واستقلال القضاء.[5]

وترتكز نظرية النموّ الداخلي على فرضية أساسية وهي أنّه خلافًا للأرض ورأس المال فإنّ المعرفة لا تخضع لقانون العوائد المتناقصة، ولكي تشهد النّمو الاقتصادي، ينبغي عليها أن تخفّف تدريجيًّا من اعتمادها على الموارد المادّية والتّوجّه نحو توسيع قاعدة المعارف لدى مواطنيها، بالاعتماد على أربعة نماذج نلخّصها فيما يلي:

- ❶ النّموذج الأوّل للنّمو الداخلي تم اقتراحه من طرف الاقتصادي «رومر»، يقوم على تراكم المعرفة وأثر الخبرة في تحقيق النمو الاقتصادي انطلاقا من التّعلم عن طريق الممارسة، حيث ترفع المؤسسة من مخزون رأسمالها الطبيعي وتتعلّم كيف تُنتج بفعاليّة، وتكتسب خبرة من خلال التمرّن والممارسة، فالمعرفة أو

[1]- World Bank, Sustainable development in a dynamic world—Transforming institutions, growth, and quality of life (World Development Report). Washington, D.C.: World Bank/ Oxford University Press. 2003.p1, (On Line: 21/12/2019), https://bit.ly/3mVsQlt

[2]- UNCTAD, The role of international trade in the post-2015 development agenda, Note by the UNCTAD secretariat, Trade and Development Board Trade and Development Commission, Sixth session ,Geneva, 5–9 May 2014, Item 4 of the provisional agenda .p5, (On Line: 23/02/2019), https://unctad.org/system/files/official-document/cid33_en.pdf

[3]– جمال الدين العاقر وشمام عبد الوهاب، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلّة العلوم الانسانية، العدد 41، 2014، ص326.

[4] – ايمان شليحي وأمير السّعد، مرجع سابق، ص11.

[5]– عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2021، ص23، (على الخط: 11-03-2020)، https://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/772/772_ex-73.pdf

التّكنولوجية المكتشفة في كل مؤسّسة تنتشر آنيّا في كلّ الاقتصاد وبالتّالي يسهل الحصول عليها من قبل معظم المؤسّسات وبتكاليف منخفضة نسبيّا من خلال ميكانيزمات انتشار المعلومة.

❷ النّموذج الثاني ينطلق من دور الدّولة في النّمو الاقتصادي وأهمية البنى التحتية في تسهيل نشاط القطاع الخاص ودور ذلك في عملية النمو الاقتصادي.

❸ النّموذج الثالث يقوم على عمليّات البحث والتطوير ويركّز على دور الابتكار وتحديد آثار التقدّم التكنولوجي على النّمو الاقتصادي في المدى الطّويل من خلال نمذجة صيرورة ومسارات ظهور الابتكارات التكنولوجية في الاقتصاد، حيث اعتبر « رومر» المعرفة التكنولوجية "سلعة اقتصادية" أمّا «كروسمان» و«هالبمان»، فقد بيّنا التّأثير الكبير للابتكارات على الاستهلاك، بينما تطرّق «آنيون» و«هويت» لدور الابتكارات في تحسين رؤوس الأموال.

❹ النّموذج الرّابع ركّز على رأس المال البشري وأثر التعليم وأطلق عليه اسم مخزون المعرفة ذو القيمة الاقتصادية، فقد اهتمّ العديد من الاقتصاديين بالعامل البشري على رأسهم« منسر » و« شولتز » و«بيكر»؛ الذين يعود لهم الفضل في وضع الإطار النّظري لنظرية رأس المال البشري التي استخدمت في نماذج التوازن الجزئي ونماذج التّوازن الكلّي الّتي أولت للتّعليم دورا هامّا في تطوّر الاقتصاد، وكذا تحقيق التّنمية والنّمو الاقتصادي المرجوّين.[1]

إذن يكمن التّقارب بين نظريّة النّمو الدّاخلي والتكامل الاقتصادي في تسريع وتيرة النّمو وزيادة حجمه خاصة إذا كانت الاقتصاديات متماثلة ولها نفس التّفضيلات والتّقنيات التّكنولوجية المستخدمة ما يحقّق نموّ أسرع وأكبر للاقتصاديّات النّامية من نظيرتها المتقدّمة.

2.3.2. نظرية أقطاب النّموّ والتّباين بين الشّمال والجنوب:

نظريّة أقطاب النّمو التي طوّرها« بيرو » و بعده «هيرشمان» من خلال توضيح نوعين من الرّوابط بين الدّول الأقلّ تقدّما بانتمائها إلى المحيط، والدّول المتقدّمة التي تمثّل المركز، فالأوّل رابط سلبي بالنسبة للدّول المتخلّفة يميل إلى تقوية الميزة التّنافسيّة للمركز ويجلب نحوه عوامل الإنتاج. أمّا الثّاني فهو رابط ايجابيّ حيث عوامل الإنتاج والّنشاطات الاقتصادية تترك المركز وتنتقل نحو المحيط بسبب آثار الاحتقان أو الاكتظاظ الذي يظهر في المركز.

إذن تقليل فوارق النّمو هو سبب مستبعد لكن متوقّف على العلاقة بين الآثار المتضادّة، هذه العلاقة بين المركز والمحيط ظهرت أيضا في تحليل « ميرادال » عندما رأى أنّ الاختلافات بين الدّول تميل إلى الارتفاع بسبب الاستغلال من طرف بعض الدول للميزات الأوليّة التي تحتفظ بها وتقويها، وبالمقابل الميزات تتراكم

[1]- جمال الدين العاقر، شمام عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 328.

وتتطوّر بالنّسبة لدول المركز حيث تتوفّر على القدرة على الاستفادة من اقتصاديات الحجم وآثار التّكتّل وفي هذه الحالة تتجّه الفروقات بين الدّول إلى الزّيادة[1].

ويوضح «بيرو» أنّ مراكز النّمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفّزة تتمتّع بأسواق تصريف مهمة، ينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وآثار إيجابية.

ولا تتحدّد مراكز النمو هذه بالصناعة المحفّزة فقط بل يجب أن تلعب دور المُسيطر على المجال المحيط بها، وغالبا ما يكون هذا المركز مدينةً مجهّزةً بالوسائل والخدمات ومراكز تجارية وإدارية. وقد قام «بيرو» بتطوير حيّز مجال القوى عندما لاحظ أنّ النّمو لا يظهر فقط بمكانٍ واحدٍ ولا بوقتٍ واحدٍ، بل يظهر من نقاطٍ أو أقطابٍ بكثافاتٍ مختلفةٍ تعمل على نشر وتقريب التنمية فيما بينها غير أنّه اعتبر القطب مشروعًا اقتصاديًّا وبالتّحديد صناعيّا، دون النّظر إلى عامل المكان الجغرافي، نتيجة اعتماده المفاهيم الاقتصادية لـ: «شومينر» المعتقِد أنّ زيادة حجم المشروع الاقتصادي يؤدّي إلى زيادة مدخلاته مما يولّد طلبا على مخرجات مشاريع اقتصادية متعدّدة وبالتالي دفْعُ القوى الإنتاجية لتلك المشاريع إلى زيادة وتجديد إنتاجها لتلبية طلب ذلك المشروع الزائد حجمه والمتنوعة مدخلاته، فتعمل القدرة التّجديديّة للمشاريع الأخرى على خلق حركة واسعة من التّبادل والتّكامل البيني.

وتُعتبر أقطاب النّمو أيضا استراتيجية لتحقيق هدفين أساسيين هما المعرفة المعمّقة وتوضيح القيمة المضافة للهيكل الصّناعي مستندًا على صناعة التكنولوجيا من خلال الثّقافة والتّقاليد وطبيعة المجتمع المقام فيها بتكامل المؤسسات البحثية والمؤسسات المختبرية، والخدمات المجتمعية من خلال بيئة معيشة خصبة وممتعة.[2]

أما بخصوص الأشكال المختلفة لظواهر مراكز النّمو بين البلدان المتطوّرة والبلدان المتخلّفة، ففي الأولى تحدث عملية النمو في المحاور الرئيسية مثل المناطق المحيطة بنهر "الراين" و نهر "السّين" وحول البحيرات الأمريكية الكبرى، أما النّقاط خارج هذه المحاور يوجد فيها نمو لكنّها لا تلعب إلا دورا جزئيا وبسيطا في تحقيق النمو في المنطقة.

أما في البلدان المتخلّفة، المدينة مركز لتغيّر الهيكل، فهي مجال للتّعامل النقدي، يكثر فيها العمل المأجور وتمثّل مركزا لعدم التّوازن، ضف إلى ذلك حدوث هروبٍ لرؤوس الأموال إلى الخارج في البلدان المتخلّفة نتيجة ارتفاع استهلاك السّلع المستوردة أو الاستثمارات في الخارج، أمّا في البلدان المتطوّرة، فهروب رؤوس الأموال يكون من منطقة إلى أخرى ضمن الدولة الواحدة.[3]

---

[1]- إيمان شليحي وأمير السّعد، مرجع سابق، ص11.

[2]- سناء الحيدري ولبنى العزاوي، دور أقطاب النمو التقنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة للمدن (مدينة البصرة نموذجا)، ص6، (على الخط: 13-03-2020)، http://www.cpas-egypt.com/pdf/Lobna_Raheem/Research/002.pdf

[3]- جمال الدين العاقر وشام عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 330، 331.

3.3.2. نظرية الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة:

في العقد الماضي، بدأ عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم في التّخلي عن النّموذج القديم للتّنمية الاقتصاديّة والذي يركّز على زيادة إنتاج السّلع والخدمات والتوجّه إلى التّصنيع و التّصدير لرفع الدّخل المحلّي،[1] ويشجّع على التّراكم السّريع لرأس المال المادي والبشري من خلال الاستنزاف المفرط لرأس المال الطبيعي، والحاق الضّرر بالنّظم البيئيّة للثّروة الاقتصادية، ما يضرّ برفاهية الأجيال الحالية ويخلق مخاطر ومشاكل هائلة للأجيال القادمة، ممّا دفع ببعض الدّول إلى المبادرة في التّفكير في بدائل تنموية أخرى، فبرز مفهوم الاقتصاد الأخضر،[2] الذي تمّت صياغته لأوّل مرة عام 1989 من قبل الاقتصاديين البيئيين: «بيرس» و«ماركانديا» و«باربييه» في تقرير عُنوانه مخطط للاقتصاد الأخضر؛ في حين تمّ الاعتراف به في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عُقد في البرازيل في عام 2012 باعتباره أحد "العناصر المهمّة" في تطوير المفهوم المعتمد سابقًا للتنمية المستدامة، والذي يُمكّن من تحقيق توازن بين مكوناته الثّلاثة (الاقتصاد – البيئة – المجتمع)، وقد تطوّرت نظريات التنمية الاقتصادية بحسب "المجموعة الاقتصادية الخضراء" وفقًا للمراحل الآتية:

① **مرحلة الاقتصاد البنّي**: إنّه اقتصاد عالي الكربون يركّز على الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي مع تأثير سلبي كبير على البيئة، وهو لا يركّز على المساواة الاجتماعية.

② **مرحلة الاقتصاد منخفض الكربون**: ليس له تأثير سلبي قوي على البيئة ويوفّر نموًا اقتصاديًا، إلّا أنّه لا يُولي اهتماما صريحا لقضايا المساواة الاجتماعية.

③ **مرحلة الاقتصاد الأخضر**: يوفر الاقتصاد الأخضر نموًّا اقتصاديًّا مستدامًا بدون انبعاثات كربونية مع معالجة العدالة الاجتماعية بطريقة شاملة، ويجب ألّا يكون فعّالاً فحسب بل يجب أن يكون عادلاً أيضًا.

وإذا أردنا تعريف الاقتصاد الأخضر فلن نجد تعريفًا متّفقًا عليه دوليًّا، بل هناك عدّة تعريفاتٍ منفصلةٍ في المنشورات الحديثة؛ فقد عرّف برنامج الأمم المتّحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنّه: "اقتصاد ينبغي أن يُساهم في القضاء على الفقر والنّمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتحسين رفاهية الإنسان وخلق فرص العمل والعمل اللّائق للجميع مع ضمان الأداء الطّبيعي للنّظم الإيكولوجية للكوكب"[3].

وعرّفته غرفة التجارة الدّولية بأنّه "اقتصاد يُعَزِّز فيه النّمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية بعضهما البعض، ويدْعَمان تقدُّم التّنمية الاجتماعية"، وأمّا البنك الأوروبّي للتّنمية والتّعمير فعرّف الاقتصاد الأخضر أنّه "اقتصاد يتمّ فيه إجراء استثماراتٍ عامةٍ وخاصةٍ لتقليل تأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة، حيث يتم معالجة مشاكل السّوق من خلال إجراءاتٍ سياسيةٍ مؤكّدةٍ وإطارٍ قانونّي تهدف إلى المحاسبة المنهجية لحالة النّظم الإيكولوجية، وإدارة المخاطر المرتبطة بها وتحفيز الابتكار".

---

[1] – هدى عبد الحميد علي، اقتصاد التنمية من النظريات الى الاستراتيجيات والسياسات التنموية، المجلد19، العدد، 2018، ص52، (على الخط: 13-03-2020)، https://jpsa.journals.ekb.eg/article_128799_eafa14c8ecdecc6d9b4a1ec186f3180a.pdf

[2]- green economy of Kyrgyzstan, The concept and essence of the green economy, 2017, (On Line: 22/12/2019), http://greeneconomy.kg/theory/ponyatie-i-sushhnost-zelenoy-ekonomiki/

[3]- Ibid.

ويرى «بافان سوخديف» أنّه من أجل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يجب معالجة هيكل السّياسة الدّولية ومعالجة هيكل السّياسة المحلية، ما ينتج عنه تغييرات هيكليّة وتكنولوجية كبيرة عبر الاقتصاد، تؤدّي إلى تدهور معدّلات التّبادل التّجاري لبعض الدّول، وفقدان بعض الشّركات أسواقها.

هذا يعني أنّ نظريّة الاقتصاد الأخضر لها إيجابيّات عديدة، أهمّها أنّها تسعى إلى التّخفيف من حدّة الفقر وتوفير إمكانات لاستحداث فرص عمل إضافية كما تعزّز كفاءة استخدام الموارد وأمن الطّاقة وتحقّق منافع بيئية،[1] وتنْطوي على بعض المخاطر والتّحدّيات، لا سيما بالنّسبة للبلدان النامية، فيمكن أن تؤدّى إلى تعزيز الاتّجاهات الحمائية، وتعزيز الشّروط المرتبطة بالتعاون المالي الدولي، وظهور قوى جديدة من شأنها أن تعزّز مزيدا من عدم المساواة الدّولية؛ فبعض الدّول المتقدمة تقدم لشركاتها إعانات كبيرة لأعمال البحث والتّطوير لخلق تقنيّات صديقة للبيئة، ممّا يجعل الدّول النامية وشركاتها في وضع تنافسي أسوأ إذا كان عليها خفض تعريفاتها الجمركية على المنتجات العضوية، كما ينتج عن هذا مسألة حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.

فعادة ما يعتمد الاستثمار في الابتكار إلى حدٍّ ما على كيفية حماية منتجات هذا الابتكار من التّقليد الرّخيص، وهذا ينطبق بشكل خاصٍّ على التّقنيّات التي تكون فيها تكاليف البحث والتّطوير مرتفعة وتكاليف المحاكاة منخفضة، والهدف الرّئيسي هو إيجاد نقطة توفّر فيها الحماية حوافز للابتكار ولكنّها لا تحدّ من انتشاره بشكل مفرطٍ.

مما سبق يمكننا القول وطبقا لما جآء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ بأنّ التكامل الاقتصادي ينبغي أن يُصبح أداة رئيسيّة لتحقيق درجات من التنمية على جميع المستويات ويساهم في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر و يجب أن يسعى حقًّا للتّغلّب على جميع الحواجز على المستوى الدّولي كما يمكن للاتّفاقيّات الدّولية أن تساعد في تحقيق توازنٍ في الحوافز الاقتصاديّة وفي التّدابير التّنظيميّة وفي الفرص بالتّزامن مع وفاء جميع دول الاتفاقية بالتزاماتها وإيجاد وسائل للضّغط على تلك الدّول التي لا تفي بالتزاماتها، وإلّا تعرّض مستقبل الكوكب للخطر.[2]

ثالثا. أنواع التكامل الاقتصادي:

1.التكامل الاقتصادي التقليدي (الكلاسيكي):

يعتمد مفهوم التكامل التّقليدي على التجربة الأوروبية، ويفترض النّهج الاقتصادي التّقليدي للتّكامل التّجاري الإقليمي والمنافسة الكاملة في الأسواق ويهتمّ بآثار تشكيل منطقة لتخصيص الموارد،[3] كما يفترض

[1]- تقرير الأمم المتحدة، الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي نيروبي، 21-24 فيفري ، 2011، (على الخط: 24-03-2020)، https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/67/25

[2]- The green economy: trade and sustainable development implication,(Electronic resource). https://unctad.org/system/files/official-document/ditcted20102_en.pdf

[3]- Alan Matthews, Op.Cit, P22.

تعميقًا ثابتًا لمستوى التّكامل والتّوسّع في عدد المجالات الّتي يتمّ فيها التّفاعل بطريقة تفضيليّة مع تشكيل اتّفاقيات تنظيميّة فوق وطنية في سياق الإقليمية التّقليديّة، يتمّ تفسير إنشاء منطقة تجارة حرّة على أنّه مرحلة وسيطة على الطّريق إلى أشكال أعمق من التّكامل كخطوة أولى في تسلسل "منطقة التّجارة الحرّة – الاتّحاد الجمركي– السّوق المشتركة –الاتّحاد الاقتصادي– التّكامل الاقتصادي الكلّي"، أي الحاجة إلى الجمع بين التّكامل "السّلبي" و"الإيجابي"، وإزالة الحواجز أمام حركة السّلع وعوامل الإنتاج ، والمواءمة البناءة للسّياسات الاقتصاديّة الّتي تتجاوز مجرّد التّحرير؛ وبالتّالي تهدف الإقليميّة التقليدية إلى إنشاء سوق مشتركة متكاملة للغاية تعمل ككيان واحد في الاقتصاد العالمي وإزالة الحواجز أمام حركة السلع وعوامل الإنتاج، والتّنسيق البنّاء للسّياسات الاقتصادية التي تتجاوز مجرّد التّحرير.[1]

فالنّظرية التّقليديّة للتّكامل الاقتصادي، بشقّيها الوظيفي والاقتصادي، جآءت كضرورة لإحداث التّزاوج بين مفهوم التّكامل الاقتصادي في علمَيْ الاقتصاد والسّياسة. فقد ركّز الأوّل على صيغة الاتّحاد الجمركي الّذي تتحدّد مواصفاته بما لا يتعارض ومتطلّبات حريّة التّجارة على المستوى العالمي، وبما يستبقي للدّول حدودها السّياسية وأطرها الاجتماعية، لأنّه يتّفق مع ما افترضته نظريّات التّجارة الدوليّة، من قصر الانتقال على المنتجات دون البشر.

أمّا الثّاني فكان يتجاوز ذلك إلى اعتباره مدخلا إلى "اندماج" الأطراف المعنيّة في كيان واحد؛ وبينما ترى النّظرية الاقتصادية للتّكامل أنّه يتوقّف عند المستوى الّذي يحقّق أهداف الدّول بما يرسّخ الحدود الوطنيّة، حتى وإن تماثلت هذه الأهداف بما يكفي لاعتبارها مشتركة، فإنّ المفهوم الوظيفي يذهب إلى تحقيق الدّول من تحقيق أهدافها بشكل أهداف مشتركة على المستوى الإقليمي، ويدّعي أنّ التّكامل الاندماجي يمكّن من تحقيق أهدافها بشكلٍ أفضل، فالمفهوم الأوّل للتّكامل الاقتصادي يتوقّف عند إسقاط الحدود أمام التّجارة، بينما الثّاني يبدأ من هذه النّقطة ليذهب إلى إسقاط الحدود أمام حركة المجتمعات بمختلف أبعادها.[2]

ويعتبر الكثير أنّ الأساس النّظري لمفهوم التكامل الاقتصادي يرجع إلى «جاكوب فينر» في دراسته عن الاتحاد الجمركي والتي نشرت سنة 1950، وتُعتبر نظريّة «فينر» التّقليدية للاتحادات الجمركية أوّل دراسة لتحديد معايير ملموسة للتّمييز بين المزايا والعيوب الممكنة للتّكامل الاقتصادي، ولقد عُرف تحليل «فينر» باسم «قانون فينر» الّذي يستمدّ جذوره من التّحليل النيوكلاسيكي للتّجارة الدّولية معبّرا عنه بشروط نموذج «هكشر وأولين–ساموبلسون» لنسب عناصر الإنتاج.

ومن البديهيّ في ظلّ هذا التّحليل أن يقبل «قانون فينر» الفروض الأساسيّة التي فرضتها النّظرية النيوكلاسيكية في التّجارة الدّولية وتتعلّق نظريّة الاتّحاد الجمركي بدراسة الآثار الاقتصادية المترتبة عن إزالة التّعريفة الجمركيّة على التّجارة داخل الاتّحاد وخارجه مثل التّغيير في شروط التّجارة، ميزان المدفوعات ومعدّل

[1]- USHKALOVA, TO THE QUESTION OF THE EVOLUTION OF INTEGRATION PROCESSES IN THE MODERN WORLD, Bulletin of the Institute of Economics of the Russian Academy of Sciences, 2015, P 129.

[2]– سليمان المنذري، الجوانب المؤسسية والادارية للتّكامل الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، ص 2.

النّمو النّاتج القومي الإجمالي.[1] وعلاوة على ذلك يضع « فينر » لقانونه مجموعة الفروض الإضافيّة التحليليّة الآتية:[2]

- افترض « فينر » في جانب الطلب عدم وجود إمكانيات للإحلال، بمعنى أن جميع المرونات السعرية للطلب مساوية للصفر أي عديمة المرونة.
- افترض « فينر » في جانب العرض خضوع الإنتاج لظروف النّفقة الثّابتة، بمعنى أنّ جميع مرونات العرض مساوية للصّفر أي عديمة المرونة.

وفي هذا الإطار فرّق «فينر» بين قوّتين متناقضتين ناتجتين عن قيام الاتّحاد الجمركي القوّة الأولى: خلق التّجارة، والقوّة الثانية: تحويل التّجارة.[3] من خلال ما سبق نتوصّل إلى هذين الاستنتاجين هما:

① بالنظر إلى حجم التّجارة الدّولية للبلاد، فإنّ الاتّحاد الجمركي سوف يحقّق على الأرجح المزيد من خلق للتجارة كلّما ارتفعت نسبة التّجارة مع الدّول الأعضاء في الاتّحاد وانخفضت مع بقية العالم.

② البلدان التي يرجّح أن تستفيد من التّكامل الاقتصادي بخلق التّجارة هي الّتي تحقّق نسبة عالية من إنفاقها الإجمالي على التجارة المحلية، وبانخفاض حجم التّجارة الخارجيّة كنسبة مئوية من "GDP" للبلاد.[4]

وقد لخص «ميد Mead»كل ذلك عندما كتب ما يلي: "يجب أن يكون استنتاجنا الرّئيسي هو أنّه من المستحيل الحكم على الاتّحاد الجمركي بشكل عام، وقد تكون أو لا تكون أدوات تؤدّي إلى استخدام اقتصادي أكثر للموارد، وكلّ ذلك يتوقّف على الظّروف الخاصّة للبلدان"[5].

2. الإقليمية الجديدة:

"الإقليمية المفتوحة" و"الإقليمية الجديدة" و"الإقليمية الثانية" مصطلحات مترادفة وتستخدم للإشارة إلى الموجة الثانية من مبادرات التكامل (أواخر الثمانينيات، التسعينيات حتى الوقت الحاضر)، في البداية تم استخدام مصطلح "الإقليمية المفتوحة" لوصف التفاعل الاقتصادي والنهج المتبع لتحرير التجارة في إطار منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وكان الأساس لظهور "الإقليمية المفتوحة" هو خصائص التعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي لم يتم تطويرها بفعل الاتفاقات الحكومية الدولية "التكامل الرسمي"، ولكن من خلال مبادرات الهياكل التجارية؛[6] وقد كانت الإقليمية الجديدة أكثر وضوحا في نصف الكرة الغربي، وبسبب مشاركة الولايات المتحدة وكندا اكتسبت سمعة كبيرة، وفي الواقع أنّ هذه الموجة الجديدة من الإقليميّة لم تغيّر العلاقات الاقتصادية الإقليمية في هذه القارة فحسب، وإنما غيّرت

[1]– سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات البنوك والنقود، ط 2، دار النسر الذهبي، القاهرة، 2004، ص132.

[2]– محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص 185.

[3]– عبد الحكيم الرفاعي، سياسات الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع السياسي، القاهرة، 1975، ص 139.

[4]- Lipsey, R. G, The theory of customs unions: A general survey, The Economic Journal, Vol 70, No 279, Royal Economic Society London, Sep 1960, p.508, 509, (On Line: 27/03/2019), http://www.development.wne.uw.edu.pl/uploads/Courses/lipsey_CU_survey.pdf

[5]- Rosseaux, Paul,1957. Review of The theory of customs unions, by J. E. Meade. Economica 24 (93): p75. (On Line: 29/03/2020), http://www.development.wne.uw.edu.pl/uploads/Courses/lipsey_CU_1957.pdf

[6]- C. Fred Bergsten, Global Economy, Working Paper, The World Economy, 1997, vol 20, n5, PP 545-565.

أيضًا الأهمية النسبية للإقليم في السيناريو العالمي العام، كما أن البيئة التنافسية الإقليمية الجديدة وعملية التكامل الإقليمي الحاليّة في العالم قد غيّرت أيضا مفاهيم التّكامل الإقليمي نوعيّا.

وعادة ما كانت اتّفاقيات التّكامل الإقليمي تقتصر في معظمها على تشكيل اتفاقيات التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، وبهذه الطريقة فهي في الأساس مشاريع اقتصادية، غير أنّ مفاهيم التكامل الحديثة فيما بعد التّسعينات تستهدف في معظم الأحيان أن تصبح مجالات من التكامل الأعمق، وهدفت هذه الموجة الإقليمية إلى فرض الصناعات لتكون أكثر قدرة على المنافسة في السلسلة الدولية من خلال تحسين الأسواق المتكاملة؛ بحيث تنطوي على محتوى سياسي أعلى بكثير من الاتفاقات السابقة، وعلاوة على ذلك، يمكننا القول بأن الإقليمية الجديدة سياسية واقتصادية على حدّ سواء وهذا ينطبق أيضا على الإقليمية الأمريكية، سواء في الشمال (نافتا NAFTA)، وفي الجنوب (السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي(MERCOSUR)، وجماعة دول الأنديز Andean، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى CACM، والجماعة الكاريبية Caricom).[1]

وقد ظهر هذا النوع الجديد من الترتيبات الإقليمية يُكرّس عدم التّكافؤ والتّمايز في درجات النمو وذلك بسبب سيادة القوى الكبرى، هذه الترتيبات المبشّرة بتكامل منفتح على الخارج يتم مع واحدة أو مجموعة من هذه القوى، مُسلّماً بما يسود بينها من تفاوت في مستويات النّمو، بل لعلّ هذا أصبح واحدا من شروطها، بحيث تعمل الدول الأعضاء المتقدّمة "كقاطرة" تشدّ الدّول الأقلّ نموّا نحو الإطار العالمي، باعتبارهم أعضاء أساسيّين فيه، بالإضافة إلى أنّها تعمد على التّأكيد على تحرير الخدمات وانتقال رؤوس الأموال، وما يطلبه ذلك من تعديل في السّياسات الاقتصادية الوطنيّة، وهو ما يُطلق عليه البعض تعميق التكامل.[2]

على الرّغم من حقيقة أنّ الإقليميّة "المفتوحة" في البداية قد وُضعت كوسيلة لإدراج الدول بشكل أكثر فاعليّة في النّظام الاقتصادي العالمي وعارضت إنشاء أشكال "عميقة" من التكامل الاقتصادي "التّمييزي"، إلاّ أنّها تطوّرت بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية، حيث تُظهِر الاتّفاقيات المبرمة مؤخّرًا بشأن التّكامل الاقتصادي ميلاً إلى تعميق مستوى التّكامل، هذا التّعميق لا يشمل فقط تحرير الجمارك والتعريفات، بل يشمل أيضًا قضايا توحيد المعايير القانونية والتنظيم الفني والجوانب المختلفة لتحقيق تكافؤ الظروف الاقتصادية.

من الناحية العملية، فإن اتفاقيات التكامل الاقتصادي المبرمة في إطار نموذج الإقليمية "المفتوحة" لها نفس الهدف مثل مشاريع التكامل "القديمة" إنشاء سوق مشتركة، كما أنّ لها عواقب مماثلة فيما يتعلق بالتحرير العالمي، حيث تكتسب بشكل متزايد وظيفة التمييز ضد البلدان غير الأعضاء، هذه الوظيفة لا تتحقّق من خلال الأساليب التّقليديّة لتنظيم التّعريفة الجمركية وغير الجمركية. كما كان الحال خلال ذروة الإقليميّة

[1]- Aycil YUCER and Kabeer MUHAMMAD, Impact of Regional Trade agreements: Trade creation and Trade diversion in Western Hemisphere, University Paris-Dauphine, 2010, p06, (On Line: 30/03/2020), http://www.etsg.org/ETSG2009/papers/muhammad.pdf

[2]- محمود محمد الإمام، مرجع سابق، ص45.

"التقليدية"، ولكن من خلال التّدابير "الخفيّة" لتنظيم القطاع الخارجي، من بينها الإجراءات الفنيّة والأدوات الماليّة لتحفيز تبادل السّلع والخدمات، والأفضليات في مجال التعاون الاستثماري.[1]

وهكذا تنشأ «إقليمية جديدة» تتمحور فيها مجموعة من «الدول النامية» حول إحدى دول «المركز»، تُعيد صورة الإقليمية المتمحورة حول دول «المركز الاستعماري» لكن هذه المرة على نحو «طوعي»* لا «قسري»، وهي تختلف بالتالي عن التكامل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية.[2]

وبذلك نشأت ترتيبات إقليمية من نوع جديد تلتفُّ أو تُلفُّ فيه مجموعة من الدول «النامية» حول «دولة متقدمة» (أو مجموعة من الدول) تتولّى قيادة المجموعة، وهو ما يجعلها تجمّعاً بين إقليمين أو أكثر وليس لإقليم واحد، بالمعنى التقليدي، أي أنّ المعيار فيها هو تباين مستويات النّمو أملاً في زيادة القوّة التّصديرية البينيّة.

لذلك فإن مثل هذه التّجمّعات لا تستهدف تحقيق وحدة بين أعضائها، نظراً لأنّها تُجيز التّمايز في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بينما الأطراف المتقدّمة ليست على استعداد لتحمّل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف الأقل نموا؛ وبالتالي فإنّها تضع حدودا على عمليات انتقال البشر، خاصة مع تصاعد معدلات البطالة فيها. وبينما كان الهاجس السياسي الذي ساد في الماضي هو توفير السلام والأمن، وإنهاء الحروب التي أنهكت العالم (بالنسبة للدول المتقدمة) أو تأمين أعضاء التجمّع من تبعات الاستعمار، وتحقيق التنمية المتكافئة لدول نامية حصلت عن استقلالها، تأخذ الدّوافع السياسية في «التجمعات الجديدة» التي تفرضها الدول الأعضاء المتقدمة شكل العمل على دعم استقرارها السياسي، بإيقاف الهجرة إليها من الدول الأقلّ تقدّما، والقضاء على ما قد تتعرّض له هذه الأخيرة من عوامل تذمّر قد تتحوّل إلى حركات أصولية تغذّي مشاعر الكره للدّول الأغنى وشعوبها.[3]

3. الفرق بين الإقليمية الجديدة والتكامل الاقتصادي التقليدي:

أشارت عدد من الدراسات الحديثة إلى الآثار والتطورات الثابتة لنظرية التكامل الاقتصادي حتى الآن «الإقليمية القديمة»، في حين أنّ «الإقليمية الجديدة» ممثلة بآثار ديناميكية مثل زيادة المنافسة والاستثمار

[1]- USHKALOVA, TO THE QUESTION OF THE EVOLUTION OF INTEGRATION PROCESSES IN THE MODERN WORLD, Op.cit, p132.

* في واقع الحال ورغم حرية الدول في اختيارها للانضواء في «اتفاقيات إقليمية»، هذا الاختيار الذي يعطيها صبغة الطوع، إلا أن صبغة القسر تكون ملازمة لهذه الاختيارات كونها لا تنفك عن الضغوط التي فرضها الواقع، بحيث يمثل الانضمام مشكلة وعدم الانضمام مشكلة أخرى، كما أن عدم تكافؤ الأطراف في حالة «الإقليمية الجديدة» يولد تبعية للأطراف الأضعف، والمحياز لمصالح الأطراف الأقوى، فالقوانين والبنود التي تنظم هذه الاتفاقيات كتبت بمداد الدول المتقدمة، لتصب في صالحها ولخدمة مصالحها. مما يصبغها بصفة «الطوع القسري»، لذلك فإن انضمام العديد من الدول لهذه الترتيبات الإقليمية قد يورث من المغارم أكثر ما سيحقق من مغانم.

[2]- محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص14.

[3]- نفس المرجع، ص48.

والتدفقات ووفورات الحجم ونقل التكنولوجيا، وتحسين الإنتاجية.[1] ويقول «جولدشتاين Goldstein»: إنّ اتفاقات التكامل هي الآن أكثر بكثير من مجرد تخفيض للتعريفات الجمركية والحصص".[2]

فالقوى الحالية التي تقود الآن نظريات التكامل الإقليمي الجديدة ظهرت مع تغير البيئات والأوضاع الاقتصادية وتختلف جذريا عن تلك التي تدفع الموجات السابقة من الإقليمية التقليدية. وأشار «لورانس Lawrence » إلى أهم القوى التي تقود هذا التيار: "قد ساهمت قضايا مشاركة القطاع الخاص، والمنافسة، والاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة أهمية الخدمات، في تغيير المشاهد من تلك التي سادت خلال فترة فينر والفترة الوجيزة بعده"[3]

ونلخّص الفرق بين الإقليمية القديمة والجديدة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-1):

الفرق بين الإقليمية القديمة والجديدة

الإقليمية القديمة (التكامل الاقتصادي التقليدي)	الإقليمية الجديدة (التكامل الاقتصادي الحديث)
• إحلال الواردات • التخطيط لتخصيص الموارد • بقيادة الحكومات • المنتجات الصناعية أساسا • القرب الجغرافي لبلدان التكامل • مستوى متماثل وعالي بدرجة كافية من التنمية الاجتماعية والاقتصادية • الجذور التاريخية والثقافية المشترك • وجود مصالح متطابقة حول القضايا الرئيسية للديناميكيات الإقليمية وتحول الفضاء الاقتصادي • توافق البيئة المؤسسية. • الانطوائية أي التوجّه نحو الحمائية للإقليمية	• التوجه نحو التصدير • تخصيص الموارد بالاعتماد على السوق • بقيادة الشركات الخاصة • الاستثمار في جميع السلع والخدمات • عدم اليقين بشأن الحدود (ظهور نموذج شبكة للتكامل كبديل لنموذجها الإقليمي) • التكامل خارج النظام على مستويات عديدة من الفضاء العالمي (صناعي، مالي، إعلامي، عرقي، إلخ) • مجموعة واسعة من الاختلافات بين المشاركين (مشاركة شركاء أقل تطوراً في كتل التكامل للبلدان المتقدمة للغاية) • الانبساط بإدراج البلدان المدرجة في الاتفاقات الإقليمية في العمليات العالمية.

المصدر: من إعداد الطّالبة، بناء على:

- Sahakian, Regional Integration in the Modern World Economy, Research Paper, Journal of Transport Business in Russia, 2012, p248
- Lawrence, Robert Z, Preferential trading arrangements: The traditional and the new, Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements, edited by Ahmed Galal and Bernard Hoekman, Center for Economic Policy Research (CEPR) and the Egyptian Center for Economic Studies (ECES),1997, p19.

[3]- David Greenaway, "Identifying the Gains from Pure Intra-Industry Exchange", Journal of Economic Studies, Vol. 9 Issue: 3, 1982, pp.40-54, (On Line: 01/04/2020), http://dx.doi.org/10.1108/eb002545

[2]- Goldstein Andrea, The new regionalism in Sub-Saharan Africa: More than meets the eye? OECD Development Center policy Brief, Organization for Economic Co-operation and Development, no 20, France, 2002, p11, (On Line: 01/04/2020), http://dx.doi.org/10.1787/744208327104

[3]- Lawrence, Robert Z, Preferential trading arrangements: The traditional and the new Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements, edited by Ahmed Galal and Bernard Hoekman, Center for Economic Policy Research (CEPR) and the Egyptian Center for Economic Studies (ECES),1997, p19.

4. التكامل الاقتصادي الإنمائي:

نحاول في هذا الجزء تسليط الضوء على النظرية الجديدة للتكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية، وذلك من خلال التّأكيد على البناء النّظري الذي تضمّنه منهج لندر-حاتم للتّكامل الاقتصادي الإقليمي.

1.4. مفهوم التكامل الإنمائي:

تنتقد الدّول النّامية النّظرية التّقليدية للتّجارة كنظريّة سكونيّة تمامًا، وتشعر بأنّ هذه النّظرية-الّتي تعتبر المكاسب المتحقّقة من التّكامل دالّة في درجة التخصّص والتوسّع التّجاري، وفي الوقت نفسه، تعتبر كلاً من درجة التخصّص والتوسّع التّجاري دالّة في هيكل الإنتاج ومرحلة النّمو الاقتصادي للدّولة العضو- قد تكون مفيدة لتحديد الميزة النّسبية لبلدٍ ما ونمط التّجارة في ظلّ الظّروف القائمة، بيد أنّ التّنمية تنطوي على التغيّر والتطوّر وليس مجرّد التكيّف مع الظّروف القائمة.

فالميزة النّسبية لبلد ما ليست أمرًا يتقرّر إلى الأبد،[1] بل يمكن تطويعها بشكل يأخذ بعين الاعتبار التّحدّيات الهيكليّة والزّمنيّة الّتي تحتمها الفجوة المتنامية الاتّساع بين دول الشّمال المتقدّم، ودول الجنوب الّتي يقول عنها «سامي عفيفي حاتم»:" الدول التي كتبت عليها إرادة السّماء حتمية الخطو بمعدّلات سريعة على طريق النّماء الاقتصادي" ممّا أوجد الحاجة إلى التّفكير بنظرية جديدة للتكامل الاقتصادي بين الدول الآخذة في النّمو ألا وهي «نظرية التكامل الاقتصادي الإنمائي»، التي تعتبر منهاجًا: لتحويل استراتيجيات التنمية من النّطاق القطري الضيق إلى النطاق الإقليمي الأكثر اتّساعًا، وتهيئة الطّريق للاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الإقليمي، وتوجيه دفّة التّنمية الإقليمية للدول الأعضاء لتفادي الآثار السلبية التي صاحبت استراتيجيات التّصنيع ذات التوجّه الدّاخلي.[2]

فإذا سار تراكم رأس المال رفقة اكتساب المهارات والتّكنولوجيا بشكل سريع فان الميزة النسبية للدّول النّامية سوف تنتقل بعيدًا عن المنتجات الأوّلية إلى سلع مصنّعة بسيطة في البداية ثمّ إلى سلع أكثر تعقيدا وتطوّرا فيما بعد.

وفي سياق تقييم النتائج المتوصّل إليها في التحليل الاقتصادي لاستراتيجيات التصنيع* التي انتهجتها الدول النامية خلال الفترة 1960-2000؛ فإنّه يُمكن القول بأنّ النتيجة الرئيسية لاستراتيجيات التنمية ذات التوجه الداخلي، والتي اتبعتّها الدول النامية منّذ الحرب العالمية وحتى مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدّت إلى مُساهمة إيجابية في مجالات التوسّع الصّناعي بهذه الدول من ناحية، ومُساهمة سلبية في مجالات تخصيص الموارد الاقتصادية وتنمية الصادرات الصناعية من ناحية أخرى، وتُبّرر هذه النتيجة الدّعوة إلى ضرورة اتباع

---

[1]- دومينيك سلفادور، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 92 ،93.

2- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ج2، مرجع سابق، ص 362.

* أهم استراتيجيات التصنيع المتبعة ما يلي: استراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلي، استراتيجيات التصنيع ذات التوجه الخارجي، سياسات الإحلال محل الواردات.

الدّول النامية استراتيجية مُزدوجة للتنمية الاقتصادية خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، هذه الاستراتيجية المزدوجة تتكون من شقّين رئيسيين هما:[1]

- **الشق الأول:** يرتكز على البعد الخارجي لاستراتيجية التنمية، وهو البعد القائم على ضرورة إعادة تشكيل استراتيجية التنمية في هذه الدول، لكي تتوجّه بصادراتها نحو الأسواق العالمية وفقاً لاعتبارات الميزة والنفقة النسبية والميزة التنافسية، التي تمّ تأصيلها في الفكر الكلاسيكي في التّجارة الخارجية؛
- **الشق الثاني:** فيَلحم البُعد الأول بترتيبات التّكامل الاقتصادي الإقليمي بين هذه الدول.

بعبارة أخرى إيجاد نوع من التّزاوج والتّفاعل بين البعد الدّولي والبعد الإقليمي لاستراتيجية التّنمية الخاصّة بالدّول النّامية خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين.

ويُكمّل الرأي السابق لـ «سامي عفيفي حاتم»[2] الاقتصادي «لندر» في اقتراح هذه الاستراتيجية المزدوجة في مُؤلفه «التجارة والسياسة التجارية للتنمية»،[3] بحيث يُمكن الحديث عن منهج «لندر –حاتم» المرّكب للتكامل الاقتصادي الإنمائي، وذلك على غرار منهج «كوبر–ميسل–جونسون» لتكوين التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة. وتُحقّق هذه الاستراتيجيات عدداً من المزايا والفوائد لاقتصاديّات الدول النامية مُستقبلاً، ويُمكن تلخيصها في النقاط الآتية[4]:

1. اغتنام مزايا التخصص الأكثر كفاءة لمواردها الاقتصادية التي تتّصف بالنّدرة النّسبيّة لاحتياجات التّنمية الاقتصادية من الموارد لتضييق الفجوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلّف؛
2. رفع مستويات الكفاءة لقطاعات الإنتاج القائمة على الإحلال محل الواردات، وهي القطاعات التي تم إنجازها خلال الفترة (1960–2002)، واتّصفت حتى الآن بتدنّي مستويات الكفاءة الاقتصادية داخل هذه القطاعات؛ فالبعد الإقليمي لهذه الاستراتيجيات المزدوجة قادر على فتح أسواق الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ويُمدّها بالتّالي بالاحتكاك التّدريجي قبل دخولها ساحة الأسواق الدّولية، المعروفة بشدّة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية المنتمية إلى مختلف دول العالم التي يتألف منها الاقتصاد العالمي؛
3. توفير الحد الأدنى من الكفاءة الاقتصادية في قطاعات الإنتاج التصديرية من خلال اتساع دائرة التخصص وتقسيم العمل بين الدول النامية الأعضاء في المنطقة التكاملية.

2.4. فرضيات التكامل الاقتصادي الإنمائي:

يُشير «سامي عفيفي حاتم» أنّه وخلافاً للمنهج المتّبع في التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة، فإنّ اتباع نفس المنهج في الدول النامية، أي انتهاج المدخل التجاري لتحقيق التكامل الاقتصادي (التكامل الاقتصادي السالب)، لم يكن مواتياً لتحقيق أيّ درجة من درجات سلّم التّكامل الاقتصادي، وبالتالي فإنّ الجهود التكاملية

[1]– سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص117،118.

[2]- Samy. A. Hatem, The Possibilities of Economic Cooperation and Integration between the European Community and Arab League, Verlage V Florentz, Munchen, 1981.p65.

[3]- S. B. Linder, Trade and Trade Policy for Development, Pall Mall Press, London, 1967, PP123-125.

[4]– سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ص117–119.

التي اختارت هذا السبيل قد أعاقت محاولات التكامل أكثر من محاولة دعمها، وفي سياق مكونات البناء النظري لمنهج «لندر–حاتم» للتكامل الاقتصادي الإنمائي، يرى الكاتبان بأنّ:

1.2.4. الفرضية الرئيسية الأولى:

في هذا البناء النظري الجديد هي عدم كفاية النماذج التكاملية السابقة لتحليل وتفسير ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية.

وبهذا الخصوص فإنّ نقطة البداية في النظرية الجديدة للتكامل الاقتصادي الإنمائي هي عدم صلاحية المفاهيم الخاصة بـ «خلق التجارة» و«تحويل التجارة»؛ التي ارتكز عليها النموذج الأساسي النيوكلاسيكي للاتّحادات الجمركية، وهو بصدد تحليله لظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول المتقدمة في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

2.2.4. الفرضية الرئيسية الثانية:

فترتكز على إحلال فكرتين جديدتين محل فكرتي «خلق التجارة» و«تحويل التجارة»، وتتعلق بما يلي:

❶ **فكرة خلق التنمية:** وهي الفكرة التي تُشير إلى القوة الإنشائية للتنمية الاقتصادية، التي يُمارسها التكامل الاقتصادي الإقليمي في مجال زيادة ورفع كفاءة مستويات التوظيف والإنتاج باقتصاديات الدول التي تتألف منها المنطقة التكاملية. ويعكس هذا التوسّع في مجالات الإنتاج والتّوظيف تحوّلاً واضحاً في استراتيجيات التّصنيع ذات التّوجّه الدّاخلي، بحيث تحلّ استراتيجيّات التّصنيع ذات التّوجّه الإقليمي محلّ استراتيجيّات التّصنيع القطريّة ذات التّوجّه الدّاخلي.

❷ **فكرة تحويل التنمية:** وتُشير إلى حالة الانكماش في مستويات التّوظيف والإنتاج الناتج عن تكوين التّكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدّول النّامية، وفي هذا الخصوص، فإنّه يُمكن إرجاع حالة الانكماش في مستويات التشغيل والإنتاج إلى اختفاء أو اندثار بعض الوحدات الإنتاجيّة على إثر المنافسة بين القطاعات أو الصّناعات المتشابهة في الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ومن المعروف أنّ زيادة حدّة المنافسة ترجع إلى تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء.[1]

3.4. قانون التكامل الاقتصادي الإنمائي:

وعلى هذا الأساس يُمكن صياغة قانون التكامل الاقتصادي الإنمائي طبقاً لمنهج «لندر–حاتم» على الوجه الآتي:

يُصبح تكوين إحدى درجات سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي بين مجموعة من الدول النامية مُفيداً من وجهة نظر فكرة «خلق التنمية»، ويكون ضاراً من وجهة نظر «تحويل التنمية»؛ ويتوقف الأثر الصافي لتكوين مشروع التّكامل الاقتصادي على ما إذا كان «خلق التّنمية» أكبر أو أقل من «تحويل التنمية»، ويكون هذا الأثر موجباً إذا كانت قوة خلق التنمية أكبر من قوة تحويل التنمية، ويكون سالباً في الحالة العكسية.

[1]– سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ص 125،129،130.

وفي ضوء هذا التّأصيل النظري لفكرتي خلق التنمية وتحويل التنمية، فإنّه يُمكن إبراز المعالم والمكوّنات الآتية:[1]

- يجب النّظر إلى نموذج التّكامل الإنمائي على أنّه منهاج لتحويل استراتيجيّات التّنمية من النّطاق القطري الضّيّق إلى النّطاق الإقليمي الأكثر اتسّاعا؛
- يجب النظر إلى «خلق التنمية» على أنّها ظاهرة مُفيدة تُؤدّي إلى توزيع أفضل للموارد الاقتصادية داخل المنطقة التّكاملية، أمّا «تحويل التنمية» فيجب اعتبارها ظاهرة ضارّة تُؤدّي إلى اختفاء كثير من الأنشطة الإنتاجيّة الأقلّ كفاءة؛
- في سياق نظرية التكامل الإنمائي فإنّه من الممكن أن تُعتبر قوّة «خلق التجارة» في حالة الدّول النّامية، وخلافاً لما عليه الحال في الدول المتقدّمة، قوّة ضارّة في ضوء النّظر إلى ما يُمكن أن تُؤدّي إليه زيادة المنافسة داخل المنطقة التّكاملية، وما يعقبها من اندثار الوحدات الإنتاجيّة الأقلّ كفاءة، وهو نفس الأثر الذي يترتّب على قوّة «تحويل التنمية». في حين أنّ قوّة «تحويل التجارة» يُمكن أن يكون أمراً مفيداً، لما يُمكن أن يُؤدّي إليه من تحرير واردات الدّول الأعضاء من السّلع الوسيطيّة والرّأسماليّة اللازمة لدوران العمليّة الإنتاجيّة، بعيداً عن كل قيود سعر الصّرف الأجنبي والقيود الكمّيّة المفروضة عليها. وبهذا الخصوص يُمكن أن يلتقي كل من «خلق التنمية» و«تحويل التجارة» من حيث تشابههما في الأثر على مستويات الإنتاج والتّوظيف في حالة نموذج التكامل الإنمائي؛
- تتّجه نظرية التكامل الاقتصادي الإنمائي إلى النظر إلى تكوين إحدى صور التكامل الاقتصادي الإقليمي، على أنّه إطار للتّوصّل إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية في المستقبل، وليس تخصيصاً أفضل لهذه الموارد في الوقت الحاضر؛
- تشترط النّظرية ضرورة احتواء نموذج التكامل الاقتصادي السالب، وعناصر من التكامل الاقتصادي الموجب في آن واحد، بحيث تدعم عناصر النوع الثاني قوى التكامل المتولد عن النوع الأول.

رابعا– قضايا مهمّة وإشكالات عالقة في التّكامل الاقتصادي:

يتنازع الاقتصاد العالمي في وقتنا المعاصر بين ظاهرتين، تقفان في مواجهة بعضهما البعض، بين الانخراط في الترتيبات الإقليمية، أو تعزيز الاتجاه العالمي متعدّد الأطراف، وبين هذا وذاك، عدد من الإشكالات العالقة، والتي سوف نتطرّق لها بشيء من التّحليل والمناقشة فيما يأتي:

1. إشكالية التفاعل بين التعدّدية والاقليمية وتعدّد الالتزامات:

تعتبر علاقة التوجّهات الإقليمية مع العولمة من أكثر المظاهر تعقيداً وتداخلا في العلاقات الدولية اليوم، ففي الوقت الذي يرى فيه بعض العلماء والخبراء في مجال العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي مثل: « Dent,

[1]– سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، ج2، مرجع سابق ،ص ص 131– 137.

Beeson, Hettne» أنّ الإقليمية الجديدة هي مرحلة أوّلية سابقة لبناء العولمة، يرى البعض الآخر مثل: «Gilson وBaghwati » بأنّ الإقليمية في الحقيقة تقسّم النّظام الدولي إلى قطع منفصلة وإلى كتل متنافسة وبالتّالي ماهي إلاّ تراجع وانحراف عن طريق العولمة وليس مرحلة انتقالية سابقة للعولمة.[1]

1.1. الإقليميّة والتّعدّدية بين التّفكّك الإقليمي والتّكامل العولمي:

إنّ أصحاب الرأي القائل بأنّ الإقليمية هي مرحلة انتقالية نحو العولمة الكليّة، يؤكدون أنه لا يوجد تعارض بين سياسات التكتلات الإقليمية وتعددية الأطراف ما دام كل منهما يحاول ألا يصطدم بالآخر،[2] ويعتبرون بأنّ العولمة والإقليمية ليسا شيئين متناقضين. ويرى «Larry Summers» أنّ التوجّه الإقليمي هو أفضل وسيلة نحو الاقتصاد العالمي الحرّ، ذلك أنّ قدرة الدولة في التعامل مع محيطها الخارجي الأوّل والمتمثّل في دول الجوار، قد يكون حافزا لها من أجل الانطلاق في مشاريع أكبر والدخول في اتّفاقيات أكثر اتّساعا وعمقاً سواء من حيث العضويّة أو من حيث الممارسة.[3]

وتستند حجّتهم على ما جآء في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركيّة والتجاريّة **(GATT)** ومنظمة التجارة العالمية **(WTO)** ووصفها لمسألة الإقليميّة على أنّها مرحلة سابقة للعولمة، وباعتبار أن منظمة التجارة العالمية تمثل آلية مهمّة في إطار العولمة، فإنّ عدد الاتفاقيات الإقليمية هو خير دليل على التطوّر الحاصل في مجال الإقليمية الجديدة مقارنة بالإقليمية التقليدية، وبلغة الأرقام والمقارنات، نلاحظ بأنّ عدد إشعارات الاتفاقيات التجارية الإقليمية من سنة 1948 إلى سنة 1994، وهي سنوات منظمة "الجات" وصل إلى 124 اشعاراً، بينما نلاحظ أنّه من سنة 1994 إلى 2017 تلقت المنظمة البديلة أي المنظمة العالمية للتجارة ما يقرب من 445 إشعارا بالتعاون الاقليمي، وقد كان لجولة الأورغواي وإعلان مراكش 1994 دور بارز في دفع عملية تحرير التجارة الدولية بما يساهم في تقوية الإطار متعدد الأطراف.

الملفت للانتباه أيضا هو أن أحكام المادة 24 من الجات تتوافق والشروط التي يمكن بموجبها للأطراف المتعاقدة الانضمام أو تشكيل اتحادات جمركية، طالما أنّها لا تشكّل خرقا لمبدأ عدم التّمييز الذي يحكم المنظّمة العالمية للتّجارة، من هذا المنطلق يتّضح لنا أن المادة 24 تسمح بعقد اتفاقيات لتشكيل الاتّحادات الجمركية ومناطق للتّجارة الحرة، كما تتضمن هذه الاتفاقات إمكانية تعزيز الاندماج الاقتصادي، فهي خطوة نحو تحقيق التبادل الدولي الحر، ومظهرا دالا على العولمة، وهذه الحقيقة يترجمها رئيس منظمة التجارة العالمية والذي أكد سنة 1996: "أن الإنجازات الإقليميّة هي خطوة أوّلية لتشجيع الدّول على الاندماج والدخول في الاقتصاد العالمي".[4]

---

[1]- Anderson, Blackhurst, Regional Integration and the Global Trading System, London, 1993, p.423

[2]– خالد حنفي، الإقليمية الجديدة في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 144، أفريل 2001 ،ص 185.

[3]- Lawrence, Summers, Regionalism and the world trading system, Proceedings – Economic Policy Symposium – Jackson Hole, Federal Reserve Bank of Kansas City,1991, p 295-301, (On Line: 06/04/2020), https://www.kansascityfed.org/documents/3765/1991-S91SUMME.pdf

[4]– حمدي عبد الرحمان حسن، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، المستقبل العربي، العدد 257 ،أوت 2000، ص 19.

وفي حين تتحرّك الدّول بشكل متهافت لإبرام اتفاقيات إقليمية من شأنها تحرير التدفقات التجارية البينية، تشهد المفاوضات متعدّدة الأطراف تعثّرا ملحوظا منذ عقد من الزّمن، الأمر الذي يطرح سؤالاً مركزيّا حول سبب تلهّف الدّول إلى الأسواق المفتوحة إقليميّا وممانعة العمل على ذلك بشكل متعدّد الأطراف، ويرجع هذا لعدّة اسباب وتفسيرات أكثرها شيوعًا أهمّها:

1.1.1. نظرية الدّومينو:

بحسب« بالدوين Baldwin »، تفترض نظرية الدومينو أن التّوقيع على اتّفاقية تجارة حرّة واحدة يستحثّ الدّول الخارجية للتّوقيع على اتّفاقيات تجارة حرّة جديدة كانوا قد تجنّبوها في السّابق منذ أن أدّى تأثير تحويل التّجارة لاتّفاقية التّجارة الحرّة الأولى إلى خلق قوى اقتصادية سياسية جديدة في الدّول المستبعدة، التي تسعى بدورها إلى توقيع اتفاقيات التّجارة الحرّة كوسيلة لإزالة التّمييز الجديد، وتخلق اتفاقيات التجارة الحرة في الجولة الثانية بدورها تحويلاً تجاريًا خاصًا بها قد يؤدي بدوره إلى المزيد من اتفاقيات التجارة الحرة[1]، وهنا يرى «لامي» أنّ التأثيرات الأخرى لاتفاقيات التجارة الإقليمية في مجالات الاستثمار والنمو وإزالة الحواجز غير الجمركية يفوق فيها خلق التّجارة أيّ تحويلٍ محتمل للتجارة.[2]

2.1.1. "التعددية البطيئة":

كما «سمّاها كروغمان وباجواتي»، أي أنّ التأكيد على أن النزعة الإقليمية آخذة في الانتشار بسبب أنه في حينّ أثبت التكامل الإقليمي نجاحه كبديل استراتيجي لتحرير التجارة، فإنّ المفاوضات والمحادثات المتعدّدة الأطراف المُفضية إلى تحرير التجارة أصبحت متعبة ومُعقّدة وتتقدّم ببطء شديد، عبر الآليّات التي تنتهجها.[3]

3.1.1. الأحداث والأزمات الخاصة:

حيث يرى «بالدوين» أنّ التّحوّل الواضح في المواقف الأمريكيّة من مساند قويّ للتّجارة المتعدّدة الأطراف إلى مشاركٍ نِهمٍ وقوّةٍ فاعلة ضمن الترتيبات الإقليمية، بافتتاح الولايات المتحدة لمحادثات اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا يعتبر من أهم الأحداث التي زادت اندفاع الدّول نحو المزيد من الاتفاقيات التجارية؛ وكذلك تفكّك الاتّحاد السّوفياتي في عام 1991، والأزمة الآسيوية عام 1997 بحسب «هارفي وليستر».[4]

4.1.1. الاستقرار الجيوسياسي والانتشار العالمي للديمقراطية:

يرى «مانسفيلد ومارتن وريكارد» أنّ للإقليمية آثار ايجابية أكثر من السلبية في الجوانب الجيوسياسية، فقد جعلت التجارة والتكامل الاقتصادي في أوروبا الحرب مستحيلة بين ألمانيا وفرنسا مرّة أخرى؛ كما استخدمت

---

[1]- Jaimovich, Baldwin, Contagious FTAs: New evidence on the domino theory of regionalism, September 2010, (On Line: 16/04/2020), https://www.researchgate.net/publication/30789145_Are_Free_Trade_Agreements_Contagious

[2]- Tom Moylan, Is Regionalism a Threat to Trade Liberalization? ,Dublin City Universit,2013,pp1-6.

[3]- Richard Baldwin, A Domino Theory of Regionalism، Graduate Institute of International and Development Studies, Working Paper No:4465, Cambridge, MA 02138 September 1993, (On Line: 14/04/2020), https://www.researchgate.net/publication/5192440_A_Domino_Theory_of_Regionalism

[4]- Jaimovich, Baldwin, Op. Cit.

الأرجنتين والبرازيل السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية كأداة لإنهاء الخصومة التّاريخية، والتي اتخذت أبعادا نوويّة في العقود الأخيرة. إن الأهداف الرئيسية لمنظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي **(APEC)** هو ترسيخ الاستقرار في آسيا وإقامة الرّوابط التّنظيميّة بين الخصوم السّابقين، مثل اليابان والصّين وبقيّة دول آسيا الشرقية كالفليبين وماليزيا؛ وبالتالي فإنّ احتمالات تحقيق السّلام من خلال التّعاون أعلى من احتمال خلق الصّراعات.[1]

5.1.1. تأثير المحاكاة:

التي تفترض وجود صلة بين اتّفاقيّات التّجارة الحرة الموقّعة من قبل "عمالقة التجارة" (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان) ومواقف الدول الأخرى، التي يجب أن تحذو حذوها، فبحسب «باجواتي وسوليس» فإنّ الدّول توقع اتفاقية التجارة الحرة لأنها ترى دولًا أخرى توقّع عليها.

6.1.1. المزايا والالتزامات:

حيث تسمح اتفاقيات الاندماج الإقليمي للدّول بتجاوزات في أمور يصعب مناقشتها أمام أطراف عديدة، بما في ذلك تعميق الاندماج، والتّماثل في قواعد الاستثمار، فالدّيناميكيّة الداخليّة مهمّة جدّا خاصّة بالنسبة للبلدان النامية، وبالتالي فإنّ الالتزامات الإقليمية قد تمكّنها من التقدّم اقتصاديّا والتّأقلم مع العولمة أسرع بكثير مقارنة بالقواعد التي تسيّر منظمة التجارة الدّوليّة عن تلك التي تسيّر الاتّفاقيّات الإقليّميّة.

7.1.1. الرّشادة في التّسيير:

لاحظ أنصار الإقليميّة أنّ التّكامل الإقليمي عوّد المسؤولين والحكومات على عمليّة اتخاذ القرارات المهمّة، وبالتالي فإنّ للحكومات القدرة لاحقا على اتخاذ قرارات مماثلة في حال التحاقها بالمنظمات العالمية المتعددة الأطراف، كما أنّها تخلق الديناميكية الاقتصادية الداخليّة والدّوليّة للدّول من خلال زيادة النّشاط التّجاري والصّناعي وفتح أسواق جديدة، وهذا ما يعزّز من فرص تفاعلها أكثر مع العولمة بدل انغلاقها على نفسها.[2]

8.1.1. السيادة الوطنية:

إنّ الدول تخاف على سيادتها من خلال الانفتاح غير المتكافئ على العالم، ومنه تصبح الاقليمية حلاّ وسطاً وقابلا للتطبيق لأنّه يمكّن الدولة من التحكّم المثالي في الدّاخل والتّعاون الفعلي في الخارج وذلك عكس التوجّه المباشر نحو العالمية الذي قد يكون له نتائج سلبية على الدولة.[3]

2.1. التّكتّلات الاقتصادية "كتل بناء" أو "عقبات تعثّر" للنّظام المتعدّد الأطراف

أصحاب الرأي الثاني، وعلى النقيض من أصحاب الرأي الأول، يؤكّدون أنّ الاتّفاقات الإقليميّة وشبه الإقليميّة ماهي إلاّ ردّة فعل على العولمة، إذ يرى «بجواتي Baghwati» أنّ الإقليميّة تسير بالتوجّه الاقتصادي

[1]- رمزي بن دبكة، الإقليمية الجديدة والعولمة: جدلية العلاقة بين الانتقالية والانسحاب المصلحي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد26، ديسمبر2019، ص 63، (على الخط: 25-04-2020)، https://portal.arid.my/Publications/588d5797-2249-4466-a4f3-bb0cc761c212.pdf

[2] - Jaimovich, Baldwin, Op.Cit.

[3]- رمزي بن دبكة، مرجع سابق، ص 63.

العالمي نحو الأسفل وتهدّد النّظام التّجاري المتعدّد الأطراف من خلال حمايتها للاقتصاد المحلّي وتضييقها لنطاق التّعاون ليقتصر على بعض الدّول فقط وهذا ما يتنافى مع سير العولمة،[1] لأنّ التكتلات الإقليمية من خلال فرض سياسات حمائية تجاه الأعضاء خارج التكتل، وتبادل المزايا والأفضليات بين أعضائه ستؤدّى في النّهاية إلى إضعاف النّظام التّجاري متعدّد الأطراف.[2]

وهنا يَبرز لنا نقاش آخر على جانب من الأهمّية في أدب التّجارة الدّولية، إذا ما كانت هذه العولمات القطرية تشكّل دعماً لبناء النّظام المتعدّد الأطراف أم أنّها ستعيق تشكّل ملامح هذا الأخير.[3]

إذن، يمكن للإقليميّة أن تؤثّر سلبا على التّعاون المتعدد الأطراف الذي يقود إلى العولمة من خلال النقاط الآتية:

- إنّ الاتفاقيّات الإقليمية تقزّم التجارة من العالميّة إلى الجهويّة وذلك بسبب خلقها للأفضلية في التعاملات الاقتصاديّة بين الدول الأعضاء وعدم قدرة الدول غير الأعضاء على الاستفادة من نفس الأفضلية، كما أنّ الخيارات الاقتصادية تصبح محدودة ومقتصرة على الدول الأعضاء دون غيرها[4]، ويمكن تطبيق هذه الحجّة في حالة الاتّحادات الجمركية التي يتم فيها توحيد التعريفة الجمركية من قبل كل الأعضاء تجاه العالم الخارجي، ونجد أنّ أخطر التهديدات تأتي من الاتحادات الجمركية.[5]
- الإقليميّة تحوّل انتباه الدول المشاركة فيها وتجعلها تفقد الاهتمام في النّظام المتعدد الأطراف وتعطّل تطوّر العلاقات الاقتصاديّة العالميّة وقد تهدّد حتى حيويتها وتفاعلاتها، ذلك أنّ كلّ الاهتمام والتركيز يكون منصبًّا نحو التعاون الإقليمي وتكثر ارتباطات الدول جهويّا بحيث لا يبقى لها مجال للمشاركة في الاتفاقيات المتعدّدة الأطراف المؤدّية إلى العولمة، ولعلّها مع الوقت قد تسهم في تفكّك الدول وانفصالها عن الإقليمية ذاتها؛ وكمثال على ذلك انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.
- التأثير الجيوسياسي للإقليمية من شأنه إدخال الدول في حروب مستقبلا، إذ أنّ العلاقات الإقليمية الواسعة والمكثّفة قد تؤدّي إلى إنشاء صراعات بين التكتلات والمنظمات المختلفة، سعيا منها للمحافظة على المكاسب التي قد تنشأ من خلال ارتباطها إقليميا من جهة، وإلى التنافس فيما بينها اقتصاديا أو حتّى سياسيّا وعسكريّا من جهة أخرى. وبالتالي فإنّ أحد أهداف التعاون التي أنشئت لأجله الاتفاقيات والذي هو السّلم، سيكون مهدّدا من الإقليمية ذاتها بسبب إمكانية تحوّل الصراعات بين الأقاليم المختلفة.[6]

---

[1]- رمزي بن دبكة، مرجع السابق، ص73.

[2]- محمد بن عزوز، الإقليمية الجديدة – الصورة الجديدة للاندماج الاقتصادي الإقليمي، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 6 ،العدد 1، 2009، ص 100،101.

[3]- عقبة عبد اللاوي، التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الازمات الرأسمالية، مرجع سابق، ص36.

[4]- رمزي بن دبكة، مرجع السابق، ص73.

[5]- أسامة مجذوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، 2001، ص 209.

[6]- رمزي بن دبكة، مرجع السابق، ص73.

- المنافسة غير المرغوب فيها في السّوق المحلّية، والاستعانة بمصادر خارجية للعمل، وفقدان السّيطرة على السّوق من قبل الحكومة، فمن الممكن أن تتحوّل هذه العلاقات مع مرور الوقت إلى تحويل التجارة حيث تسعى الصّناعات داخل المنطقة إلى حماية مصالحها.[1]
- ومن "العوائق" المحتملة الأخرى احتمال أن تخلق اتفاقيات التجارة الإقليمية المتنافسة هياكل تنظيمية غير متوافقة ويشعر البعض بالقلق من أن الأطر القانونية المختلفة وآليات تسوية المنازعات التي قد تضعف الانضباط بين البلدان، والتي تعتمد على قوة المشاركين، فيكون الرد النّهائي في أي نزاع تجاري هو "الانتقام" في شكل تدابير تجارية عقابية، وتعتبر المخاطر الاقتصادية والسياسية أكبر بكثير بالنسبة للدول الفقيرة، حيث أن الدول الأكثر ثراءً ستكون أقل تأثراً بالعقوبات أو الالتزامات، وبالتالي فإن القوة في نهاية المطاف تكون دائمًا للدّول الأكثر ثراءً، فمنظمة التجارة العالمية قد تم تطويرها صراحة بهدف مزدوج يتمثل في "إدارة المنافسات التجارية الغربية" و"احتواء الجنوب"،[2] بطريقة تضمن وصول الغرب المتميز إلى الأسواق الجنوبية، بطرق غالبًا ما تكون "متناقضة" مع الأهداف الجنوبية ولا تؤدّي إلى نتائج التجارة العادلة.[3]

3.1. تداعيات النزعة الإقليمية الكبرى على النظام التجاري متعدد الأطراف:

يقول أستاذ الاقتصاد الدولي في معهد جنيف للعلاقات الدولية «R. Baldwin» : "الإقليمية الكبرى تعني الأخبار السّارة والسّيّئة لنظام التجارة العالمي، الخبر السّار هو أنّ الاقليمية الكبرى ستقوم بترتيب "كرة السباغيتي" لتحديد قواعد منشأ البضائع في العديد من اتّفاقيات التّجارة الإقليمية الثّنائية؛ والخبر السّيئ هو أنّها يمكن أن تعطّل حوكمة التّجارة العالمية، وتقوّض الدّور المركزي لمنظّمة التّجارة العالمية كمنتدى لوضع قواعد تجارية جديدة"وأشار كذلك إلى أنّه: "بدون إصلاح منظّمة التّجارة العالمية وتبسيط تطوير القواعد في مجالات جديدة من التّنظيم، سيستمر الميل إلى إضعاف الدّور المركزي لمنظمة التجارة العالمية، وربّما يؤدّي إلى نقطة اللاّعودة، الّتي بعدها تتجاهل البلدان قواعد منظّمة التّجارة العالمية، كما يفعل البعض."[4]، ومن أهم تداعيات النزعة الاقليمية الكبرى والنظام التّجاري متعدّد الأطراف ما يلي:

- هناك طلب كبير على الاتفاقيات الإقليمية الكبرى التي تحقّق أكثر بكثير ممّا يرغب جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية في قبوله، إذا فشلت منظمة التجارة العالمية في تلبية هذه الاحتياجات، فإنها تخاطر بفقدان أهميتها بالنسبة لهؤلاء الأعضاء.

[1]- E. Yates, The WTO Has Failed as a Multilateral Agency in Promoting International Trade, ED YATES, APR 2014, p3,4 , (On Line: 17/04/2020), https://www.e-ir.info/pdf/48906?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=nui,sc

[2]- E. Yates, Op.Cit, p 4.

[3]- Tom Moylan, Op.Cit, p5.

[4]- Andrei Spartak, Transformations of the Regionalization Process: From Regional Trade Agreements to Interregional Enterprises, Abstract of a Research Paper on Economics and Business, All-Russian Academy of Foreign Trade of the Ministry of Economic Development of the Russian Federation, Moscow, 2017, p 4.

- يمكن لمنظمة التجارة العالمية أن تستعيد مركزيّتها من خلال التّحرك نحو هندسة متغيرة، يتم فيها استكمال الالتزامات التي يلتزم بها جميع الأعضاء باتفاقيات مفتوحة أكثر عمقا ومتعددة الأطراف يتعين على الأعضاء الانضمام إليها، من خلال استخدام الابتكارات التي تم إجراؤها في الاتفاقات الإقليمية الكبرى كنماذج للتّفاوض يمكن لهذه الجهات المتعددة الأطراف، في الواقع، أن تبني على إنجازات الدول الإقليمية الكبرى مع الأطراف المتعددة ذات العضوية الأوسع في منظمة التجارة العالمية.
- يمكن أن تكون الترتيبات الإقليمية الكبرى قيّمة في حد ذاتها ومناسبة لتعكس الاحتياجات الفريدة لمجموعات معينة من البلدان، وتساعد في دفع التقدم نحو نظام عالمي يتم فيه تحقيق الاحتياجات الأكثر عالمية من خلال منظمة التجارة العالمية، فقد صرّح الأمين العام لرابطة الآسيان: « داتو ليم جوك هوي» بأن: "التّصديق السريع من قبل الدّول الموقّعة هو انعكاس حقيقي لالتزامنا القوي بنظام تجاري متعدد الأطراف عادل ومفتوح لصالح شعوب المنطقة والعالم."
- يمكن للمناطق الإقليمية الضخمة أن تمهّد الطّريق بالتأكيد لأنظمة جديدة وأفضل تكون متعددة الأطراف عاجلاً أو آجلاً (التماسك التنظيمي، الشركات المملوكة للدولة)، وهنا يقول: « سبارتاك »: أنّه يمكن للتكامل الحالي والمستقبلي والمشاريع التجارية والسياسية الكبرى أن تصبح الأساس لظهور نظام عالمي جديد للحوكمة العالميّة في مجال التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي في شكل "منظمة التجارة العالمية +"، لكنه سيتطلب تقاربًا أولياً طويلاً وبحثاً عن قواسم مشتركة بين المشاريع الإقليمية الكبرى التي تختلف تمامًا في النطاق والعمق.
- يمكن أن تؤدي الدول الإقليمية الكبرى إلى منافسة شرسة بين التكتلات التجارية المختلفة وتضر بسمعة وسلطة التجارة متعددة الأطراف، والأكثر خطورة، إذا نفّذت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ جنبا إلى جنب مع إعادة انتشار كبير للقوات العسكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ممّا يؤدي إلى توتّرات عديدة.[1]

من خلال ما سبق يمكن أن نقول أنّ هذه الآراء جعلت الباحثين يتفقون على أنّ الإقليمية تمثّل حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسّسات لتضييق نطاق اهتماماتها، سواء السّياسيّة أو الاقتصادية بحماية صناعاتها، وبين تّعدّديّة الأطراف التي تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركيّة.

2. إشكالية قواعد المنشأ:

نظرًا لأن عديد السلع التي تصنّع بصورة نهائية تستخدم في صناعتها مواد وسيطة من دول مختلفة، ممّا يؤدّي إلى بعض المشكلات عند فرض التعريفات الجمركية حسب دولة المنشأ،[2] ولغرض تفادي هذه الاختلالات في

[1]- Robert Lawrence, Facilitating the Relationship between Mega-regionals and the Multilateral Trading System, Mega-regional Trade Agreements: Game-Changers or Costly Distractions for the World Trading System? Reports World Economic Forum, 2014, p 43,44.

[2]- عاطف السيد، الجات والعالم الثالث "دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مدينة نصر- القاهرة، 2002، ص100.

العلاقات التجارية الدولية ظهر ما يعرف بقواعد المنشأ التي تحدّد مصدر البضائع، لا المكان الذي شُحنت منه بل مكان إنتاجها أو تصنيعها، لأن "الأصل" هو "الجنسية الاقتصادية" للسّلع المتداولة في التّجارة.[1]

1.2. مفهوم قواعد المنشأ:

تعرّف قواعد المنشأ "وفق أدبيّات منظّمة التّجارة العالميّة على أنّها "مجموعة القوانين والنّظم والأحكام الإداريّة ذات التّطبيق العام، التي يطبقّها أيّ عضو لتحديد بلد منشأ السّلعة، على شرط أن تكون "قواعد المنشأ" هذه لا تتعلّق بالنّظم التّجارية التّعاقدية أو المستقلّة ذاتياً، والتي تؤدّي إلى منح أفضليّات تعريفيّة تتجاوز ما ينتج من تطبيق اتفاقيّة "الجات" 1994"،[2]

وبحسب "أونكتاد" تمثّل قواعد المنشأ: "جواز مرور يمّكن السّلع من العبور دون رسوم جمركيّة داخل منطقة للتّجارة الحرّة ما دامت تستوفي الشّرط المتمثّل في أنّ منشأها يوجد داخل منطقة التجارة الحرة"[3]، وقد صُمّمت قواعد المنشأ كجهاز محايد وضروري لتنفيذ سياسات التّجارة التّمييزية، وتجميع الإحصاءات الاقتصادية، وتمييز السّلع بمجرّد معرفة منشئها.[4]

أمّا اتّفاقية "أغادير" فتعرّفه على أنّه: "عمليّات التّشغيل أو التّصنيع الواجب إجراؤها على المواد غير الناشئة في أيّ من الدول الأعضاء في الاتفاق، حتي يكتسب المنتج صفة المنشأ، وبالتّالي يحقّ له التّمتّع بالمزايا التّفضيليّة التي يقرّها الاتّفاق، وذلك طبقا لما يتمّ الاتّفاق عليه بين الدّول الأعضاء"،[5] وتعتبر قواعد المنشأ عامل إنتاج، إذ يجب على الشّركات التي تعظّم الرّبح أن تحلّل قواعد المنشأ المختلفة، وتقدّر تكلفتها، وتعاملها كعامل إنتاج في تحديد مصدر استثماراتها، وشراء موادها الخام، وإنتاج أو شراء مواد وسيطة، وتجميعها إلى غاية المنتجات النهائية.[6]

2.2. كرونولوجيا جهود التنسيق العالمي لقواعد المنشأ:

1.2.2.المحاولات قبل جولة أوروغواي:

قامت "غرفة التجارة الدولية" في عام 1953 بأوّل محاولة لتنسيق قواعد المنشأ عندما قدمت قرارًا إلى الأطراف المتعاقدة في "الجات" يوصي باعتماد تعريف موحّد لتحديد جنسيّة السّلع المصنّعة، فإنّ المنتج "النّاتج حصريًّا" من العمالة والمواد في بلد ما سينشأ في ذلك البلد؛ وينشأ المنتج الناتج عن المواد والعمالة في دولتين أو أكثر في البلد الذي خضع فيه المنتج آخر مرة لتحوّل جوهري، تم تعريف التحوّل الجوهري على أنّه معالجة تمنح شخصيّة جديدة للسّلعة، وعلى كل طرف متعاقد إدراج هذه العمليات التي أدّت إلى التّحوّل.

---

[1]- محمد لحسن علاوي، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مرجع سابق، ص116.

[2]- Rules of Origin GATT, (On Line: 02/05/2020), https://www.wto.org/french/tratop_f/roi_f/roi_f.htm

[3]- قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ص4، (على الخط: 25-05-2020)، https://unctad.org/system/files/information-document/PR19012_ar_EDAR.pdf

[4]- Joseph. LaNasa, Rules of Origin and Round's Effectiveness in Harmonizing and Regulating Them, The American Journal of International Law ,Vol. 90, No. 4,Oct,1996 p 640.

[5]- الاتفاقية العربية للتبادل التجاري الحر، عرض تقديمي للوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، ص2، (على الخط: 27-05-2020)، http://www.agadiragreement.org

[6]- Joseph. LaNasa, Op.Cit, p 642.

في **السبعينيات** من القرن الماضي، تم بذل جهد آخر للتّنسيق العالمي لقواعد المنشأ من خلال **"اتّفاقية كيوتو"**، نحو تنسيق جميع قواعد المنشأ، التّفضيليّة وغير التّفضيليّة على حدّ سواء، تنصّ هذه الاتفاقية على أنّ: المنتج ينشأ في البلد الذي حدث فيه آخر تحوّل جوهري، ولأن اتفاقية "كيوتو" اعترفت بأنّ التّحول الجوهري هو مفهوم غامض إلى حد ما؛ فقد قدّمت قائمة بالطّرق التي يجب استخدامها في تحديد التّحول الجوهري بشكل أكثر دقّة بموجب الاتفاقية، كما ورد في اقتراح المحكمة الجنائيّة الدّولية، فقد احتفظت الدول الأعضاء بقدر كبير من السلطة التقديرية لصياغة قواعد المنشأ بالشكل الذي تراه مناسبًا.[1]

2.2.2. اتفاقية جولة أوروغواي بشأن قواعد المنشأ:

في مفاوضات **جولة أوروغواي** (1986–1994)، توصّل أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى اتفاق يهدف إلى تنسيق طويل الأجل لقواعد المنشأ تحت إشراف لجنة جديدة لقواعد المنشأ،[2] حيث تمثل اتفاقية المنشأ محاولةً لتنظيم ومواءمة قواعد المنشأ التي يستخدمها الموقعون،[3] تهدف هذه الاتفاقية إلى جعل قواعد المنشأ موضوعية ومفهومة وقابلة للتنبؤ.

وإلى غاية الانتهاء من برنامج المواءمة، من المتوقّع أن تضمن الأطراف المتعاقدة أن قواعد المنشأ الخاصة بها شفافة، وأنّه ليس لها آثار تقييدية أو مشوّهة أو تخريبية ولا يتمّ تغطية قواعد المنشأ التفضيلية، حيث تتوقّع اتّفاقية المنشأ فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات يتم خلالها صياغة القواعد المنسّقة واعتمادها. [4]

3.2. أنواع قواعد المنشأ:

يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من القواعد وهذا التمييز حسب طبيعة قواعد المنشأ أو أغراضها وذلك ما سنوضحه أدناه:

1.3.2. قواعد المنشأ من حيث أغراضها:

1. **التفضيلية:** التي تؤدي لمنح تعريفات تفضيلية بموجب اتفاقيات اقتصادية أو بروتوكولات تجارية كالدّخول المعفى من الرّسوم الجمركية للسّلع النّاشئة في منطقة التّجارة الحرّة.
2. **قواعد المنشأ غير التفضيلية:** وتستخدم لغايات تطبيق التعريفة الجمركية وإحصائيات التجارية الخارجية لتطبيق القيود الكمّية السّلع التي منشؤها في بلد خاضع لحصّة، مكافحة رسوم الإغراق والرّسوم التعويضيّة وعلامات المنشأ ولغايات المشتريات الحكومية.[5]

---

[1]- Joseph A. LaNasa, Op.Cit, p 635,636.

[2]- Nigel Nagarajan, Regional and the World Trade Organization: new rules of the game, working paper on 'Regional Integration in the World Economy' held in Brussels, 1998, (On Line: 19/04/2020), https://ec.europa.eu/economy_finance/publications/pages/publication11211_en.pdf

[3]- Joseph A. LaNasa, Op.Cit p636.

[4]- Miriam Manchin, Annette O. Pelkmans, Rules of Origin and the Web of East Asian Free Trade Agreements, Policy Research Working Papers, 2007, p3, (On Line: 12/04/2020), https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/7456/wps4273.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[5]- بن داودية وهيبة، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السادس ،2009، ص98، (على الخط: 25-05-2020)، www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_06/article_06.pdf

2.3.2. قواعد المنشأ من حيث طبيعتها:

أما من حيث طبيعتها فهناك قواعد تتناول تنظيم تجارة السلع التي لا تحتاج إلى إثبات منشئها أو ذات طبيعة توافقية، الهدف منها تسهيل عمليات التجارة الدولية وهي:

❶ **قاعدة التراكم الإقليمي:** للمنشأ تحقيقاً لمبدأ التخصص الدولي في الإنتاج، وللفائدة القصوى منه، تم الاتفاق بين الدول التي تقيم فيما بينها اتفاقيات تجارية تفضيلية على اعتبار المواد الأولية والمواد الأخرى ذات المنشأ في أي من البلدان الأطراف، والمستخدمة في إنتاج سلعة ما في أحد هذه البلدان، تعد ذات منشأ إقليمي ولا تخضع للرّسوم الجمركية عند تبادلها بين الدّول الأطراف، باعتبارها صناعات مغذّية، وانطلاقاً من وجود اتّفاقيّات ثنائية واتفاقيّات متعددة الأطراف، أيضاً هناك نوعان للتراكم، تراكم ثنائي، وتراكم متعدد الأطراف؛ وتوفر هذه القاعدة للدول وسيلة لتحقيق وفورات ومكاسب لا تتحقق خارج هذا السياق.

❷ **قاعدة النقل المباشر:** حتى تستفيد السلع المتبادلة من معاملات تفضيلية يجب أن يتحقق شرط النقل المباشر للسلعة من بلد التصدير إلى البلد المستورد مباشرة، إلا لضرورات جغرافية محددة، وفي هذه الحالة يشترط أن يتمّ في بلد العبور العمليات اللازمة لحفظ السلعة فقط وفي شروط مناسبة[1].

❸ **قاعدة التسامح أو قاعدة الحد الأدنى:** تسمح باستخدام نسبة مئوية محددة من المنتجات غير الأصلية في عملية الإنتاج دون التأثير على حالة منشأ المنتج النهائي،[2] واعتبارها منتجات ذات منشأ وطني يكسبها المزايا والإعفاءات المتبادلة، ولكن بشرط أن لا يتجاوز هذا المحتوى نسبة معينة من مكونات السلعة الوطنية.[3]

❹ **استرداد الرسوم الجمركية:** عند استخدام مواد غير ذات منشأ في إنتاج منتج نهائي موجّه للتصدير، فإن أحكام ردّ الرسوم الجمركية توفر تنازلاً عن الرّسوم أو سدادها للرّسوم المطبقة على المواد غير الأصليّة المستخدمة.

❺ **المعالجة الخارجية:** تسمح بعض اتّفاقيّات التّجارة التّفضيليّة والحرّة بخطط المعالجة الخارجيّة من خلال توفير الإعفاء من رسوم الاستيراد على القيمة التّعويضيّة للواردات بعد معالجتها.[4]

4.2. طرق ومعايير تحديد المنشأ:

هناك عدّة معايير يمكن اللجوء إليها لتحديد وإثبات "المنشأ الوطني للسلعة" وهذه المعايير، تخضع لرغبات ومصالح الأطراف المتفاوضة في إطار أي اتفاق تجاري ثنائي أو متعدد الأطراف، نعدّدها فيما يلي:

---

[1]- علي العدبه، قواعد المنشأ وأثرها على التجارة الدولية والسورية، بحث منشور على الموقع الشخصي للكاتب، 2016، ص22، 23، (على الخط: 26-05-2020)، ali-hu.tripod.com/interest.htm

[2]- Miriam Manchin, Annette O, Op.Cit, p3.

[3]- علي العدبه، مرجع سابق، ص 23.

[4]- Miriam Manchin, Annette, Op.Cit, p 3.

❶ **معيار المواد المتحصّل عليها بالكامل:** كالمنتجات التّعدينية المستخرجة من أراضي الدول الأعضاء؛ المنتجات الزراعية التي تم جنيها داخل أراضي الدول الأعضاء؛ والحيوانات الحيّة التي ولدت و تربّت في أراضي الدّول الأعضاء.[1]

❷ **تحوّل جوهري:** يقوم هذا المعيار على أساس مقدار عمليات التحويلات المادية الصناعية التي تخضع لها المادة أو السلعة في بلد ما؛ لتأخذ شكلها النهائي وتصبح، من خلالها، جاهزة للاستخدام، بمعنى أن السلعة التي يتم إنتاجها (إنتاج أجزاء السلعة وتركيبها) في أكثر من بلد، تعد "ذات منشأ" في البلد الذي يجري عليها فيه آخر عملية تحويل مادية أو تصنيع جوهري، شرط أن يؤدي هذا التصنيع إلى منتج جديد أو منتج على درجة هامة من التصنيع،[2] يتطلّب هذا النّوع من المصدّر أو المستورد أو المنتج تقديم قدر كبير من المعلومات الواقعيّة لإثبات المعالجة الجوهرية، ما يرفع تكلفة تحديد الأصل ويجعل القاعدة أكثر تقييدًا وتعقيدًا.[3]

❸ **اختبار نسبة القيمة المضافة:** يقوم هذا المعيار على أساس قيمة العمليات الصناعية التي تمّت على السلعة في بلد ما، وغالباً ما تحسب القيمة المضافة كنسبة مئوية من قيمة السلعة، وبالتالي تكتسب هذه السلعة صفة "المنشأ الوطني" عندما تساوي هذه القيمة المضافة –أو تفوق– نسبة مئوية محدّدة من القيمة الإجمالية لها،[4] يولّد اختبار القيمة المضافة تكاليف امتثال كبيرة للشركات حيث يصعب الامتثال لمتطلباته الإدارية، خاصة إذا كانت القواعد تتطلّب تتبّع قيمة أجزاء ومواد معيّنة.

❹ **عمليات محدّدة (الاختبارات الفنية):** تكون هناك حاجة لعمليات تصنيع محدّدة في إنتاج السّلعة لتكون مؤهّلة للأفضليات،[5] يعمل اختبار العملية المحدد كاختبار تكميلي مفيد لأنه مصمّم بسهولة لتلبية موقف معين بطريقة واضحة ودقيقة، ومع ذلك فإنّه ليس اختبارًا أوليًّا مرضيًا للمنشأ لأنّه سيكون من الصّعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل، تحديد اختبار عمليّة لمجموعة هائلة من المنتجات المصنّعة، وتحديث هذه القواعد باستمرار للمنتجات الجديدة في ظلّ التقدّم التّكنولوجي في الإنتاج.[6]

❺ **معيار التّغيير في تصنيف التّعريفة الجمركيّة:** وفقا لتغيير طريقة عنوان التّعريفة، فإنّه يجب أن يكون للمنتج النهائي عنوان تعريفة مختلف عن المدخلات المستخدمة،[7] تصنّف السّلع والمنتجات وفق أنظمة الجمارك في كلّ دولة؛ أو في إطار الاتّفاقيّات الدّولية – وفقاً لأغراض تحصيل الرسوم والضرائب المفروضة على هذه المنتجات– في جداول تعريفية.

---

[1]– الاتفاقية العربية للتبادل التجاري الحر، مرجع سابق، ص6.

[2]– علي العدبه، مرجع سابق، ص5، 6.

[3]- Joseph. LaNasa, Op.Cit, p 642.

[4]– وهيبة بن داودية، مرجع سابق، ص 105.

[5]- Miriam Manchin, Annette O. Pelkmans, Op.Cit , p 3.

[6]- Joseph. LaNasa, Op.Cit, p 645.

[7]- Miriam Manchin, Annette O. Pelkmans, Op.Cit, p 4.

بحيث يعطى لكلّ سلعة أو منتج رقماً يدلّ على معدّل التّعريفة الجمركيّة المفروضة عليه أثناء تبادله في الأسواق الدّولية، ويحدّد "المنشأ الوطني للسّلعة" – وفق هذا المعيار- على المستوى العالمي اعتماداً على التّغير في تصنيف تعريفات المنتجات وفق " نظام التّعريفات المنسّق"،[1] وينقسم النّظام المنسّق إلى واحد وعشرين قسمًا، يمثّل كل قسم مجموعة صناعيّة واسعة، توفّر سهولة في الاستخدام.[2]

❻ **معيار المحتوى الوطني للقيمة:** يستخدم هذا المعيار كمعيار مساعد لتحديد "المنشأ الوطني للسّلعة"، حيث يشترط لكي تكتسب السّلعة صفة المنشأ الوطني، أن تتضمّن نسبة مكوّن محلّي معيّن عندما تحقّق أحد المعايير السّابقة ولا يكون كافياً لإكسابها صفة" المنشأ الوطني".[3]

5.2. الممارسات التمييزيّة في قواعد المنشأ لتقييد التّجارة الدولية

إن تطبيقات قواعد المنشأ في الفترة الحالية أصبحت تأخذ بعدا خطيرا في العلاقات الدوليّة، بل أصبحت بعض الدول الصّناعية تتّخذها بمثابة أسلوب حمائي جديد في علاقتها التجارية خاصة مع الدول النامية،[4] وتعتبر معالجة قواعد المنشأ التفضيلية في "المادة 24" من الأمور الغامضة التي يجب مراعاتها، وفقًا للفقرة 5 (ب) من نفس المادة، التي تحدّد الالتزامات الخارجية لمناطق التجارة الحرة فإنّ "الرسوم واللوائح الأخرى للتّجارة" المطبّقة على التّجارة مع أطراف خارجية "يجب ألاّ تكون أعلى أو أكثر تقييدًا" مما كانت عليه قبل تشكيل اتفاقية التجارة الحرة.

وكذلك فإن الفقرة 8 (ب)، التي تحدّد المتطلّبات الدّاخليّة التي يجب أن تفي بها اتّفاقيّات التّجارة الحرّة تتطلّب إلغاء "الواجبات والأنظمة التّقييدية الأخرى للتجارة" على التجارة بين الدول الأعضاء.

وتتمثل إحدى المشكلات الرئيسية، التي لم يتمّ حلّها بشكل مرضٍ على الإطلاق فيما إذا كانت عبارة "اللّوائح التّقييدية الأخرى للتّجارة" تتضمّن قواعد المنشأ التّفضيليّة التي تتطلّب تحوّلا أكبر للمنتج، وإذا تمّ تضمين قواعد المنشأ في "اللوائح الأخرى للتّجارة"، فلا يمكن أن تكون قواعد المنشأ التفضيلية أكثر تقييدًا من قواعد المنشأ العادية المستخدمة لتحديد ما إذا كان ينبغي تطبيق معدّل واجب الدولة الأولى بالرعاية أم لا.

ومع ذلك، فإن قواعد المنشأ التّفضيلية بموجب اتفاقيات التجارة الحرّة غالبًا ما تكون أكثر تعقيدًا من قواعد المنشأ العادية[5]، التي تؤثر على التّجارة عندما تزيد من تكاليف إنتاج الشركات من خلال جعلها تستبدل المدخلات الأكثر تكلفة والتي يتم الحصول عليها من منطقة التراكم بمدخلات أقلّ تكلفة متوفّرة خارج المنطقة ممّا يؤدّي إلى حدوث مشكلة انحراف التجارة.[6] إذن، قواعد المنشأ التفضيلية التي تحبط إمكانيات التجارة بين

---

[1]- علي العدبه، مرجع سابق، ص 6.

[2]- Joseph. LaNasa, Op.Cit, p 645.

[3]- بن عوالي خوالدية وبن نعوم حليمة، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلّد 2، العدد 1، 2020، ص 36.

[4]- مصطفى رشدي شيحه، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2004، ص 132.

[5]- Nigel Nagarajan , Op.Cit, p 15.

[6]- Jeremy Harris, Rules of Origin for Development: from GSP to Global Free Trade, WORKING PAPER anter American Development Bank; 2008, p22, (On Line: 11/05/2020), http://ctrc.sice.oas.org/trc/Articles/RulesOriginDevelopment.pdf

البلدان في ترتيب إقليمي، أو ترفع بشكل فعّال حواجز جديدة أمام التجارة مع بلدان أخرى، وتنتهك بوضوح روح ونص "المادة: 24"، وتؤكّد أنها تشكّل تهديدًا لتماسك النظام متعدد الأطراف.

أثارت الاتفاقيات التجارية الإقليمية مخاوف بشأن ما قد تنطوي عليه القواعد والإجراءات الإدارية المصاحبة لتكلفة ممارسة الأعمال التجارية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بقواعد المنشأ، فالتّكاليف الهامشيّة لاتّفاقيّة جديدة ستكون ضئيلة بالنسبة لجميع الأطراف، لذا فإنّ الافتقار إلى التّنسيق في تحديد القواعد يؤدّي إلى زيادة تكاليف المعلومات والمعاملات، علاوة على ذلك فإن شبح الاتّفاقيّات المتعدّدة والمتداخلة بين البلدان لن يؤدّي إلّا إلى زيادة الحاجة إلى تنظيم التّجارة بحيث لا تنتقل التّفضيلات بشكل غير مقصود إلى غير الشركاء عبر العضو الذي لديه أدنى حواجز تجارية. وفي بحر من الاتفاقات التفضيلية، يُنظر إلى أنّ قواعد المنشأ لا غنى عنها لأنها تحدد الشروط التي يجب أن يستوفيها المنتج ليتم اعتباره ناشئًا في البلد الذي يسعى للوصول التّفضيلي، وتهدف بشكل أساسي إلى منع انحراف التجارة.[1]

إذن قد يتمّ استخدام قواعد المنشأ التّفضيليّة وغير التّفضيليّة كحاجز أمام التّجارة، من خلال تحديد ما إذا كان المنتج ينشأ في بلد متلقّي للأفضليّات أو منطقة تجارية، وبالتالي يدخل البلد المستورد بشروط أفضل من المنتجات من بقية العالم، تسمح قواعد المنشأ التفضيلية للحكومات بالتّمييز بين المنتجات من مختلف البلدان لأنّه بدلاً من البيئة التجارية العالمية التي يحكمها مبدأ الجات الخاص بعدم التمييز وشرط الدولة الأولى بالرّعاية، خلقت البلدان انتشارًا متزايدًا للاتفاقيات التجارية التي تمنح معاملة تفضيلية للدول النامية والشركاء التجاريين الإقليميين من خلال تغيير شدّة التّحوّل المطلوب والسماح بدرجات مختلفة من التراكم على أساس إقليمي أو عالمي؛ تستخدم البلدان قواعد المنشأ للتّحكم في درجة التّفضيل بخلاف ذلك، فقد تكون قواعد المنشأ بمثابة أداة سياسة تمييزية تقيّد التجارة، في حين أنّ الاتفاقات التفضيلية المتبادلة لتحرير التجارة يجب أن تؤدّي نظريًا إلى إنشاء تجارة صافية، فإن استخدامها لقواعد منشأ أكثر تقييدًا من القواعد غير التفضيليّة، على الرّغم من أنّها مصمّمة اسميًّا لمنع انحراف التّجارة، إلّا أنّه قد يؤدّي إلى تحويل التجارة والاستثمار.

ويحدث انحراف التجارة عندما تضع الشّركات حدًا أدنى من مصانع المعالجة أو التّجميع في بلد متلقي للأفضليات للاستفادة من تلك الأفضليات التجارية، وتحاول قواعد المنشأ التّفضيلية منع انحراف التجارة عن طريق وضع معايير تضمن درجة مناسبة من التّحول في بلد متلقّي للأفضليّات لتبرير السّماح للسّلعة بالاستفادة من الأفضليّة ومع ذلك، فإن قواعد المنشأ في اتفاقيات التجارة التفضيلية المتبادلة غالبًا ما تكون أكثر تقييدًا من اللازم لضمان تحوّل جوهري.

عندما تكون قواعد المنشأ أكثر تقييدًا من اللازم لمنع انحراف التجارة، فإنّها تعطي المنتجين حافزًا لزيادة كمية التصنيع الوسيط والنهائي للسّلع، حيث تتم المعالجة والتّجميع داخل المنطقة التّفضيليّة على حساب

[1]- Nigel Nagarajan , Op.Cit, p16.

المنشآت في البلدان الأخرى التي قد تتمتّع بميزة نسبيّة لولا ذلك يؤدّي هذا التّشويه في قرارات التّوريد والشّراء إلى تخصيص غير فعّال للموارد العالميّة.

تعتمد فعالية قواعد المنشأ التّقييدية في تحويل التجارة والاستثمار على صعوبة الامتثال للقاعدة وحجم السوق ودرجة المهارة التقنية المطلوبة ومستوى تعليم القوى العاملة و"العقوبة" لعدم الامتثال للاتفاقية التفضيلية وسيكون للشركات متعددة الجنسيات حافزا أكبر لمصانع التصنيع والتجميع داخل منطقة ما إذا كانت "العقوبة" على عدم الامتثال لقاعدة المنشأ التفضيلية كبيرة، مثل فقدان التفضيلات التعريفية الكبيرة أو فقدان الوصول إلى الأسواق الكبيرة، وليس إذا كانت العقوبة ضئيلة، مثل تعريفة صغيرة على البضائع المباعة في سوق صغير.[1]

و لم يتم تصميم قواعد المنشأ التفضيلية التقييدية بشكل مفرط لحماية منتجي السلع النهائية، كما هو الحال مع الحواجز التقليدية أمام التجارة بل تم تصميمها لزيادة حجم الاستثمار في إنتاج وتجميع السلع الوسيطة وحماية وتعزيز وضع المنتجين الوسطاء الحاليين، ويؤدي إلى تحويل غير فعال للتجارة، وهو محور استياء غير الأعضاء من اتفاقيات التجارة التفضيلية وبمرور الوقت يمكن استبدال المنتجين الوسطاء المحليين أو إزاحتهم خارج السوق بمنتجين أجانب ينقلون مرافق الإنتاج الوسيطة إلى المنطقة المحمية.

ومع ذلك ، يمكن أن تعمل قواعد المنشأ أيضًا كحاجز تقليدي أمام التجارة، لحماية المنتجين المحليين للسلع النهائية عندما يصعب الامتثال لقواعد المنشأ إداريًا أو تقنيًا لدرجة أنها تعمل كحاجز غير جمركي أمام التجارة، إذا كانت عقوبة عدم الامتثال شديدة فسوف تلغي التفضيل التجاري، لأنه لن تسعى أي شركة للاستفادة منها وإذا كان سوق أحد الأعضاء أكبر بكثير من الأعضاء الآخرين، فإن الشركات لديها حافز لتوريد المصانع في ذلك البلد حيث من المقرر بيع معظم السلع النهائية، وذلك لتجنب الاضطرار إلى الامتثال لقواعد المنشأ، لأن قواعد المنشأ تطبق فقط على البضائع المستوردة التي تعبر الحدود الوطنية، وإذا تم إنتاج السلعة وبيعها محليًا، فلا يلزم تحديد المنشأ وسيتعيّن على أجزائها المستوردة الامتثال لقانون التجارة غير التفضيلي، بما في ذلك التعريفات والحصص المعمول بها[2]. فقواعد المنشأ ينبغي أن تكون محددة السياق وألاّ يكون الامتثال لها شديد التعقيد وباهظ التكلفة، تكون مبسّطة وشفّافة ومواتية للأعمال التّجارية وأن تضع في الاعتبار مستوى القدرات الإنتاجيّة والاختلالات الهيكليّة في مجموعة واسعة من البلدان، بما فيها أقل البلدان نموا، التي تواجه تحدّيات في الاستفادة من التعريفات التفضيلية، ناهيك عن تنفيذ شروط المنشأ بصورة صارمة، وطالما استمرت البلدان في التمييز في معاملة البضائع من البلدان المختلفة بين مصادر التوريد المختلفة للمنتج ستظل قواعد المنشأ أداة مثيرة للجدل وضروريّة ولكنها غير فعّالة في التجارة الدولية.

[1]- Joseph A, LaNasa, p 632.

[2]- Steinberg, Richard. Antidotes To Regionalism: Responses to Trade Diversion Effects of the North. American Free Trade Agreement. The stanford journal of international law, volume 29. n2. 1993. PP 340-346, (On Line: 11/11/2020), https://escholarship.org/uc/item/6tj728h5

ثالثا– اشكالية حقوق الملكية الفكرية:

حقوق الملكية الفكرية هي حقوق ملكية محدّدة على الأصول غير الملموسة النّاتجة عن الإبداع البشـــري،[1] وأصبح الحصول على القيمة من رأس المال الفكري والأصول القائمة على المعرفة يتعلّق بـــالبراءات في المقـــام الأوّل، و"حماية السّوق لأصحاب المواهب الرّياديّة"، والسّيطرة على الأصول الاستراتيجيّة الأكثر ديناميكيّـــة، وهي "المعرفة الإنتاجية".[2]

1. مفهوم حقوق الملكيّة الفكريّة:

تشير الملكيّة الفكريّة بشكل عام إلى الإبداعات الناتجة عن النّشاط الفكري النّاتج عن العقـــل البشـــري في المجالات الصّناعية والعلمية والأدبية والفنية،[3] وهي مجموع الضوابط والتّدابير التي تنظّمها نظرا لما تشتمله مـــن براءات الاختراع والتّصميمات الصّناعية والعلامات التّجارية بحيث تضمن هذه الضّوابط احتفاظ صـــاحب الحقّ أو الإبداع سواء كان فنّيا أو أدبيّا أو صناعيّا بكافّة الحقوق المتعلّقة باستغلال الآخرين لهذا الإبداع.[4]

ويُمنح المخترع الحقّ في استبعاد الآخرين من استغلال الابتكار اقتصاديًّا من خلال صنعه واستخدامه وبيعه وما إلى ذلك، لفترة محدودة مدّتها 20 عاما من تاريخ الإيداع بالنّسبة لمعظم البلدان، ولكي يكون الاختـــراع قابلاً لبراءة اختراع، يجب أن يكون جديًدا بمعنى أنه لا يشكل جزءًا من التقنية الصناعية السابقة.[5]

2. كرونولوجيا حقوق الملكيّة الفكرية:

1.2. حقوق الملكيّة الفكريّة من الجهود الوطنيّة إلى الدّوليّة:

ترجع الجهود المبذولة لحماية نتاج العقل البشري إلى القرن الخامس عشر مع ظهور أوّل محاولـــة نظاميّـــة لحماية الاختراعات بقانون صدر في إيطاليا[6] عام 1474، فقد كانت حماية حقوق الملكيّة الفكريّة متجـــذّرة في القانون أي أنّها من اختصاص السّلطات القضائيّة الوطنيّة، بيد أنّ التّعاون الدّولي في هذا المجال بدأ سنة 1873، عندما أحجم المخترعون الأجانب عن الاشتراك في المعرض الدّولي للاختراعات الذي أقيم في مدينة "فيينا" تجنّبا لسرقة اختراعاتهم واستغلالها تجاريّا من دون مقابل، وتعتبر "اتّفاقية باريس" سنة 1883 لحماية الملكيّة الصّناعية حجر الزّاوية في إبرام الاتّفاقيّات الدّولية، وقد عُدّلت هذه الاتّفاقية عدّة مرّات كان آخرها تعديل "استكهولم" سنة 1967.

---

[1]- Gian Carlo Moschini, Intellectual Property Rights and the World Trade Organization: Retrospect and Prospects,. Working Paper،Center for Agricultural and Rural Development. May 2003, P 3, (On Line: 19/11/2020), https://www.card.iastate.edu/products/publications/pdf/03wp334.pdf

[2]- Fatma Mrad, The effects of intellectual property rights protection in the technology transfer context on economic growth: the case of developing countries- Article, Journal of Innovation Economics & Management, May 2017, P 2, , (On Line: 19/11/2020), www.cairn.info/revue-journal-of-innovation-economics-2017-2-page-33.htm

[3]- Carsten Fink, Intellectual Property and the WTO, Working Paper, World Bank Institute Geneva, November 2004, P7, (On Line: 11/11/2020), https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/25931/111783-WP-PUBLIC-Intellectual-PropertyIPRS-RUS.pdf?sequence=1&isAllowed=y&_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

[4]– أسامة مجذوب، مرجع سابق، ص 143.

[5]- Gian Carlo Moschini, Op.Cit, p3.

[6]– التعاون العربي في مجال الملكية الفكرية، صندوق النقد العربي، ص262،263، (على الخط: 05-12-2020)، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/chapter-twelve-arab-cooperation-field-communications-information-technology.pdf

تلتها اتّفاقية روما عام 1961،[1] ثمّ "اتّفاقيّة برن" لحماية المصنّفات الأدبية والفنية عام 1971، كما أنّ "الويبو" تدير معاهدة "بودابست" منذ عام 1977 (التي تحكم إيداع الكائنات الدقيقة أو منتجات التكنولوجيا الحيوية على النّحو المطلوب لإيداع براءات الاختراع)، بعدها معاهدة واشنطن للملكيّة الفكريّة في عام 1989 بشأن الدّوائر المتكاملة.[2]

2.2. الملكيّة الفكريّة ضمن المفاوضات التّجارية متعدّدة الأطراف تحت مظلّة "الجات":

من أجل أن تكون جزءًا من منظّمة التّجارة العالميّة وأن تستفيد من مزايا التجارة الحرة دخلت حقوق الملكية الفكرية دائرة اهتمام "الجات" في الجولة الثّامنة من المفاوضات التّجارية متعدّدة الأطراف (1986 – 1994)[3]، وعلى الرّغم من اعتراض الدّول النّامية التي فشلت في توحيد صفوفها وتنسيق مواقفها فضلا عن الضّغوط التي مارستها الولايات المتّحدة الأمريكية،[4] وفقا لنهج "العصا والجزرة" وبدعم من أوروبّا واليابان تم إدراج حقوق الملكيّة الفكريّة بنجاح في جدول أعمال المفاوضات لجولة أوروغواي.[5]

3.2. اتّفاقيّة الجوانب المتّصلة بالتّجارة من حقوق الملكيّة الفكريّة "تريبس":

استغرقت جولة المفاوضات ما يزيد على سبع سنوات، انتهت بالتّوصّل إلى صيغة للوثيقة الختاميّة سنة 1993، تمّ التّوقيع عليها وإصدارها بمراكش 1994.[6]

تنص "المادة 7" من الاتّفاقيّة على أنّ حماية حقوق الملكيّة الفكريّة وإنفاذها ينبغي أن يُسهما في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التّكنولوجيا ونشرها، لتحقيق المنفعة المتبادلة لمنتجي ومستخدمي المعرفة التّكنولوجيّة وبطريقة تُفضي إلى الرّفاه الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق التّوازن بين الحقوق والالتزامات"؛ فقد طُلب من البلدان النّامية، ليس فقط إنفاذ حماية حقوق الملكية الفكرية، ولكن أيضًا تطويع أنظمة حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها لتكون متوافقة مع معايير محدّدة تعمل بالفعل في البلدان المتقدمة.[7]

إذن يعكس اتفاق "تريبس" أوّلاً وقبل كل شيء، مصالح الدّول المتقدّمة صناعيًّا واقتصاديًّا، فمنذ إنشاء منظّمة التّجارة العالميّة أصبح إجراء حماية حقوق الملكيّة الفكريّة جزءًا لا يتجزّأ من قانونها الإلزامي.[8]

---

[1]- GianCarlo Moschini, Op.Cit, p8.

[2]– Starikov, Pavel ,The role of WTO law in the formation of the world economic system Subject of the thesis and abstract on the Higher Certification Commission of the Russian Federation, Candidate of Legal Sciences PhD in Law, Moscow, 2006, p 2.

[3]- Carsten Fink, Op.Cit, P7.

[4]– حسام الدين الصغير، الحماية الدولية للملكية الصناعية: من اتفاقية باريس إلى اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية، المنامة، 14- 15 جوان 2004، ص2.

[5]- Fatma Mrad, Op.Cit, P2.

[6]– حسام الدين الصغير، مرجع سابق، ص 3.

[7]- Fatma Mrad, Op.Cit, p2.

[8]- Dvornikov, The Mechanism for International Legal Protection of Intellectual Property Rights within the World Trade Organization, PhD thesis summary, Moscow, 2005,p 9, (On Line: 11/11/2020), https://www.dissercat.com/content/mezhdunarodno-pravovoi-mekhanizm-zashchity-prav-intellektualnoi-sobstvennosti-v-ramkakh-vsem/read/pdf?_x_tr_sl=ru&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

3. الجوانب المختلفة لحقوق الملكية الفكرية:

تُشير الملكية الفكرية بشكل عام إلى الابداعات الناتجة عن النّشاط الفكري في المجالات الصنّاعية والعلمية والأدبية، ولهذا قسّمها الباحثون إلى نوعين: الملكية الصّناعية والملكية الأدبية:

1.3. حقوق الملكيّة الصناعيّة:

تندرج ضمنها براءات الاختراع والرسوم والنّماذج الصناعية والعلامات التجارية والبيانات الجغرافية والتصميمات التخطيطية للدّوائر المتكاملة، والمعلومات غير المفصح عنها كالأسرار التجارية، والممارسات غير التنافسية في التراخيص التعاقدية.[1]

2.3. الملكيّة الأدبيّة (حقوق التّأليف والنّشر):

وتشير إلى الامتيازات الممنوحة إلى نسخ الأعمال الفنّية والتّأليف والابداع،[2] ويقصد بها كلّ إنتاجٍ فكريٍّ أو أدبيٍّ أو فنّيٍ سواء كان في صورة كتاب أو بحث، والمصنّفات السّمعية والبصريّة، على شكل عملٍ سينمائيٍّ أو تلفزيونيٍّ أو برنامج إذاعيٍّ، وحماية الاشارات حاملة البرامج عبر الأقمار الصّناعية، وغير ذلك من المصنّفات التي يمكن الاستفادة منها من خلال طبعها ونشرها وإذاعتها.

وشكل إذن موضوع حقوق الملكية الفكرية تنازعا وخلافا كبيرا بين الدول المتقدمة والدول النامية، كون الأولى رائدة في استحداث التقنيات المتقدمة وتوظيفها في تحقيق الاختراعات المتطورة وتجسيد الإنجازات العلمية، وهذا ما يُظهر سعيها الدائم من أجل الحصول على جميع العائدات والظفر بكل المكتسبات المتولدة عن الحركيّة المستمرّة والمتزايدة في مجال البحث والتّطوير.

أمّا الدّول النّامية والتي يعتبر أغلبها مستوردا كليّا للتّقنيّات والاختراعات، فينصبّ تركيزها على زيادة التّنمية المحلّيّة، والاستفادة من مزايا التطوّر التّكنولوجي في بناء القدرات التّكنولوجيّة المحليّة، في محاولة للّحاق بركب الدّول المتقدّمة.[3]

4. حقوق الملكيّة الفكرية في ميزان التجارة الدولية

المبدأ الرّئيسي لمنظّمة التجارة العالمية هو "تحرير التجارة العالمية" وإزالة العقبات أمام عملية التحرير، كما تهدف اتفاقية "تريبس" إلى ضمان إعمال مبدأ "إزالة العوائق أمام التجارة الدولية" كما هو مكتوب في ديباجة الاتفاقية،[4] وهو ما يعتبر من بين العناصر الأكثر إثارة للجدل، والتي تخضع للتّدقيق المكثّف وفقا لاتّفاقيات التّجارة التّفضيلية، فالتزامات الاتّفاقيّات التّفضيليّة المتعلّقة بحقوق الملكيّة الفكريّة تطرح مخاوف كثيرة مرتبطة بهذه الأحكام أهمّها: هل ترفع أسعار الأدوية والبذور الزّراعية؟ هل ستحدّ من حقوق الفنّانين المبدعين؟ هل

---

[1]- التعاون العربي في مجال الملكية الفكرية، مرجع سابق، ص262.

[2]- محمد طوبا اونغون، اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وانعكاساتها على الدّول النّامية، مجلّة التعاون الاقتصادي بين الدّول الاسلامية، 2002، ص107.

[3]- عبد الناصر نزال العبادى، منظمة التجارة العالمية "WTO " و اقتصاديات الدول النامية، دار صفاء، الأردن، 1999، ص189.

[4]- Dvornikov, Op.Cit, p 9.

تعيق قدرة المجتمعات الأصليّة على تسويق الأشكال التّقليديّة للمعرفة؟ وهل تستفيد الدّول النّامية وتجني الكثير من المكاسب؟ أم أنّها ستتحمّل التّكاليف والخسائر فقط؟ وهل سيؤدي ذلك إلى استسلام بعض البلدان النّامية مثل الهند أو جنوب إفريقيا لاتّفاقيات التجارة التفضيلية مع التزامات قويّة بشأن حقوق الملكية الفكرية؟ أم أنها ستختار البقاء خارج عالم اتفاقيات التجارة التفضيلية للتكامل العميق التي تربط سلاسل القيمة العالمية ببعضها البعض لأنهم يرون أنّ تكاليف الانضمام مرتفعة للغاية؟[1]

في حقيقة الأمر يمكن لقواعد حقوق الملكية الفكرية أن تولّد حالة من عدم اليقين الاقتصادي والاضطرابات المؤقتة لعلاقة اقتصادية متكاملة للغاية، وتؤدّي اتفاقيات التجارة التفضيلية دوًرا مهمّا في التّخفيف من هذه المخاطر، فيمكن أن تعمل الاتفاقية التجارية كآليّة لتجنيد المزيد من مجموعات المصالح للتّغلّب على المعارضة ورفع تكلفة التّتبّع الخلفي المحتمل في المستقبل، ومع ذلك، فإن فوائد تعزيز حقوق الملكية الفكرية وسنّ أشكالٍ أخرى من تحرير التجارة لجذب نقل التكنولوجيا ستختلف باختلاف مزايا البلد النامي.

وتُعتبر الملكية الفكرية قضية تجارية من قبل البلدان الصّناعية، لأنّها تتمتّع تقليديًا بميزة نسبية في تصدير المنتجات المبتكرة، وهذا ما يفسّر إصرار الاتحاد الأوروبي والولايات المتّحدة، على سبيل المثال، على إدراج حماية الملكية الفكرية في اتفاقيات التجارة الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعدّ البلدان النامية أطرافاً فيها.[2]

في حين اضطلعت العديد من البلدان النامية بتعزيز أنظمة حقوق الملكية الفكرية لديها، فالعديد من الترتيبات التجارية الإقليمية تعالج الآن مسائل التقارب التنظيمي في حقوق الملكية الفكرية،[3] ويتماشى التّحرك نحو حقوق ملكية فكرية عالميّة أقوى بكثير مع عمليات العولمة الاقتصادية، أو التكامل الوثيق المتتابع للأسواق الوطنية والإقليمية من خلال تقليل الحواجز أمام التّجارة والاستثمار والتّدفقات التّكنولوجيّة في هذا العالم، حيث أصبح إنشاء المعرفة وتكييفها مع تصميمات المنتجات وتقنيّات الإنتاج أمرًا ضروريًّا بشكل متزايد للقدرة التنافسية والنمو، ويكتسب هذا الوضع أهمية سياسية لأن الحراك الدولي لرأس المال والتكنولوجيا قد ارتفع بشكل ملحوظ مقارنةً بمعظم أنواع العمالة.

في المقابل، تدفع العولمة أكبر مكافآتها للعمال المبدعين والمهرة، وتضع ضغوطا كبيرة على العمال ذوي المهارات المنخفضة، ولهذا يجب على أعضاء منظمة التجارة العالمية اعتماد وإنفاذ معايير دنيا قوية وغير تمييزية لحماية الملكية الفكرية.[4] ويهاجم أنصار قواعد الملكية الفكرية الدنيا العلاقة بين الملكية الفكرية والتجارة على الرغم من حقيقة أن الدول قد ربطت الاثنين معًا منذ الاتفاقيات التجارية الأولى، والتي تطلّبت حماية مصالح ملكية الأجانب بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية، ويُعدّ هذا أمرا أساسيّا لتشكيل التجارة في القرن 21.

[1]- M. Wu, Intellectual Property Rights, p203, (On Line: 10/12/2020), https://pubdocs.worldbank.org/en/893851607632779926/Chapter-7-Intellectual-Property-Rights.pdf

[2]- Marumo Nkomo, Regional integration in the area of intellectual property: The case for Southern African Development Community involvement, Democracy of Law and Development, Vol 18, 2014, p 221, (On Line: 10/12/2020), http://www.scielo.org.za/pdf/ldd/v18/16.pdf?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc&_x_tr_sch=http

[3]- Keith Maskus, Intellectual Property Rights and Foreign Direct Investment, Discussion Paper, Center for International Economic Studies, Australia, May 2000.

[4]- M. Wu, Intellectual Property Rights, Op.Cit, p221.

في الواقع، يمكن أن تكون تدابير حماية وإنفاذ الملكية الفكرية الضعيفة أو غير الموجودة بمثابة حاجز غير جمركي وتسبّب تشوّهات كبيرة في التجارة الدّولية، لا سيما في الاقتصاد الرّقمي العالمي، ولهذا السبب يجب أن يُنظر إلى تغييرات السياسة التي تزيل العوائق أمام إنتاج أو نقل المعرفة التكنولوجية عبر الحدود على أنّها مماثلة لتخفيضات البلدان في التعريفات الجمركية التي تعيق التجارة في السّلع عبر الحدود، علاوة على ذلك، فصعود التجارة الرقمية يجعل من تضمين أنظمة الملكية الفكرية في الاتفاقيات التجارية أمرًا ضروريًا، حيث تجعل التكنولوجيا بيع السّلع والخدمات الرقمية إلى الأسواق الأجنبية أسهل بكثير وأرخص تكلفة، كما أن سرقة الملكية الفكرية أسهل بكثير.

وتعتبر الحماية القوية للملكية الفكرية وإنفاذها أمرًا بالغ الأهمية للتجارة الرقمية، حيث لا يزال معدّل حدوث القرصنة وتكلفتها مهمّين للمبدعين، خاصة وأن تقنيّات الاستنساخ قد تحسنت وأصبحت فعّالة من حيث التكلفة، بينما زادت تكاليف إنشاء بعض أشكال المحتوى الرقمي في الوقت نفسه.

الحقيقة هي أن حقوق الملكية الفكرية مرتبطة بالتجارة وأن التّجارة الحديثة في السّلع والخدمات تعتمد بشكل متزايد على الملكية الفكرية، ولكي تكون التجارة الحديثة فعّالة، تتطلب حماية قوية للملكية الفكرية، لأنه بدونها سيكون المنتجون أقل قدرة على بيع منتجاتهم وخدماتهم عبر الحدود، وإذا أصدرت دولة ما نظام ملكية فكرية ضعيفًا وغضّت الطّرف عن القرصنة المتفشّية، فإنّ واردات السّلع والخدمات القائمة على الملكية الفكرية المدفوعة مقابل تصدير الأموال ستنخفض. في حين يحاول منتقدو الملكيّة الفكريّة باستمرار اعتبارها حاجزًا أمام التّجارة، ويستندون إلى وجهة نظر القرن العشرين للتّجارة بأنّها تستند إلى السّلع المصنّعة التقليديّة التي تواجه تعريفات جمركيّة عند عبور الحدود وهي نظرة الكثيرين، لأسباب عديدة، أحدها أن التّجارة الحديثة في الخدمات والمعرفة غير ملموسة وبالتّالي يصعب التّفكير فيما يتعلّق بالأسواق الخارجيّة، بينما أصبح هذا النّقد أكثر بروزًا في المناقشات التّجارية الأخيرة بالرّغم من وجوده منذ الأيّام الأولى لمنظمة التجارة العالمية.

فنجد أنّ «بول كروغمان» يتحدّث نيابة عن العديد من النّقاد عندما يؤكّد أنّ الشّراكة عبر المحيط الهادئ "ليست اتفاقيّة تجارية"، بل يتعلّق الأمر بالملكيّة الفكريّة وتسوية المنازعات" ويؤكّد «جوزيف ستيجليتز» أنّ: "هذه الاتفاقيات التّجارية تتجاوز التّجارة وتحكم الاستثمار والملكيّة الفكريّة أيضًا، وتفرض تغييرات جوهريّة على الأطر القانونية والقضائية والتنظيمية للبلدان"؛ ويرى أنّ الملكية الفكرية: "ضريبة على البلدان النامية نيابة عن الشركات متعددة الجنسيات".

وبحسب وجهة النظر التقليدية للتجارة، يعتقد الخبير الاقتصادي «باجواتي» أنّ حقوق الملكية الفكرية لم يكن ينبغي أبدًا إدراجها في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، مدّعيًا أنّ "حماية الملكيّة الفكريّة ليست قضيّة تجاريّة، ويجب أن تناقش منظّمة التّجارة العالميّة طرق خفض الحواجز التّجارية ومعالجة مشاكل الوصول إلى الأسواق الّتي غالبًا ما تتجاوز التّدابير الحدوديّة إلى اللّوائح الدّاخليّة: وهي قضية شائكة."[1]

[1]- STEPHEN , NIGEL, The Way Forward for Intellectual Property Internationally, Information Technology& Innovation Foundation ,2019, p p 32- 34, (On Line: 13/12/2020), https://itif.org/sites/default/files/2019-way-forward-ip-exec-summary.pdf

إنّ اتفاقيات التّجارة التّفضيليّة التي تشمل الولايات المتّحدة تتمتّع بأعلى درجة من حماية حقوق الملكيّة الفكرية، تليها تلك الموجودة في اليابان و كوريا ورابطة التّجارة الحرة الأوروبية، وتتمتّع اتّفاقيّات التّجارة التّفضيليّة بين الشمال والجنوب بأعلى درجة من الحماية، بينما تُطبّق مناطق التجارة التفضيلية بين الجنوب والجنوب بأدنى مستوى، في حين تفتقر اتفاقيات التجارة التفضيلية داخل إفريقيا إلى أيّ حماية لحقوق الملكية الفكرية.[1]

ويستند النقّاد إلى جملة من المخاوف أبرزها هي أنّ معالجة القضايا المتعلّقة بالتّجارة خارج الحدود في منظّمة التجارة العالمية وغيرها من الاتّفاقات التجارية ستفتح حتماً الباب لخفض الحماية البيئية ومعايير العمل، ممّا يؤدي إلى "سباق نحو القاع"، ويعتقد العديد منهم أنّه من الجيّد لمنظمة التجارة العالمية أن تتعامل مع قضايا التجارة التقليدية مثل التعريفات الجمركية والوصول إلى الأسواق وبعض القضايا الأخرى خارج الحدود المتعلقة بالاستثمار أو تدابير الصحة والصحة النباتية، وليس فقط بالملكية الفكرية.

يكمن في قلب هذه المعارضة الاعتقاد بأنّ الملكية الفكرية هي أداة "للشركات الكبرى"، وهو ما يعارضه معظم المشكّكين في الملكية الفكرية في الوقت نفسه، من خلال القول بأن حقوق الملكية الفكرية القوية تفيد الشركات الكبرى فقط ويتضح هذا في هجماتهم الخطابية على "شركات الأدوية الكبرى" و"هوليوود" والشركات متعددة الجنسيات بشكل عام، مع دعوتهم ذات الصّلة إلى تفكيك أو إعادة تنظيم هذه الشّركات.

وبهذا الصّدد يرى كلّ من «جوزيف ودينبيكر وأرجون»: "أنّ معايير الملكية الفكرية التي تفضّلها البلدان المتقّدمة مصمّمة عادة ليس لتعظيم الابتكار والتقدّم العلمي، ولكن لزيادة أرباح عدّة شركات أدوية كبرى وغيرها من الشركات القادرة على التأثير في المفاوضات التجارية".[2]

5. حماية حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا:

بينما تحتفل الدول الصّناعية بالاتفاقية باعتبارها طفرة في الحماية العالمية للملكية الفكرية، تخشى البلدان النامية من أن يؤدّي ارتفاع أسعار المنتجات كثيفة المعرفة وإعاقة الوصول إلى المعرفة إلى تأخير عمليّة اللّحاق بالرّكب التكنولوجي.[3] ويرى كلّ من «ماسكوس ويانغ» بأنّ تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في البلدان النّامية يشجّع على نقل التكنولوجيا إلى الدّاخل عبر التّجارة، حيث كشفت الأدبيات النّظرية والتّجريبية ذات الصّلة أنّ الحماية المثلى لحقوق الملكية الفكرية أدّت إلى تحسين التّطور التّكنولوجي من خلال تشجيع الشّركات على نفقات البحث والتّطوير وبالتالي زيادة تصدير التكنولوجيا الفائقة.[4]

إنّ الحماية البالغة لحقوق الملكية الفكرية وتوسيع نطاقها، يؤدّي حتما إلى منح مراكز الإنتاج والشّركات متعدّدة الجنسيّات والدّول المتقدّمة قوة احتكاريّة عظمى على حساب مراكز الاستهلاك في الدّول النامية، من

[1]- M. Wu, Intellectual Property Rights, Op.Cit, p 206.

[2]- STEPHEN , NIGEL, op .ct, p 33.

[3]- Liebig and Klaus, Protection of intellectual property in the world trading system: the TRIPS agreement and developing countries, Briefing Paper, German Development Institute, 2001, p 1.

[4]- Yilmaz, Rita and Ligita, Intellectual property rights, R&D expenditures, and High-tech exports in EU transition economies, Journal of International Studies, March 2020, P152,153, (On Line: 20/12/2020), https://www.researchgate.net/publication/340500936

خلال بسط سيطرتها على السوق العالمية، واحتكار حقّ المعرفة للحدّ من انتقال التّكنولوجيا المتطوّرة إلى الدّول النّامية؛ وحصر مصادر إنتاج أو تصنيع وتوريد السّلع المصنّعة في دول معيّنة، ممّا يساهم في تعميق الفجوة التّقنية بحرمان الدول النامية من حقّها في الحصول على التّقنية المتطوّرة أو على الأقلّ زيادة تكلفة الحصول عليها، وهذا ما يؤدّي إلى إعاقة نمو التجارة العالمية، والذي يتعارض مع مبادئ الجات، ممّا يؤدّي إلى مزيد من تبعيّة الدول النّامية.[1]

ففي مجال الزراعية مثلا، تدخل الهندسة الوراثية، حيث تقوم الدّول الصّناعية المتقدّمة بإنتاج سلالات لا يمكن أن تقدّم بذورا، فقد تمّ إنتاج أصناف من النباتات تنمو بشكل طبيعي وتورق وتزهر وعندما تنضج الثمار وبداخلها البذور ينشط جين طُعّم في مادّته الوراثية اسمه "توكسين" يقضي على الأجنّة ومن ثمّ لا تصلح هذه البذور للإنتاج في زراعة تالية، وبهذه الطريقة تحمي الشّركة صاحبة البذور حقوقها الملكية.

ويضطرّ الفلاح أن يلجأ في كلّ موسم إلى شراء بذور جديدة ومن هنا تتمّ السّيطرة على شعوب العالم، وعلى العكس من ذلك، نجد الدّول المتقدّمة تتحايل في حقوق الملكية الفكرية للدّول النامية في النباتات الطبية، حيث أنّها تستخدم نباتا ينبت في "مدغقشر" لإنتاج أدوية السّرطان تقدّر مبيعاتها بـ: 40 مليار دولار سنويا لصالح الشّركات الاحتكاريّة، في حين لا تتحصّل "مدغشقر" سوى على بضع ملايين من الدّولارات، بينما فازت الهند بصعوبة كبيرة في قضيّة حقّ الملكية الفكرية لنبات طارد للذّباب والحشرات الضّارة، بعد أن حاولت شركات دوليّة تسجيله باسمها.[2]

6. الآثار التمييزية لحقوق الملكية الفكرية على النمو الاقتصادي:

يَعتبر الاقتصاديون المناهضون لحقوق الملكية الفكرية الصّارمة عموما أنّ التغيّر التكنولوجي عنصرا استراتيجيا من عناصر معدّل النّمو الاقتصادي،[3] ومن المسلّم به عموما أنّ أوجه الاختلاف بين القوانين العالمية المتعلّقة بالبراءات تستحثّ الابتكار والنّمو من خلال تأثيرها على عوائدهما. ويمثّل قرار المتاجرة في أسواق أخرى القناة الأولية في هذه العملية،[4] ولقد قدّرت الأمم المتحدّة أنّ اقتصاد المعرفة في نهاية عام 2014 بات يساهم بنسبة 7 % من النّاتج المحلي الإجمالي العالمي بمعدل نمو مقداره 10 % سنويا.[5] ويتوقّع مؤيّدو حماية حقوق الملكيّة الفكريّة بأنّه في حال تطبيقها بشكل فعّال في الدّول النّامية فإنّ هذه الدّول ستمرّ بمرحلتين متتابعتين، على النّحو الآتي:

[1]- عاطف السيد، الجات والعالم الثالث: دراسة تقديمية للجات واستراتيجية المواجهة، مرجع سابق، ص ص137- 140.

[2]- أحمد مستجير، مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمي، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان 9-10 أفريل 2001، ص 126، 127.

[3]- محمد اونغون، مرجع سابق، ص 112.

[4]- محمد اونغون، نفس المرجع السابق، ص122.

[5]- حمدان علام وآخرون، أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأثرها في أداء المصارف الأردنية، دراسة تحليلية، الجامعة الاهلية، البحرين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 2، فلسطين، 2012، ص 386.

1.6. على المدى القصير:

يعتقد المؤيّدون بأنّ هنالك بعض التأثيرات السلبية عند تطبيق حماية الملكية الفكرية على المدى القصير حيث ستزيد أسعار السلع والخدمات بسبب زيادة القوة الاحتكارية لأصحاب حقوق الملكية الفكرية، ويزيد الاعتماد على السلع والخدمات المستوردة مما يزيد المستوى العام للأسعار.

كما ستتوقّف العديد من الصناعات المحلية التي تعتمد على إعادة تصنيع وإنتاج السلع والخدمات المحمية بطريقة التقليد وبأسعار اقل، وبالتالي تقل الصادرات، ويكون التأثير سلبيا على المستهلك المحلي وعلى ميزان المدفوعات ويزيد من نسبة البطالة، وبالتالي يتأثّر اقتصاد الدولة النامية بشكل سلبي.[1]

2.6. على المدى الطويل:

هناك الكثير من الدراسات التي تبين وجود علاقة إيجابية ما بين حماية حقوق الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل، وتزداد العلاقة مع زيادة قوة الحماية للملكية الفكرية،[2] حيث تبدأ الدّول النّامية بتطوير قدراتها والحصول على حقوق ملكيّة للشّركات العالميّة، وتبدأ المصانع بإنتاج المنتجات بنفس المواصفات العالمية.

كما ستعمل هذه الدّول على تمويل وتشجيع الابتكار والتّطوير من خلال تشجيع البحث العلمي من أجل إيجاد مخزون من الملكية الفكرية بأنواعها لعمل صناعات وخدمات ومنتجات يمكن تصديرها للعالم، وتؤدي أخيرا إلى استقلال الدول علميّا وتكنولوجيّا، كذلك ستعمل الكثير من الشركات العالمية على إقامة شراكات مع شركات محليّة في الدّولة النامية، الأمر الذي من شأنه تطوير الصّناعات المحليّة وزيادة أرباحها وزيادة صادراتها، وبالتّالي ينشط الاقتصاد المحلي للدولة النامية ويتوازن الميزان التجاري فيها.[3]

ومن هنا يرى أصحاب هذا الرّأي حاجة الدّول النّامية لحماية حقوق الملكية الفكرية باعتبارها أول خطوة نحو تحقيق عائد كبير لهذه الدول من خلال الاندماج بالنظام العالمي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية الهائلة، كما أن تطبيق هذه الحماية من شأنه إتاحة الفرصة لإقامة صناعات تعتمد على رأس المال الفكري مثل صناعة البرمجيات وازدهارها، مما يشكل عائد اقتصادي كبير ويخلق فرص عمل كثيرة، ويحقق التوازن في الميزان التجاري.[4]

ومنه فإنّ وجهة النظر المؤيدة لتطبيق حماية الملكية الفكرية في الدول النامية تعتبر بأن العلاقة قوية جدا ما بين الإنتاج والابداع الفكري والمتمثل بالملكية الفكرية من جهة وما بين حماية هذه الملكية من جهة أخرى.

1- رفعت العوضي، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية والبلاد العربية، موقع الجزيرة الالكتروني، 2004/10/3، (على الخط: 13-12-2020)، https://bit.ly/3FTZEV5

2- ليلى شيخة، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا الى الدول النامية – دراسة حالة الصين، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر،2007، ص ص40-42.

3- عزت قناوي، الأهمية الاقتصادية لاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية: دراسة ميدانية بالتطبيق على صناعة الدواء في مصر، مجلة مصر المعاصرة، مجلد 92، عدد 463، المعهد العالي للدراسات النوعية، مصر، 2001، ص75.

4- عزت قناوي، نفس المرجع السابق، ص 72،73.

حيث أنّ التكامل يؤدي الى تنشيط النمو الاقتصادي، فهو يشجع الإنفاق على مزيد من المجالات الابتكارية فيتيح فرص عمل وقيام صناعات جديدة، وبالتالي يزيد من رفاهية المجتمع.[1]

7. الآثار التمييزية لحماية حقوق الملكية الفكرية على التنمية الاقتصادية:

أضحت التكنولوجيا التي طالما اعتبرت من أهم عوامل التنمية الاقتصادية، عنصرا استراتيجيّا في خلق المزايا النسبية واكتساب القدرة التّنافسية في الأسواق العالميّة وأضحت التكنولوجيا التي طالما اعتبرت من أهم عوامل التنمية الاقتصادية عنصرا استراتيجيا في خلق المزايا النسبية واكتساب القدرة التنافسية في الأسواق العالمية،[2] وتعدّ المعرفة العنصر الأساسي في الإنتاج والتسويق، فكلما زاد حجم هذا العنصر زادت التنمية الاقتصادية،[3] ويرى « هوانغ وآل » بأنّ "حقوق الملكية الفكرية الأكثر تشدّدًا تقلّل من تنوّع السّلع الوسيطة وترفع تكلفة إنتاج السّلعة النّهائية، هذه الآثار ترتفع ثم تنخفض مع الدّخل، فالعلاقة بين حماية حقوق الملكية الفكرية للبلدان الأقل نموّا والتنمية الاقتصادية تتّخذ شكل حرف: "U" وهذا يعني أنّ رغبة الدّولة في تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية تتناقص أوّلاً ثم تزداد مع دخلها".[4]

كما أنّ العديد من المنظمات غير الحكومية المناهضة للملكية الفكرية تركّز على قضايا التنمية، والتي تنظر إلى التّنمية على أنها قضية إعادة توزيع إلى حدّ كبير: "الشمال" يكسب ويتقدّم، بينما "الجنوب" يخسر ويتخلّف، وأن "الإنسانية تواجه أزمة عالمية في إدارة المعرفة والتكنولوجيا والثقافة"؛ "فمن دون الحصول على الأدوية الأساسية، يعاني الملايين ويموتون، فعدم المساواة البغيضة أخلاقيا في الحصول على التّعليم والمعرفة والتّكنولوجيا يقوّض التّنمية والتّماسك الاجتماعي، كما تفرض الممارسات المانعة للمنافسة في اقتصاد المعرفة تكاليف باهظة على المستهلكين وتؤخّر الابتكار، فالملكية المركزة على السيطرة على المعرفة والتكنولوجيا والموارد البيولوجية والثقافية تضرّ بالتنمية والتنوّع والمؤسّسات الديمقراطية والمصالح الخاصة وتختلس المنافع الاجتماعية والعامة".[5]

8. آثار حماية حقوق الملكية الفكرية على الاستثمار:

إنّ المعرفة علاوة على كونها منتجا نهائيا، هي أيضا مدخل أساسي قابل للتّراكم، وتُشكّل هاتان الخاصيّتان للمعرفة، بالإضافة إلى إمكانية نشرها، مصدرا من مصادر الامتدادات الهامة المرتبطة بالاستثمار في أنشطة البحث والتّطوير، وبالتالي فإنّ الاستثمار في البحث والتّطوير له عائدات متزايدة في إنتاج المعارف الجديدة.[6]

إنّ تحرير التّجارة على النحّو الذي تضمّنته الاتّفاقيات "اجراءات الاستثمار ذات الصّلة بالتّجارة"، إنّما يستمدّ تبريره أيضا ولو بشكل غير مباشر إلى السّند نفسه وهو مزايا التّجارة الحرّة، إذ أنّ تدخّل الدّولة المضيفة

[1]- Fatma Mrad, Op.Cit, p39.

[2]- محمد اونغون، مرجع سابق، ص 121.

[3]- حمدان علام وآخرون، مرجع سابق، ص 386.

[4]- Fatma Mrad, Op.Cit, p 40 .

[5]- M. Wu, Intellectual Property Rights, Op.Cit, p221.

[6]- محمد اونغون، مرجع سابق، ص112.

بفرض قيود من النّوع الذي فرضته هذه الاتّفاقية اعتبر خروجا على مبدأ حريّة التّجارة،[1] كما اعتبر المؤيّدون أيضا بأنّ تطبيق حماية الملكية الفكرية سيؤدّي على المدى الطّويل إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في الدّول النامية، حيث تزيد من ثقة المستثمر الأجنبي بعدم سرقة منتجاته وقرصنتها أو تقليدها بطرق غير مشروعه، وبالتّالي سيكون من صالح الدول الصناعية المتقدمة فتح المصانع في الدول النامية لعدة أسباب أهمّها رخص الأيدي العاملة وتوفّر الموادّ الخام، وبذلك تستفيد الدّولة النّامية من هذا الاستثمار في عدّة جوانب لعلّ أهمّها تقليل البطالة ونقل التكنولوجيا من هذه الدّول الصّناعية اليها.[2]

9. حماية حقوق الملكية الفكرية بين القرصنة والابتكار:

اعتبر مؤيّدو حماية الملكية الفكرية أنّ هذه الحماية من أهمّ عوامل تحرير التّجارة الدّوليّة، والكثير من الدّول اعتبرت أنّ التّجارة الحرّة في عصر القرصنة أضرارها أكبر من منافعها، بحيث أنها ستتنازل عن أسرار التّصنيع والتّكنولوجيا التي صرفت عليها الملايين من خلال البحث العلمي دون مقابل.

وبذلك فإنّ حماية حقوق الملكية الفكرية تشكّل مناخا مشجّعا لانسياب السّلع والخدمات بين الدول، دون الخوف من سرقة الإبداع، وبذلك أصبح تخفيض الرسوم الجمركية وتوحيدها وحماية حقوق الملكية الفكرية عبر العالم من أهم مقومات التجارة الدولية الحرة.[3]

ومن المتوقّع نظريًّا أن تؤدي حقوق الملكية الفكرية ونفقات البحث والتطوير وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى زيادة حجم صادرات البلدان ذات التّقنية العالية اعتمادًا على الخصائص الخاصة بكل بلد.

[1]- عقبة عبد اللاوي، التّكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية، مرجع سابق، ص74.

[2]- طهرات عمار و امحمد بلقاسم، انعكاسات تطبيق اتفاقية تربس على حماية المستهلك في الوطن العربي وقصور التشريعات على محاربة ظاهرة التقليد – الجزائر نموذجا ، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، قطر، 2011، ص14.

[3]- شيخة ليلى، مرجع سابق، ص 44.

المبحث الثاني:
التّكامل الاقتصادي في ميزان التّنمية الاقتصادية
بين تجاذبات الآثار السّاكنة والآثار الدّيناميكيّة

يتحمّل النّهج الاقتصادي التقليدي في التكامل الاقتصادي الإقليمي منافسة كاملة في الأسواق، ويُعنى بآثار تشكيل منطقة لتخصيص الموارد تفسّر الفوائد المحتملة للاندماج، ولعلّ نظرية «فينر» التقليدية للاتحادات الجمركية كانت أوّل دراسة لتحديد معايير ملموسة للتّمييز بين المزايا والعيوب الممكنة للتّكامل الاقتصادي ولقد عُرف تحليل «فينر» باسم « قانون فينر» الّذي يستمدّ جذوره من التحليل النيوكلاسيكي للتجارة الدولية معبَّرا عنه بشروط نموذج « هكشر وأولين-ساموبلسون» لنسب عناصر الإنتاج، ومن البديهي في ظل هذا التّحليل أن يقبل قانون فينر الفروض الأساسية التي فرضتها النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية وتتعلق نظرية الاتحاد الجمركي بدراسة الآثار الاقتصادية المترتبة عن إزالة التعريفة الجمركية على التّجارة داخل الاتحاد وخارجه مثل التّغيير في شروط التّجارة، وميزان المدفوعات ومعدّل نمو الناتج القومي الإجمالي.[1]

وفي التّحليل الأحدث لآثار الرفاهية الاقتصادية، تمّ تخفيف الافتراض المثالي للمنافسة في النّماذج التي تسمح بالمنافسة غير الكاملة ووفورات الحجم والتمايز بين المنتجات، وتؤكد هذه النظريات التحليلية الجديدة المتعلقة بتكامل الأسواق على الآثار التنافسية التي تنجم عن الأسواق الكبيرة بدلا من الميزة النسبية، وتشمل المصادر الإضافية لمكاسب الرّفاهيّة في ظلّ المنافسة غير الكاملة، ويطلق عليها الآثار الديناميكية.

وفي هذا المبحث سنستعرض أهمّ المعايير بحسب الأدب التجريبي المعتمدة لتصنيف أثر الأثار السّاكنة والدّيناميكيّة للتّكامل الاقتصادي، والتي تنوّعت بين تقليدية وفقًا لسلّم الزمن، وحديثة تهتم بتحليل الآثار على مؤشّرات التّنمية الاقتصادية، وبين آثار تدرس مستوى التعمّق والاندماج.

أوّلا- الآثار السّاكنة والدّيناميكية وفق سلّم الزمن (التّصنيف التقليدي):

المعيار التقليدي لتصنيف الآثار الناجمة عن اتفاقيّات التّكامل الإقليمي يتمثّل في كل الآثار التي تظهر على الدّول المتكاملة وفقا لخطّ زمني بدءا من لحظة إنشاء كتلة التكامل، ووفقًا لهذا المعيار يتم تمييز آثار التكامل الثابتة والديناميكية، حيث تشمل الآثار الثابتة نتائج التّكامل على العمليّات التي تنشأ مباشرة أثناء إنشاء التّكتّل وهي الآثار قصيرة الأجل، وتُسمّى آثار التكامل التي تكون أكثر بعدًا في الزّمن من لحظة إنشاء التّكتّل الآثار الديناميكية وهي آثار طويلة الأجل.

[1]- سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات البنوك والنقود، مرجع سابق، ص132.

1. الآثار قصيرة الأجل (الآثار السّاكنة):

وهي آثار خلق التجارة أو تحويل التجارة، والتي يرجع ظهورها إلى إلغاء الحواجز التجارية في التجارة المتبادلة للدول الأعضاء في التّكامل أو ما يُسمّى بـ:"قانون فينر"، الّذي كان أوّل من ذكر هذه التّأثيرات، حيث قام بتحليل أسباب ونتائج ظهورها على الاتحادات الجمركية، لكنّ هذه التّأثيرات متأصّلة في اتفاقية التّجارة الحرّة وجميع الأشكال اللاحقة من التّكامل، والسّمة المميزة لها هي الطبيعة الاقتصادية العامة للتأثير: فهي تغير كفاءة الإنتاج، والهيكل المكاني للاقتصاد الوطني، والبيئة التنافسية.[1]

يرى « فينر» أن الغرض الرئيسي من الاتحاد الجمركي هو تحويل مصادر التوريد، وبالتالي، إذا كان هذا التحوّل من مصدر مرتفع التّكلفة إلى مصدر منخفض التكلفة، فانّ الاتحادات الجمركية تتّجه نحو التّجارة الحرة، أمّا إذا كان التّحوّل في الاتجاه الآخر، فقد يُصبح الاتحاد الجمركي أداة للحماية، وعلى ذلك فإن "نظرية فينر" تنصّ على أنّ الدّول تحفّز على الاندماج إذا كان من المرجّح أن يحقّق التّكامل مكاسب ثابتة أكثر من الخسائر، وبعبارة أخرى يُحقّق «خلق للتجارة» أكثر من «تحويل التجارة»،[2] أي أنّ دافع البلدان للمشاركة في عمليات التكامل يزداد كلما زاد تأثير إنشاء وخلق التّجارة على تأثير تحويل التجارة، فتأثير خلق التجارة يعكس حركة نحو حرّية التّجارة، بينما يعكس تأثير تحويل التّجارة حركة نحو الحمائيّة.

1.1. خلق التجارة من منظور نظرية التكامل الاقتصادي التقليدي:

ينتج خلق التجارة عندما يستبدل الإنتاج المحلّي بواردات من مُنتَج أكثر كفاءة وأقلّ تكلفة داخل الاتحاد الجمركي مما يزيد في الرفاهية،[3] ويحدث هذا عندما يسمح التّحرير التّفضيلي للبلد الشريك بتصدير المزيد إلى بلد المنشأ على حساب المشاريع غير الفعّالة في ذلك البلد التي تحدث آثارًا ايجابية بسبب تمكن المستهلكين والمنتجين من التّمتع بمزايا اتساع الأسواق.[4]

وكمثال على ذلك: نفترض أن البلد: "أ" يدخل اتحاد جمركي مع البلد "**ب**" أو "**ج**"، وفي كلتا الحالتين، سيكون البلد "**أ** أفضل حالا لأنّ السّعر المحلي للسّلع "**س**" في البلد "أ" (36) أعلى منه في البلد "**ب**" (25) و"**ج**" (15) عندها يتحوّل اتّجاه التّجارة من عضو مرتفع التّكلفة (البلد أ) إلى عضو منخفض التكلفة (البلد **ب** أو **ج**) وهذا مثال على خلق التجارة،[5] وبهذا سوف يؤدّي خلق التّجارة إلى إنتاج أكثر رشاده وكفاءة داخل الاتّحاد الجمركي، وبافتراض أنّ التّوظيف الكامل لكل الموارد الاقتصاديّة متحقّق داخل الاتّحاد الجمركي المنشئ للتجارة، فإنّ هذا يؤدّي إلى زيادة إنتاج ورفاهية أعضاء الاتحاد، ويؤدّي إلى جزء من الزيادة

[1]- Samosenok Larisa Nikolaevna, Typology of effects of regional economic integration, Russian Entrepreneurship Scientific journal on the topic: Economics and Busines, No 2 (224), 2013, p2, (On Line: 22/12/2020), https://cyberleninka.ru/article/n/tipologiya-effektov-regionalnoy-ekonomicheskoy-integratsii/viewer.

[2]-Amr Sadek Hosny, Op.Cit, P135.

[3]- دومينيك سلفادور، مرجع سابق، ص99.

[4]- عبد الحكيم الرفاعي، مرجع سابق، ص 139.

[5]-Amr Sadek Hosny, Op.Cit, P135.

في الدخل الحقيقي للاتحاد الجمركي الذي يكون فيه أثر لخلق التجارة إلى طلب أكبر على الواردات من بقية العالم ومن ثم يؤدّي إلى زيادة رفاهية العالم أيضا.[1]

2.1. تحويل التجارة من منظور نظرية التكامل الاقتصادي التقليدي:

يمكن أن يحدث تحويل التجارة عندما تُحوّل الواردات من منتجٍ منخفض التكلفة لبلدٍ غير عضو في الاتحاد بمنتج مرتفع التكلفة داخل الاتحاد،[2] وقد يكون هذا هو الحال إذا كانت التعريفة المشتركة بعد الاتحاد تحمي الدولة عالية التكلفة داخل الاتحاد؛ والتي تحدث آثارًا سلبيّة نتيجة قيام المنطقة التكامليّة بتحويل التجارة من المنتجين الأقل تكلفة اللّذين يتمتّعون بالكفاءة من الدّول غير الأعضاء إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخل المنطقة اللّذين لا يتمتّعون بالكفاءة وهو ما يؤثّر سلبًا على الرفاهية الاقتصادية وتحرير التجارة.

وكمثالٍ يوضّح ذلك: نفترض أنّ السّعر المحلّي للسّلع "**س**" في البلد "**أ**" (السعر36) أعلى منه في البلد "**ب**" (السعر25) و "**ج**" (السعر15) فإذا كان البلد "**أ**" يفرض تعريفة بنسبة 100٪ على السلعة "**س**"، فإنّه سيشتريها من البلد "**ج**" وهو المنتج المنخفض التكلفة في هذه الحالة وإذا دخل البلد "**أ**" اتحادًا جمركيًّا مع البلد "ب"، فإن البلد "**أ**" سيشتري السلعة "**س**" من البلد "**ب**" (السّعر 25) وليس من البلد "**ج**" (السّعر 15) ولذلك تحوّل اتجاه التجارة من بلد غير عضو أصلا منخفض التكلفة (البلد **ج**) إلى بلد عضو مرتفع التكلفة (البلد **ب**)[3]، وهذا من شأنه أن يؤدّي إلى إحلال إنتاجٍ أقلّ كفاءة داخل الاتحاد محلّ إنتاجٍ أكثر كفاءة خارجه، وحيث أنّ الموارد المحرّرة في بقية العالم يمكن أن تُستوعب في استخداماتٍ أقلّ إنتاجية فإنّ رفاهية بقية العالم سوف تنخفض بالمثل إذا كانت الموارد الاقتصادية موظفة توظيفا كاملا قبل تكوين الاتحاد فان الاتحاد الجمركي المحول للتجارة يمكن فقط أن يؤدّي رفاهية أقل فقط لأعضاء الاتحاد.[4]

3.1. الأثر الصّافي لخلق وتحويل التجارة في التكامل الاقتصادي التقليدي:

نتطرق لدراسة «فينر» حول دور الاتّحاد الجمركي في رفع الرّفاهية الاقتصاديّة لشعوب العالم بشكل عام إذْ وتوصّل إلى نتيجة سلبيّة إلى حدّ ما، فيقول: "إنّ الاتحادات الجمركية ليست مهمّة، ومن غير المرجّح أن تُسفر عن فائدة اقتصادية أكثر من الضّرر، ما لم تكن بين بلدان كبيرة تمارس حماية كبيرة للصّناعات المتشابهة إلى حدّ كبير"، بهذه الطّريقة، فهو يربط التّأثير الإيجابي للتّكامل التّجاري على الاقتصاد بمستوى عالٍ من الحمائيّة في اتّحاد التّكامل الذي تم إنشاؤه حديثًا على حجمه وعلى الأهداف المشتركة لحماية المنتجين الوطنيّين.[5]

---

[1]- دومينيك سلفادور، مرجع سابق، ص117.

[2]- محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص71.

[3]- Amr Sadek Hosny, Op.Cit, P135.

[4]- دومينيك سلفادور، مرجع سابق، ص117.

[5]- Viner, The Customs Union Issue , Carnegie Endowment for International Peace, American Political Science Review, Volume 44, N°4, New York,1950, p135.

ويشار إلى هذه الدّراسة بأنّها الدّراسة الأولى لفوائد ومزايا التّكامل الاقتصادي التي تحلّلها بشكل نقديٍّ من وجهة نظر اقتصادية بحسب «كاتودال وساليرا »؛ ومن أجل تحديد معايير محدّدة للتّمييز بين إيجابيّات وسلبيّات التّكامل الاقتصادي وهو ما يسمّى بـــ «التّحليل الثّابت أو السّكوني» للتّكامل الاقتصادي والذي يميّز الآثـــار المعروفة لإنشاء التجارة وتحويل التجارة،[1] ويعرّف أيضا بالأثر الصافي لخلق التّجارة وتحويل التجارة، وتتمثـــل في:

1.4. آثار خلق وتحويل التّجارة على الإنتاج والاستهلاك:

استخدم «فينر» النّموذج الرّيكاردي للإنتاج، وركّز نتيجةً لذلك على أثر تكوين الاتحاد الجمركي علـــى الإنتاج وبالتالي أثر التّغيّرات التي تحدث في الإنتاج على الرّفاهية الاقتصادية لاقتصاديات الـــدّول الأعضـــاء في المنطقة التكاملية،[2] وقد لاقى هذا الطّرح انتقادات أدّت إلى تطويره إذ يقول« ليبسي»: (إنّ «فينر» قد خلـــص إلى أنّ «خلق التجارة» يعني أنّ الإنتاج ينتقل من مصدر التّكلفة العالية إلى مصدر مـــنخفض التكلفـــة يعتـــبر "الشيء الجيّد"، في حين أنّ تحويل التجارة يعتبر "الشّيء السّيئ" من حيث الرفاهية الاقتصـــادية، لأنّ الرّفـــاه الاقتصادي يشمل كلا من أثار الإنتاج والاستهلاك).

إذًا ركزّ فينر في تحليله على جانب الإنتاج فقط، مع إهمال تأثير الاستهلاك، فعندما يتشكل اتحاد جمركـــي، تتغير الأسعار النسبية في الأسواق المحلية للبلدان الأعضاء نتيجة لتخفيض الحواجز التعريفية فيما بينـــها، هـــذه التغيّرات في الأسعار لها تأثيران، تأثيرٌ على الإنتاج كما يتّضح من قانون «فينر»، وتأثيرٌ على الاستهلاك حيث من الواضح أن أعضاء الاتحاد يزيدون من استهلاكهم لمنتجات بعضهم البعض، مع تقليل الاستهلاك من بلدان خارج الاتحاد، ووفقًا لـــ «شير»: فقد كان الضّعف في تحليل «فينر» هو الافتراض بأن الاستهلاك مستقل عن هذه التغيرات النسبية في الأسعار؛ وقد حدّد: «جهرلز» تأثيرات الاستهلاك كرد فعـــل للمســـتهلكين علـــى انخفاض أسعار الواردات بسبب إزالة التعريفات الجمركية.[3]

5.1. توسيع التجارة مقابل خلق وتحويل التجارة:

انتقد «لهاي» فكرة «فينر» لتحويل التجارة، القائلة بأنّ الاتحاد الجمركي يؤدّي في الواقع إلى سوء تخصيص الموارد في العالم، حيث يرى أنّ الاتّحاد الجمركي يؤدّي إلى توسيع التجارة مقابل خلق التجارة وتحويلها، ولم يتفق «ميد» مع استنتاج «فينر» بأنه نتيجة لتأثير تحويل التجارة، يمكن أن يؤدي إنشاء اتحـــادات جمركيـــة إلى استخدام غير رشيد للموارد، ويجب تصحيح التّحليل فقط في حالة الطّلب غير المرن والعرض المرن بالكامـــل، إذا افترضنا أن الطلب أكثر مرونة، فإن إنشاء اتحاد جمركي، وفقًا «ميد»، يمكن أن يؤدّي إلى زيـــادة التبـــادل التجاري، حتى على الرّغم من وجود تأثير تحويل التّجارة، فقد جادل «ميد» بأنّ هذا التّأثير الذي أسماه "تـــأثير

[1]- Marinov, Eduard, Economic Integration Theories and the Developing Countries, Published in: Infusing Research and Knowledge in South-East Europe, Proceedings of the 9th Annual South-East European Doctoral Student Conference, Edited by R. Dautov, P. Gkasis, A. Karamanos, T. Lagkas, A. Prodromidou, A. Ypsilanti, SOUTH-EAST EUROPEAN RESEARCH CENTRE , Greece, September 2014, pp164-177, (On Line: 23/12/2020), https://mpra.ub.uni-muenchen.de/63310/1/MPRA_paper_63310.pdf

[2]- سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ج2، مرجع سابق، ص314.

[3]- Amr Sadek Hosny, Op.Cit, P135.

التوسّع التّجاري"، يجب أن يؤخذ في الاعتبار في التّحليل، لأنّه يؤدّي إلى تقليل التأثير السّلبي لتأثير تحويل التجارة.[1]

6.1. أثر تحويل التّجارة على الرفاهيّة الاقتصاديّة:

يرى «جونسون» أنّ تحويل التّجارة قد يزيد في الواقع الرّفاهيّة إذا أخذنا بعين الاعتبار آثار الإنتاج والإحلال، بمعنى أن خسائر الرّفاهية النّاتجة عن التّحويل إلى بلد مورّد مرتفع التّكلفة قد تفوقها مكاسب الرّفاهية النّاجمة عن انخفاض الأسعار للمستهلكين بسبب إلغاء التّعريفة الجمركيّة على الواردات، ويضيف «بومفريت» أنّ هذا يؤدّي إلى زيادة فائض المستهلك سواء كانت الواردات المتزايدة من المورّد الأقلّ تكلفة أو العكس.

7.1. الآثار الثانوية لخلق وتحويل التجارة:

1.7.1. التخفيضات الصغيرة مقابل التخفيضات الكبيرة:

ركزّ «فينر» في تحليله للآثار الثابتة على تأثير تخفيض التعريفة الجمركية على سلعة واحدة ويرى «ميد» وفقًا «لهوتري» أنّه يمكن الحصول على رفاه إضافي إذا تمّ النّظر في الآثار الثّانوية على السّلع التّكميليّة والبديلة فيجب على المرء أن يتتبع آثار هذا التّخفيض التّعريفي لسلعة واحدة على جميع كميات المنتجات المتداولة دوليا لتكون قادرة على تقييم الأثر الفعلي لهذا التّغيير على الرفاهية الاقتصادي للبلاد، فالتّخفيض الطّفيف في التّعريفات ينبغي أن يرفع مستوى الرفاهية، في حين أن التخفيض الكبير قد يرفعه أو يخفضه، ويشاطر هذا الرأي كلٌّ من «ميد» و«ليبسي»، و«دي ميلو»، و«باناجاريا» و«رودريك» ومن المرجّح أن ترتفع الرفاهية في حالة تخفيض التعريفات فقط، من إزالتها تماما.[2]

2.7.1. التخفيضات التدريجية للتعريفات:

تناول «ليبسي» و«لانكستر» عواقب تخفيضات التّعريفة التدريجية، وخلصوا إلى أنّ المراحل الأولى من التخفيضات الجمركية تزيد من الرفاهية، حيث يكون أثر خلق التّجارة أكبر من تحويلها، في حين أنّ المراحل النهائيّة يكون العكس.

3.7.1. تأثير شروط التجارة:

بحسب «كراوس» فإنّ الدّراسات التي تحلّل آثار خلق وتحويل التّجارة للتّكامل الاقتصادي التّقليدي حتى الآن افترضت أن البلد المعني هو بلد صغير ليس له تأثير على الأسعار العالمية، وإذا كان البلد كبيرا بما فيه الكفاية ويفرض تعريفة جمركية فإنه سوف يتسبّب في تغيير الأسعار العالميّة، وهذا سيخفّض من الطّلب على الواردات، وبالتّالي سوف يؤدّي إلى انخفاض أسعار السّلع المستوردة في الأسواق العالميّة بالنّسبة إلى صادراتها، وبالتالي تحسين شروط المعاملة.

---

[1]- JE Meade, The Theory of Customs Unions, Lectures by Prof Dr de Vries, Amsterdam, North Holland Publishing Company, 1955, pp 67-82.

[2]– Amr Sadek Hosny, Op.Cit, P 136-137.

2. آثار طويلة الأجل "الآثار الديناميكية":

1.2. مفهوم الآثار الديناميكية: تقليديا، تنقسم التأثيرات الديناميكية إلى نوعين، تأثيرات مرتبطة بالتغيرات في كفاءة ونمو الاقتصاد الوطني (زيادة المنافسة ووفورات الحجم)، والآثار المرتبطة بنقل الإنتاج (التغييرات في الهيكل القطاعي للاقتصاد الوطني للبلدان المتكاملة، والتغيّرات في الهيكل المكاني لاقتصاد التّكامل)، يرتبط النّوع الأوّل من التّأثيرات –بالإضافة إلى التّوسّع المذكور سابقًا للأسواق داخل التّكتّل– بالتغيرات في كفاءة الإنتاج على وجه الخصوص؛ وتعتبر زيادة عمليات التصدير والاستيراد وتحسين شروط التبادل التجاري داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ من العوامل المؤثرة في نموّ الإنتاجية بسبب مشاركة الدولة في عمليات التكامل الإقليمي.[1]

بناء على ذلك تواجه قطاعات الاقتصاد والمؤسسات الفردية تغيرات في الإنتاجية مرتبطة بالتغييرات الآتية:

- تحسين الوصول إلى الموارد من بلدان خارج الاتحاد؛
- تحسين المكون التكنولوجي للإنتاج نتيجة لتبسيط حركة التقنيات داخل الاتحاد؛
- النمو في حجم عمليات التصدير والاستيراد يجبر الصناعات منخفضة الإنتاجية على تكثيف الابتكار، والشركات عالية الأداء – لتوسيع نطاق أنشطتها.
- تعتمد وفورات الحجم الناتجة عن التكامل الإقليمي على حقيقة أن الإنتاج الكبير يقلّل من متوسّط التّكلفة لكل وحدة إنتاج لكن هذا بعيد المنال للأسواق الوطنية الصغيرة لتعديل الهيكل القطاعي ودمج الاقتصادات الوطنية، وبالتالي الهيكل المكاني للاقتصاد الإقليمي الذي يرجع إلى نقل عملية الإنتاج.

فالتغيرات في شروط التبادل التجاري، إلى جانب تبسيط حركة عوامل الإنتاج وتكثيف التدفقات المالية بين البلدان المندمجة، تسبب تغييرات في هيكل الاقتصادات الوطنية لهذه البلدان.

2.2. الآثار الديناميكية الإيجابية:

- تستفيد اقتصاديات الحجم من زيادة حجم السوق.
- تحسين البنية التحتية الإنتاجية وغير الإنتاجية (الطرق والسكك الحديدية والخدمات المالية،...إلخ) للدّول الأعضاء.
- يمكن للبلدان التي تدخل الاتحاد الجمركي أن تساوم لنفسها على شروط تجارية أفضل أو مزايا أخرى.
- يؤدّي الانضمام إلى الاتّفاقيات التّجارية والاقتصادية إلى زيادة المنافسة وتقليل تأثير الهياكل الاحتكارية واحتكار القلة في الاقتصاد.
- قد يؤدي تكوين الاتفاقيات التجارية والاقتصادية إلى زيادة الاستثمار من الدّول المشاركة الأخرى.[2]

[1]- Samosenok Larisa Nikolaevna, Op.Cit, p 4.

[2]- Zyudolu Barbiev, Umeda Haknazar, Is there a second best way to liberalize the economy of Uzbekistan?, (On Line: 23/12/2020), https://www.gazeta.uz/ru/2020/01/30/eeu/

3.2. الآثار الديناميكية السّلبية:

- في ظل مجموعة معينة من الظروف، قد يبدأ تدفق الموارد من الدولة، وإعادة توزيعها لصالح أعضاء الاتحاد الأقوى اقتصاديًا، وفي هذه الحالة، قد يتحول البلد إلى "منطقة متخلفة".
- في حالة مساهمة التكامل في إقامة روابط تكامل أوثق بين الشركات الفردية في البلدان المشاركة ، فقد تكون النتيجة انتشارًا أوسع لتواطؤ احتكار القلة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المقابلة.
- نتيجة لعمليات الدمج، يمكن للعديد من الشركات تحقيق مركز مهيمن داخل الاتحاد الجمركي، وفي بعض الحالات، قد يكون هناك تأثير خسارة من زيادة حجم الإنتاج المرتبط بتكوين شركات كبيرة جدًا (اقتصاديات الحجم السلبية).[1]

3. الآثار الديناميكية مقابل الآثار الاستاتيكية:

نستهلّ مناقشتنا للتحليل الديناميكي باستنتاج «هاسون» الذي أشار إلى الآتي: "إنّ التحليل الثابت لتحويل التجارة وخلق التجارة غير كاف"[2]، ويتجلّى تبرير هذا الاستنتاج في أنّ أغلب الدراسات خلُصت إلى أن سياسة التعريفة غير التفضيلية (التجارة الحرة) تفوق الاتحادات الجمركية، وهو جهاز لتحرير التجارة، أي أنّ الحجة القائلة بأن السّبب وراء تكوين الاتحادات الجمركية هو تخصيص أفضل للموارد لم يعد صالحا، وبالتالي، ينبغي للمرء أن يتوقّف عن تحليل آثار الرفاهية في الاتحاد الجمركي باستخدام التحليل الثابت واستبدالها حسب «بالاسا» و«كوبر» و«ماسيل»، بأداة أخرى وهي: التأثيرات الديناميكية في تحليل آثار الرفاهية للتكامل الاقتصادي، باعتباره السبب الاقتصادي الأكثر كفاءة أو الأساس المنطقي لتشكيل الاتحادات الجمركية أو اتفاقيات التكامل الاقتصادي بشكل عام.[3]

وقد أضاف «بالاسا»: "إنّ التّحليل الثابت من حيث خلق التّجارة وتحويل التّجارة هو ببساطة لا يكفي لاستيعاب أو تحليل مكاسب الرّفاه الاقتصادي"، ولهذا أدرج الآثار الديناميكية الأساسية للتكامل، التي يعرّفها «شيف» و«وينترس» على أنّها: "أي شيء يؤثّر على معدّل النّمو الاقتصادي في البلاد على المدى المتوسّط"،[4] كالاقتصاديات واسعة النطاق، والتغيّر التّكنولوجي، فضلا عن تأثير التّكامل على هيكل السّوق والمنافسة ونموّ الإنتاجيّة والمخاطر وعدم اليقين والنّشاط الاستثماري، فهو يفترض أنّ التّكامل يرفع الاستثمار ويقلّل المخاطر، ويفسر ذلك بكون السّوق الأكبر سيزيد من العائد المتوقّع على الاستثمارات ويقلّل من عدم اليقين من خلال تمكين الشركات من خفض تكاليفها نتيجة لزيادة وفورات الحجم، وتجمع أكبر عدد من المستهلكين، ومن

[1]- Zyudolu Barbiev, Umeda Haknazar, Op.Cit.

[2]- On, Joseph A, Review of The theory of economic integration, by Bela Balassa, The Journal of Political Economy , N70,1962, p 614.

[3]- Cooper C.A, Benton. F, Massell, A new look at customs union theory, The Economic Journal, Vol 75, No 300, Institute for Development Studies, University College, Nairobi, 1965, p743.

[4]- Schiff Maurice, L. Alan Winters, Dynamics and politics in regional integration arrangements: An introduction, World Bank Economic Review, Volume 12, Issue 2, May 1998 p179, (On Line: 25/12/2020), http://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1093/wber/12.2.177

خلال تحسين القدرة التنافسية للمنتجين داخل الاتحاد، يسهم هذا التّأثير في زيادة تخفيض التجارة مع بقية البلدان خارج الاتحاد.[1]

ولقد اقترح العديد من الباحثين ضرورة التركيز على التأثيرات الديناميكية أكثر من الثابتة في تقييم مدى نجاح التّكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النّامية، لأنّ الآثار الدّيناميكية من التّكامل الاقتصادي هي أهم بكثير من الآثار الساكنة.[2]

وقد تؤدي الآثار الديناميكية للتّكامل الاقتصادي إلى ارتفاع معدّلات النّمو واستغلال القدرات الاقتصادية غير المستخدمة؛ الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى تحويل صندوق الشراكة الاقتصادية نفسه.

ويبقى العيب الواضح للنهج الديناميكي بالمقارنة مع النهج السّاكن لتقدير الآثار الاجتماعية للتكامل الاقتصادي هو أنه لا توجد طريقة موثوقة لتحديد الآثار الديناميكية على عكس الآثار الثابتة.

ثانيا– الآثار السّاكنة والدّيناميكيّة وفق سلّم الاندماج:

خضع عدد من دراسات التكامل الاقتصادي للتّحليل النّقدي، وشمل التأثير الإيجابي السّائد للتّكامل الإقليمي على الاقتصاد بتحليل آثار التكامل الإيجابية على درجة تكامل اقتصادات البلدان المشاركة، وتحليل حجم الأثر الإيجابي لعملية التّكامل على الاقتصاد مع تعمّق مستوى الاندماج لا سيما مع توحيد البلدان ذات المستوى العالي من التنمية الاقتصادية وتحليل الآثار الإيجابية الكبيرة لتكامل البلدان النامية مع البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان ذات المستوى الإنمائي المماثل.[3]

1. الاثار السّاكنة والديناميكية الإيجابية لتكامل الدّول التّكميليّة أعلى منه في تكامل الدّول التنافسية:

هناك فكرة واسعة الانتشار مفادها أنّ البلدان ذات الاقتصادات التّكميليّة هي "أكثر ملاءمة" للتّكامل من الدّول ذات الهيكل الاقتصادي المماثل، حيث يرى كلٌّ من «فينر Viner» و«ماير Meyer» و«ليبسي Lipsey» أنّ المكاسب ستنشأ بين بلدان الاتّحاد إذا كانت تنتج نفس السّلعة،[4] وبالتالي، المنافسة في الأسواق المحلّية أو الخارجيّة، في الوقت نفسه؛ تمّ دحض هذه الأطروحة من قبل عدد من الباحثين البارزين، في الواقع، تمّ تحديد تشابه الهياكل الاقتصادية من قبل معظم المنظّرين باعتباره العامل الأكثر أهمّيّة في تحديد احتمال التأثير الإيجابي على مستوى الرفاهيّة ، لكنّ تأثير هذا العامل في بعض الحالات يتمّ تفسيره على أنّه سلبي.

وفيما يلي سوف نقوم بتحليل الآثار من خلال العوامل الآتية:

---

[1]- Brada, Joseph C., and Jose A. Mendez, An estimate of the dynamic effects of economic integration, The Review of Economics and Statistics, Vol70, No1, The MIT Press, Feb 1988, PP163-168, (On Line: 25/12/2020), https://www.jstor.org/stable/1928166?seq=1#page_scan_tab_contents

[2]- Fernando Rueda-Junquera , European integration model: Lessons for the Central American common market, Jean Monnet/Robert Shuman Paper Series, Vol 6, N 4, Florida: University of Miami, 2006, pp05-06, (On Line: 26/12/2020), http://www6.miami.edu/eucenter/Ruedafinal.pdf

[3]- Ushkalova, The Economic Implications of Regional Integration: Myths and Reality،Bulletin of the Institute of Economics of the Russian Academy of Sciences, №4, 2017, pp123–124, (On Line: 27/12/2020), ekonomicheskie-effekty-regionalnoy-integratsii-mify-i-realnost.pdfhttps://cyberleninka.ru/article/n/ekonomicheskie-effekty-regionalnoy-integratsii-mify-i-

[4]- Amr Sadek Hosny, Op.Cit, P137.

1.1. المنافسة في الأسواق:

عرّف «ماير Mayer» السّلع التّكميلية على أنّها السّلع التي يؤدي استهلاكها إلى تعزيز الرّضا الناتج عن السلع الأخرى، في حين أن السلع التنافسية هي حيث يكون استهلاك سلعة واحدة بديلاً عن السّلع الأخرى، مما يقلّل من الرّضا الذي يمكن أن توفّره،[1] ويشير «فينر» إلى أن الدول التي تنتج منتجات منافسة (مماثلة) تكسب فوائد من التكامل أكثر من تلك التي تنتج سلع تكميلية (مختلفة) يأتي هذا من حقيقة أنه كلّما زادت أهمية الفرق في سعر نفس السلع في الدول الأعضاء المحتملة كلما زادت الفائدة، ويجب أن يكون هذا لصالح البلدان النامية، لأنّها متخصّصة بشكل رئيسي في تصدير منتجات القطاع الأوّلي وتتنافس حولها، والجزء الأكبر من صادراتها موجّه إلى البلدان المتقدمة ممّا يقلّل من فوائد التكامل الاقتصادي، لأنه في الواقع لا يزيد من حجم التجارة البينية داخل المنطقة.

لذلك يرى بالاسا بأن فهم «فينر» لمعايير القدرة التنافسية والتكامل لا ينطبق إطلاقا على البلدان النامية ويجب أن يكون هدفهم في الواقع هو تحقيق درجة كبيرة من التكامل، وبالتالي زيادة حجم التجارة البينية.[2]

وبحسب «ميد» فإنّ تشكيل الاتحاد الجمركي من المرجّح أن يؤدّي إلى زيادة الرّفاهية الإجماليّة "إذا كانت اقتصادات البلدان المشاركة في الواقع تنافسية للغاية أو متشابهة"، في رأيه، يمكن أن يساهم إنشاء اتحاد جمركي في نموّ الرفاهيّة إذا كانت البلدان الشّريكة متنافسة عملياً، ولكن من المحتمل أن تكون مكمّلة لبعضها وكانوا شركاء تجاريين مهمّين مع بعضهم،[3] هذا الاستنتاج منطقي تمامًا في سياق تحليل آثار إنشاء التجارة ورفضها.

في الواقع، إذا كانت البلدان، حتى قبل إنشاء التّكامل تتنافس، فإنّ انخفاض أسعار سلعها في أسواق بعضها البعض نتيجة إزالة الحواجز سيؤدّي إلى زيادة المنافسة وتأثير خلق التجارة، وسيؤدّي هذا في المستقبل إلى انسحاب المنتجين غير الأكفاء من السّوق الموحدة، وإلى تكوين تعاون قطاعي، وبالتالي إلى زيادة كفاءة الاقتصاد المتكامل.

وأثبت «ماكوار» و«مورتون» أنّه كلما زاد الفرق بين التّكاليف التي يتمّ بها إنتاج نفس المنتج في بلدان مختلفة من الاتحاد (وفقًا لطلب ثابت)، زاد الرّبح وكانت المكاسب أكبر.[4]

في الوقت نفسه، تتيح لنا مقارنة هذه الآراء مع فرضيّات النّظريات الرّائدة في التّجارة الدّولية استخلاص عدد من الاستنتاجات المهمّة، وفقًا لنظرية «هيكشير–اولهين» فإن التجارة بين البلدان التي يتم تزويدها بشكل مختلف بعوامل الإنتاج سوف تتطوّر بشكل مكثّف، وبناءً على ذلك، يمكن الافتراض أن أكبر مكاسب الرفاهية ستنشأ في حالة الاتحاد الجمركي بين البلدان ذات الهياكل الاقتصادية المتشابهة، ولكن مع توفير عوامل الإنتاج بنسب مختلفة.

---

[1]- Marinov, Eduard ,Op.Cit, p 376.

[2]- Bela Balassa, Economic development and integration, Centro De Estudios Monetario Latino americanos, Mexico, 1965, p 25.

[3]- JE Meade, Op.Cit, p 715.

[4]- Makower and Morton, A contribution towards a theory of customs union, The Economic Journal 63 (249), 1953, p35.

وفي اتفاقية تكامل بين دول متشابهة (متنافسة)، تأتي التجارة نتيجة للتخصّص داخل القطاع، ويلاحظ التوسع التجاري من هذا النوع في البلدان الصناعية المتقدمة حيث يدعم حجم السوق ومعدّل الدخل التخصّص، ومع ذلك، من الواضح أنّ هذا أقل احتمالا بالنسبة للأسواق لأصغر والأكثر فقرا مثل تلك الموجودة في البلدان النامية، وبالتّالي فإنّ التكامل بين البلدان غير المتجانسة (التكميلية) يكون أكثر فائدة لهم.[1]

2.1. التجارة بين بلدان متماثلة في الدخل مقابل مستويات مختلفة:

يشير نموذج «هيكشر-أوهلين» لنسب العوامل إلى أنه عندما يمتلك بلدًا ميزة نسبية فإنه يميل إلى تصدير المنتجات التي تتطلب عوامل إنتاج وفيرة نسبيا، وبالتالي رخيصة داخل حدودها، فمن المتوقع أن تتفاعل البلدان ذات عوامل الإنتاج المختلفة وعلى مستويات مختلفة من التنمية، وأن أسعار عوامل الإنتاج سوف تميل إلى التقارب بين البلدين بعد حدوث التجارة أو الاندماج.

وفقًا لفرضية «ليندر» سيتم ملاحظة تبادل تجاري مكثف بين البلدان التي لديها هيكل مماثل للطلب، والذي يكون المحدد الأساسي له هو مستوى دخل الفرد، وبناءً على ذلك، فإن البلدان التي تتمتع بمستوى مماثل من الدخل الفردي (هيكل مماثل للطلب) سوف تطوّر صناعات متشابهة وتتبادل منتجات من نفس المجموعة السلعية، تكون متباينة وفقًا لخصائص معينة، وتكون الآثار بحسب الحالات الآتية:

3.1. التوّطن أو التخصّص داخل الصّناعة:

حيث يرى «ليندر» أنّه إذا كانت الميزة النسبية مرتبطة بأفضليات الطّلب، ينبغي أن تحدث التّجارة على الأرجح بين بلدان هياكل الطّلب المماثلة، وأنّ نصيب الفرد من الدّخل يمكن اعتباره مؤشّرا لأفضليّات الاستهلاك أو محدّدا أساسيًّا لهياكل الطّلب.[2]

ولذلك، فإن استنتاج «ليندر» الرئيسي هو أن البلدان ذات الدّخل الفردي المتماثل (الطّلب المتماثل) سوف تطوّر صناعات متماثلة، وأنّها سوف تتمتع بقدر أكبر من إمكانات التّجارة مع بعضها البعض في منتجات مماثلة ولكن متباينة،[3] فأحد العوامل المهمة في نجاح التكامل الاقتصادي هو تشابه هيكل الطلب (بناءً على قرب مستويات الدخل)، لأنه عندما يتوسع السوق، فإن هذا هو الذي يضمن ظهور وفورات الحجم إذا اختلف هيكل الطلب اختلافًا كبيرًا، فلن يؤدي فتح السوق إلى زيادة المبيعات في البلد الشريك.

بناءً على ذلك، يمكن الحصول على أقصى مكاسب من التكامل الاقتصادي من خلال تكامل البلدان القريبة من حيث دخل الفرد.

هذه الفرضية مدعومة أيضًا بحقيقة أنّه كلما زاد التّشابه بين هياكل الطّلب في البلدان (وكلّما اقترب مستوى الدّخل)، زاد حجم التّجارة داخل الصّناعة بينهما.

---

[1] -Marinov, Eduard , Op.Cit, p 376.

[2]- Bhagwati, Jagdish, Review of An essay on trade and transformation, by S. B. Linder, The Journal of Political Economy, V70, N5, Chicago 1962, p517, (On Line: 30/12/2020), http://www.journals.uchicago.edu/doi/10.1086/258712

[3]- STAFFAN BURENSTAM LINDER, An essay on trade and transformation, Almqvist & Wiksells , SWEDEN, 1961, P: 100, (On Line: 30/12/2020), https://ex.hhs.se/dissertations/221624-FULLTEXT01.pdf

4.1. التّجارة داخل الصّناعة والتّجارة بين الصّناعة:

تشير فرضيّة «ليندر» إلى التجارة داخل الصّناعة مقابل التجارة بين الصناعة، حيث تختلف التجارة داخل الصناعة عن التجارة بين الصناعات، وتشير التجارة داخل الصناعة إلى التجارة بين بلدين من المنتجات التي تنتمي إلى نفس الصناعة، في حين تشير التجارة بين الصناعة إلى التجارة بين بلدين من منتجات الصناعات المختلفة[1]، بينما التجارة البينية في العالم الحديث تعمل كقناة رائدة للتبادل التجاري بين البلدان المتقدمة وتعتبر أهم محرّك للتكامل.

5.1. ربط دخل الفرد بنمط التجارة:

وتميل التّجارة داخل الصناعة إلى الانحدار بين البلدان التي تتمتع بموارد مختلفة من العوامل التي تبرّرها الاختلافات في نصيب الفرد من الدخل، والمهم هنا هو الصلة بين دخل الفرد ونمط التجارة، إلا أنه كلما زاد التداخل في الأفضليات في الطلب -تشابه نصيب الفرد من الدخل- بين الشركاء التجاريين المحتملين كلما زاد نطاق التجارة داخل الصناعة.[2]

وتجدر الإشارة، إلى أن تشابه البلدان الشريكة من حيث الدخل يشير في الواقع إلى قرب تكاليف الإنتاج، مما يعني أنّ التّأثير الإيجابي للتكامل على الرفاهية الإجمالية محدود؛ الاستثناء الوحيد هو الحالة التي يكون فيها الاختلاف في تكاليف الإنتاج لا يرجع إلى الاختلاف في توافر عوامل الإنتاج وفي ظروف ممارسة الأعمال التجارية، ولكن إلى وجود معرفة تقنية متميزة، في العالم الحديث؛ هذا ممكن فقط في إنتاج أكثر أو أقل للسّلع عالية التقنية، ويتمّ تبادلها في إطار التّجارة داخل الصّناعة، في الوقت نفسه.

رهنا بهيمنة التجارة المتبادلة في الهيكل الجغرافي للتّجارة لاتحاد التكامل، يمكن أن تشكّل هذه السلع حصة كبيرة من السلع المتداولة فقط في حالات استثنائية. وبالتالي، يمكن القول أن التركيبة الأكثر ملاءمة من العوامل النظرية التي تزيد من احتمالية تأثير الرفاهية الإيجابي للتكامل التجاري هي في الواقع خاصية انفرد بها مشروع التكامل الأوروبي.[3]

2. أثر الأثار الساكنة والديناميكية إيجابي ويزداد مع تعمّق مستوى التكامل:

أظهرت دراسة أجراها «لورانس Lawrence» أنّ « التكامل الأعمق» أصبح الآن أكثر أهمية من «التكامل الضحل» البسيط، ويعني التكامل الضّحل أنه بعد إبرام اتفاق تجاري، فإنّ الشّيء الوحيد الّذي تغيّر هو التّعريفة أو ما يُسمى الحواجز الحدودية،[4] وبالتّالي فإنّ هذه التّرتيبات تمتاز أساسا بطبيعتها السّلعية التّجارية، التي تهدف بشكل كلي إلى إلغاء هذه الحواجز بواسطة آليات بسيطة وشفّافة، وبهذا المعنى يمكن أن تُدرج ترتيبات التّجارة

[1]- Don P. Clark and Denise L. Stanley, Determinants of intra-industry trade between developing countries and the United States, Journal of Economic Development, V24, N2,Chung-Ang University, Republic of Korea, December 1999, p 91, (On Line: 31/12/2020), http://www.jed.or.kr/full-text/24-2/clark.PDF

[2]- Don P. Clark and Denise L. Stanley, Op.Cit, P 91.

[3]- سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ج1، مرجع سابق، ص ص192-196.

[4]- Amr Sadek Hosny, Op.Cit, P 147.

التّفضيلية واتّفاقيّات مناطق التّجارة الحرّة واقامة الاتّحادات الجمركية ضمن مفهوم التّكامل الضّحل أو السّطحي، باعتبارها تكاملا تجاريّا بالدّرجة الأولى.[1]

أما التّكامل العميق فيشير إلى ضرورة زيادة "الحواجز الأخرى" مثل التّوفيق بين الممارسات الوطنيّة المختلفة والقواعد المشتركة وآليات التنفيذ فوق الوطنية، وسياسة المنافسة، والسياسة الضريبية، والإجراءات الإدارية، وسياسة الاستثمار، ومعايير العمل والبيئة، أي التّركيز بشكل إضافي على تنسيق الإطار القانوني والمؤسسي بأسره في البلدان الأعضاء.

وقد ساد لسنوات عديدة الاعتقاد بأنّ الآثار الإيجابية الهامّة لاقتصادات البلدان المندمجة ارتبطت بتشكيل سوق مشتركة كاملة، مع تحقيق أشكال "عميقة" من تفاعل التكامل في الوقت نفسه، كان هناك ازدراء واسع النّطاق للمراحل الأولى من عمليّة التّكامل، مثل منطقة التّجارة الحرّة والتّفضيلية، لكن تثبت عديد الدّراسات أنّها أكبر تأثيرا من حيث الرّفاهية.

وبالنّسبة للتّخفيضات الصّغيرة والكبيرة في إطار بناء اتحاد جمركي؛ أثبت كلّ من «آر جيه وليبسي وسي لانكستر»: أنّ "التّخفيض الطّفيف في التّعريفة يجب أن يزيد الرّفاهية"؛ في حين أن "التخفيض الكبير يمكن أن يزيدها أو ينقصها".

ويترتب على ذلك أنّ "التّخفيض التّفضيلي الجزئي للتّعريفات من المرجّح أن يزيد الرّفاهية أكثر من الإلغاء التّفضيلي الكامل للتّعريفات".

ويرى «ميد ودوميلو وباناجاريا» أنّه في حالة تخفيض الرّسوم الجمركية، ستزداد الرفاهية مع احتمال أكبر مما كانت عليه في حالة الإلغاء الكامل (التصفير).[2]

كما توصّل كل من«ليبسي ولانكاستر» إلى استنتاجات حول تأثيرات عملية التكامل في مراحلها المختلفة، مؤكدين أن "المراحل الأولى من تخفيض الرسوم يجب أن تزيد الرفاهية، ويجب أن تنخفض الأخيرة"، في هذا السياق، من المنطقي تمامًا أن الاتجاه العالمي في مجال التكامل قد تحوّل نحو توقيع اتفاقيات حول التكامل الاقتصادي، والتي لا تعني تشكيلاً كاملاً لسوق مشتركة دون استثناءات وقيود، ولكن تحرير التبادل في قطاعات مختارة مع الحفاظ على القيود في المناطق الحسّاسة في ظل عدم وجود عادات وتعريفة مشتركة سياسية.[3]

فالتكامل العميق يتجاوز مسألة التعامل مع القيود التي تقف في وجه السّلع والخدمات، في حدود السلع المتكاملة إلى ما بعد حدود هذه الدول، ويستوجب تغيير القواعد التنظيمية؛ والممارسات الحكومية نتيجة الاتفاقيات الثنائية أو الدّولية لكي يتم توحيدها، عبر البلدان وجعلها أكثر تجانسا.

[1]– أحمد يوسف ومصطفى يوسف، التكتُّلات الاقتصادية الدوليّة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2018، ص 41.

[2]- De Mello, Panagari and Dani Rodrik, The New Regionalism: A Country Perspective. Chapter VI in New Dimensions in Regional Integration, Cambridge University Press, Policy Research Working Paper Series from The World Bank, No 1094,1993, p171.

[3]- Ushkalova, The Economic Implications of Regional Integration: Myths and Reality, Op.Cit, p 130.

وبعبارة أخرى فإنّ التّكامل العميق يتضمّن تحرير التجارة في السلع والخدمات وتدفّقات رأس المال والاستثمار بالإضافة إلى قوة العمل، أي تكامل عناصر الإنتاج، وتنسيق السياسات الاقتصادية، وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية، والقواعد التّنظيمية أو توحيدها، داخل المنطقة التكاملية، ويمكن اعتبار مرحلة السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي تدخل ضمن مفهوم التكامل الاقتصادي العميق.[1]

3. أثر الآثار الساكنة والديناميكية على الاقتصاد أثناء تكامل البلدان النامية (عند بلوغ مستوى معين من تنمية قوى الإنتاج):

في الظروف الحديثة، أصبح تصنيف البلدان أكثر تعقيدًا وعادة ما تُفهم البلدان النّامية على أنها بلدان ذات مستوى تنمية منخفض، أمّا الأسواق النّاشئة هي البلدان التي تحتلّ موقعًا وسطًا بين البلدان النّامية والمتقدّمة من حيث التنمية الاقتصادية، والتي أظهرت حتى وقت قريب معدّلات عالية من النّمو الاقتصادي، وقد تمّ تحديدها كمجموعة منفصلة، ممّا سيعزّز النّمو الاقتصادي.

ويُنظر دائمًا إلى التّكامل الاقتصادي النّاجح على أنه سمة من سمات المستوى العالي لتنمية القوى الإنتاجية، مما يستلزم توسيع التبادل عبر الحدود للمنتجات وعوامل الإنتاج.

في هذا السياق، كانت قدرة البلدان على الاندماج مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بمستوى تنميتها السياسية والاقتصادية، ووفقًا لـ: «شيشكوف» فإن الافتقار إلى نضج التكامل وعدم كفاية مستوى التنمية الاقتصادية هو ما يفسّر عادة مشاكل اتحادات التكامل بمشاركة البلدان النامية.

والتكامل الاقتصادي في مراحله المختلفة له عدد من الآثار الإيجابية على اقتصادات الدول المندمجة، وبالنسبة للبلدان النامية والبلدان ذات الأسواق الناشئة قد تكون هذه الآثار خلافًا للاعتقاد السائد أكثر وضوحًا من الدّول المتقدمة، وعلى الرغم من أهمية آثار التجارة الخارجية التي تميز المراحل الأولى من التكامل (منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي)، تزداد التأثيرات الديناميكية المرتبطة بتعميق مستوى تفاعل التكامل وعولمة الاقتصاد العالمي بشكل متزايد كبير، لقد ظهرت النظريات التي تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المحددة للبلدان النامية في فجر الأبحاث حول تأثيرات التكامل الاقتصادي والتي تثبت أنّها قابلة للتّطبيق في الأسواق النّاشئة أيضًا[2]، نذكر أهمّها:

1.3. أثر التّحويل التجاري الفعال:

يرى « ليندر Linder» أنّ تحويل التجارة قد يكون مفيدا بالفعل في حالة البلدان النامية أوّلا، إذ يوسّع حجم السّوق ويساعد على خفض التكاليف بسبب وفورات الحجم، وثانيا أنّ الاستعاضة عن الواردات على

[1]- أحمد يوسف ومصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 42، 43.

[2]- Ushkalova, Building a model of integration in the post-Soviet space, taking into account global experience, scientific article, Bulletin of the Institute of Economics of the Russian Academy, No.2, 2016, pp 188-190, (On Line: 02/01/2021), https://cyberleninka.ru/article/n/postroenie-modeli-integratsii-na-postsovetskom-prostranstve-s-uchetom-mirovogo-opyta/pdf

مساحة أوسع ستمكّن المنطقة المتكاملة ككل من إنفاق نسب أعلى من النقد الأجنبي على واردات السلع الرأسمالية، مما يسهم في زيادة مستويات الاستثمار والاقتصاد.[1]

وقدّم «ليندر» و«ساكاموتو» مصطلح مثير للاهتمام، وهو "كفاءة تحويل التجارة أو التحويل التجاري الفعّال"، بمعنى أنّه إذا حدث التّكامل الاقتصادي بين مجموعة من البلدان النّامية وأدّى إلى تحويل التّجارة، فإنّه لن يؤدّي بالضرورة إلى تخفيض الرفاهية، بل سوف يتحول الإنتاج من بلد متقدم (بلد ثالث) إلى البلدان النامية ذات الكفاءة النسبية داخل الاتحاد الجديد، مما يضع جانبا الآثار المتوقّعة على العمالة والدخل.[2]

إذن تأثير تحويل التجارة له أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وقد أظهر عدد من الدراسات أن تأثير تحويل التجارة على البلدان النامية يمكن أن يكون إيجابياً:

1. إعادة توجيه التدفقات التجارية، حتى عندما يتعلق الأمر بتشويه التجارة، يؤدي تلقائيًا إلى توسيع السوق ويسمح للشركات المحلية باكتساب وفورات الحجم وبالتالي تقليل التكاليف.
2. يترتب على تراجع التجارة مع بقية العالم آثار في ميزان المدفوعات، في سياق استبدال الواردات، يتم تحرير قدر معين من أرباح النقد الأجنبي، والتي يمكن إنفاقها على استيراد الاستثمار بدلاً من السلع الاستهلاكية من البلدان المتقدمة، مما يساهم في زيادة النمو في الوقت نفسه، من وجهة نظر المستهلك، يؤدي تأثير تشويه التجارة بأي حال من الأحوال إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة وزيادة الاستهلاك.[3]

وثمة حجّة أخرى لتحويل التجارة هي أنها ستسمح للمستهلكين بشراء الواردات بأسعار أقل بعد إلغاء التعريفات الجمركية، مما يزيد من فائض المستهلكين، ومع ذلك، كما يُشير «إلكان Elkan»، لا بدّ من موازنة ذلك مقابل عوائد الرسوم الجمركية المفقودة في هذه العملية، وقد يكون ذلك ذا أهمية خاصة للبلدان النامية، حيث يعتمد معظمها على إيرادات التعريفات كمصدر أساسي لإيرادات الحكومة العامة.[4]

2.3. تغيير هيكل التجارة مع الدول المتقدمة:

بناء على "التّحويل الفعال للتجارة"، يرى كلّ من «ساكاموتو ولیندر» أنّه في حالة البلدان النامية، يمكن أن يؤدي تأثير تحويل التجارة إلى زيادة الرفاهية، حيث سيكون هناك تحوّل في هيكل العرض من مورد أكثر كفاءة للسّلع من بلد متقدّم إلى مورد داخلي فعّال نسبيًا.

ويرى «ميكسل» و«ساكاموتو» أنّ معظم واردات البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية تتكون من السلع الرأسمالية، وفي التحليل الدّيناميكي للعرض يتطلّب التكامل بين الدول النامية استثمارات كبيرة، فمن المرجح أن

[1]- Linder, S. B, Customs unions and economic development. In Latin American Economic Integration, edited by Miguel S, Wionczek, New York: Praeger, 1966, P39.
[2]- Amr Sadek Hosny, Op.Cit, P148.
[3]- Ushkalova, The Economic Implications of Regional Integration: Myths and Reality،Bulletin of the Institute of Economics of the Russian Academy of Sciences, Op.Cit, p 125.
[4]- Elkan, Peter, Measuring the impact of economic integration among developing countries, Journal of Common Market Studies 14 (1), 1975, p 59.

حجم واردات البلدان النامية تنمو على المدى الطويل من التكامل بين البلدان النامية، ولا ينبغي أن يكون التكامل لخفض التجارة مع العالم الخارجي، وإنما لتغيير في هيكل تجارتها.[1]

قد تكون إحدى النتائج المهمة لعمليات التكامل في البلدان النامية وفي البلدان ذات الأسواق الناشئة تغيير هيكل تجارتها مع البلدان المتقدمة؛ حيث يقع جزء كبير من واردات هذه الدّول من البلدان المتقدمة على السلع الاستثمارية، وإذا تسارعت تنميتها الاقتصادية تحت تأثير التكامل الإقليمي، فإنّ معدّلات استيراد السلع الاستثمارية تزداد أيضًا، وبالتالي، فإن تطوير عمليات التّكامل لا يقلّل من حجم التجارة مع بقية العالم، ولكنه يغير إلى حد ما هيكل هذه التجارة.[2]

3.3. مقياس التخصص الاقتصادي:

من المعروف أن البلدان النّامية عمومًا متخصصة في المنتجات الأولية، وهذا التّوجه مقبول، إذا كان من الممكن إعادة توزيع الفائض الاقتصادي من القطاع الأولي أو إعادة استثماره بشكلٍ منتجٍ في قطاعاتٍ أخرى، ومع ذلك، ونظرا لأن هذه الافتراضات بعيدة كل البعد عن الواقع، فقد دعت البلدان النامية إلى سياسة التنويع، واستبدال الواردات بمراحل مختلفة في محاولة للتعجيل بالنمو الاقتصادي.[3]

ويمكن تحقيق نمو متوازن من قبل البلدان النامية الصغيرة من خلال زيادة حجم السوق بالاستفادة باستغلال عدد سكانها الكبير، والاستفادة من وفورات الحجم، وتوسيع المعاملات بين الصناعات، فالتنمية الاقتصادية يمكن أن تتحقق للبلدان النامية من خلال التكامل الاقتصادي وهو ما أكدته دراسة « بيرسون وإنغرام Ingram et Pearson» من خلال المكاسب الناتجة عن التكامل الصناعي بين غانا وساحل العاج.[4]

4.3. حماية التنمية الصناعية:

وفقا لـ«فينر Viner» فإنّ التكامل الاقتصادي يمكن أن يكون خطوة نحو التجارة الحرة، ولكن في بلدان أخرى هو المزيد من الحماية،[5] خاصة للصناعات الناشئة؛ ويمكن أن تكون أنظمة التجارة في مجال الحماية مفيدة للبلدان النامية، لأن الهدف الرئيسي لاتفاقات التكامل بين البلدان النامية هو دعم تنميتها الصناعية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الحماية، فهي أداة لدعم التنمية الصناعية، فعند تقييم آثار الاتحاد الجمركي على كل دولة عضو في التّكامل، يجب ألاّ يؤخذ التّغير في الدّخل القومي فحسب، بل أيضا يؤخذ تطور قطاع الصناعة وحجمه في كل بلد بعين الاعتبار، ومع ذلك، إذا كان هذا التحويل التجاري يقترن بتعريفة خارجية مشتركة تحمي الصناعة المحلية، فانّه سوف يؤدي إلى تطوير توسيع القطاع الصناعي في كل من الدول الأعضاء.[6]

---

[1]- Marinov, Eduard, Op.Cit, P 173.

[2]- Ushkalova, The Economic Implications of Regional Integration: Myths and Reality, Op.Cit, p 130

[3]- Abdel Jaber, T, A review article: The relevance of traditional integration theory to less developed countries, Journal of Common Market Studies, JCMS , Vol 9, N 3, 1971, pp. 256-257.

[4]- Pearson, Scott R, and William D. Ingram, Economies of scale, domestic divergences, and potential gains from economic integration in Ghana and the Ivory Coast, The Journal of Political Economy 88 (5), 1980, p 1006, 1007.

[5]- Viner, J, Op.Cit, PP 41-49.

[6]- Cooper and Massel, Toward a General Theory of Customs Unions for Developing Countries, Journal of Political Economy, The University of Chicago, Vol 73, No 5 Oct 1965, p 456.

إلّا أنّ «إلكان Elkan» يرى أن الفوائد من التّكامل فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي في البلدان النامية توزع بشكل غير متساو بين الدّول الأعضاء ويدعو هذا التّأثير إلى "الغسل العكسي" حيث يتركز جزء كبير من الفوائد الاقتصادية للتكامل في عدد صغير من الدول الأعضاء[1] بينما تحقق البلدان الأضعف اقتصاديا والبلدان النائية جغرافيا فوائد أقل مقارنة بشركائها في المجتمع.

5.3. القدرة التنافسية الدولية في الماضي:

سعت البلدان النامية إلى التحفيز على تحقيق التكامل الاقتصادي في الفوائد الناجمة عن تحويل التجارة والتصنيع بالاستعاضة عن الواردات، وفي وقت لاحق، ومع الأخذ بأفكار الآثار الديناميكية للتكامل، وجدت حجج للتكامل في اقتصاديات الحجم، وخلق الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وما إلى ذلك. بيد أن مبادرات الاندماج في البلدان النامية تتجاوز في الوقت الحاضر تلك الحجج – ومعظمها يتبع سياسات تحرير التجارة وإلغاء الضوابط التنظيمية كجزء من برامجها الشاملة لتحقيق الاستقرار المتفق عليه مع المنظمات الدولية.

ويهدف هذا النهج إلى جعل سياسات التكامل الاقتصادي متوافقة ومتكاملة مع السياسات الأخرى من أجل تعزيز القدرة التنافسية الدولية. ولذلك، فإن معظم البلدان النامية تعتبر التكامل الاقتصادي أداة لزيادة القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي.[2]

6.3. القدرة التنافسية والتكامل:

أورد كلّ من «فينر وليبسي» أن المزيد من فوائد التكامل الاقتصادي يعود إلى البلدان المنافسة (البلدان المنتجة لمنتجات مماثلة) أكبر منه في البلدان التكميلية (البلدان التي تنتج منتجات مختلفة)؛ وأضاف «ماكوار Makower» و«مورتون Morton» أن هذه المكاسب من التكامل ستكون أكبر كلما زادت فروق التكلفة في إنتاج نفس السلعة في البلدان الأعضاء المحتملة في الاتحاد.[3]

بينما يرى «غرينواي وميلنر Milner and Greenway» أن إحدى المشكلات الهامة التي تواجه مشكلة ضعف أداء التجارة والتكامل بين بلدان الجنوب هي أنها في مراحل متماثلة من التنمية؛ وبالتالي لديها هياكل إنتاج متماثلة، ويفترض التكامل بين بلدان تنافسية أن التجارة ستأتي من التخصص داخل الصناعة، ويكون التوسع التجاري واضحا في حالة البلدان الصناعية المتقدمة، حيث يدعم التخصص في الصناعة حجم ودخل السوق، ومع ذلك، فمن الواضح أن هذا الأمر أقل احتمالا في حالة الأسواق الأصغر والأكثر فقرًا التي تميّز أسواق البلدان النامية.[4]

وحسب «بالاسا Balassa» فإن الفهم السابق لمعيار التنافسية والتكامل لا يتصل على الإطلاق بقضية البلدان النامية في الواقع، ويضيف« ميكيسيل Mikesell» أن الدّول النامية يجب أن تهدف إلى الوصول إلى

---

[1]- Elkan, Peter. Op.Cit, p58.

[2]- Amr Sadek Hosny, Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature, International Journal of Economy, P 143, (On Line: 02/01/2021), https://mpra.ub.uni-muenchen.de/63310/1/MPRA_paper_63310.pdf

[3]- Marinov, Eduard ,Op.Cit.P169, 170.

[4]- Greenway, David, and Chris Milner, South-South trade: Theory, evidence, and policy, The World Bank Research Observer 5 (1), 1990, p59, (On Line: 02/01/2021), documents.worldbank.org/curated/en/.../pdf/multi-page.pdf

درجة كبيرة من التكامل بينها، وينبغي أن يكون هدفها في الواقع تحقيق درجة كبيرة من التكامل، مما يزيد من حجم التجارة داخل المنطقة، وتكامل وتنوع الهياكل الاقتصادية.[1]

7.3. نسبة التجارة (التجارة البينية) مع الدول الأعضاء:

حسب «ليبسي Lipsey» فإن الاتحاد الجمركي من المرجح أن يحقق مكاسب الرفاهية كلما ارتفعت نسبة التجارة بين الأعضاء، ومع بقية العالم، وقد ثبت أن التجارة بين البلدان النامية على مر السنين كانت صغيرة نسبيا بالمقارنة بالتجارة بين البلدان المتقدمة مما يعني ضمنيا أن مكاسب الرفاهية في التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية ستميل إلى أن تكون صغيرة، ومع ذلك، فإن الدراسات التي أجراها «بالاسا Balassa» و«عبد الجابر Abdel Jaber» ترى بأن هذه الآثار لا ينبغي أن تؤخذ على النحو المعطى، وتورد هذه الدراسات عدة عوامل تحد من التجارة بين البلدان النامية، وتوضح أنه في حالة إزالة هذه العقبات من المرجح أن تزداد التجارة بين البلدان النامية التي تدخل في اتفاق تجاري، وتشمل هذه العوامل ما يلي:

- انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية؛
- عدم كفاية مرافق النقل؛
- ضوابط الصرف الأجنبي وقيود الاستيراد الأخرى؛
- عدم كفاية التسويق؛
- عدم وجود مواصفات موحدة.[2]

8.3. التصنيع على أساس استبدال الواردات:

تجدر الإشارة إلى أن دراسات آثار التكامل الاقتصادي للبلدان النامية ركزت بشكل أساسي على قدرة التكامل لتحفيز تنمية القطاع الصناعي (بسبب الحمائية)، بناءً على مستوى عالٍ من الجمارك الخارجية وحاجز التعريفة الجمركية، باعتماد استراتيجية التصنيع ذات التّوجّه الدّاخلي، وتعتمد على خطة من القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحول دون منافسة الواردات الأجنبية لهاته الصّناعات التّي أمكن لها أن ترى النّور في ظلّ هذا الحائط الجمركي،[3] للسّير باقتصاد الدّول النامية في مسار التصنيع لسدّ حاجة السّوق المحليّة بدلا من السّلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج، فسياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات.[4]

وتقوم هذه الاستراتيجية أساسا على إشباع حاجات السّوق المحلية لذلك تمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحلها، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمّها توفّر الطّلب المحلّي وتواضع الاستثمارات المطلوبة وميل حجم الوحدات الإنتاجية نحو الانخفاض، وعادة ما توفّر الدّولة لهذه الصّناعات

[1]- Inotai, A, Regional integration among developing countries, revisited. Policy, Research, and External Affairs Working Paper, no. 643. Washington, D.C: World Bank 1991, (On Line: 02/01/2021), documents.worldbank.org/curated/pt/.../pdf/multi0page.pdf

[2]- Amr Sadek Hosny, Op.Cit, P143.

[3]- سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ج2،مرجع سابق، ص 364.

[4]- محمد عبد العزيز، إيمان عطية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002 ،ص 310.

مظلّة من الحماية تكون كافية لمنع منافسة المنتجات الأجنبية من ناحية مع ضمان القدر اللّازم من الأرباح للمستثمرين لتحفيزهم على إقامة هذه الصّناعات.[1]

وكمرحلة ثانية يتّجه الاحلال محلّ الواردات نحو الصّناعات الاستهلاكية المعمّرة، وهي المرحلة التي يبدأ فيها الطّلب على هذه الصّناعات في الظّهور، بعد أن تكون عملية التنمية الاقتصادية قد ساهمت في توليد دخول للعاملين بالقطاع الصّناعي، وبالتالي توافر القدرة الشرائية، لشراء هذه السّلع؛ يضاف إلى ذلك أنّ العمالة المتوافرة في القطاع الصّناعي بدأت في التدريب على الفنون الإنتاجية المستخدمة في عمليات التصنيع.

بعدها تبدأ المرحلة الثالثة وتتجه نحو إنتاج الصّناعات الوسيطة والرّأسمالية،[2] ويضاف إلى ما تقدم أن عائد الربح الذي تحصل عليه الصّناعات الوسطية (مثل البتروكيمياويات والحديد والصلب) كثيرا ما يكون متواضعا، كذلك فإنّ نجاح الصّناعات الرّأسمالية الإنتاجية (مثل الآلات والمعدّات) يعتمد على التّخصص وتقسيم العمل، وعدم التوسّع في إنتاج أصناف مختلفة، لأن التّعدد الكثير في الأصناف والأنواع من شأنه أن يقلل من نطاق الإنتاج الأمثل و يطيل من فترة التعليم على الصناعة مما يرفع من تكاليف الإنتاج.[3]

وهذا من شأنه أن يؤدّى إلى تشوّه هيكل النّفقات وعدم كفاءة قطاع الأعمال، وتبديد الموارد الاقتصادية المستعملة في العمليّة التّصنيعية وعدم النّجاح في تحقيق الاستخدام الأقصى للطّاقات الإنتاجية المتاحة، والذي يعين وجود طاقات إنتاجيّة معطّلة في القطاع الصّناعي لعدم القدرة على توفير المدخلات المستوردة من الخارج.[4]

8.3. نظرية ميدان التدريب:

ومن أشهر النظريات في هذا السياق ما يسمى بـ "نظرية مجال التدريب"، والتي تستند إلى فرضيّة أنّه في المراحل الأولى من تكوين الصّناعة في البلدان النامية، يساهم الاعتماد على السّوق المحلية، والذي يمكن توفيره من خلال المشاركة في اتفاقية تكامليّة، في زيادة تدريجيّة في التنافسية الدولية، في الواقع، كيفيّة زيادة القدرة التنافسية الدّولية، وما هو التّخصّص الذي نهدف إليه، وهل يجب استخدام الحماية لدعم التّنمية الصناعية في اتفاقيات التّكامل بين البلدان النامية وما هو التخصص الذي يجب أن نهدف إليه، قضايا تمّ مناقشتها بدقّة في نظرية ميدان التّدريب من قبل "اينوتاي Inotai".

وتستند هذه النظرية إلى فرضية أنه من خلال المراحل الأولى من التكامل بين البلدان النامية، يمكن تحسين قدرتها التنافسية الدولية تدريجيا إذا كانت تعتمد على السوق الإقليمية في المرحلة الأولى من التصنيع،[5] يجب أن

---

[1]– عمرو محي الدّين، التّنمية والتّخطيط الاقتصادي، دار النّهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1972، ص 342.

[2]– سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ج2، مرجع سابق، ص367، 368.

[3]– محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992، ص 47.

[4]– عبد الله موساوي، مكانة التجارة الخارجية في استراتيجية التنمية عرض حالة الجزائر خلال الفترة: 1989– 1999، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002 ، ص 18.

[5]- Inotai, A, Op.Cit,, p 6,7.

توفر التجارة الحرة بين الدول جنبا إلى جنب مع التعريفات المرتفعة لواردات البلدان الخارجية، حماية مؤقتة للصناعات الناشئة؛ بالإضافة إلى سوق كبير بما يكفي لدعم الأعضاء، التنمية الصناعية المستقبلية.

ويشار إلى هذه العملية باسم: "التصنيع البديل" لتنمية القطاعات الصناعية في البلدان النامية، ويمكن تحقيق الانفتاح على الأسواق العالمية في مرحلة لاحقة عندما تصل البلدان النامية إلى درجة معينة من الكفاءة والتطور التكنولوجي. لذلك يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية على أنه مرحلة انتقالية نحو اقتصاد مفتوح ومنافسة مع بقية العالم بعد فترة قصيرة من التدريب، وبالتالي تسمى النظرية بنظرية "ساحة التدريب".[1]

هناك بعض الحجج ضدّ هذه النّظرية، على الرّغم من أنّها تبدو سليمة من النّاحية النظرية، بحيث يرى «اينوتاي» بأنّه أوّلاً وقبل كل شيء، يعتبر تطوير الأسواق الإقليمية في كثير من الحالات ليس كبيرًا بما يكفي لتمكين التنمية الصناعية من حيث اقتصاديات الحجم، ثاني نتيجة لعملية التدريب، يمكن أن يكون هناك تحسّن طفيف وقد لا يكون؛ ثالثًا، هناك اختلافات كبيرة في تفضيلات الطلب والأذواق فيما يتعلق بالواردات من البلدان الخارجية مقارنة بالواردات القادمة من التجارة البينية، إلى جانب ذلك، لا توجد ضمانات بأنّ الدّول النامية ستتحمّل وتفي بالتزامها بفتح وتحرير تجارتها مع بقية العالم عند نقطة معينة، وبالتّالي يمكن أن تصبح تدابير الحماية دائمة بدلاً من مؤقّتة.[2]

9.3. نهج الحزمة:

طريقة معقدة أخرى لتنفيذ التكامل بين البلدان النامية هو "نهج الحزمة"، ووفقًا لـ: «بالاسا وستوتجيسديك» هو نهج شامل يهدف بشكل خاص وصريح إلى تسهيل عملية التّكامل وتعزيز استقرار اتّفاقية التّكامل من خلال التّأكّد من أنّ كلّ دولة عضو مسؤولة عن تنفيذ مشروع تكامل واحد ضمن حزمة مشتركة من هذه المشاريع، يمكن أن تشمل: النقل والاتصالات والسلع العامة والتعليم والعلوم والزراعة والتعدين والصناعة...إلخ.

هناك شرط مهم للتّطبيق النّاجح لنهج الحزمة هو أنّ المعلومات الشّاملة المتعلقة بتوزيع فوائد وتكاليف كل مشروع على كل عضو، يجب أن يكون متاحا حتى لا تكون هناك دول أعضاء تشعر بعدم المساواة في توزيع المكاسب والنفقات لعملية الاندماج، بينما يرى « بالاسا وستوتجيسديك » أنّه على الرّغم من أنّ هذا النّهج قد يبدو معقولا فقد تنشأ مشاكل على مستوى التّمويل والتّحكّم والرّقابة.[3]

في هذا السّياق، يُنظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه فترة انتقالية في التنمية تسبق الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي، ومع ذلك، فإن ممارسة بناء التكامل في البلدان النامية أظهرت محدودية فعالية هذا النّوع، فالأسواق الإقليمية التي أنشأتها البلدان النامية لم تكن في كثير من الحالات كبيرة بما يكفي لإحداث تغييرات

[1]- Junquera-Rueda, The European Model of Integration: Lessons for the Central American Common Market, Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series, sponsored by the EU Commission, Vol 5 No 18, 2005, p 4.
[2]- Inotai, Andras, Interrelations between subregional co-operation and EU enlargement, P 10.
[3]- Balassa and Stoutjesdijk, Economic Integration among Developing Countries, World Bank Reprint Series: Number Thirty, Reprinted from the Journal of Common Market Studies،September 1975, p 53.

هيكلية كبيرة، وفي الوقت نفسه، فإنّ النّتائج السّلبية المتاحة لا تثبت عدم الفعاليّة الكاملة لهذا النّهج عند إنشاء روابط تكامل مع سوق داخلي كبير.

وهكذا، فإنّه في الوقت الحاضر لا يَسمح بتحليل الخبرة المتراكمة لتفاعل التكامل بين البلدان النامية والبلدان ذات الأسواق النّاشئة بالتوصّل إلى استنتاجات لا لبس فيها حول نسبة الآثار الإيجابية والسلبية لتكاملها.

4. أثر الآثار الساكنة والديناميكية إيجابي عند تكامل الدّول النامية مع الدول المتقدّمة أو فيما بينها:

يهتم البلد النامي في المقام الأوّل بوصول منتجاته إلى سوق كبير وواسع ومتنامي، لا يمتلكه هو ولا الدّول المماثلة له من حيث مستوى التنمية، فضلاً عن الوصول إلى سوق رأس المال الكبير، وفي الوقت نفسه، تُظهر تجربة دمج الدّول مع الأسواق الناشئة مع الدول الأكثر تقدمًا أن تكوين مجموعة التكامل، ونسبة المشاركين الأقل تقدمًا في تكوينها، يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في توزيع المكاسب.[1]

1.4. حجم الدول المشاركة:

تفترض النّظرية التقليدية أنه كلّما كانت الدول المشاركة أكبر (من الناحية الاقتصادية) كلما كانت فوائد التكامل أكبر، فإذا كان حجم الاقتصاد يقاس بالناتج القومي الإجمالي فإن منافع التكامل للدول النامية صغيرة بشكل مهم، من ناحية أخرى، يدعي «بالاسا» أن مكاسب التكامل لا تعتمد فقط على حجم البلدان المشاركة في ترتيب التكامل، ولكن أيضا على معدل نموها الاقتصادي.[2]

2.4. آثار التكامل بالنسبة للبلدان الصغيرة:

يرى «كرينين Kreinin» أنه يمكن ملاحظة المكاسب المحتملة من التكامل الاقتصادي بدقة في الدول الأعضاء الصغيرة والمتوسطة الحجم، أمّا إذا كان التّكامل (والتجارة ككل) ينفّذ بين بلد صغير وآخر كبير، فإن الفوائد للصّغار أكبر لأن الطّلب أكبر على صادراتها، ويكون أفضل لو كان البلد الصّغير بلدا ناميا، والبلد الكبير هو بلد متقدّم، مع ارتفاع القوة الشرائية، ويعزّز «فيلكو ومارينوف Marinov, Velko» هذه الفكرة حيث يرى أنّ المزايا النسبية للاقتصاديات الوطنية الصغيرة تتجلى في طبيعتها النقية، وفقا لمن هو في بيئة سوق أكبر، فهي تحسّن هيكلها الإنتاجي والسّوقي وتزيد من كفاءتها، "إنّ الآثار الإيجابية لمشاركة البلدان الصّغيرة في التّكامل الاقتصادي تتحقّق في الأجلين المتوسّط والطويل، وهي تقيّم الآثار الديناميكية الإيجابية بقدر أكبر بكثير مما يبرّر الخسائر الثابتة على المدى القصير".[3]

وهناك قياس آخر محتمل لحجم مجتمع الاندماج هو عدد السكان، بموجب هذا المعيار، ستستفيد البلدان النامية بالتأكيد من التكامل حيث أنها عادة ما تكون مكتظة بالسكان.[4]

[1]– دومينيك سلفادور، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص146.

[2]- Eduard Marinov, Op.Cit, p373.

[3]- Ibid.

[4]- Amr Sadek Hosny, Op.Cit, P145

في الوقت نفسه، إذا اندمجت عدة بلدان ذات مستوى تنمية منخفض (نامية أو مع أسواق ناشئة) مع بلدان ذات مستوى عالٍ من التنمية، نتيجة لتأثيرات إنشاء وتحويل التجارة، فقد يستفيد بعضها، والبعض الآخر يخسر في المنافسة.[1]

وبالتالي، فإن فعالية المشاركة في منطقة التجارة الحرة واتفاقية التكامل الاقتصادي لا يتم تحديدها من خلال حقيقة تحرير التبادل في مناطق معينة، ولكن من خلال الشروط المباشرة لهذا التّحرير، في هذه الحالة، يمكن أن يكون هناك سيناريوهان لتطوّر الأحداث إذا تمّ الضّغط على اتّفاقية التّجارة الحرّة من قبل بعض الشّركات عبر الوطنية منذ البداية وعملت على تنفيذ مشاريع محدّدة، فإنّ توقيعها سيؤدّي إلى توسيع مبكّر لمستوى التّفاعل الاقتصادي مع الشركاء.

ومع ذلك، قد يحافظ هذا على مكانة المنتجين المحلّيين في مكانة معينة من سلسلة القيمة المضافة، وعندما يكون التوقيع على اتفاقية تمليه اعتبارات ذات طبيعة نظريّة ولا يرتبط بمشاريع تعاون محددة في هذه الحالة، قد يتبين أن الآثار الإيجابية للتّحرير خادعة، والتّوقيع على الاتفاقية، الذي يحدّ من مجال المناورة في السياسة الاقتصادية، قد لا يحقّق نتائج ملحوظة في زيادة حجم الإنتاج المحلّي للسّلع والخدمات.

يُظهر هذا التحليل أن العديد من الأفكار الموجودة حول التأثيرات المحتملة لتفاعل التكامل غير مدعومة بأدلّة كافية من الناحية العملية، وفي سياق انخفاض المستوى العام للحواجز أمام حركة عوامل الإنتاج على نطاق عالمي، تكون التأثيرات الملحوظة أقل وضوحًا مما كانت عليه في العقود السابقة؛ (على سبيل المثال، أثناء تشكيل السوق الأوروبية المشتركة)؛ والتأثيرات الناشئة تختلف اختلافا كبيرا في البلدان المتقدمة والنامية، وكذلك في الأسواق الناشئة. ومع ذلك، فإن النسبة المحددة من "الإيجابيات" و"السلبيات" للمشاركة في عمليات التكامل تعتمد على مجموعة من العوامل المحدّدة، والتي غالبًا ما يصعب التنبؤ بها؛ في ظل هذه الظروف، يرى البعض أنّ التّكامل الاقتصادي فقد أهمّيته إلى حدّ كبير كمحفّز قويّ للتنمية الاقتصادية.

ثالثا– تصنيف الآثار الساكنة والديناميكية للتّكامل الاقتصادي في هيكل الاقتصاد الوطني:

الآثار التقليدية للتكامل الاقتصادي التي تم تحليلها أعلاه تتعلّق، أوّلاً وقبل كل شيء، بالتغيّرات في هيكل التجارة الخارجية للدّول المندمجة، والتّغيرات التي تسبّبها في الاقتصاد الوطني لكن تأثير عمليّات التّكامل يتوسّع باستمرار؛ لأنّ مفهوم التكامل الاقتصادي الدولي متعدّد الأوجه ويرجع ذلك إلى حقيقة أن دائرة مؤلفي تفسيراته تضمّ باحثين ذوي آراء سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة تمامًا.

فهو لا يغطّي فقط مجال الإنتاج ومجال التّداول، ولكن أيضًا مجالات أخرى من الحياة الاقتصادية (المالية والاستثمارية، والموارد)[2]، وكذلك المكوّنات الاجتماعية والمؤسّسية والابتكارية والتكنولوجية والبيئية للتنمية الوطنية؛ بالطّبع، يتجلى التّأثير المباشر على المكوّنات غير الاقتصادية للتّنمية الوطنيّة بشكل رئيسي في مراحل

[1]- Ushkalova, The Economic Implications of Regional Integration, Op.Cit, p133.
[2]- Aycil YUCER and Kabeer MUHAMMAD, Op.Cit, p06.

التّكامل المتقدّمة، وذلك بتوزيع الآثار الستاتيكية والديناميكيّة على مكوّنات ومؤشّرات التّنمية الاقتصادية وغير الاقتصادية. ومع مراعاة الاعتبارات المذكورة أعلاه، من المستحسن توسيع تصنيف آثار التّكامل من خلال توزيعها حسب مكوّنات التّنمية الوطنية التي تؤثّر عليها، ووفقًا لهذا المعيار، يمكن تصنيف آثار التكامل الاقتصادي الإقليمي على النّحو الآتي:

1. الآثار الستاتيكية للتكامل الاقتصادي:

ممثّلة في آثار التجارة على الإنتاج والتّداول وما ينتج عنهما من خلق للتّجارة أو تحويل للتجارة، وهو ما تمّ عرضه وتحليله بإسهاب فيما سبق.

2. الآثار الدّيناميكية للتّكامل الاقتصادي:

أثناء عمليّات التّكامل، تتوسّع حدود التّأثير إلى ما وراء الإطار الاقتصادي البحت، وتشمل أيضًا التكامل الاجتماعي والمؤسّسي والابتكار. ومع ذلك، حتى في المراحل الأولى من التّكامل، فإنّ آثار التجارة لها تأثير غير مباشر على المكونات الأخرى للتنمية الوطنية؛ على سبيل المثال، التغييرات في الهيكل الجغرافي والسلعي للتجارة تؤدي إلى إشباع السوق الاستهلاكية بالسلع، وبالتالي مستوى إشباع احتياجات المستهلكين للسكان. ويرتبط نقل الإنتاج بتغيير حركة الاستثمارات وتعديل التدفقات النقدية والتحوّلات في هيكل العمالة، كما يؤثّر على مستوى التلوّث البيئي.

1.2. الآثار الاقتصادية:

1.1.2. تنسيق السياسات الاقتصادية والهيكلية:

الفكرة هنا هي أنه من الممكن تعظيم المكاسب المحتملة للتكامل الإقليمي عن طريق إخضاع البلدان لنظام معين يبدأ من معايير وقواعد منسقة، هذا التنسيق في أغلب الأحيان يتعلق بتطوير إطار قانوني واقتصادي موات للاستثمار الخاص: مزامنة الاقتصاد الكلّي وتنسيق السياسات الاقتصادية.

- **التّزامن الاقتصادي الكلي وتنسيق السياسات:** عندما يتم توقيع اتفاق التكامل بين البلدان النامية، فإن تباين سياساتها الاقتصادية الكلية، إلى جانب انعدام التنسيق فيما بين الدول الأعضاء، يمكن أن يقلّل من المكاسب المحتملة للاندماج، لا سيما فيما يتعلّق بزيادة التّجارة الإقليميّة، وتؤكد التداعيات المالية من خلال أزمة عام 2008، على الدّور الهام الذي يمكن أن يلعبه تنسيق السياسات في استقرار الاقتصادات النامية.

ويفيد تنسيق السّياسات مع بلدان ذات الدّخل المرتفع شركاء البلدان النامية عن طريق الحدّ من تقلّبات الاقتصاد الكلي وزيادة الاستقرار عندما يكون تقلّب الاقتصاد الكلّي ناتجًا عن الصّدمات الشّائعة وليس الصدمات الخاصة بكل بلد، ويكون هناك تزامنا أقل بين البلدان الصناعية النامية في اتفاقية التجارة الحرة بسبب هياكل الإنتاج غير المتكافئة وتقلّب الاقتصاد الكلي الفردي، وفي البلدان ذات

الدخل المرتفع، يكون تنسيق السياسة أكثر فائدة بسبب تزامن دورة العمل الأكبر وهياكل الإنتاج المتماثلة.

ونظرًا لأن البلدان أصبحت أكثر ارتباطًا مع زيادة التكامل التجاري، تجد الدّول صعوبة متزايدة في اتباع خيارات سياسية مستقلة لأن أدوات السّياسة مثل أسعار الصّرف الثابتة، والتّمييز التّعريفي، وإعانات التّصدير محظورة بموجب اتفاقيات التجارة الحرة.[1]

ومن خلال نموذج "Mundell-Fleming" ما يعرف بـ: (IS/LM)، فإنّ خيارات سياسة الدّولة محدودة بشكل أكبر لأنه يجب عليها الاختيار بين الحفاظ على شرطين فقط من الشروط الثلاثة الآتية: حركة رأس المال، واستقلالية السياسة النقدية، ونظام سعر الصرف الثابت. وعلى سبيل المثال، يمكن للدولة أن تحدد سعر الصرف الخاص بها ولكن فقط من خلال الحفاظ على ضوابط رأس المال، أو يمكن للدّولة أن تتمتّع بحريّة حركة رأس المال وتحتفظ بسياسة نقدية مستقلّة ولكن فقط من خلال السّماح بأسعار الصّرف العائمة، أو يمكن للدّولة أن تتمتّع بحريّة حركة رأس المال وتثبيت عملتها ولكن بعد ذلك لن تكون قادرة على تعديل السّياسة النّقدية للتّعامل مع مشاكل التّضخّم أو مع الرّكود، مع وجود خيارات أقل وتنسيق متزايد للسّياسات مع الدول ذات الدّخل المرتفع.

قد تستفيد دولة نامية من الثقة الاقتصادية الدولية المتزايدة بسبب مصداقية السياسة المحلية الأكبر لأنّها ستكون الآن إلى حدّ ما منغلقة مع الشركاء ذوي الدخل المرتفع، لكن تنسيق السياسات والخسارة المطلوبة لاستقلالية السياسة النقدية لها تكاليفها، والتي يجب موازنتها مقابل فوائدها. وتكون هذه التّكاليف أقل عندما يكون هناك تزامن لدورة العمل بين البلدان وعندما يمكن للدّول استخدام أدوات السياسة البديلة، مثل تعديل الأجور والأسعار ومرونة العمالة للتعويض عن فقدان استقلالية السياسة النقدية.[2]

وبهذا الخصوص يلخّص « ماتو وفينك » آثار تبني معايير دولية وتنسيق السياسات على الدول الأعضاء في الاتفاقيات التجارية في النقاط الآتية:

- إذا لم تكن المعايير الوطنية مثالية، يمكن أن يكون وسيلة لتحسين المعايير الوطنية؛
- يمكن أن يكون أداة لتحرير التجارة إذا كانت المعايير الوطنية قد استولت عليها المصالح الحمائية؛
- في وجود اختلافات في المعايير، يؤدي إلى تحقيق منافسة أكبر في السّوق المتكاملة، بتكلفة اجتماعية في بلد واحد على الأقل من البلدان الشريكة؛

[1]- Cooper C.A, Benton. F, Massell, Op. Cit, p 467.

[2]- Helen Chang, Macroeconomic Synchronization and Policy Coordination After Regional Economic Integration in the Americas, Institut des Amériques, 2011, p 17.

- إذا كانت المعايير الوطنية هي الأمثل، فإن هناك مفاضلة بين المكاسب من الأسواق المتكاملة وتكاليف الخروج عن المعايير المثلى على الصعيد الوطني، ومن المرجح أن تكون هذه المقايضة أشد حدة في اتفاقات التجارة الإقليمية التي تشمل الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء؛
- في حين قد يكون لدى البلدان المرتفعة الدخل معايير أعلى، وقد يكون لدى البلدان ذات الدّخل المنخفض مستوى منخفض من المعايير الإلزامية التي تعكس مقايضتها المثلى بين السعر والجودة.[1]

❷ **تزامن الاقتصاد الكلي والدورات الاقتصادية:** هناك صلة بين كثافة التجارة (التجارة البينية) وتزامن دورة الأعمال، (الدورات الاقتصادية أو الدورات التجارية) والتي تعني التّكرار المنتظم لحدث ما أو ظاهرة معينة، ويكون التكرار المنتظم على مستويين: الزمن والحدّة؛[2] تتكوّن من تلك التوسّعات تليها تلك الانكماشات التي تحدث انخفاض في وقت واحد تقريبا في العديد من القطاعات، تليها فترات الركود الاقتصادي، ثم انتعاش واسع النطاق من شأنه توليد مرحلة من التّوسّع في الدورة القادمة.[3]

ويعتمد تقارب دورة الأعمال أيضًا على درجة التّخصّص الاقتصادي والتّكامل المالي بين الدّول الأعضاء بالإضافة إلى تكامل سوق العمل، يمكن أن ينخفض التزامن إذا شجعت اتفاقية التجارة الحرة التخصّص بين الدّول. على العكس من ذلك، نظرًا لأن الصّدمات المالية تعبر الحدود بسهولة أكبر مع التّكامل المالي، فمن المحتمل أيضًا أن يؤدّي التّكامل المالي إلى زيادة تزامن الاقتصاد الكلي، حيث يجعل حركة رأس المال أسعار الفائدة المحلّية وأسعار الأصول المالية أكثر حساسية للظروف الدولية.[4]

وبالنظر إلى العمالة، فإنّ عدم تجانس سوق العمل في دول منظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية يقلّل من تزامن دورة الأعمال، في حين أنّ اتّفاقيات التّجارة الحرّة عادة لا تحرّر أسواق العمل، كما يمكن أن يؤدّي التكامل التجاري بشكل غير مباشر إلى مزيد من التكامل في سوق العمل من خلال المنافسة في سوق الإنتاج؛ ونتيجة لذلك، "عندما يقترن تنقّل رأس المال بتحرير التجارة، وعندما يصبح الإنتاج أكثر تكاملاً عبر الحدود الوطنية، تصبح فرص العمل والأرباح للعمال في البلدان المختلفة مترابطة بشكل متزايد والتي يمكن أن تساهم أيضًا في بعض التزامن.

ويجب أن نتوقّع أن يساهم التكامل الإقليمي في تزامن دورة الأعمال بين الشركاء الصناعيين ذوي الدخل المرتفع في اتفاقية التجارة الحرة. بالنظر إلى التكامل التجاري أولاً، حيث يميل الشركاء الصناعيون ذوو الدّخل المرتفع إلى امتلاك هياكل إنتاج مماثلة مع مستويات أعلى من التّجارة داخل الصّناعة، تشير المستويات العالية من التجارة داخل الصناعة إلى تكامل المنتج بين الأسواق وبالتالي قد يشير أيضًا إلى بعض التكامل في سوق العمل.

---

[1]- Alan Matthews, Op.Cit, p35.

[2]– أشواق بن قدور، تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية، المجلّة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلّد 5، العدد 1، 2018، ص69،70.

[3]– دحمان بواعلي، البشير عبد الكريم، نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية –دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية والسياسة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16، 2020، ص 4،3.

[4]- Helen Chang, Op.Cit, p 3.

وأيضا من حيث التكامل المالي، والذي يحدث عندما تواجه الأصول المالية مجموعة واحدة من القواعد ومعادلة العوائد على تلك الأصول المالية، تكون البلدان الصناعية ذات الدّخل المرتفع أكثر تكاملاً مالياً من البلدان النامية على النّحو الذي تحدّده إجراءات تقييد رأس المال والانفتاح كما تكون وتيرة تحرير الاستثمار في البلدان النامية أبطأ من البلدان الصناعية على أساس إجراءات تقييد رأس المال والانفتاح.[1]

يشير هذا إلى أن الاتفاقيات بين الدّول النامية الصناعية قد تكون أقلّ تكاملاً مالياً من الاتفاقيات بين الدّول الصّناعية ذات الدخل المرتفع، في حين أن التكامل الإقليمي له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر.[2] بالإضافة إلى ذلك، فإن التّخصّص لا يؤدي بالضرورة إلى هياكل إنتاج غير متكافئة وصدمات خاصة بالصناعة، ويمكن أن يؤدّي إلى زيادة تزامن الاقتصاد الكلي.

ومع ذلك، يمكن للتّكامل الاقتصادي بين الدّول الصّناعية والبلدان النّامية أن يولّد تجارة بين الصّناعات أكثر من التّجارة داخل الصّناعة، لذلك، يميل الشركاء في التنمية الصناعية إلى امتلاك هياكل إنتاج غير متكافئة أكثر من التكامل بين الدّول الصناعية ذات الدّخل المرتفع.

يبدو أن التغييرات في خصائص دورة الأعمال مرتبطة بالتغيرات بمرور الوقت في خصائص النظام النقدي، ولا سيما حركة رأس المال أو الضّوابط وسعر الصّرف الثابت أو العائم.[3]

وبالنّسبة لتكامل الأسواق المالية في إطار الإقليمية المفتوحة يناقش«Crockett» هذه الحقيقة من خلال كل العوائد التي يمكن تحقيقها، والتي تتطلب تحرير تدفق رؤوس الأموال وإزالة الحواجز الدولية للتجارة أمام البنوك وعمليات التأمين ومختلف الخدمات المالية الأخرى، والتي تؤدّي إلى التّخصّص والمنافسة الكبيرة في عرض هذه الخدمات المالية، وبالتالي تخفيض تكلفة عرض هذه الخدمات المالية، إلى جانب زيادة ضغط المنافسة وتحرير الأسواق المالية.

وبالتالي فإن تكامل هذه الأسواق يعمل على ترقية الإنتاجية والنمو والإبداع في صناعة المنتجات المالية، وفي النهاية إزالة الرقابة على رؤوس الأموال وتحسين تدفّقها للحفاظ على المستثمرين ورأس مال الصناديق الاستثمارية. من خلال كل العوائد التي يمكن تحقيقها، والتي تتطلب تحرير تدفق رؤوس الأموال وإزالة الحواجز الدولية للتجارة أمام البنوك وعمليات التأمين ومختلف الخدمات المالية الأخرى، والتي تؤدي إلى التخصص والمنافسة الكبيرة في عرض هذه الخدمات المالية، وبالتالي تخفيض تكلفة عرض هذه الخدمات المالية؛ إلى جانب زيادة ضغط المنافسة وتحرير الأسواق المالية، فإن تكامل هذه الأسواق

[1]- World Bank, World Bank Development Indicators and Global Development Finance, 2011, pp 130-134, (On Line: 25/01/2021), http://data.worldbank.org/

[2]- International Monetary Fund, World Economic Outlook: The International Technology Revolution, International Monetary Fund Occasional Paper, nº 2, 2001, pp 148-150.

[3]- Helen Chang, Op.Cit, pp 3-5.

يعمل على ترقية الإنتاجية والنمو والإبداع في صناعة المنتجات المالية، وفي النهاية إزالة الرقابة على رؤوس الأموال وتحسين تدفقها للحفاظ على المستثمرين ورأس مال الصناديق الاستثمارية.[1]

❸ **التزامن الاقتصادي الكلي والتقلب والاستقرار:** وجد أن تقلبات الاقتصاد الكلي لها تأثير سلبي بشكل عام على الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج ويمكن أن يكون لها تأثير سلبي على نمو الاستهلاك، لا سيما في البلدان النامية ذات الوصول المحدود إلى الأسواق المالية الدّولية والأسواق الماليّة المحليّة الضّعيفة، من حيث الناتج، يؤثر تقلب الاقتصاد الكلي على مستوى عدم اليقين، والذي يشجع الاستثمار وبالتالي يقلل الإنتاج.[2]

ومن نتائج التغييرات الكبيرة والمفاجئة في تدفقات رأس المال حصول تقلبات في الاقتصاد الكلي وحتى حدوث أزمة في العملة، وبالتالي، يمكن أن تحدث تقلبات الاقتصاد الكلي بشكل متكرر في البلدان النامية أكثر منه في الدول ذات الدخل المرتفع،[3] ويمكن أن تكون البلدان النامية والصغيرة الحجم ذات الاقتصادات المفتوحة أكثر عرضة للصدمات المحلية والخارجية لأنها غير قادرة على التخفيف من آثار هذه الأنواع من الاضطرابات الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى أربعة عوامل:[4]

① الدول النامية غير قادرة على إجراء تعديلات في السياسة المالية لتنويع المخاطر؛

② قد لا تكون قادرة على تغيير القطاعات عندما تتغير الظروف الاقتصادية؛

③ لديهم أسواق مالية محلية ضعيفة؛

④ لديهم روابط مالية دولية هشة تقيد الاقتراض الدولي؛

نتيجة لذلك، يمكن أن يساعد تقلب الاقتصاد الكلي في هذه الأنواع من الدول في التّعجيل بالأزمات المالية وفقدان الإنتاج وانخفاض النّمو الاقتصادي. ومع ذلك، قد يساعد التكامل التجاري وزيادة التزامن الاقتصادي الكلي مع الدول الصناعية ذات الدخل المرتفع في تقليل التقلبات الدورية للدول الأعضاء النامية في اتفاقيات التجارة الحرة، ويمكن أن ينتج هذا عندما تؤدي التجارة المتزايدة إلى زيادة التجارة في الصناعة وزيادة حجم تجارة المدخلات الوسيطة، ممّا قد يقلّل من تقلّبات الإنتاج.[5]

وقد يؤدي تحرير التجارة وزيادة التناسق في دورة الأعمال أيضًا إلى تأمين الوصول إلى الأسواق، وخلق مناخ استثماري أكثر استقرارًا، وزيادة تنويع الصادرات وتقليل مخاطر معدلات التبادل التجاري

---

[1]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تحليل سياسات الاقتصاد الكلي لأغراض التنسيق الإقليمي في منطقة الإسكوا :تزامن الدورة الاقتصادية وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي الأمم المتحدة نيويورك، 2006، ص32، 33، (على الخط: 13-02-2021)، https://archive.unescwa.org/file/31251/download?token=TL4SSXxp

[2]- Ramey, Garey and Valerie A. Ramey, Cross Country Evidence on the link between Volatility and Growth, American Economic Review, vol. 85, 1995, p 51.

[3]- Loayza, Norman, Romain Rancière, Luis Servén, and Jaume Ventura, Macroeconomic Volatility and Welfare in Developing Countries, World Bank Economic Review, vol. 21, nº 3, 2007, p 346.

[4]- Callebero, Ricardo J, Macroeconomic Volatility in Latin America: A Conceptual Framework and Three Case Studies, Economia, vol. 1, nº 1, 2000, p 35.

[5]- Razin, Assaf and Andrew Rose, Business Cycle Volatility and Openness: An Exploratory Cross Sectional Analysis, in Capital Mobility: The Impact on Consumption, Investment and Growth, Cambridge University Press, 1992, p 66.

من صدمات معدلات التبادل التجاري الخارجية وبالتالي خفض مستوى التقلبات الدورية وزيادة استقرار الاقتصاد الكلي للدول النامية.[1]

كما يمكن أن يؤدّي التكامل التجاري إلى زيادة تقلّب الإنتاج والاستهلاك عندما تؤدي التجارة المتزايدة إلى زيادة التخصص بين الصناعات، وبالتالي فإن هذه الدول تكون أكثر عرضة لصدمات الصناعة، ونتيجة لذلك، فإن الصّلة الإيجابية بين التكامل التجاري وزيادة التزامن والاستقرار تعمل بشكل جيد عندما تكون هناك آثار غير مباشرة إيجابية من البلدان الشريكة ذات الدخل المرتفع.

2.1.2. سياسة الاستثمار:

شكل الاستثمار الأجنبي المباشر حافزاً لتكامل الأسواق والعولمة من خلال المساعدة في ربط أسواق رأس المال والعمل وتحسين الإنتاجية، وإذا ما أريد للشركات الأجنبية أن تنخرط أكثر في اقتصادات الدول المتلقية للاستثمار، وجب عليها تحسين أدائها وإقامة روابط خلفية مع الشركات المحلية الوطنية.

ويشير مفهوم الاستثمار المباشر إلى التّدفقات والأرصدة المتراكمة التي تنشأ بين الأطراف في علاقة استثمار مباشر؛ وتضع بعض الدول معايير معينة للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثّل تلك الاستثمارات التي يكتسب فيها مقيم في بلد ما حصة لا تقل عن: 10 ٪ من حصة شركة مقيمة في بلد آخر، وبالتالي تمنحه السّيطرة عليها.[2]

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر رئيسي في العولمة والاقتصاد العالمي، فهو محرّك التّوظيف والتّقدم التكنولوجي وتحسين الإنتاجية، وبالتالي النمو الاقتصادي، ويلعب الأدوار الحاسمة لدفع التنمية، والصّرف الأجنبي وفجوات الاستثمار والعائدات الضريبية في البلدان النامية.

وقد أدّت عمليات الّتحرير الاقتصادي، المترافقة مع التقدّم في مجال الاتّصالات ووسائل النّقل إلى تزايد تكامل الأسواق العالمية والخدمات ورؤوس الأموال، وأعطى الاستثمار الأجنبي المباشر حافزاً كبيراً لعملية التكامل تلك من خلال المساعدة في ربط أسواق رأس المال والعمل وزيادة الأجور النسبية وإنتاجية الشركات في الدول المضيفة، ما جعل الشركات متعددة الجنسيات تنتهج استراتيجيات ذات صفة عالمية؛ مستندة في ذلك إلى قدر كبير من التخصيص وتوزيع الأنشطة، واستهدفت الاستفادة من الوفورات الكبيرة التي تحققها هذه الاستراتيجيات.[3]

ويمكن أن يؤثّر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بتأثير توسيع رأس المال أوّلا، وهو التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على مخزون رأس المال، والذي سينخفض بمرور الوقت.

---

[1]- Lederman, Daniel, William F. Maloney, and Luis Servén, Lessons from NAFTA: For Latin America and the Caribbean, Palo Alto: Stanford Economics and Finance, 2005.p 99.

[2]- Jagik Iskhanovich and Sergey Alekseevich, The Interdependence of Economic Integration and Foreign Direct Investment, Article published in the Journal of Contemporary Issues of Social and Economic Development in the Republic of Armenia, 2018, p 144,145.

[3]- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية العدد 33، 2003، ص 14.

وبتأثير تعميق رأس المال ثانيا، الذي ينطوي تأثيره على نقل المعرفة والتكنولوجيا، إلى اقتصاد البلد المضيف، وبالتالي، فهو يغطي العوامل الخارجية للتكنولوجيا والإنتاجية والعوامل الخارجية الأخرى المرتبطة بالاستثمار، وسيكون له تأثير إيجابي على النمو على المدى الطويل.[1]

يتمثل أحد المفاهيم التحليلية الرئيسية المتعلقة بتأثير التكامل الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في التمييز بين **خلق الاستثمار وتحويل الاستثمار**. إن تأثير إنشاء وخلق تدفقات الاستثمار هو نقل الإنتاج إلى دولة عضو في مجموعة التكامل، حيث تكون التكاليف أقل بسبب إزالة الحواجز أمام حركة رأس المال، ويتمثّل تأثير تحويل تدفّقات الاستثمار في نقل الإنتاج من دولة ذات تكاليف أقل (غير مدرجة في اتحاد التكامل) إلى بلد ذات تكاليف عالية، وهو عضو في اتّحاد التكامل، ما يقلّل من فرص تطوير التّخصّص في الإنتاج، ويقلّل من المنافسة، وبالتّالي يقلل من الحوافز لتحسين التكنولوجيا.[2]

تعتبر تأثيرات إنشاء وتحويل الاستثمار مهمة بالنسبة لاقتصادات الأسواق النامية والناشئة التي تكافح من أجل الاستثمار الأجنبي، وبالتالي فإنّ تأثير التّكامل الاقتصادي على تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون إيجابيًا، كما أنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة ستساهم في زيادة تطوير المناطق التكاملية، ويلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية بالنّسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية في المجالات الآتية:

- يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فوائد تكامل اقتصادي أفضل من حيث التّوسّع التجاري، فيمكن أن يعزّز خطط التّكامل التي يحركها السوق، لأنها تخلق مجالًا أكبر للتجارة المتبادلة وتزيد من درجة تداخل السوق.[3]
- يمكن أن يؤدّي التّكامل الاقتصادي إلى مزيد من تدفقّات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة المتكاملة ككل. وهنا يرى «كراينين Kreinin» أنّ اتفاقيات التّجارة التّفضيلية يمكن أن تؤثّر بشكل مباشر على مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع إدراج أحكام لتحرير الاستثمار وكذلك التأثير بشكل غير مباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحرير التجارة، ويمكن استخدام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لإظهار التكامل المالي.[4]
- تجعل الاستثمارات السوق أكثر قدرة على المنافسة الوطنية وأعلى كفاءة في تخصيص الموارد من خلال كسر احتكار الشركات المحلية، وبالتالي النمو الاقتصادي المتسارع.
- يمكن لمشاريع التّكامل تحسين وضعها في المنافسة العالمية فيما يتعلق بالمناطق الأخرى وبالتالي جذب الاستثمار وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان الأعضاء، ممّا يؤدي إلى تحفيز تنمية وتكثيف التدفقات التّجارية على النّمو الاقتصادي والعمالة في المدى الطّويل (إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر والتّجارة متكاملين).

---

[1]- Jagik Iskhanovich and Sergey Alekseevich, op.cit, p 145.
[2] - Ochkalova, The Economic Implications of Regional Integration: Myths and Reality, Op.Cit , p 134,135.
[3]- Jagik Iskhanovich and Sergey Alekseevich, Op.Cit, p 157,158.
[4]- Helen Chang, Op.Cit, p 4,5.

- يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر آثارًا جانبية إيجابية للشركات الوطنية من خلال النقل غير المباشر للتكنولوجيا والدراية الفنية ورفع المستوى التكنولوجي للبلد المضيف بشكل مباشر.
- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر استيراد رأس المال المباشر والتقنيات الجديدة، مما يساهم في إعادة التنظيم، الاستراتيجي للشركات.
- عندما تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد كبيرة بما يكفي، يمكنها تغيير الأسعار ورفع الأجور وتحسين شروط التبادل التجاري.
- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر سدّ الفجوة المحتملة في المدى المتوسط بين المدّخرات المحلية واحتياجات الاستثمار.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر المتبادل بين الدول في تشكيل سلاسل القيمة داخل الكتلة من أجل تسريع عملية الانتقال في سلاسل القيمة العالمية.
- تؤثر قوّتا التّكامل الاقتصادي وتأثيرات التّشتّت والتكتل (التوزيع المكاني للاستثمار الأجنبي المباشر) على تقارب الاقتصادات داخل الكتلة؛ وبالتالي تحفز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان غير الأعضاء.
- القضاء على تقلبات أسعار الصّرف داخل المنطقة عن طريق خفض تكاليف المعاملات في حين أن معدّل التّحويل الأعلى للاقتصاد يمكن أن يقلّل الصّدمات من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعتبر هذا تأثير التكامل النّقدي داخل الكتلة الاقتصادية على تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يؤدي استقرار الاقتصاد الكلي وتحرير السوق والخصخصة إلى زيادة العائدات على جميع العوامل وتشجيع الاستثمار، وبالنسبة للشركات متعددة الجنسيات في البلدان الأعضاء، ويوفر التكامل الوصول إلى الأسواق الموسعة والفرصة لاستخدام وفورات الحجم، مما يسمح للشركات بزيادة الإنفاق على البحث والتطوير واكتساب مزايا ملكية جديدة أو تحسين مزايا الملكية الحالية.

3.1.2. الاتساق والترابط بين سياسات التجارة والاستثمار والمنافسة:

لاشك أن تحسين القدرة التنافسية أمر في غاية الأهمية وينطوي على تحديات؛ ولكنه ليس غايةً في حدّ ذاته، بل وسيلة لبلوغ الغاية المتمثلة في تعزيز التنمية. وشكّل تصاعد اهتمام الدول النامية بمسألة التنافسية ولا سيما تنافسية صادراتها في الأسواق الدولية، سببا إضافيا للسّعي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويرجع ذلك إلى مساهمة هذه الاستثمارات في الارتقاء بمستوى الصادرات وتحسين الإنتاج، إما من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أكبر في مجالات جديدة، وإما بالتّحول، في صناعة معينة، من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة والمعتمدة على تكنولوجيا بسيطة وعمالة كثيفة إلى أنشطة ذات إنتاجية عالية تعتمد على تكنولوجيا

رفيعة المستوى وعلى المعارف، هذا ويتطلب الارتقاء بمستوى الصادرات تحسين أداء الإنتاج، كما يتطلب ذلك التحوّل من الميزة النسبية الثابتة إلى ميزة نسبية ديناميكية.[1]

فمن ناحية، يحفّز التّخصيص الفعّال للموارد الابتكار والإنتاجية بين الشركات، و هو ما يمكن أن يترجم على المدى الطويل إلى خلق وظائف منتجة، ومن ناحية أخرى، عندما تعيق تشوهات السوق مستويات الاستثمار والابتكار والإنتاجية، فقد لا تتمكّن المنافسة الأكبر من زيادة الإنتاجية، ويمكن أن تؤدي المنافسة المتزايدة من الوافدين الأجانب إلى خفض الإنتاج والعمالة في الصناعة المحلية.[2]

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكّل حافزاً لتكامل الاسواق والعولمة من خلال المساعدة في ربط أسواق رأس المال والعمل وتحسين الإنتاجية، وإذا ما أريد للشّركات الأجنبيّة أن تنخرط أكثر في اقتصادات الدول المتلقّية للاستثمار، وجب عليها تحسين أدائها وإقامة روابط خلفية مع الشّركات المحلّية الوطنية.

وهنا بطبيعة الحال تصبح القيمة المضافة المحلية أكبر، ويعتبر نجاح استراتيجيات التّصنيع الوطنية في العديد من الدول مثالا يحتذى به في هذا المجال، حيث تضافرت الجهود الرّامية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير مع الجهود المتعلقة تنمية القدرات المحلية.

وبدأت دول كثيرة تراعي ضمن سياساتها توفير الشروط اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير؛ ومع الاعتراف بأنّ استقرار الاقتصاد الكلي إضافة إلى عوامل أخرى هيكلية مثل القدرة التكنولوجية والموارد البشرية، هي عناصر أساسية وهامة لجعل أي موقع قادر على التنافس في جذب الاستثمار، فإنه يتم التركيز بصورة متزايدة على السياسات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير وتهيئة الظروف اللازمة لزيادته والانتفاع منه كما يعد دور الابتكار والتقدم التكنولوجي من القنوات المتنوعة التي تؤثر من خلالها المنافسة على الإنتاجية ونمو الصادرات.

إن تعميق تكامل التجارة على المستوى الإقليمي هو أحد العوامل الرئيسية في تشجيع الاستثمار مع احتمال أن تؤدّي جهود التكامل الإقليمي إلى خلق صعوبات جديدة غير متوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الأعباء الإدارية غير الضرورية والبيروقراطية والإفراط في التنظيم نتيجة لجهود التكامل الإقليمي.

ويمكن أن تساعد الحواجز التقنية أمام التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية التي تهدف إلى ضمان سلامة الأغذية وحماية صحة الإنسان والنبات والحيوان في تحسين الاستدامة بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يساعد الامتثال للتدابير غير الجمركية في بناء ثقة المستهلك وبالتالي المساعدة في تقليل التكاليف.

ومع تزايد وضوح الروابط بين السياسة التجارية والتنمية والتوزيع العادل للمكاسب من التجارة، يصبح دور الأدوات التجارية مثل "اتفاقيات التجارة الحرة" في جعل التجارة تعمل لصالح الجميع، كما تضمّنت اتّفاقيّات التّجارة الحرّة بشكل متزايد التزامات في مجالات خارج التزامات منظمة التجارة العالمية، مثل حماية

[1]- حسان خضر، مرجع سابق، ص ص 14-17.

[2]- Reaping the potential benefits of the African continent, Economic Development in Africa, United Nations, Geneva, 2021, p 125.

التراث الثقافي والمعرفة التقليدية للسكان الأصليين، والتي تقع خارج اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.[1]

ويمكن لاتفاقيات التجارة الحرة أيضا أن تحث على إصلاحات هيكلية في الاقتصادات المعنية من خلال تضمين أحكام تحدد معيارًا لظروف العمل، وخلق بيئة مواتية للشركات الصغيرة، وتعزيز المساواة بين الجنسين.[2]

4.1.2. الوصول إلى الموارد الإنتاجية عبر البلدان:

يرى المصدّرون في البلدان النامية أن ضعف الوصول إلى التمويل والقيود المفروضة على الكهرباء والضرائب والفساد وعدم الاستقرار السياسي تُمثّل أكبر العقبات أمام التجارة؛ وأكد كل من: «Martínez and Khorana» على الارتباط الإيجابي للجودة المؤسسية مع الأداء التجاري والنمو، ولوحظ وجود اختلافات كبيرة في القيود المفروضة على ممارسة الأعمال التجارية عبر المؤسسات حسب حجم الشركة، في معدلات الضرائب وعدم كفاية توافر القوى العاملة المتعلّمة بشكل كاف، والتي تعدّ من القضايا الأكثر تقييدا للشركات الكبيرة.

5.1.2. زيادة أهمية تجارة الخدمات:

على الرغم من أنّ تحرير الخدمات، لاسيما في خدمات المنتجين، مثل التمويل والاستشارات والمحاسبة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تم تصوّره وتغطيته في إطار المجموعات الاقتصادية الإقليمية، فإن إنفاذ القانون عادة ما يتخلّف عن الركّب؛ ومن الصعب تحديد حجم العوائق التي تعترض التجارة في الخدمات مقارنة بالتعريفات المفروضة على التجارة في السلع.

ولكن تشير الأبحاث إلى أنّ الحواجز غالبا ما تكون أعلى بكثير من تلك المفروضة على السلع. ومن ثم فإن الحواجز العالية أمام التجارة في الخدمات تعيق نمو إنتاجية الشركات، والسياسات التي تقيّد وصول الأجانب إلى خدمات التنقيب والإنتاج وتقلّل من إنتاجيّة الشّركات.

لذلك من المتوقّع أن يكون لتحرير الخدمات آثار إيجابية على الإنتاجيّة عبر المؤسّسات، وذلك بتحسين الإنتاجيّة وتحقيق وفورات الحجم من خلال زيادة الصّادرات إلى المزيد من الأسواق.

6.1.2. مشاركة أكثر فاعلية في سلاسل القيمة المضافة العالمية:

تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتعاون داخل شبكة من الصناعات الأولية والتكميلية إلى إحداث تأثيرات إيجابية غير مباشرة على الشركات الصغيرة والمتوسطة – من خلال المزيد من فرص التعلم، وتقديم نماذج أعمال جديدة وتقنيات متقدمة، مما يؤدي إلى توسيع آفاق نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة.

[1]- Asian Economic Integration Report, Demographic Change, productivity and the role of technology, ASIAN DEVELOPMENT BAN, 2019, p 48.
[2]- Asian Economic Integration Report, Trade and Global Value, ASIAN DEVELOPMENT BAN, 2019, p 27.

واتفاقيات التجارة الحرة يمكن أن تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية عن طريق تقليل أو إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتعزيز التجارة الإلكترونية، وتعزيز نقل التكنولوجيا.[1] ومن أهم أسباب توقيع البلدان النامية لاتفاقيات التكامل الاقتصادي، والتي تعني عدم وجود حواجز أمام حركة رأس المال، الرّغبة في توسيع مشاركتها في سلاسل القيمة التي تشكّلها الشركات عبر الوطنيّة.

إن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تلعب دور المحرّك للنّمو الاقتصادي الإجمالي، وأدّى ذلك في الكثير من الأحيان إلى العديد من الفوائد على شكل فرص عمل جديدة، وزيادة في الأجور، ونشر للتكنولوجيا.[2]

أمّا بالنسبة للبلدان النامية فمن أوجه الاختلال في ميزان القوى الحاليّة بين الشركات عبر الوطنية التي تملك سلاسل القيمة العالمية أو التي تديرها، وبين مورّدي سلاسل القيمة العالمية في البلدان النامية، فهي لا تيسّر في الكثير من الأحيان نشر المهارات والتكنولوجيات الجديدة التي تكتسي أهمية أساسية في تطوير الصناعة والتنمية الاقتصادية. ونتيجة لذلك، يمكن أن ترتبط المشاركة في سلاسل القيمة المضافة بعدد من المخاطر:

1. قد تجد البلدان النامية نفسها "حبيسة" المستويات الدنيا من هذه السلاسل- في قطاعات ذات مستوى منخفض من القيمة المضافة، فكثيراً ما ينحصر نشاط الشّركات في البلدان النامية في إنتاج وتصدير السّلع الأساسية الخام والبضائع والخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة والقدرة الضعيفة على النمو.[3]
2. قد تصبح البلدان النامية معتمدة على الشرّكات عبر الوطنية بسبب حقيقة أنها تحدّد جغرافية الإنتاج داخل سلاسل القيمة وعلى رأسها هي التكاليف، ولا سيما إنتاجية العمالة النسبية.
3. يمكن أن يكون تأثير سلاسل القيمة على التنمية المستدامة، ولا سيما على البيئة، كبيرًا، حيث يمكن نقل الإنتاج الذي له تأثير سلبي أكبر على البيئة إلى البلدان ذات المتطلّبات التنظيمية الأقل صرامة في هذا المجال.

7.1.2. الوصول إلى المدخلات الوسيطة:

إن تحرير التعريفات الجمركية على السلع التي تستخدمها الشركات المحلية كمدخلات رأسمالية أو وسيطة في الإنتاج من شأنه أن يقلّل من سعر مدخلات الإنتاج ويحتمل أن يزيد الإنتاجية؛ وتشكل الرّسوم الجمركية المرتفعة على السّلع الوسيطة والرأسمالية عائقا أمام إنشاء سلاسل القيمة في البلدان النامية، وعلى غرار تأثيرها التّقييدي على الصّادرات، فإن التّدابير غير الجمركيّة تعرقل الواردات وقد تكون ضارّة بالقدرة التنافسية

[1]- Asian Economic Integration Report, Trade and Global Value, Op.Cit, p29.

[2]- مذكرة من أمانة الأونكتاد، تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي، جنيف، 16-27 سبتمبر 2013، البند 7 من جدول الأعمال المؤقت، ص3.

[3]- نفس المرجع السابق.

للشّركات المحليّة، لذا يجب على صانعي السياسات تبسيط التدابير غير الجمركية في القدرة التّنافسية الوطنيـــة، نظرًا لأنّها قد تتسبّب في عدم الكفاءة إذا تم تنظيمها بشكل سيئ.[1]

8.1.2. رقمنة التجارة وبناء أصول البنية التحتية:

تلعب البنى التحتية دورًا رئيسيًا في عملية نموّ وتطوّر الاقتصادات الوطنية، ولا يمكن للاقتصاد الإقليمـــي أن يتطوّر بشكل فعّال بدون بنية تحتية متطوّرة – وتشمل البنية التّحتية الهندسيّة مجموعة من الأنظمة كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والهياكل المستخدمة مباشرة في عملية الإمداد كالطرق والموانئ والمطارات، والطاقـــة كالكهرباء والغاز واستخدام موارد المياه وخدمات الصرف الصحي- لأنّهـــا تســـاهم في تقليـــل تكـــاليف المعاملات، وهو شرط أساسي لتكامل السّوق، وغالباً ما يؤدّي عدم توفّر ما يكفي من الطّـــرق وإمـــدادات الكهرباء إلى زيادة عزل الاقتصادات الريفية عن الاقتصادات الحضرية، مما يولّد نمط تنمية غير متكافئة.[2]

وتميل تكاليف النّقل إلى تقليل المكاسب المحتملة من التّكامل التّجاري بين أي مجموعة مـــن البلـــدان، لأن المسافة تؤثّر سلبًا على التّجارة داخل الصّناعة بوجه خاص، ومرافق النّقل في الدّول النامية بشكل عـــام ســـيّئة نسبيًا، أو حتى غائبة.[3]

ومن أجل ضمان سلامة وسهولة حركة السّلع وتنقّل الأشخاص على طول ممرّات النّقل في الـــبلاد، مـــن الضروري تحسين نظام المراقبة والتنبؤ بالكوارث الطبيعية والمشكلات البيئية، فضـــلاً عـــن تـــوفير خـــدمات الاستجابة للطوارئ.

ويساهم تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المشهد التجاري في زيادة الكفاءة في العمليات مثـــل: الخدمات اللوجستية وقنوات التوزيع، فضلاً عن الإجراءات الإدارية في التّحقّق من الامتثال لقواعد التجـــارة. وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتأثر بشكل كبير بالحواجز التجارية، توفر التجارة الرقمية فرصا كبيرة لتجاوز القيود المادية وتقليل التكاليف اللوجستية.[4] وتدابير تيسير التجارة الرقمية تقلّل أيضا مـــن تكاليف التجارة، وتؤدّي إلى تسريع رقمنة التجارة ًوتعزيز المبيعات بين الشـــركات والمســـتهلكين والتجـــارة الإلكترونية بين الشركات في جميع أنحاء المنطقة.

9.1.2. آثار اتّساع السّوق:

ينجم عن اتّساع حجم السّوق ما يلي:

❶ الاستفادة من وفورات الحجم الخارجية والداخليّة، ممـــا يـــؤدي إلى انخفـــاض التكـــاليف والأســـعار للمستهلكين المحليين؛

❷ زيادة التبادل التجاري والقضاء على مخاطر العمليات التجارية بين الدول المتكاملة؛

---

[1]- Reaping the potential benefits of the African continent, Op.Cit, p 114,115.
[2]- Ibid, p 137..
[3]- Don P. Clark and Denise L. Stanley, Op.Cit, p 91.
[4]– Reaping the potential benefits of the African continent, Op.Cit, p 138,139.

❸ زيادة النشاط الاستثماري وارتفاع معدلات النمو وذلك بزيادة الاستثمارات في صناعات التصدير وتشجيع رأس المال الأجنبي الخاص على الاستثمار الأجنبي؛

❹ الأسواق الكبيرة قد تزيد من نطاق وتنوع المنتجات المتوفرة للمستهلكين، وفي اتحادات جمركية متكاملة تماما مثل الاتحاد الأوروبي، يأخذ جزء كبير من الزيادة في التجارة داخل المنطقة شكل التجارة داخل الصناعة (تبادل منتجات مماثلة مثل سيارات رينو لمركبات مرسيدس بين فرنسا وألمانيا) بدلا من الكلاسيكية.

10.1.2. آثار تراكم النمو:

إذا كان التكامل يحسن الكفاءة، فمن المرجح أيضا أن يحفزّ الاستثمارات، وفي حين أن هذا الاستثمار الإضافي يجري، فإن البلدان قد تواجه آثار النمو متوسط الأجل، وإذا كان هذا الاستثمار مرتبطا بتقدم تقني أسرع أو تراكم رأس المال البشري على النحو المحدد في نماذج النمو الداخلي الجديدة، يمكنه أيضا تحسين معدلات النمو على المدى الطويل.

11.1.2. الآثار على العمالة والإنتاجيّة "أثر خلق العمالة وأثر تحويل العمالة":

يعمل التّكامل الاقتصادي على توظيف عناصر الإنتاج غير المستغلّة وذلك في إطار حرية انتقال عناصر الإنتاج والتي تؤدي بالإضافة إلى تنسيق السياسات الإنتاجية إلى التخصص وتقسيم العمل بناء على المزايا النسبية، كما أن التكامل يعمل على تحسين الإنتاج وزيادته مما يزيد من نسبة توظيف عناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها.

❶ **أثر خلق تدفّق هجرة اليد العاملة:** تعاني معظم البلدان النامية من انخفاض إنتاجية العمالة وارتفاع معدّلات البطالة، فعندما يكون هناك تحويل تجاري يؤدي إلى نقل القوة العاملة من البلدان منخفضة الدّخل، والقطاعات والأنشطة الإنتاجية؛ إلى القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى، فإنّ الرفاهية الاقتصادية والرّعاية الاجتماعية سوف تزيد، ومن ثمّ تكون مزايا الاندماج في التوظيف أكثر وضوحاً. وقد تؤدّي هجرة العمال ذوي المهارات المنخفضة إلى توسيع وتوفير إنتاج بعض المنتجات والخدمات التي تستخدم العمالة منخفضة المهارة بشكل مكثّف، ممّا يؤدّي توسّع القطاع بعد ذلك إلى زيادة الطّلب ودفع الأجور إلى الارتفاع .

وبالمثل، قد تغير الهجرة التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج وتوفير منتجات وخدمات معينة، علي سبيل المثال، قد تشجع هجرة العمال المهرة على الابتكار واعتماد تقنيات أكثر كثافة من حيث المهارات والتي ستؤثر مرة أخرى على الطلب على العمالة؛ فمن ناحية، فهي ترتبط بحقيقة أن التّغيرات في التّوزيع الجغرافي للإنتاج تؤثر على الطّلب على العمالة، ومن ناحية أخرى، تؤثر تدفّقات العمّال الأكبر على إمدادات القوى العاملة،[1] وبالنسبة لاقتصادات الأسواق النامية والناشئة، لن يقتصر تأثير الرفاهية

[1]- Simonetta and Peter, Economic Integration and Labour Markets: Ways Forward In Regionalization, Growth and Economic Integration, 2007, p4.

للتكامل على التأثيرات على الإنتاج والاستهلاك، بل سيشمل أيضًا التأثيرات على العمالة والإنتاجية والدخل،[1] مما يزيد من فرص العمل ومعدلاته، وتخصّص الإنتاج. ولكي تتحقّق هذه الآثار، يجب الالتزام القوي من الناحيتين الاقتصادية والسّياسية.

- **أثر تحويل العمالة المهاجرة:** وتُشير إلى حالة الانكماش في مستويات التّوظيف والإنتاج الناتج عن اختفاء أو اندثار بعض الوحدات الإنتاجيّة على إثر المنافسة بين القطاعات أو الصّناعات المتشابهة في الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ويعتمد مدى استجابة الاستثمار والطلب على العمالة للهجرة على خصائص الاقتصاد فخلال فترة الانكماش الاقتصادي قد يستجيب الطّلب على العمالة بشكل أبطأ مما كان عليه في أوقات النّمو الاقتصادي.[2] ممّا يؤدي إلى زيادة البطالة أو عدم النشاط بين العمال الحاليين واستعدادهم لقبول الأجور المنخفضة الجديدة .

2.2. الآثار المؤسسية:

1.2.2. انتقال السيادة إلى هيئات فوق وطنية:

تُعرّف الآليّة فوق الوطنية على أنّها مجموعة من القواعد والإجراءات وطريقة عمل الأنظمة الاقتصادية والسّياسية من خلال تفاعلها في إطار هيكل أو تنظيم دولي[3]، وتمثّل القانون الذي يتم تمريره على المستوى الإقليمي في المجالات التي تُمنح فيها المنطقة الاختصاص، ويكون له الغلبة على التشريعات الوطنية ويكون ملزمًا بشكل مباشر للدول الأعضاء ومواطني تلك الدول[4]، وتحتفظ الدّولة لنفسها بحقّ التّدخل في هذه العملية إذا كان هناك تهديد خطير على قوميّتها.

من الصّعب أن تتخلّى أيّ دولة حديثة طواعية عن سلطاتها لصالح أيّ تنظيم دولي، لذا فإنّه من البديهي أن نجد الدولة متردّدة للغاية في التخلي عن وظائفها الرقابية لسلطة فوق وطنية، ويتم انتخاب المفوّضين من الدّول الأعضاء وهم ملزمون بالعمل حصريًا لصالح المنظّمة ككل، وإذا تم إدانة أحد المفوّضين بتهمة الدفاع عن مصالح بلاده فقط، يكون مهدّدا بالاستقالة.[5]

استنادًا إلى تجربة الاتحاد الأوروبي، تعتبر أهم القضايا الرئيسية في الترتيبات فوق الوطنية هي ضمان المشاركة الديمقراطية لأصحاب المصلحة وشفافية صنع القرار فوق الوطني ومساءلة المؤسسات الإقليمية، كما قد يؤدي انتقال السيادة إلى هيئات فوق وطنية إلى إضعاف الرّقابة الدّيمقراطية وتقوية التّأثير السّياسي للجماعات القادرة على التّنظيم الفعّال على المستوى الإقليمي، مع احتمال حدوث عواقب سلبية على الفقر والأمن الغذائي.[6]

---

[1]- Ushkalova, The Economic Implications of Regional Integration, Op.Cit, 136.

[2]- Martin Ruhs,Carlos Vargas-Silva, The Labour Market Effects of Immigration, THE MIGRATION OBSERVATORY, 2020,p 3, (On Line: 16/02/2021), https://migrationobservatory-ox-ac-uk.translate.goog/resources/briefings/the-labour-market-effects-of-immigration/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

[3]- Zuev Vladimir, The European Union: A supranational mechanism - the main instrument of European integration?, Scientific article, Modern Europe Journal, 2011, p100.

[4]- Alan Matthews, Op.Cit, p35.

[5]- Zuev Vladimir, Op.Cit, p 107,108.

[6]- Alan Matthews, Op.Cit, p36.

ويعتبر إدخال "مبدأ التبعية" أحد الجوانب المهمّة المتعلّقة بآفاق استخدام الآلية فوق الوطنية في العلاقات الاقتصادية الدولية، فإذا لم تتمكن الدول الأعضاء من تحقيق أهدافها، يتم تنفيذها رهنا بمزيد من الكفاءة من قبل الاتحاد، كما أنّه يجب تعويض الخسائر المحتملة للتأثير التنظيمي على المستوى الوطني من خلال الوصول إلى تشكيل السياسة الأوروبية.

ففي حالة وجود تهديد لأمن الطاقة مثلا، سيتولى حينها الاتحاد الأوروبي وظائف إمدادات الطاقة، حيث يصعب على الدّول الفردية حل مثل هذه المشكلات، وقد يخلق هذا متطلّبات مسبقة لتشكيل سياسة طاقة مجتمعية أكثر تقدّمًا، فمبدأ التبعية ، يحفّز تنمية التكامل،[1] كما تضمن الاتفاقيات التجارية من خلال السياسة فوق الوطنية بشكل متزايد شكلاً من أشكال إجراءات تسوية المنازعات لحل المشكلات التي قد تنشأ.[2]

2.2.2. انعكاسات التّصميم المؤسّسي على التّكامل الإقليمي:

هناك عدد من القضايا المؤسسية في تصميم الاتفاقات التجارية الإقليمية التي قد تؤثر على قدرتها على العمل بفعالية، فمعظم الاتفاقات التجارية الإقليمية بين البلدان النامية هي اتفاقيات حكومية دولية مع القليل من الأدلة على أن البلدان مستعدة للتنازل عن السلطة للهيئات فوق الوطنية .نتيجة لذلك، من المرجح أن تكون "مؤسسات الالتزام" التي تدعم استدامة هذه الترتيبات ضعيفة.

يمكن أن تكون المرونة في تحديد طموحات التكامل ذات قيمة، بما في ذلك السماح للصيغ المتغيرة السرعة والهندسة المتغيرة للتجمعات الاقتصادية للبلدان النامية ذات العضوية المتداخلة وأهداف التكامل المختلفة.

هناك تمييز مفيد يجب القيام به بين التكامل الإقليمي على أساس تبادل الأفضليات التجارية وتنسيق السّياسات، حيث تتمثل الأهداف في تعزيز تخصيص أكثر كفاءة للموارد، وتكثيف المنافسة ودعم المصداقية السياسية في مواجهة الاستثمار الخاص والتعاون الإقليمي حيث يكون الهدف الأساسي هو ضمان توفير السلع العامة الإقليمية، ومن الواضح تماما أن البلدان التي لديها أنظمة ومؤسسات سياسية مختلفة ستواجه على الأرجح صعوبات أكبر في تشكيل تكامل فعال، وهنا يرى « مانسفيلد» و«ميلنر» أنّه من أجل نجاح التكامل، هناك حاجة إلى عدم تجانس مؤسسي كبير.

إن الاتفاقيات التجارية الدّوليّة الناجحة يمكن أن يكون فوائد عرضية إيجابية في تحسين توريد السلع العامة الإقليمية؛ ويمكن أيضا استخدام مبدأ التبعية لتنظيم مناقشة حول الدور المناسب واختصاصات السلطات الإقليمية مقابل السلطات الوطنية والمحلية، هذه نقطة انطلاق جيدة للتفكير في دور المناطق في تعزيز الأمن الغذائي؛ وأنشطة الأمن الغذائي على وجه التحديد هي التي تضيف قيمة إلى الجهود القطرية من خلال التثبيت أو إعادة التوزيع، أو حيثما توجد حجج قوية بشأن الكفاءة لنهج إقليمي، والتي ينبغي تشجيعها على المستوى الإقليمي.

[1]- Zuev Vladimir, Op.Cit, p99.
[2]- Alan Matthews, Op.Cit, p36.

على الرغم من هذا الاستقلال الرسمي بين التكامل التجاري والتعاون الإقليمي في توريد السلع العامة، يمكن أن تساعد الاتفاقات التجارية الإقليمية في التعاون في القضايا غير التجارية وفق ثلاث حجج ذات صلة، وهي:

❶ يمكن لاتفاقات التجارة الإقليمية أن تساعد في التّوسط في اتّفاقيّات التّعاون الإقليمي من خلال طرح المزيد من القضايا على الطاولة وتضمينها في اتّفاقية أوسع، ممّا قد يقلّل من عمليّات النّقل اللّازمة لضمان شعور جميع الأطراف بأنّ لديهم شيئًا يكسبونه من استمرار الاتّفاقية.

❷ قد تؤدّي عادات التّعاون والتّفاعلات المتكرّرة على مستوى السّياسات التي تولّدها بعض الاتفاقات التّجارية الإقليميّة إلى زيادة درجة الثقة بين الأطراف والتي تبين أعلاه أنها مهمة في الوصول إلى اتفاقيات إقليمية تعاونية.

❸ غالبًا ما تحتاج اتفاقيات التعاون الإقليمي إلى مؤسّسات متخصّصة مثل إجراءات تسوية المنازعات، وبدلاً من بناء هيكل مؤسّسي منفصل لكل اتفاقية إقليمية، قد يكون من الأكثر كفاءة وفعالية الاستفادة من الهياكل المؤسّسية لاتّفاقية التجارة.

ويلخص «Schiff and Winters» هذه المناقشة بالقول إنّه "على الرّغم من أنّ مساعدة التّعاون قد تضيف إلى فوائد تشكيل اتفاقيات تجارية، إلا أنه نادرًا ما يكون هو الدافع الرئيسي".

3.2.2. التعاون والسلام والاستقرار السياسي من أجل منطقة تجارة حرة شاملة:

إنّ عدم الاستقرار السياسي هو الأساس في وضع قيود على ممارسة الأعمال التجارية، إذ لا تعطل النزاعات التدفقات التجارية للدول فحسب، بل تعطل أيضا البنية التحتية التمكينية للتجارة، مما يحولها إلى دول هشّة.[1] فالتجارة الحرة من خلال تعزيز الترابط الاقتصادي المتبادل تعزز السلام، من خلال تعظيم تخصيص الموارد والحد من عدم المساواة، وتكون التجارة فيه أداة قوية في تحسين المرونة وتعزيز السلام في الدول الهشة؛ إن الصّراعات المتكرّرة في عدة مناطق من العالم، التي يقودها سوء الإدارة والتوترات السياسية والتوترات حول السيطرة على الموارد الطبيعية والإرهاب، أدّت إلى إضعاف آفاق التكامل الاقتصادي.

4.2.2. زيادة المصداقية واليقين:

العديد من الآثار التي تم تحديدها في النظرية الحديثة، وخاصة تلك المتعلقة بالاستثمارات، تفترض أن جهود التكامل ذات مصداقية ولن يتم إلغاؤها؛ وإذا كانت المصداقية ناقصة، وهناك عدم يقين بين المستثمرين، فمن غير المرجح أن يكون سلوكهم مؤثرًا. ويفترض التركيز على المصداقية بتوفير آليات لضمان تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها البلدان عند انتمائها إلى خطة التكامل الإقليمي.

3.2. الآثار الاجتماعية "آثار التغيّرات في الرّفاهية":

تتميز التنمية المستدامة بشكل خاص بالبعد الاجتماعي، وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال؛ إذ يتوجب على الأجيال الراهنة –

[1]- Reaping the potential benefits of the African continent, Op.Cit, p 152.

النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل – والقيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد. وأهم عناصر البعد الاجتماعي: المساواة في التوزيع؛ الحراك الاجتماعي؛ المشاركة الشعبية؛ التنوع الثقافي واستدامة المؤسسات.[1]

1.3.2. الآثار الاجتماعية للمنافسة:

في العديد من البلدان الصغيرة، قد لا يدعم السوق المحلي عددا كبيرا من الشركات، وبالتالي تتجه الشركات إلى التواطؤ ورفع الأسعار أو خفض الجودة في فترة أطول على حساب المستهلكين، وقد يؤدي تقليص الحواجز التجارية إلى تشجيع الشركات على التخلص مما يسمى بـ«عدم الكفاءة»، فضلا عن إجبارها على زيادة سعرها بما يتماشى مع التكلفة الحدّية، بحيث يزيد عدد المنافسين من مرونة الطّلب على منتجات الشّركة ويجعلها أكثر صعوبة وذلك لتحصيل هوامش تزيد عن التّكاليف الحدّية، ممّا يؤدّي إلى زيادة البطالة وتعريض الصّناعات والمؤسّسات القائمة للخطر، وذلك بطرد المنافسة للشركات غير الفعّالة من السّوق والإفلاس والبطالة.

2.3.2. الرفاهية من خلال تحرير تجارة الخدمات:

يشهد قطاع الخدمات العالمي ازدهارًا من حيث المساهمة في التّجارة العالمية والناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتعتبر الخدمات أساسية لتعزيز النمو الشامل من خلال قنوات مختلفة، كالروابط الخلفية والأمامية: خدمات البيع بالتجزئة والخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الأعمال؛ وتخفيض تكاليف الصفقة من خلال تحرير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسهيل الوصول إلى التمويل والأدوات المالية، بما في ذلك الاستثمارات عبر الحدود وتسهيل إرسال واستقبال التحويلات المالية، وتحسين رفاهية الإنسان من خلال خدمات الصحة والتعليم، حيث أنّ التجارة في جميع الخدمات ترتبط ارتباطا إيجابيّا بنمو النّاتج المحلّي الإجمالي، فحصّة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد تزايدت بشكل مطّرد على مدى العقود الثلاثة الماضية.

وبالنّسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات فإنّه ينمو بسرعة أكبر من نموه في السّلع، ومع انتقال شركات التّصنيع إلى بلدان أخرى ترافقها أيضا شركات خدمات أخرى تقدّم مدخلات وخدمات تكميليّة مثل البنوك والإعلان والنّقل؛ أدّت الأهمّية المتزايدة لقطاع الخدمات إلى إحداث تغيير كبير في البيئة الاقتصاديّة العالمية وخلق حوافز جديدة للتّكامل. وتزايد عدد الشركات الصغيرة التي تنشط في مجال الخدمات، لاسيما في قطاع الصّحة والعمل الاجتماعي وتجارة التجزئة والأنشطة المساعدة لصناديق التأمين والمعاشات التقاعدية.

[1]– عبد القادر خليل، وحبيبة عامر، دور النظام التجاري متعدد الأطراف في تحقيق التنمية المستدامة، المجلّة الجزائرية للاقتصاد، المجلد 2، العدد1، 2014، ص 61،60.

إن قطاع الخدمات يستطيع أن يعزّز الصّلة بين التّجارة والتّنمية في البلدان النامية، لذا فإنّ تطوير قطاع الخدمات وتجارة الخدمات، اللذين يمثلان الجزء الأكبر من الإنتاج في جميع البلدان تقريباً، أمر حاسم في تعزيز نمو القطاع التجاري، وفي ربط نمو التجارة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الشاملة.

وتُحسِّن خدماتُ تيسير التجارة كالنقل، والاتصالات، والخدمات المالية، وخدمات الأعمال التجارية، بما في ذلك الخدمات المهنية، القدرة التنافسية للبلدان في التجارة الدولية، وتوسّع خدمات المستهلك، كالتوزيع وبيع بضائع المنتجين بالتجزئة إلى المستهلكين، وتزيد من حجم السوق المحلي.

كما أنّ الخدمات الصحية والتعليمية أساسية في تخليص الفقراء من براثن الفقر عن طريق إيجاد فرص عمل منتجة لهم. ويمكن أن يحظى هذا الجزء من الأنشطة الاقتصادية باهتمام خاص من الشراكة العالمية من أجل التنمية في تحديد السبل الفعالة لتحقيق الأهداف الإنمائية العامة.

3.3.2. الآثار على الاستهلاك وتوزيع الدخل:

يؤدّي التّكامل إلى انخفاض أسعار بعض السّلع ورفع مستوى الاستهلاك نتيجة توسّع الإنتاج وطبيعة السلعة وحجم التحول في الأسعار والدخول، وتؤدي هذه الآثار على الأسعار والدخول إلى التأثير على الأفراد داخل منطقة التكامل وداخل كل قطر بطرق مختلفة مما يؤدي إلى إحداث توزيع الدخل بدرجات مختلفة بين الأقطار المتكاملة.

4.3.2. الأثر على مستوى معيشة الأسر والفقر:

لقد وجد العديد من المحلّلين أن تغيرات الدخل في العوامل، وليس أنماط الإنفاق، هي العوامل الحاسمة في تحديد النتيجة على الفقراء من تغييرات السياسة التجارية؛ ويُعتبر أجر العمالة غير الماهرة هو أهم عامل محدد لتأثير تغيرات السياسة التجارية على الفقراء، لذا فإن الزيادة في الأجر النسبي للعمالة غير الماهرة يجب أن تؤدي إلى زيادة في دخول أفقر الأسر في البلدان النامية، كما أن القطاعات كثيفة العمالة والمهمة للفقراء ستكون محرومة من هيكل الحماية، بحيث تكون الآثار المتوسطة والطويلة الأمد لهذه الإصلاحات التجارية إيجابية بالنسبة للأسر الأشد فقراً.

ومن الناحية العملية، ستكون هناك حالات قد لا يكسب فيها الفقراء أكثر من نسبة الربح بالنسبة لمتوسط الاقتصاد، ولكن من المتوقع أن يؤدي النمو من أنظمة التجارة المفتوحة إلى رفع مستوى غالبية الأسر الفقيرة، ومع ذلك ، فإننا نؤكد أنه على مستوى مجزأ للغاية، يمكن أن تخسر بعض الأسر الفقيرة، خاصة على المدى القصير، ممّا يؤكد الحاجة الملحّة إلى وجود سياسات فعالة لشبكات الأمان.[1]

[1]- Glenn, Thoma and David, Rules of thumb for evaluating preferential trading arrangements: evidence from computable general equilibrium assessments, No 3149, Policy Research Working Paper Series from The World Bank, 2003, p5, (On Line: 17/02/2021), https://documents1.worldbank.org/curated/en/482631468779354365/pdf/wps3149.pdf

5.3.2. آثار الهجرة:

وترتبط الهجرة بالخدمات وهي تعزّز الروابط الاقتصادية بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد وتسهم بالتّالي في زيادة التجارة والاستثمار عبر الحدود، وعدد الذين يعيشون ويعملون خارج بلدانهم الأصلية يتجاوز 200 مليون شخص، ويمكن أن تكون الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الموفدة للمهاجرين والمستقبلة لهم كبيرة. فبالنسبة للبلدان الموفدة، يمكن أن تتمثل هذه الفوائد في زيادة التحويلات المالية التي توفّر مصادر لتمويل التنمية، والرأسمال البشري، وتحسين المهارات، ونقل المعارف، وتمكين المرأة، أمّا فيما يتعلق بالبلدان المستقبلة فإن التواؤم بين العرض والطّلب، لا سيما في قطاعي الخدمات الصّحية والتّعليمية، يمثل أحد المزايا الرئيسية.

ولا تزال هناك تحدّيات، تتمثل في زيادة الفوائد وتقليص التّكاليف إلى الحد الأدنى بالنسبة للبلدان الموفدة والمستقبلة على السّواء، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إقامة شراكة "إنمائية متبادلة" على المستويات الثّنائية والإقليمية والعالمية، مع تأمين الهجرة الدّائرية.[1]

6.3.2. حرية تنقل الاشخاص:

يعدّ تنقل العمالة عاملاً أساسيا في جني فوائد التجارة الإقليمية لتحقيق النمو الشامل، وأكّدت المنظّمة الدولية للهجرة أن التنقل البشري والتجارة عبر الحدود مترابطان وشدّدت على الحاجة إلى زيادة تكامل التنقل البشري وإدارة الحدود في برامج تيسير التجارة، وتطلب تسهيل المعاملات والاتصالات بين المشترين والبائعين عبر الحدود وتقليل تكاليف الحصول على التأشيرات والعقبات التي تحول دون الحصول على تصاريح الإقامة والعمل.

إن الفرص التي يمكن أن تنجم عن تنفيذ بروتوكول بشأن حرية تنقل الأشخاص في قطاعات الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم، ذات أهمية خاصة للفتيات والنساء من الممارسين الطبيين والمعلمين والطلاب وفي قطاعات معينة، بما في ذلك الهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والوظائف الموسمية، على سبيل المثال فيما يتعلق بالمحاصيل النقدية التي تتطلب عمالة أجنبية

7.3.2. تعزيز المساواة بين الجنسين:

وبخصوص أثر التجارة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ثمة علاقة قوية بين نوع الجنس والتجارة، ويمكن للسياسات التجارية أن تشجع أو تثبط المساواة بين الجنسين، وبالتالي فإن أوجه عدم المساواة بين الجنسين قد تؤثر في نتائج السياسات التجارية والأداء التجاري، وقد تؤثر السياسات التجارية على المساواة بين الجنسين من خلال قنوات انتقال متعددة تشمل الآثار على الاستهلاك (تأثير السياسات التجارية على الأسعار المحلية للسلع والخدمات) والآثار على الدّخل (من خلال الأجور والأرباح المتأتية من السلع والخدمات المتاجر بها).

[1]- مذكرة من أمانة الأونكتاد، تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي، مرجع سابق، ص 8.

وفي ذات الوقت نفسه، قد يكون لأوجه عدم المساواة بين الجنسين تأثير كبير على الأداء التجاري، فعلى سبيل المثال، قد يشجع تفاوت الأجر بين الجنسين صادرات المواد المصنعة الكثيفة العمالة بسبب انخفاض تكاليف أجور الإناث.[1]

وعليه ينبغي أن ينعكس تحسن الأداء الاقتصادي من خلال نتائج أفضل للتنمية البشرية، وانخفاض مستويات البطالة وزيادة المساواة بين الجنسين وحماية البيئة؛ إلى جانب الدخل والثروة، تتشكل رفاهية الناس من خلال مجموعة من الأبعاد غير المتعلقة بالدخل مثل صحتهم، وحالتهم التعليمية والتوظيفية.[2]

وقد تساهم كل من مؤشرات التكامل الاقتصادي داخل المنطقة وخارجها في النمو الاقتصادي؛ مع زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي المتأخر للفرد، وزيادة الاستهلاك الحكومي، وارتفاع معدلا ت الخصوبة ومتوسط العمر المتوقع الأطول، والاستثمارات الأكبر، وتحسين سيادة القانون، وزيادة الاستقرار السياسي.[3]

8.3.2. الدعم من أجل تطوير المهارات:

من المتوقع لتحرير التجارة والتكامل الإقليمي إحداث تغيرات هيكلية وتحولات جذرية في الطلب على المهن على وجه الخصوص، ويمكن أن تحرز بعض البلدان مكاسب من جرّاء الوظائف المتدنية المهارات فيها، بما فيها الوظائف في الاقتصاد غير النظامي. فمن أجل تسهيل التّحوّلات الهيكلية من الأنشطة الأقل إنتاجية إلى تلك الأكثر إنتاجية، ولدعم عملية ترفيع المهارات؛ على بلدان آسيا والمحيط الهادئ إجراء الاستثمارات الملائمة في تطوير المهارات والتدريب.

فهذه المناطق تشهد معدلات بطالة عالية في صفوف الشباب. ومن خلال تحسين الوصول إلى التعليم والتدريب المهني والنّهوض بنوعيته من أجل تلبية الطلب في القطاع الصناعي، ومن مدخل تعزيز سياسات ومؤسّسات سوق العمل من أجل تهيئة الشباب لسوق العمل، يمكن تحقيق مكسبين: رفع التحدي الذي تطرحه بطالة الشباب، بالتزامن مع الاستثمار في التّحول نحو نشاطات أكثر إنتاجية وأعلى قيمة مضافة.[4]

4.2. آثار الابتكار والتكنولوجيا:

يُعتبر التّطوّر التّكنولوجي سيف ذو حدّين، فمن ناحية، قد يجلب الفوائد الاجتماعيّة والاقتصاديّة ويؤدّي إلى تحسين الآفاق البيئيّة، ومن ناحية أخرى، يمكن أن يشكّل خطورة تحدّيات للاقتصاد، ويسبّب ضررا كبيرا لرفاهيّة الإنسان والبيئة.

ففي الوقت الحاضر أصبحت المعرفة والتّطوّر التّكنولوجي السّلعة الأهمّ في الاقتصاد، وحقّقت الثّروة لأصحابها برأس مال فكري كامل، حيث تأخذ التّطوّرات التّكنولوجية إمّا شكل اختراع أو تجديد، وقد تم

[1]- Asian Economic Integration Report, Op.Cit, p 122.

[2]- منظّمة العمل الدّوليّة، التجارة والتكامل الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية، 2016، ص5.

[3]- Asian Economic Integration Report, OP.Cit, p 122.

[4]- منظّمة العمل الدّوليّة، التجارة والتكامل الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية، مرجع سابق، ص 5.

ذكر الكثير من التفصيل حول التّطوّر والابتكار التكنولوجي في المبحث الأوّل في معرض الحديث عن حقوق الملكية الفكرية. ويترتّب على حدوث التطورات التكنولوجية سواء اختراع أو تجديد أو كلاهما معا في بلد معيّن نتيجة التكامل الاقتصادي الآثار الآتية:

- التّفوّق التّكنولوجي يؤدّي إلى اكتساب هذا البلد لميزة نسبيّة في إنتاج هذه السّلع، وبقيام الدّولة المخترعة بتصدير هذه السّلع إلى الأسواق الخارجية لتمتّعها بمزايا نسبيّة ذات طبيعة احتكاريّة وقتية لفترة زمنية محدّدة تعرف باسم "الفجوة التكنولوجية"؛
- خلق مزايا نسبيّة بين الدّول في رأس المال البشري، المتمثّل في الخبراء والمهندسين والعلماء والباحثين والعمّال المتخصّصين؛
- خلق مزايا اقتصاديّات الحجم، والمرتبطة بوفورات الإنتاج الكبير، وتوافر الأسواق الأزمة لتصريف سلع دورة المنتج؛
- قد تنتقل التّطوّرات التّكنولوجية بسرعة من الدّول موطن الاختراع أو التّجديد إلى دول أخرى في حالة وجود مستويات منخفضة للأجور، تسمح بإنتاج سلعة دورة المنتج بنفقات إنتاجيّة أقل؛ حيث تقوم الكثير من الشّركات متعدّدة الجنسيّات باستثمار جزء من رؤوس أموالها في الدّول النّامية رغبة في استغلال الأيدي العاملة الرّخيصة، سعيا إلى تخفيض التّكاليف وزيادة قدرتها على التّنافسيّة؛[1]
- توافر القدرة التّنافسية للمنتجات الصّناعية في الأسواق الدّاخلية للدّول الصّناعية المتقدّمة يشجّع المستثمرين على القيام باستثمارات كبيرة في مجالات البحث والتّطوير، ممّا يفتح الباب أمام المنتجات الجديدة لخلق أسواق جديدة تتميّز بضعف مرونة الطّلب السّعريّة هو ما يميّز قطاع السّلع الكماليّة.[2]
- قد تؤدي التطورات التكنولوجية الحديثة في الصّناعة التّحويلية إلى مزايا اقتصادية مهمة مثل: زيادة الإنتاجية وتحسين الميزان التجاري، ومزايا اجتماعية مثل: خلق الوظائف الجديدة، وتمكين المرأة، والحد من الفقر، والشمول المالي، ومزايا بيئية مثل: خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتحسين جودة الهواء، وتقليل استخدام مبيدات الآفات، وما إلى ذلك من الفوائد؛
- قد يكون لهذه الابتكارات آثار اقتصادية سلبية مثل: الضّغط التّصاعدي على الأسعار، أو آثار اجتماعية سلبية مثل: البطالة والتأثيرات الضّارة على الصّحة، وعدم المساواة بين الجنسين، وزيادة ضعف أفقر الناس، والفجوة الرقمية، أو آثار بيئية سلبية على النّظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وتلوث التربة والمياه، وإزالة الغابات، والتغيرات في المناخ المحلي، وما إلى ذلك؛
- إنّ التعاون الدّولي يساهم في تطوير نهج سياسة تكاملية من أجل الحصول على مكاسب اقتصادية واجتماعية وبيئية مربحة من التطوّر التكنولوجي؛ على سبيل المثال: الاستثمار في التعليم، والإبداع في

[1]- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدّولي، الدّار اللّبنانيّة المصريّة، القاهرة، ط 5، 2000، ص ص 83-88.

[2]- نفس المرجع ، ص 95.

أنظمة الحماية الاجتماعية وتنفيذ خدمات توظيف فعّالة، وتطوير مناسب لأنظمة حماية العمل والاستثمار في أنظمة التأمين ضد البطالة، لأنّ الحكومات الوطنية تجد صعوبة جمة في تحقيق هذا الهدف حتى الآن.

- تلعب سياسة الابتكار أيضا دورا رئيسًيا في ضمان أن التغيير التكنولوجي في قطاع التصنيع يعزز النمو الاقتصادي، فضلا عن الشمول الاجتماعي والاستدامة البيئية؛ ولكي تكون سياسة الابتكار فعالة ومنصفة ومستدامة، يجب أن تكون كذلك متماسكة وتهدف إلى تعزيز التفاعل بين جميع الجهات الفاعلة والقطاعات الاقتصادية، لتقديم حوافز للابتكار ونشر التقنيات التي تدعم أهداف التنمية المستدامة، لتعزيز بناء القدرات، وتعظيم التآزر، وهو ما يمثّل تحديًا كبيرًا بالنسبة للمجتمع الدولي، ولكن هناك عدد من المنظّمات الدّولية والباحثين قدّموا مقترحات متقدمة لمعالجة هذه القضية.[1]

5.2. آثار المتغيّرات البيئية:

1.5.2. البعد الاقتصادي للآثار البيئية:

تمّ التّطرّق إلى الجهود المبذولة من أجل المحافظة على البيئة في معرض الحديث عن نظريات النموّ والتنمية وعلاقتها بالتّكامل الاقتصادي في المبحث الأوّل، وهناك عديد الاقتصاديين الذين يرون أنه لابد من استخدام البيئية من أجل التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، بل ومن أجل الرفاهية الاجتماعية العامة، ومن خلال نظام السوق. ويتمحور البعد الاقتصادي البيئي حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التّقنيات الصّناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية؛ إذ تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد، باعتبار البيئة هي الأساس والقاعدة للحياة البشرية، الطبيعية وكذا النباتية، ويمثل كلّ من النمو الاقتصادي المستدام؛ كفاءة رأس المال؛ وإشباع الحاجات الأساسية؛ والعدالة الاقتصادية، عناصر البعد الاقتصادي،[2] ومن الآثار التي تترتب على البعد الاقتصادي البيئي نذكر:

- تُعتبر البيئة عنصرا إنتاجيًّا لازمًا للإنتاج غير قابل للتجزئة عن الإمكانيات المتاحة لأيّ دولة، كما أنّها قيد على الإنتاج والتّجارة الدّوليّة، وتتسبّب في اختلاف تكاليف الإنتاج النّسبيّة بين الدّول، وبالتّالي فهي مصدر أو سبب تمتّع إحدى الدّول بميزة تنافسيّة عن الأخرى؛[3]
- إنّ اشتمال أسعار السّلع والخدمات على تكلفة استخدام الموارد البيئيّة يُعتبر بمثابة تصحيح لهيكل الأسعار المحلية والعالميّة، ومن ثم فإنّ هذا التّصحيح يساعد على تحقيق التّوازن بين الأجيال الحاليّة وتلك المقبلة على الموارد الطّبيعيّة والبيئية من ناحية وبين قدرة البيئة على مواجهة هذا الطّلب من ناحية أخرى؛

[1]- Isabella Massa, UNU-MERIT, Technological change in developing countries: Tradeoffs between economic, social, and environmental sustainability, WORKING PAPER, UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION Vienna, 2015, pp 39-41.

[2]- عبد القادر خليل، وحبيبة عامر، مرجع سابق، ص 12.

[3]- سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الدّوليّة في الاقتصاد الدّولي والتّجارة الدّولية، الكتاب الثّالث، الدّار المصريّة اللّبنانيّة، ط2، 2005، ص 313.

- إذا التزمت كافة الدّول بنفس المعايير البيئية، بغرض تحقيق مستوى واحد من نظافة البيئة، فإنّ هذا سوف يؤدّي بالدّول التي تتمتّع بقدرة امتصاصيّة ذاتيّة للبيئة إلى القيام بتخصيص قدر أقلّ من الموارد الاقتصادية لمكافحة التلوّث، وذلك بالمقارنة بالدول الأخرى الأقلّ استعدادا في هذا الشّأن؛
- تحظى الدّول التي تتمتّع بوفرة نسبية في الموارد البيئيّة (القدرات الامتصاصية الذّاتية المرتفعة) بميزة تنافسية في إنتاج السّلع والخدمات الأكثر تلوّثا للبيئة وبالتّالي يتغيّر نمط التّجارة الدّولية، ممّا يحدث تغييرا في الهياكل الاقتصادية؛
- إذا انتهجت احدى الدّول سياسة بيئيّة فإنّ ذلك يتضمّن زيادة تكاليف الإنتاج ممّا يصبّ في بوتقة ارتفاع أسعار السّلع والخدمات، التي يتمّ إنتاجها محلّيّا، وهذا بدوره يؤدّي إلى الفشل في تحقيق ميزة تنافسية عالية في إنتاج هذه السّلع والخدمات، ومن ثم اسدال الستار على تنافسيتها في الأسواق العالمية، و عجز المنتجين المحلّيين عن منافسة الواردات الأجنبية في الأسواق المحلّيّة؛
- قيام جماعات المصالح والسياسيين أو ما يسمّى بجماعة الضّغط، بالضّغط على حكوماتهم بهدف تخفيض المعايير البيئية، من أجل الحفاظ على هذه الصّناعات؛
- إعادة توطين أو هروب الصّناعات إلى دول أخرى ذات سياسات بيئية متراخية، في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وبالتالي انتقال الميزة التنافسية؛
- إنّ إعادة التّوطين للصّناعات لا يعتمد على الخصائص البيئية وحدها، ولكن هناك خصائص أخرى مثل مدى توفّر العمالة والمرافق والأسواق والحوافز الاستثمارية، وبالتّالي فإنّ انخفاض التّكاليف البيئية لا يشكّل وحده حافزا كافيا لجذب الاستثمار الأجنبي ما لم يرتبط بمزايا أخرى؛
- إنّ انخفاض التّكاليف البيئية للإنتاج في الدّول النّامية لا يستمرّ إلى ما لا نهاية، فهذه الدّول تتبنّى آجلا أم عاجلا حزمة من السّياسات البيئية التي تؤدّي إلى زيادة التّكاليف البيئية بها وبالتالي التّعارض بين الاعتبارات البيئية والقدرة التّنافسية في التجارة الدّولية؛
- تتفاوت القدرة البيئية في الدّول النّامية من منطقة إلى أخرى فهي أعلى في المناطق الريفية منها في المدن المزدحمة التي يزيد فيها التّلوّث عن ما هو في الدّول المتقدّمة؛[1]
- إن البطاقات والعلامات التي تشير إلى أنّ المنتج صديق للبيئة، أو أنه صنع من مواد لا تضر بالبيئة بالإضافة إلى دورة حياة المنتج، لضمان عدم وجود بقايا أو مخلّفات ضارّة بالإنسان أو الحيوان، ما هو إلا عائق أمام التجارة ولا سبيل للدول النامية المصدرة للوفاء بهذه المتطلبات لعدم وجود القدرة التكنولوجية اللازمة؛

[1]- سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الدّوليّة في الاقتصاد الدّولي والتّجارة الدّولية، مرجع سابق، ص 316،317.

- إن إقحام المعايير البيئية المرفوضة من الدول النامية أصبح يتم من خلال الرموز والعلامات المختلفة التي تُطلب من مصدري الدّول النامية، يجعل من السّهل على الدول المتقدمة فرض الأمر الواقع على الدول داخل منظمة التجارة العالمية، رغم رفض هذه الدول لأي نصوص يتم التفاوض عليها في المنظمة؛
- أن الاتفاقية الخاصة بمعايير الصحة والصحة النباتية والاتفاقية الخاصة بالعوائق الفنية للتجارة تطرح قضايا تتعلق بالجدل الدائر مؤخرا حول التجارة الدولية في الكائنات المعدلة جينيا؛ وما زالت المعلومات المتوافرة قليلة نسبيا بالنسبة إلى الآثار الصحية والبيئية المحتملة للعديد من المنتجات المعدلة جينيا، وافتقار الدول النامية بوجه خاص إلى القدرة على التقييم الكامل لآثار هذه المنتجات على السلامة، يُبرر تردد الكثير من هذه الدول في استيرادها؛
- إساءة استغلال الحقوق المتاحة للدول، خاصة الدول المتقدمة في استخدام القيود الفنية ومبررات الصحة والصحة النباتية كوسيلة للحدّ من صادرات الدول النامية؛ وقد أصبحت الأدوات المتاحة في هذين الاتفاقيتين بالإضافة إلى إجراءات مكافحة الإغراق من الأدوات الجديدة التي تستخدم ضد صادرات الدول النامية وعوضت الدول المتقدمة عن التنازل عن الرسوم الجمركية كأداة فعالة لحماية إنتاجها من الواردات التي تأتي إليها من الخارج.[1]

2.5.2. البعد البيئي للتنمية المستدامة:

يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، والتّنبؤ لما قد يحدث للنّظم الإيكولوجية جراء التنمية؛ وذلك بغرض الاحتياط والوقاية. ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل في: النظم الإيكولوجية؛ الطاقة؛ التنوع البيولوجي؛ الإنتاجية البيولوجية؛ القدرة على التكيف، تتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ؛ اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن التنمية المستدامة توفّق بين هذين البعدين، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار بضرورة المحافظة على الطبيعة، مع ضرورة تقدير نتائج الأفعال البشرية على الطبيعة.

3.5.2.انعكاسات التجارة علي البيئة:

من مجالات الخلاف في تقييم الصلة بين التجارة والبيئة، أنه عند تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان يتزايد عددهم، ومواجهة ارتفاع مستويات استهلاك الفرد في الاقتصادات الناشئة، ينتج عن ذلك انعكاسات سلبية على البيئة منها:

[1]- عبد القادر خليل، وحبيبة عامر، مرجع سابق، ص 30.

[2]- نفس المرجع، ص 12،13.

- من المرجح أن تؤدي متطلبات النمو هذه إلى تفاقم التحديات العالمية: مناخ أكثر سخونة وتقلباً، وإمدادات مياه مهددة، وتدهور في الأراضي، واستنزاف للغابات، وندرة في الموارد الطبيعية اللازمة للاستمرار في تزويد مجتمعنا الحديث باحتياجاته؛
- قد تُضر الزيادة في التجارة الدولية بالاستدامة البيئية ما لم يترافق نشر الإنتاج الصناعي في العالم مع إتاحة الوصول الفعلي إلى التكنولوجيا المدّخرة للطاقة والتكنولوجيا النظيفة؛
- يمكن للتجارة الدولية أن تعزّز نشر السّلع والخدمات والتكنولوجيات المراعية للبيئة، فضلاً عن أساليب الإنتاج المستدامة والمنصفة اجتماعياً بين البلدان، وبالتالي تقديم إسهام هام في التنمية المستدامة؛
- تواجه الصادرات الزراعية من البلدان المنخفضة الدخل آثاراً تقييدية كثيرة وتشويهية كبيرة في التجارة الدولية حيث تبلغ التعريفات الجمركية في المتوسط 5 % في الاقتصادات المتقدمة، لكن عندما تدرج القيود التجارية للتدابير غير التعريفية في شكل معّدل تعريفي، يصل متوسّط حاجز الاستيراد إلى حوالي 30 %؛[1]
- إنّ تأثير التدابير غير التعريفية المُقيّد للتجارة يؤدّي، في الكثير من الأحيان، إلى التّمييز ضدّ صادرات أقل البلدان نمواً لسببين:

① أوّلهما أنّ التدابير غير التّعريفية أكثر انتشاراً في مجموعات المنتجات التي تشكّل المكونات الرئيسية لسلّة صادرات أقل البلدان نمواً، كالمنتجات الزراعية، والمنسوجات، والأحذية، والمنتجات الخشبية.

② وثانيها أن منتجي أقل البلدان نمواً أقل تجهيزاً بالتكنولوجيا والأطر الإدارية اللازمة.

- للامتثال لمعايير جودة المنتجات ولاحتياجات عملية الإنتاج في أسواق البلدان المتقدمة؛ يحتمل جداً أن يسفر الانتقال نحو اقتصاد أكثر اخضراراً عن مضاعفة أعباء وصول البلدان النامية إلى الأسواق، والتصدِّي السليم لهذه الشواغل لا يتمثّل عموماً في إضعاف المعايير البيئية، بل في تمكين المصدرين من استيفائها.[2]

6.2. الآثار على التبادل التجاري مع العالم الخارجي:

يمكن أن يكون للمجموعات الإقليمية، خاصة تلك التي تمثل حصّة كبيرة من التّجارة العالمية تأثيرات كبيرة على غير الأعضاء، ويعتمد على صافي التّأثيرات الثّابتة والدّيناميكية لإنشاء التّجارة وتحويلها. فمن ناحية، قد تقوم مجموعة إقليمية كبيرة بتحويل كميات كبيرة من التجارة من الموردين خارج المنطقة، مما يؤدّي إلى تحويل شروط التّجارة ضد غير الأعضاء، وربما دفع المنتجين في البلدان غير الأعضاء إلى الخروج من الأسواق التي قد يكون لديهم فيها ميزة نسبية واضحة. علاوة على ذلك، إذا كانت الحواجز الخارجية للاتحاد مرتفعة، أو إذا

[1] – مذكرة من أمانة الأونكتاد، تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي، مرجع سابق، ص7.

[2] – عبد القادر خليل، وحبيبة عامر، مرجع سابق، ص18،17.

كان هناك خطر كبير محسوس بأنّ "عقلية الحصانة" قد تتطوّر داخل الاتحاد، فقد يتدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان لولا ذلك إلى غير الأعضاء إلى الاتحاد.

هذا التأثير السلبي الأخير على غير الأعضاء سوف يزداد. ومن ناحية أخرى، قد تجني الدول غير الأعضاء مكاسب إلى الحد الذي يكون فيه التمييز المتأصّل في المجموعة الإقليمية منخفضًا (أي أن هناك حدًّا أدنى من الحواجز الخارجية أمام التجارة والاستثمار) ويتمّ تقليله تدريجياً عن طريق التحرير، من خلال وفورات الحجم ومكاسب الكفاءة الناتجة عن المنافسة الشديدة.

وقد يتمكّن اتّحاد كبير من التّصدير بتكلفة أقل، قد يعني هذا تحرّكًا إيجابيًّا في شروط التبادل التجاري لغير الأعضاء، مما يعوّض إلى حدّ ما التّدهور في معدّلات التّجارة الذي قد يتعرّض له غير الأعضاء نتيجة لتحويل التّجارة، حيث تشمل القنوات الأخرى لهذه المكاسب لغير الأعضاء الآثار غير المباشرة لزيادة الطّلب على الواردات الخارجيّة من قبل المجموعة الإقليميّة وانخفاض تكلفة الوصول إلى سوق كبير لم يعد مجزأً بواسطة اللوائح التفاضلية والمعايير الفنية.[1]

ويؤدي التكامل الاقتصادي إلى إحلال التبادل التجاري بين الدول التي تَحقق بينها التكامل محل التبادل التجاري الخارجي مع الدول الأخرى إلى حد ما، كما أن التكامل يؤثر على هيكل الصادرات من حيث التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي، فتزداد نسبة السلع المصنعة ونصف المصنعة على حساب السلع غير المصنعة والمواد الأولية وتكتسب هذه السلع أسواقا جديدة، كذلك فإن الدول المتكاملة تستطيع معا الحصول على أسعار وشروط أفضل.

[1]- Glenn, Thoma and David, Op.Cit, p 4.

خلاصة الفصل الأول:

ممّا سبق نستخلص أنّ التّكامل الاقتصادي عبارة عن عمليّة سياسيّة اجتماعيّة واقتصاديّة مستمرّة باتّجاه إقامة علاقات اندماجيّة متكافئة وخلق مصالح اقتصاديّة متبادلة بين دولتين فأكثر؛ يقوم على أساس مرتكزات العمليّات التي بموجبها يتمّ إلغاء كافة القيود والحواجز أمام "التّدفّقات المختلفة" والتي تكرّس لحرّيّة المعاملات التجاريّة "انتقال السّلع والخدمات"؛ وكذلك انسيابيّة عناصر الإنتاج "العمل، رؤوس الأموال"، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدّول الأعضاء بمرتجى زيادة الإنتاجية العامة وتحقيق تكافؤ للفرص بين الدّول، مع تنسيق للسّياسات الاقتصادية والنقدية والمالية لتحقيق عوائد مشتركة متناسبة، وتقاسم الأعباء الناتجة عن تفكيك الاتحادات الوطنية، والعمل على تعميق التشابك والتّداخل بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدّي إلى خلق تكتّل اقتصادي جديد يحلّ محلّ الاقتصاديّات الوطنيّة في المنطقة التكاملية.

ومن أجل تحقيق تكامل فعّال في أي منطقة تكاملية يجب أن يكون الهدف الحقيقي والدّافع القوي للدول الأعضاء تقليل فوارق التنمية فيما بينها، للنّهوض باقتصاديات الدّول الأقل نموّا وفي إطار مشترك.

ولمعرفة مدى إسهام الجهود التكاملية في تنمية الدّول الأقل نموا، قمنا بتصنيف طرق تقييم وتحليل أثر الآثار السّاكنة والدّيناميكيّة للتّكامل الاقتصادي على التنمية الاقتصاديّة الوطنية والدّولية؛ ووضع مجموعة من متغيّرات ومؤشّرات التكامل الثابتة والديناميكية، التي تغطّي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسّسية والابتكاريّة والتّكنولوجيّة والبيئيّة للتّنمية الوطنية للبلدان المشاركة في مجموعة التّكامل؛ ومحاولة إجراء تقييم شامل لنتائج مشاركة الدولة في عمليات التكامل الاقتصادي على أساس التصنيفات التي تطرّقنا لها.

كما خلُصت الدراسة إلى أنّ قياس الآثار الاقتصادية للتكامل الإقليمي نظريّا يُعتبر غير كاف ويُفضّل تحديد المتغيّرات والمؤشّرات المقابلة لمكوّنات التنمية الوطنية (التأثيرات الاجتماعية والمؤسسية والابتكارية والبيئية)كلاً من التقييم الكمّي والنوعي عند قياسها، لذا سوف ندعّم دراستنا بتحليل ونقد ومناقشة الدراسات والأدبيات السابقة في الفصل الثّاني، ثمّ نتعمّق في التحليل من خلال قياس وتقدير البيانات الإحصائية، باستخدام مجموعات مختلفة من البيانات الإحصائية وهو ما سندرسه في الفصل الثالث.

الفصل الثاني

«العلاقة الوظيفية

بين إشكالية البحث و التراث العلمي السابق»

تمهيد

تُعتبر المعرفة عمليةً تراكمية مشتركة تُبنى بجهود المجموعة والأجيال المتعاقبة، وتعد الدراسات العلمية السابقة تراثا أدبيا أساسيّاً لبناء وتطوّر المعارف والعلوم، فالعالم في سباق محموم للحصول على أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من الأبحاث العلمية؛ من أجل توفير ظروف أفضل لبقاء الإنسان وأمنه ورفاهيته، هذا ما لمسناه ونحن نتصفّح الدراسات التي اطّلعنا عليها قبل أن نلخّصها ونناقش نتائجها؛ فكانت كلّ واحدة منها إضافة علمية إلى حقل التكامل الاقتصادي، إذْ حظيت نظرياته باهتمام عديد الباحثين وشهدت تطورات عديدة بحسب تعدّد الحوافز الدافعة لخلق التّكتلات الاقتصادية والآثار الناتجة عنها، بين منافع التوسّع التجاري، وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية والتنمية الاقتصادية؛ فكان لزاما الوقوف عند بعضها للنقد بموضوعيّة وتسليط الضّوء عليها ووضعها محلّ السّؤال لإغناء مشكلة البحث بالمعارف والفرضيّات والمسلّمات والتطوّرات والنّتائج التي توصّل إليها السّابقون، مما يؤدّي إلى إثراء البحث معرفيًّا ومنهجيًّا.

لذا خُصّ هذا الفصل بعرض الدّراسات السّابقة ونقدها ومناقشتها وفقًا للمنهجيّة المعتمدة في هذه الدّراسة؛ وإبراز الفجوة العلمية بينها وبين الأدب والتّراث العلميّ السّابق من نقاط القوّة والتّقاطع والتّباين والارتكاز؛ ومحاولة للوصول إلى أفضل النّتائج من مدخل تحليل عددًا من الدّراسات التي أصّلت لنظريّات التّكامل الاقتصادي وآثاره السّاكنة (البعد التجاري)، ثمّ الدراسات التي حلّلت وناقشت آثار التّكامل الاقتصادي الديناميكية (البعد التنموي)؛ وعليه قُسّم هذا الفصل إلى مبحثين اثنين كالآتي:

- ✓ **المبحث الأول**: نقد وتحليل التراث العلمي والأدب التجريبي السّابق لنظريّات التّكامل الاقتصادي والتّكامل التّجاري (الآثار السّاكنة).
- ✓ **المبحث الثاني**: نقد وتحليل التّراث العلمي للتكامل الاقتصادي.

المبحث الأول:
نقد وتحليل التراث العلمي والأدب التجريبي السّابق
لنظريّات التّكامل الاقتصادي والتّكامل التّجاري (الآثار السّاكنة)

نحاول في هذا المبحث الغوص في أعماق نظريّة التّكامل الاقتصادي ومحاولة التّأصيل للقواعد التي بُني عليها والمفاهيم والأفكار التي تدور حول أهدافه وآثاره، إذ أنّ الهدف الأوّل من انشاء تكتّلات اقتصاديّة هو التّبادل التّجاري.

ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى جزأين، تناقش الدّراسات المختارة في الجزء الأول نظريّات التّكامل الاقتصادي بصفة عامّة، أمّا الجزء الثّاني فإنّه يتناول الدّراسات التي تكلّمت عن الآثار الساكنة للتّكامل الاقتصادي للدول المنطوية فيه، وقد تمّ عرض الدّراسات السّابقة وترتيبها وفقاً لحداثتها في سلّم الزمن.

أولا– تحليل ونقد الأدب التجريبي السابق لنظريات التكامل الاقتصادي:

من خلال الاطلاع والبحث في موضوع التكامل الاقتصادي ومن أجل تتبع نظرياته وفهم الآراء التي دارت في رحابه منذ إنشائه إلى وقتنا هذا، اخترنا دراسات ذات صلة وتقاطع، نقوم فيما يلي بعرضها وتوصيفها أولًا ثم مناقشتها وتحليلها ثانيًا لرصد مواطن الارتكاز ونقاط التقاطع والاختلاف.

1. تحليل ومناقشة دراسات سابقة للنظريات التي أصّلت للتكامل الاقتصادي:

1.1. دراسة "كوستونينا" 2020 بعنوان "الإقليمية في اقتصاد العالم الحديث: التطور والاتجاهات الرئيسية"[1]:

تهدف إلى تحديد جوهر وتاريخ نظرية التكامل الاقتصادي بما في ذلك أشكاله ودوافع الدول للانضمام إلى عدّة اتفاقيات؛ وكذلك تطرّقت إلى علاقة التكامل بمشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية، باستخدام المنهج الوصفي التّحليلي، ومما توصلت الدراسة إليه من نتائج رئيسية ما يأتي:

- الإقليمية القديمة تهدف إلى تعزيز نمو التجارة الدولية وضمان الأمن وهو مفهوم التكامل "الضّحل"؛ بينما تعكس الإقليمية الجديدة أهدافا متكاملة لتطوير العولمة والعالم متعدد الأقطاب وهو التكامل "العميق".
- بمجرّد الانضمام إلى اتفاقية تجارية تأخذ الدول في الاعتبار: العوامل الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، فهي عملية توحيد الدول في منطقة أكبر مع الحركة الحرة لبعض العوامل.

[1]- Kostonina, Regionalism in the modern world economy: development and main trends, RUDN University Bulletin Series, International Relations, Vol.20, No.2, 2020, pp303-317.

- تختلف اتفاقيات التكامل من حيث النطاق والهيكل مما يعكس التمايز المتزايد في نظام التجارة العالمي وتنوع اتفاقيات التجارة الإقليمية الثنائية والمتعددة الأطراف.
- توقيع المشاريع الضخمة يقلل من تأثير التشابك بسبب انخفاض عدد اتفاقيات التكامل الثنائية بين البلدان وتطوير القواعد العامة للتجارة وكذلك يُبسّط النزاعات التجارية الدولية.
- استندت الإقليمية في البداية على مبدأ القرب الجغرافي، وبسبب التوسع في تغطية اتفاقيات التكامل بين دول المناطق المختلفة برزت العوامل الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

2.1. دراسة "ماريا ليزون" 2020 بعنوان "تطوّر اتجاهات التكامل الاقتصادي الإقليمي: الجانب المنهجي"[1]:

باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، تناقش الدراسة معايير تصنيف التكامل الاقتصادي والعوامل التي تؤثر عليه والاتجاهات الحالية لتطويره، وايجاد مجموعة حديثة من اتحادات التكامل الإقليمي تشمل اتفاقيات ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- العمليات التي تحدث حاليا في الاقتصاد العالمي من العولمة وظروف السوق المتغيرة وزيادة المنافسة وما يرتبط بها من عدم اليقين في العلاقات الدولية أدّت إلى ظهور ضرورات جديدة للترتيب المتبادل بين الدول.
- التكامل الاقتصادي ربما يكون أهم عملية تساهم في التنمية المستدامة للبلدان الرائدة والنامية في العالم.
- تزداد أهمية العلاقات الاقتصادية والتنسيق المؤسسي بين الدول على أساس المعايير المشتركة طويلة الأجل.
- من بين المهام الرئيسية لأي شكل من أشكال التكامل الإقليمي توسيع التجارة المتبادلة بإزالة العوائق أمام حرية حركة رأس المال والتدفقات التجارية والعمالة والتعاون الصناعي والعلمي.
- يتيح التكامل الإقليمي الفعّال تكوين بيئة سياسية مستقرة وداعمة، وتوزيع عادل للقوى في الاقتصاد العالمي وتكافؤ فرص التنمية وزيادة في النمو الاقتصادي المتوازن واستدامة التنمية الاقتصادية.
- عمليات التكامل هي واحدة من العوامل المحددة التي تشكل الخطوط العريضة العامة للخريطة الجيواقتصادية والجيوسياسية الحديثة للعالم.
- تتميز نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي بتزايد الاختلافات المفاهيمية الهامة بين المدارس العلمية المختلفة لا سيما فيما يتعلق بتفسير المصطلحات "الإقليمية" و"الجهوية" و"التكامل الاقتصادي الإقليمي".
- التكامل الاقتصادي الإقليمي هو مزيج متزامن من العمليات العفوية لتكثيف أو تقليل المعاملات التجارية والاجتماعية في منطقة جغرافية معينة تحت تأثير عوامل السوق (الجهوية) والتدابير المؤسسية الاستراتيجية

[1]- Mariia LYZUN, DEVELOPMENT TRENDS OF REGIONAL ECONOMIC INTEGRATION:METHODOLOGICAL ASPECT, Journal of European Economy, Vol 19, № 1,72, 2020, pp82-98, (On Line: 02/02/2021), http://dspace.wunu.edu.ua/bitstream/316497/4114020)8/1/LYZUN.pdf

للسلطات الرسمية وغير الرسمية لإعادة تنظيم العلاقات المتبادلة بين الـــدول في الفضـــاء الجيوسياســـي (الإقليمية).

- تعتبر الترتيبات التجارية الإقليمية العنصر الهيكلي الأساسي للإقليمية والجهوية إذ أن تصـــنيف أشـــكال الاتفاقات التجارية الإقليمية الذي اقترحه بالاسا في الستينيات كان سابقًا لعصره لكنه اليوم يفقد أهميته تدريجياً.
- عمليات التحول التي تحدث في الاقتصاد العالمي أدّت إلى ظهور مجموعة من الأنواع الحديثة من ترتيبات التكامل الإقليمي: الاتفاقات متعددة الأطراف، والمحورية والمتعددة الأطراف، والمتعددة الأطراف والثنائية والإقليمية والثنائية.

3.1. دراسة "رمزي بن دبكة" 2020" بعنوان "الإقليميّة الجديدة والعولمة جدلية العلاقة بـــين الانتقاليـــة والانسحاب المصلحي"[1]:

تبرز العلاقة بين الإقليمية والعولمة من خلال فهم الأسباب والعوامل التي دفعـــت الـــدّول للانضـــمام إلى تكتلات جهوية إمّا لجعل الإقليميّة مرحلة أوّلية سابقة لبناء العولمة أو لجعل التعاون فيما بينها كأداة لمواجهـــة تأثيرات العولمة، بالاعتماد على المنهج الوصفي؛ وكانت الإقليمية هي مركز التحليل وفق ثلاث محاور تضمنتها الدراسة. المحور الأول تناول الجانب النظري وتم ضبط المصلحات والمفاهيم لكل من الإقليمية والعولمة؛ والمحور الثاني تناول مفهوم الإقليمية سابقة للعولمة؛ والمحور الثالث ناقش التفكّك (الإقليمي) بدل التكامل (العـــولمي). حيث اختار كلّا من الاتحاد الاوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهـــادي ونافتـــا عينـــة للدراسة، التي تُوّجت بالنتائج الآتية:

- الهدف الأساس الذي قام عليه الاتحاد الأوروبي هو الحفاظ على الدولة القوميّة من الانهيار والانحلال في أيديولوجيات أخرى معادية لأساس تشكّل الدول في قارة العرق الأبيض.
- النزعة القومية لا تزال مسيطرة على الدّول الأوروبية ممّا أدّى إلى عدم تحقيق الوحدة السياسية الإقليمية.
- استند التفكير السياسي الطموح لدى بلدان آسيا الباسفيك في علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكيـــة على ركيزتي الاستقلالية والشراكة.
- مثلت دول جنوب شرق آسيا قوة منافسة في إطار العولمة، ينبغي للقوى الغربيـــة وخاصـــة الولايـــات المتحدة الأمريكية أن تتحذّر منها.
- الدّوافع السياسية للولايات المتحدة للإيقاع بالحلفاء الآسيويين والرامية إلى فرض الهيمنـــة الاقتصـــادية والعمل على كبحها وتحديد نموها، وفرض الهيمنة الأمنية والثقافية على المنطقة والتدخل في شؤونها قُوبل بمواقف صارمة تصل إلى درجة الرفض والاعتراض من خلال اجتماعات آسيا الباسفيك.

[1]- رمزي بن دبكة، الإقليميّة الجديدة والعولمة: جدلية العلاقة بين الانتقالية والانسحاب المصلحي، مرجع سابق، ص ص 61-82.

- لقد كانت دول آسيا تسعى إلى التصرف بوصفها كتلة اقتصادية إقليمية لها خصوصيتها وأولوياتها وتسعى إلى التعامل مع مركزي ثقل آخَرَين وهما اليابان والصين. وتبحث في نفس الوقت عن علاقة شراكة مع أمريكا كونها عامل توازن استراتيجي وأمني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في المنطقة.
- محاولة اليابان التحالف مع مختلف الدول الآسيوية وبعث اقتصاد إقليمي قوي مبني على رؤية يابانية للاقتصاد العالمي كما تتطلّع الصين هي الأخرى إلى تشكيل تكتل اقتصادي مع هذه الدول الآسيوية.
- نافتا كمنظمة إقليمية لم تكن هدفاً بحدّ ذاتها للمكسيك بقدر ما اعتبرت كأداة لحلّ المشاكل الاقتصادية الداخلية المتراكمة وانتقال رأس المال من جانب واحد (الولايات المتحدة) من أجل بناء وإنشاء القواعد الصناعيّة لصالحها فالشراكة إذن خدمت طرفاً واحداً من هذا الجانب و لم تخدم كل الأطراف.
- إنّ تدويل القواعد الصناعيّة في المكسيك يجعل من السلع موجّهة للتصدير لصالح الولايات المتحدة مما أدّى إلى انتقال الهجرة داخل المكسيك نحو الشمال أين توجد المصانع والمؤسسات الكبرى، وترك عدد كبير من المكسيكيين لوظائفهم الداخليّة والتي هي لصالح الدولة، ممّا أضرّ بالاقتصاد المكسيكي على المستوى البعيد.
- إنّ التوجهات المعاصرة قد تحوّل مرة أخرى التحليل من التركيز على العلاقة بين الإقليمية والعولمة إلى تحليل علاقة الإقليمية بالدولة من جديد وذلك بسبب تزايد المد القومي ورجوع العصبيّات للدّولة.

4.1. دراسة آندري سبارتاك" 2019 بعنوان "تحولات عملية الأقلمة: من اتفاقيات التجارة الإقليمية إلى المشاريع الإقليمية الكبرى":[1]

تبحث في تاريخ التكامل الاقتصادي كظاهرة اقتصادية وتجارية وسياسية، حيث تم تحليل مسحي وصفي مقارن عبر ثلاث مراحل لتطوير عملية الأقلمة، نذكرها بإيجاز:

- المرحلة الأولى (عصر ما قبل تاريخ الإقليمية) تغطي الفترة من منتصف القرن التاسع عشر إلى الأربعينيات ويرتبط بشكل أساسي بتشكيل اتحادات جمركية ثنائية في أوروبا ذات دوافع سياسية قوية.
- المرحلة الثانية (الإقليمية الكلاسيكية) تغطي النصف الثاني من القرن العشرين بأكمله ويتم تحديدها بشكل أساسي من خلال عمليات التكامل في المنطقة الأوروبية، وإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي، وتشكيل عدد كبير من الاتفاقيات في البلدان النامية، على غرار الاتحاد الأوروبي، في شكل اتحادات جمركية وكتل تجارية منفصلة في العالم المتقدم مثل نافتا، خلال هذه الفترة، وضعت منظمة التجارة العالمية قواعد لاتفاقيات التجارة الإقليمية.
- المرحلة الثالثة (عولمة إقليمية) بدأت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وتستمر حتى الوقت الحاضر، تختلف الإقليمية المعاصرة نوعياً عن الإقليمية في القرن الماضي بما يلي:

[1]- Andrey N. SPARTA, Metamorphosis of Regionalization, from Regional Trade Agreements to Megaregional Projects, Russian Foreign Trade, Academy under the Ministry of Economic Development of the Russian Federation Moscow, Russian Federation, 2019, pp38-68.

- ظهور اتفاقيات تجارية إقليمية ضخمة طموحة داعمة للتكامل، بأجندة تحتوي على جدول أعمال واسع للتنسيق التنظيمي ويقترح زيادة في التجانس المؤسسي لاقتصادات الدول المشاركة، ينفذ فعليًا نموذجًا كلاسيكيًا بديلًا لبناء مساحة اقتصادية مشتركة بدون عناصر فوق وطنية.
- النزعة الإقليمية اليوم تتحرك في اتجاه الإقليمية الكبرى وهي أعلى مرحلة في عملية الأقلمة، حيث أدت سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى تحفيز النزعات الانعزالية في جزء من العالم الغربي؛ والاتفاقات الإقليمية الكبرى بمثابة الأساس لظهور نظام عالمي جديد وكبير للإدارة العالمية في مجال التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي إما كترتيب زائد لمنظمة التجارة العالمية أو في شكل آخر جديد.

5.1. دراسة "لاريسا وساموسينوك" 2017 بعنوان "معايير تصنيف آثار التكامل الاقتصادي الاقليمي":[1]

باعتماد المنهج التحليلي الوصفي صنّفت الدّراسة آثار التكامل الاقتصادي الإقليمي وفق ثلاثة معايير:

❶ المعيار الأوّل: اعتمد المعيار التّقليدي لتصنيف تأثيرات التكامل الإقليمي على البعد الزمني، الآثار الثابتة مُمثّلة في خلق التجارة وتحويل التجارة تنتج مباشرة منذ لحظة إنشاء التكامل، ويعتبر "فينر" أوّل من تكلّم عنها، حيث قام بتحليل أسباب ونتائج ظهورها على الاتحادات الجمركية، وهذه التأثيرات متأصلة في منطقة التجارة الحرة وجميع الأشكال اللاحقة من التكامل حيث:

- تؤدي التجارة المتبادلة النّشطة نحو إبرام اتفاق الاستثمار الإقليمي إلى زيادة تأثير إنشاء التجارة وتقليل تأثير تحويل التجارة، بينما تؤدي الحواجز التجارية المرتفعة إلى ظهور مظهر أكبر لتأثير تحويل التجارة.
- تشابه هيكل الإنتاج في بلدان منطقة التجارة الإقليمية يؤدى إلى تأثير ضعيف لخلق التجارة وانحراف كبير التجارة حين تكامل التجارة بين البلدان الأعضاء يساهم في زيادة تأثير خلق التجارة.
- يكون تأثير الانحراف التجاري أقل وضوحًا بسبب الحجم الكبير للعرض والطلب في السوق الداخلي.
- أمّا الآثار الديناميكية فهي أكثر بُعدًا في الزمن من لحظة إنشاء التكامل، وتتمثل في تحفيز التغيرات في الاقتصاد الوطني: فهي تغير كفاءة الإنتاج، والهيكل المكاني للاقتصاد الوطني والبيئة التنافسية.

❷ المعيار الثاني: اعتمد على تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي على النظم الاقتصادية الوطنية:

- تشمل تأثيرات التكامل الثابتة والديناميكية المكونات الاجتماعية والمؤسسية والابتكارية والتكنولوجية والبيئية للتنمية الوطنية للبلدان المشاركة في مجموعة التكامل.
- إجراء تقييم شامل مسبق ولاحق لنتائج مشاركة الدولة في عمليات التكامل الاقتصادي على أساس التصنيف المقترح باستخدام عدد من المؤشرات.

[1]- Samosenok Larisa Nikolaevna, Typology of effects of regional economic integration, Russian Entrepreneurship Scientific, journal on the topic, Economics and Busines, (On Line: 06/02/2021), https://cyberleninka.ru/article/n/tipologiya-effektov-regionalnoy-ekonomicheskoy-integratsii/viewer.

- يؤدي الجوهر الديناميكي لعمليات التكامل إلى تقييم التغيّرات في المؤشرات المقابلة للمكونات الفردية للتنمية الوطنية التي تسمح بتحديد حجم تأثير تأثيرات التكامل المحددة كمياً أو نوعياً.
- يتم قياس الآثار الاقتصادية للتكامل الإقليمي بشكل أساسي كميًا ويستند تقييمها إلى البيانات الإحصائية، بينما تتطلب التأثيرات الاجتماعية والمؤسسية والابتكارية والبيئية كلاً من التقييم الكمي والنوعي عند قياسها، يُنصح باستخدام مجموعات مختلفة من البيانات الإحصائية.

6.1. دراسة "ابراهيم سالم ياسمينة ويحي هاجر" 2017 بعنوان "دور التكامل الاقتصادي الاقليمي بين آمال التنظير ومشاكل التطبيق":[1]

تدرس التكامل من الجانب النظري لبيان مفهومه وأسباب قيامه وإبراز عوامل نجاحه والتحديات التي تواجهه، بهدف فهم هذه الظاهرة المتزايدة الانتشار، ومعرفة إيجابياتها وسلبياتها على الدول المتكاملة، حيث تُوّجَت الدراسة بنتائج أهمّها:

- الأدوار التي يلعبها التكامل الاقتصادي قد تبقى حبرا على ورق وليس لها أثر في الواقع العملي، ومن أجل تفعيلها يجب وضع خطط وآليات تدفع هذه التنظيمات الإقليمية قدماً.
- عملية التكامل الاقتصادي تستغرق في مراحل تشكّلها وقتاً كافيا يجعل كلّ الأطراف شريكا فاعلا في أي مرحلة من مراحل التكامل.
- المراحل المتعدّدة للتكامل تحتاج إلى وقت كاف لتخطّيها وصولًا إلى الهدف النهائي؛ لذا وجب على الدول الرّاغبة في الوصول بسلام، مراعاة التدرّج حتى تكون مستعدّة للمرحلة الموالية. إضافة إلى التكتّل الذي يضع المرحلة الأخيرة هدفاً له هو الذي ينجح إذا ما استخدم الآليات المناسبة وخلق الظّروف المواتية لاستمرار عمله.
- تلعب الترتيبات التكاملية دورا فاعلًا في الاقتصاد العالمي ولقد تعدّت المجال الاقليمي لتخدم أطرافاً ذات مصالح مختلفة ومتباينة، بحثا عن تحقيق التوازنات وخلق فرص جديدة للتّعاون، ولكي تنجح مثل هذه الترتيبات لابدّ من قيامها على قواعد ومبادئ مرضية لجميع الأطراف.
- يعتمد نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي في الدول الإفريقية والدول العربية على مراعاة الظّروف السّائدة في المنطقة، ولوضعها في الإطار السليم لابدّ من توافر الإرادة السياسية التي تعد الدّافع الرّئيسي لها.

[1]- ابراهيم سالم ياسمينة ويحي خديجة، دور التكامل الإقليمي بين آمال التنظير ومشاكل التطبيق، مرجع سابق.

7.1. دراسة "جون ميغل" 2017 بعنوان "نظريات وطرق التكامل الإقليمي واتفاقيات التجارة الحرة":[1]

تتحدّث الدّراسة عن نظريات وأنواع التكامل الإقليمي وتعرض أهم النماذج القياسية لتقييم الآثار الصافية للنمو الاقتصادي لاتفاقيات التجارة الحرة؛ مثل نماذج الجاذبية ونماذج التوازن العام المحوسب. ومن أهم النتائج نذكر ما يلي:

- ينشأ التكامل العالمي والإقليمي بفضل اتفاقيات التجارة الإقليمية واتفاقيات التجارة الحرة.
- يرتبط تاريخ التكامل الإقليمي وتحرير التجارة بعد الحرب العالمية الثانية ارتباطًا وثيقًا بإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات).
- تزيد المساعدات الفنية من الرفاهية بين الأعضاء وبقية العالم ويكون مستوى خلق التجارة الإجمالية أعلى من تحويل التجارة وهو ما يمكن قياسه باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي مثل نماذج التوازن العام القابل للحساب ونماذج الجاذبية أي أنّها مفيدة لتحليل الآثار الساكنة.
- النماذج القياسية للتحليل مثل نموذج الجاذبية والتوازن العام القابل للحساب لا تولي اهتماما للآثار الاجتماعية لاتفاقية التجارة الحرة؛ مثل الآثار على حقوق العمل والحماية الاجتماعية وأنظمة الرعاية الاجتماعية وغيرها.
- طوّر العديد من الباحثين حاليًا نماذج اقتصادية قياسية من أجل تقييم آثار اتفاقيات التجارة الحرة؛ وتحديداً تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأطراف الموقعة وفهم التأثيرات السابقة والتأثيرات اللاحقة لاتفاقية التجارة الحرة اي أنها قادرة على تحليل الآثار الديناميكية.

8.1. دراسة "بايكوف أندري" 2017 بعنوان "التكامل الاقتصادي كظاهرة سياسية عالمية":[2]

تناقش الدراسة جذور عمليات التكامل من فترة ما بعد الحرب في أوروبا؛ أي منذ إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في عام 1951. كما تحلّل عدة اتفاقيات مركّزة على الاتحاد الأوروبي كظاهرة دولية متعددة العناصر وكتجربة عالمية، ويقارن أنواع التكامل مقارنة شاملة وذلك باستخدام الأسلوب الوصفي المقارن، وتوصّلت الدراسة إلى نتائج أهمّها:

- ساعدت مشاريع التكامل على تسوية وتيرة ونوعية الحياة الاجتماعية والاقتصادية ولعبت دورًا مهمّا في فضّ عدد من النزاعات الدولية، وإعادة السّلام والاستقرار إلى المناطق غير المستقرة تاريخيًا -أوروبا وجنوب شرق آسيا وإلى حدّ ما أمريكا اللاتينية.
- إنّ الأساليب الكلاسيكية للاندماج التي قام عليها الاتحاد الأوروبي قد عفا عليها الزمن و لم تعد الخيار الوحيد الممكن لدراسة عمليات التكامل.

[1]- Joan Miguel, THEORIES AND METHODS OF REGIONAL INTEGRATION AND FREE TRADE AGREEMENTS, Revista de Economía Mundial, núm, 47 Madrid, Españ, 2017, pp 223-241, (On Line: 06/02/2021), http://rabida.uhu.es/dspace/bitstream/handle/10272/14296/Theories.pdf?sequence=2

[2]- Andrey A, Op.Cit, pp 38-53.

- رفض تكرار التسلسل "الكلاسيكي" لمراحل تقارب سلّم "بلاسا"، والتركيز على تحفيز عوامل التكامل الاقتصادي الجزئي، والاندماج على مستوى ريادة الأعمال والأنشطة التعليمية، والتأكيد على التقسيم العقلاني للعمل.
- الاتفاق مع مبدأ "التّشبيك" في السّياسة العالميّة، والعلاقات الدّولية فمن حقّ الدّول المشاركة في اتفاقيات اقليمية المشاركة بالتوازي في كتل واتفاقيات تكاملية أخرى.
- إنّ محاولات مقارنة تكامل شرق آسيا بشكل متزامن مع تجربة الاتحاد الأوروبي ليست صحيحة من الناحية المنهجية والتّحليلية بسبب الخصائص الطبيعية والجغرافية والتاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية لبلدان شرق آسيا، التي تحدد مسارات التكامل في المنطقة.
- أن التّشابه النمطي الرئيسي لعمليات التكامل يتم تحديده من خلال توجه المشاركين في التكامل نحو تطوير العلاقات داخل المجموعة فيما يتعلق بالخارج والعلاقات الجماعية والامتيازات والمزايا الخاصة على أساس المعاملة بالمثل وليس بدرجة تنفيذ مبدأ فوق الوطنية.
- "تآكل" مفهوم عملية "التكامل" حيث بدأ يفقد تميزه الأساسي كنموذج عالمي لعملية تكامل وفقًا للأفكار والمعايير القانونية التي تمت صياغتها في أواخر الخمسينيات؛ فالنسبة مثلا للآسيان أو نافتا أو ميركسور، حفزت تجربة التكامل المتعددة والمسارات الإقليمية لعمليات التكامل وتنوع أشكال التنظيم المؤسسي والخارجي على تشكيل اتجاه جديد للبحث "التكامل المقارن": تحول التركيز على التعاون متعدد الأشكال ومتعدد السرعات للدول الأعضاء ليس فقط في الاقتصاد ولكن أيضًا في السياسة فأزمة منطقة اليورو أخضعت مبدأ فوق الوطنية لاختبار جديد.

9.1. دراسة "عقبة عبد اللاوي" 2015 بعنوان "الإقليمية الجديدة وإشكالية تشكّل السّوق الوطنية في الدول النامية":[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة آثار الإقليمية الجديدة على تشكّل السوق الوطنية للدول النامية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث قسّمت إلى قسمين، تناقش في القسم الأول التولّد التاريخي للتكامل فوق الإقليمي وفي القسم الثاني تناولت الإقليمية الجديدة وتشّكل السوق الوطنية بالدول النامية، وتُوّجت الدراسة بالنتائج الآتية:

- الإقليمية الجديدة صيغة جديدة من صيغ التكامل الإقليمي تُلفّ فيها الدول النامية (الأطراف) حول الدول المتقدمة (المراكز) فرادى أو مجتمعة.

[1]- عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وإشكالية تشكل السوق الوطنية في الدول النامية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد الثامن، المجلد الثاني، 2015، ص ص 23-36، (على الخط: 12-06-2020)، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/60659

- تختلف الإقليمية الجديدة عن التكامل الإقليمي التقليدي في التباين في مستويات النمو أملا في زيادة القوة التبادلية البينية، كون التوجّه التّصديري يساعد في تعجيل التنمية، وما تعنيه من رفع معدلات التوظيف، وتخفيف دوافع الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال.
- التكتل في إطار الإقليمية الجديدة لا يهدف إلى تحقيق وحدة بين أعضائها، نظرا لأنها تجيز التمايز في مستويات التطوّر الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. كما أن الدول المتقدمة ليست على استعداد لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف الأقل نموا وتقتصر الإقليمية الجديدة على مرحلة واحدة وهي منطقة التجارة الحرة، كما تضع حدودا على عمليات انتقال البشر.
- يترتب على تحرير التدفقات وإلغاء القيود الجمركية "الكمية والسعرية"؛ زيادة تدفق الواردات السلعية المتنوعة في ظل أوضاع اقتصادية داخلية لا تساعد على تطور الإنتاجية الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى قيام منافسة غير متوازية يترتب عنها آثار سلبية على المؤسسات الوطنية والتي يضطر بعضها إلى الإغلاق أو الإفلاس أو التصفية.
- يترتب عن الإقليمية الجديدة ضياع الفرصة التاريخية للدول النامية في تشكيل أسواقها الوطنية، فالسوق الوطنية لأية دولة من الدول الأوربية تشكلت تدريجيا وكان ذلك عاملا رئيسيا في النمو الطبيعي للرأسمالية التقليدية.
- إن علاقات السوق في البلاد الأوربية وبشكل خاص تلك التي شهدت الرأسمالية مبكّرا، تشكلت ونمت من خلال نمو الإنتاج السلعي؛ أي بمقدار ما يمكن تحويله من إنتاج طبيعي إلى إنتاج سلعي، يفترض الغلبة للإنتاج السلعي في الاقتصاد الوطني، وهو ما يفسر كون السوق الخارجية عبرت عن كونها امتداد للسوق الداخلية.
- بالرّغم من غلبة الاقتصاد الطبيعي في الاقتصادات العربية، إلا أنّه في واقع الحال ظل دوره هامشيا في تكوين ما يسمى بالسوق الوطنية في اقتصاداتها.
- الوضع الراهن يجعل من موضوع الإقليمية المطروحة في شكلها الجديد نوعا من المغالاة التي تحاول قسرا تجاوز حدود السياق التاريخي النظري من دون معاينة جادة لما هو متاح فعلا.

10.1. دراسة "إدوارد مارينوف" 2014 بعنوان "المحددات الاقتصادية للتكامل الإقليمي":[1]

حيث قام الاقتصادي "مارينوف" بدراسة مسحية تحليلية لنظريات التكامل الاقتصادي والدول النامية؛ وركّزت هذه الدراسة على البناء النظري للتكامل الاقتصادي ومناقشة الأدبيات الخاصة بتطور نظرياته. وقد حظيت نظرية "فينر" للاتحادات الجمركية بالجزء الأكبر من التحليل. وتناول الباحث في المرحلة الأولى النظريات التقليدية للتكامل الاقتصادي، أما الجزء الثاني فقد تطرق لنظريات التكامل الاقتصادي الجديدة، ثم قام الباحث بتلخيص المحددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لاتفاقات التكامل التي تؤثر على دوافع

[2]- Marinov Eduard, ECONOMIC DETERMINANTS OF REGIONAL INTEGRATION, Op.Cit, pp 363-379.

البلدان النامية للمشاركة في الاندماج، في محاولة للتوصل إلى نظريات تتواءم مع التكامل الإنمائي، انطلاقا من نظريات التكامل الكلاسيكي ونظريات التكامل الجديدة والتوفيق بينهما، ومما توصل إليه نذكر:

- إنّ الأساس المنطقي وراء التكامل الاقتصادي الإنمائي لا يمكن تعريفه وشرحه فقط بالآثار الثابتة والديناميكية التي تحدد التكامل بين الاقتصاديات المتقدمة ومع بعض البلدان النامية.
- يمكن أن يكون تحويل التجارة في الواقع مفيدا للدول النامية، فالتكامل يزيد من حجم السوق، ويساعد على خفض التكاليف من خلال وفورات الحجم، مما تساهم في زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي.
- إنّ تحويل التجارة قد يكون مفيدا في حالة البلدان محل الدراسة، حيث سيوسع حجم السوق ويساعد على خفض التكاليف بسبب وفورات الحجم، وتتم الاستعاضة عن الواردات على مساحة أوسع ستمكن المنطقة المتكاملة ككل من إنفاق نسب أعلى من النقد الأجنبي على واردات السلع الرأسمالية، مما يسهم في زيادة مستويات الاستثمار والاقتصاد.
- من فوائد تحويل التجارة أنها ستسمح للمستهلكين بشراء الواردات بأسعار أقل بعد إلغاء التعريفات الجمركية، مما يزيد من فائض المستهلكين.
- لتقييم فوائد وتكاليف الاندماج بالنسبة للبلدان النامية، يجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها، كمرحلة التنمية الاقتصادية وهيكل الاقتصاد وخصائص الإنتاج وأفضليات الطلب ونظم وسياسات التجارة.
- الأساس المنطقي للتكامل الاقتصادي في البلدان المتقدمة يأتي من مجموعات اقتصادية ومن أصحاب المصلحة، أما عمليات التكامل في البلدان النامية غالبا ما تبدأ في البداية بوصفها هدفا وجهدا سياسيين، مما يؤدي في معظم الحالات إلى نتائج اقتصادية غير مرضية.

11.1. دراسة "أندريه سابير" 2011 بعنوان "التكامل الأوروبي عند مفترق الطرق: مقال مراجعة في الذكرى الخمسين لنظرية التكامل الاقتصادي لبيلا بالاسا":[1]

حاولت هذه الدراسة مراجعة نظرية "بلاسا" للتكامل الاقتصادي التي تعتبر مساهمة أساسية في فهم العملية التاريخية للتكامل الأوروبي وفي الأدبيات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي، ومناقشة مدى بصيرته، فقد توقع "بالاسا" منذ خمسين عامًا العديد من عمليات التطوير المستقبلية، وتتناول الدراسة صحة تنبؤات "بالاسا" وما تحقق منها، وتوصّلت إلى النتائج الآتية:

- توقع نجاح المجموعة الاقتصادية الأوروبية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة على الرغم من العديد من العقبات السياسية المحتملة.
- اعتبر "بلاسا" بوضوح أنه سيصبح أولاً اتحادا جمركيا CU، ثم سوقًا مشتركًا، ولاحقًا اتحادًا اقتصاديًا. كما اعتبر ضمنيًا على الأقل أنه سيصل إلى المرحلة الأخيرة من الاندماج ويصبح اتحادًا سياسيًا.

[1]- André Sapir, European Integration at the Crossroads: A Review Essay on the 50th Anniversary of Bela Balassas "Theory of Economic Integration", Journal of Economic Literature, Vol 49, No4, DECEMBER 2011, pp 1200-1229.

- كان صريحًا في أن التوحيد السياسي يجب أن يسبق أو على الأقل يسير جنبًا إلى جنب مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، فقد تصور "بلاسا" إمكانية "تحول منطقة التجارة الحرة إلى شكل أعلى من التكامل".
- في الأدبيات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي، فإن تحليل اقتصاديات الحجم في كتاب "بلاسا" هو الرائد الذي بدأ في الإدخال الرسمي لاقتصاديات الحجم والمنافسة غير الكاملة في الأدبيات الاقتصادية.
- ركز "بلاسا" اهتمامه على اقتصاديات الحجم والتأثيرات الديناميكية للتكامل، وتنبأ بوضوح بأن التأثيرات الديناميكية للتكامل ستكون أكثر أهمية بكثير من التأثيرات الثابتة؛ وهو حدس أكده لأول مرة "بالدوين" 1989 في سياق التكامل الأوروبي وهو مقبول الآن على نطاق واسع.
- اعتبر "بلاسا" أن آثار التكتل للتكامل الاقتصادي، والتي تميل إلى تفضيل "المناطق المزدهرة، التي تقع بالقرب من المركز الاقتصادي الأوروبي على حساب المناطق الواقعة في محيط المنطقة" سيتمّ تعويضها بـ: "تأثيرات الانتشار" الناشئة عن مناطق عالية التطور والتي ستفيد أيضًا المناطق المتخلفة هذه الآثار المنتشرة التي "قد تأخذ شكل زيادة الطلب على منتجات المناطق النامية غير المستقرة، وزيادة نسبة الاقتصادات الخارجية المتنقلة، ونقل المعرفة التكنولوجية، وإعادة توطين المصانع استجابة للاختلافات في الأجور"، تميل إلى أن تصبح أكثر قوة في مرحلة أعلى من التطور.
- يؤدّي التّخفيض المبدئي للحواجز التجارية إلى تقلص إنتاج التصنيع في الأطراف لصالح المركز الذي يمنح حجمه مزايا التكلفة في إنتاج المنتجات الخاضعة لزيادة العوائد القياسية. ومع ذلك، في وقت لاحق، حيث أصبحت الحواجز التجارية ضئيلة، يصبح حجم السوق أقل أهمية ويعود الإنتاج الصناعي إلى المحيط الذي يتمتع بأجور أقل.
- درس "بلاسا" أيضًا تأثير وجود اقتصاديات الحجم على تأثير التكامل الاقتصادي على الموقع الإقليمي للنشاط الاقتصادي، وهي فكرة أعيد اكتشافها بعد ثلاثين عامًا من خلال "كروغمان" و"فينابلز" 1990؛ ومساهمون آخرون في أدب "الجغرافيا الاقتصادية الجديدة".
- المساهمة المهمة الأخرى "بلاسا" هي المناقشة حول توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والدول الأعضاء في عدد من مجالات السياسة؛ مثل السياسة الإقليمية والسياسة الاجتماعية والسياسة الضريبية / المالية والسياسة النقدية.
- وفقًا لـ"بلاسا" ، بمجرد تحقيق تكامل السوق ستكون هناك حاجة لتنسيق السياسات النقدية والمالية لتجنب التداعيات السلبية بين الدول الأعضاء، هو ما تمّ إحياؤه بعد معاهدة ماستريخت عام 1992 بشأن الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

2. مناقشة الدّراسات السّابقة لنظريات التكامل الاقتصادي وما يميز الدّراسة الحالية:

أثناء وصف وتحليل الأدب النّظري السّابق المتعلّق بمجموعة النّظريّات التي أصّلت لمفهوم التكامل الاقتصادي، استفادت الدراسة الحالية بشكل واسع من هذه الدراسات فتقاطعت مع بعضها واختلفت مع البعض الآخر، كما ارتكزت في كثير من الأحيان على آرائها وتميّزت عنها في جوانب أخرى، نعدّدها تباعا فيما يأتي:

1.2. نقاط التقاطع وأوجه التشابه مع الدراسة الحالية:

1.1.2. مشكلة الدراسة:

بالنسبة لمشكلة الدراسة فإنّ أغلب الدراسات المختارة المتعلّقة بنظريات التكامل الاقتصادي ناقشت مشكلة الموضوع من عدّة زوايا تقاطعت مع المشكلة الرئيسية للدراسة الحالية في التأصيل التاريخي والمفاهيمي لنظريات التكامل الاقتصادي.

2.1.2. الطريقة المستخدمة:

تناولت الدراسة الحالية في الشق النّظري التحليل والنقد؛ وجمعت بين التحليل النوعي الوصفي والمقارن، فتشابهت إجراءً مع جميع الدراسات السابقة في هذا الجزء.

3.1.2. عينة الدراسة:

في الشّقّ النّظري للدّراسة الحالية تطرّقنا لعدّة نماذج تكامليّة؛ منها نماذج من التّكامل التّقليدي ونماذج من الإقليميّة الجديدة ونماذج من التّكامل الإنمائي، بهدف مناقشة وعرض ومقارنة الأدب النّظري لجميع أنواع وأشكال ودرجات التّكامل، ومن أجل الوصول إلى نتائج شاملة ومتكاملة. فاتّفقت الدّراسة الحاليّة مع دراسة "**رمزي بن دبكة**" و"**آندري سبارتاك**" اللّذين تحدّثا عن الاتّحاد الأوروبّي ومنظّمة التّعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي ونافتا؛ ومع دراسة "**بايكوف أندري**" حيث قام بمقارنة تكامل شرق آسيا مع تجربة الاتّحاد الأوروبي والآسيان ونافتا وميركسور.

4.1.2. متغيرات الدراسة:

جميع الدّراسات في هذا الجزء اقتصرت على الجانب النّظري وتعمّقت في مفاهيم التّكامل وتطوّراته، وقامت بالمقارنة الوصفيّة بين النّماذج التّكامليّة والاتفاقيات التجارية الحالية، لذا خلت من جميع المتغيّرات فتشابهت هنا مع الدراسة الحالية في الفصل الأول الذي ناقش الأدبيّات النظرية.

5.1.2. الإطار الزمني للدراسة:

في الجانب النّظري لجميع الدراسات بما فيها الدراسة الحالية امتدّت الفترة الزّمنية للدّراسة منذ نشأة التكامل الاقتصادي إلى غاية اليوم.

6.1.2. جوانب أخرى للتّشابه والتّقاطع:

يمكن تلخيص جوانب أخرى للتّقاطع ولأوجه التّشابه مع الدّراسة الحاليّة فيما يلي:

❶ فيما تعلّق بتحديد جوهر وتاريخ نشأة نظريّة التّكامل الاقتصادي بما في ذلك أشكاله ودوافع مشـــاركة الدّول في اتّفاقيّات التّكامل مثل الاتّفاقيات الاستراتيجيّة والسّياسية والاقتصاديّة وكذلك مشاركة الدّولة في سلاسل القيمة العالمية؛ تقاطعت الدّراسة الحاليّة مع دراسة كلّ من "**كوستونينا**" و"**ابـــراهيم ســـالم ياسمينة ويحي هاجر**" و"**بايكوف أندري**".

❷ أما فيما يخصّ تحديد تاريخ التّكامل الاقتصادي كظاهرة اقتصاديّة وتجاريّة وسياسيّة نجدها تتشـــابه مـــع دراسة "**آندري سبارتاك**".

❸ بالنّسبة لتصنيف معايير التّكامل الاقتصادي وتحديد العوامل التي تؤثّر عليه والاتّجاهات الحاليّة لتطويره، تقاطعت مع دراسة "**ماريا لوزين**" و"**لاريسا وساموسينوك**".

❹ من حيث ضبط المصطلحات والمفاهيم لكلّ من التّكامل والاقليميّة والعولمة، والتّجارة متعدّدة الأطراف فتشابهت مع دراسة "**عقبة عبد اللاوي**" و"**رمزي بن دبكة**" و"**جون ميغل**".

❺ بالنّسبة للبناء النظري للتكامل الاقتصادي خاصة بين الدّل النّامية وعرض الأدبيـــات الخاصـــة بتطـــور نظرياته، ومناقشة **نظرية "فينر للاتحادات الجمركية"** نجد أنّ دراسة "**إدوارد مارينوف**" كانت أكثـــر تقاربًا.

2.2. مواضع الارتكاز ومواطن التميُّز وأوجه التباين مع الدراسة الحالية:

1.2.2. مشكلة الدراسة:

اختلفت الدّراسة الحالية في هذا الجزء بمشكلة عامة حاول أن تشمل كل المشكلات الرئيسية التي ناقشـــتها الدراسات السابقة، وحاولنا جاهدين أن تتميز دراستنا، مقارنة بالدراسات بالسابقة، بالاتّساع والشّمول.

2.2.2. الطريقة المستخدمة:

تناولت الدراسة الحالية في الشق النّظري التحليل والنقد وجمعت بين التحليل النوعي الوصـــفي والمقـــارن، فتشابهت مع جميع الدراسات السابقة في هذا الجزء.

3.2.2. عينة الدراسة:

في الشق النظري للدراسة الحالية تطرّقنا لعدّة نماذج تكاملية منها نماذج من التكامل التقليدي ونماذج مـــن الإقليمية الجديدة ونماذج من التكامل الانمائي بهدف مناقشة وعرض ومقارنة الأدب النظـــري لجميـــع أنـــواع وأشكال ودرجات التكامل؛ من أجل سعينا الوصول إلى نتائج شاملة ومتكاملة.

فنجد أن "**كوستونينا**" تطرّق للشراكة عبر المحيط الهادئ ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ أمّا "**رمزي بن دبكة**" و"**آندري سبارتاك**" فتحدّثا عن الاتحاد الأوروبي و منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحـــيط الهادي ونافتا، وقام "**بايكوف أندري**" بمقارنة تكامل شرق آسيا مع تجربة الاتحاد الأوروبي والآســـيان ونافتـــا وميركسور.

4.2.2. متغيرات الدراسة:

جميع الدراسات في هذا الجزء اقتصرت على الجانب النظري وتعمّقت في مفاهيم التكامل وتطوّراته، وقامت بالمقارنة الوصفيّة بين النّماذج التّكامليّة والاتفاقيات التجارية الحالية، لذا خلت من جميع المتغيّرات فتشابهت هنا مع الدراسة الحالية في الفصل الأول الذي ناقش الأدبيّات النظرية.

5.2.2. الإطار الزمني للدراسة:

في الجانب النّظري لجميع الدراسات بما فيها الدراسة الحالية امتدّت الفترة الزّمنية للدّراسة منذ نشأة التكامل الاقتصادي إلى يومنا هذا.

6.2.2. مواضع أخرى للارتكاز ومواطن التميُّز:

❶ استفادت الدّراسة الحالية من دراسة "**كوستونينا**" في تحديد مفهوم الإقليمية وتطوّرها من الإقليمية القديمة إلى غاية مفهوم المشاريع الضخمة، وتميّزت دراستنا بالتطرّق لجميع أنواع التكامل والتعمّق في آثارها مع التركيز على دورها التنموي.

❷ ارتكزت دراستنا على دراسة "**ماريا لوزين**" في الحديث عن الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، وعن ترتيب سلّم "بالاسا" وموقعه في العصر الرّاهن، واختلفت معها في كون التكامل الإقليمي الفعال يؤدّي إلى بيئة سياسية مستقرة وداعمة، وتوزيع عادل للقوى في الاقتصاد العالمي وتكافؤ في الفرص.

بالنسبة للفجوة بين اقتصاديات الدول المتقدّمة والدّول النّامية واشكالية تشكُّل الأسواق الوطنيّة في الدّول النّامية فقد ارتكزت الدراسة الحالية على دراسة "**عقبة عبد اللاوي**".

❸ من ناحية العلاقات الدّولية والسياسية للتكامل الاقتصادي استفادت الدراسة الحالية من دراسة "**بن دبكة**" و"**آندري سبارتاك**" في تحديد الهدف الأولي للتعاون الأوروبي المتمثّل في الحفاظ على الدولة القومية من الانهيار والانحلال في أيديولوجيات أخرى معادية لأساس تشكّل الدول في تلك القارة، وبقاء النزعة القومية المسيطرة على أوروبا ممّا أدّى إلى عدم تحقيق الوحدة السياسية الإقليمية للاتحاد الأوروبي، وتحفيز النزعات الانعزالية في جزء من العالم الغربي وإعادة تجميع وتباطؤ المشاريع الإقليمية في حين تميّزت دراستنا بدراسة التكامل من جميع النواحي.

❹ وفي تحديد دور التكامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية منذ إنشائه استفادت الدراسة الحالية من دراسة "**بايكوف آندري**"، بينما تميّزت عنها بقياس هذه الآثار كمّيًا.

❺ بخصوص معايير تصنيف آثار التكامل الاقتصادي السّاكنة والديناميكية فقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة "**لاريسا وساموسينوك**" من التصنيف بحسب تأثيره في بنية الاقتصاد الوطني، واختلفت معها في التصنيف الكلاسيكي للآثار الثابتة والديناميكية.

- ❻ بشأن توضيح عوامل نجاح وانتشار التكامل الاقتصادي والتحديات التي تواجهه ومعرفة إيجابياته وسلبياته على الدول الأعضاء؛ ارتكزت دراستنا على دراسة "**ابراهيم سالم ياسمينة ويحيى هاجر**"، واختلفت معها في ضرورة اتباع المراحل المتعدّدة للتكامل والتدرّج وفق "سلّم بلاسا"، فالعديد من الاتفاقيات لم تتعدّ مرحلة التجارة الحرة، وتميّزت عنها بمناقشة وتحليل التكامل الانمائي وإبراز إيجابياته وسلبياته وعوامل نجاحه.
- ❼ من جهة اختيار النماذج المناسبة لتقييم الآثار الصافية للنمو الاقتصادي لاتفاقيات التجارة الحرة، استفادت الدراسة الحالية من دراسة "**جون ميغل**" في شرحٍ وافٍ لأهم النّماذج القياسية المناسبة للجانب التجريبي، كنموذج الجاذبية ونموذج التوازن العام المحوسب، وتميّزت الدراسة الحالية بتطبيق نموذج الجاذبية لقياس تدفقات التجارة البينية.
- ❽ بخصوص محددات التكامل الإنمائي استفادت الدراسة الحالية من دراسة "**مارينوف**" وارتكزت عليها في تحديد الآثار الدّيناميكية، إلاّ أنّ تصنيف الآثار الثّابتة والدّيناميكية المعتمد في الدراسة الحالية هو ما ميّزها.

ثانيا– تحليل التراث العلمي السابق الذي سلّط الضوء على الآثار الساكنة:

حينما نتحدّث عن الآثار السّاكنة أو التكامل التجاري، فإنّنا بصدد الحديث عن قانون "فينر للاتحادات الجمركية"، وعن آثار خلق التجارة وتحويل التجارة، ففي هذا الجزء من الدّراسة سوف نعرض مجموعة من الدّراسات السّابقة التي تناولت الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي ونحلّلها لنتوصّل إلى المفاهيم التي تتمحور حولها آثار خلق التجارة وتحويل التجارة.

1. تحليل ومناقشة الدراسات السابقة:

1.1. دراسة "شلّيحي الطاهر وزرداني صفية" 2020 بعنوان "دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي"[1]:

تدرس واقع التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي؛ وتهدف إلى التعرف على درجة تكامل اقتصاديات الدول المغاربية وعن الدور الذي تؤديه العلاقات التجارية بين الدول المغاربية في تعزيز تكاملها الاقتصادي في ظل مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية، باعتماد المنهج الوصفي لعرض مفاهيم التكامل الاقتصادي والمنهج التحليلي لعرض واقع التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي. وتوصّلت الدّراسة إلى نتائج تفْصل بين العوائق التي يواجهها الاتحاد المغاربي وبين استراتيجيات تفعيله، نذكر أهمها تباعاً:

[1]– الطاهر شليحي، صفية زرداني، دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد: 08، العدد:01، 2020، ص ص1-16، (على الخط: 22-02-2021)، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/113349

1.1.1. العوائق والتحديات التي تواجه نجاح الاتحاد المغاربي:

- تشابه الهياكل الانتاجية وضعف الهيكل الاقتصادي لدول الاتحاد وتماثله، ممّا يجعلها في حالة تنافس لا تكامل، بسبب اعتماد اقتصاداتها على المواد الأولية، وهو ما يجعلها تتأثر بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.
- ضعف البنية التحتية وخاصة منشآت النقل في مجال السّكك الحديدية والنقل البحري التي تعتبر محرّك أساسي للمبادلات التجارية بين الدّول.
- عدم التوازن بين النمو السكّاني والنّمو الاقتصادي.

2.1.1. استراتيجيات تفعيل الاتحاد المغاربي:

- تعزيز التبادل البيني المغاربي فيما يخص المعلومات والخبرات كوسيلة لتحريك العمل باتجاه التكامل المغاربي.
- توحيد وتكثيف الجهود لإزالة كافة القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال مغاربيًّا.
- العمل على التنسيق فيما يخصّ السّياسات النقدية والمالية.
- تنويع الجهاز الإنتاجي بين دول المغرب العربي وتخصيص المشاريع الانتاجية على أساس إقليمي؛ ممّا يجعل اقتصاداتها تعتمد على بعضها البعض وتكمل بعضها البعض في آن واحد، لأنّ التّخصّص الإنتاجي بين الدّول الأعضاء يمكنها من تحقيق هدفها وهو توسيع حجم السّوق أمام منتجاتها.
- الاتجاه نحو الدّمج بين المؤسّسات المصرفيّة لتعزيز انتشارها محلّيًّا ودوليًّا، وفي عدّة مجالات كتمويل الصّادرات وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدميّة من خلال الاستثمار فيها.

2.1. دراسة "سكيركو وبروكابوفيتش" 2020 بعنوان "طرق تقييم الآثار الاقتصادية للاندماج داخل الاتحاد الاقتصادي والنقدي"[1]:

تناقش الدراسة نماذج وطرق حساب آثار التكامل الاقتصادي لتقييم الآثار الاقتصادية للاتحاد الأوروآسيوي، وتحدد مؤشرات قياس التأثيرات الثابتة لمعرفة الفوائد من اندماج روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وارمينيا ومالدوفا وطاكاجيستان ضمن اتحاد اقتصادي على مدار 6 سنوات من 2014 إلى 2020، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يتم تقييم درجة تقارب السوق وشروط تنفيذ اقتصاديات الحجم في الدول الأعضاء، أولاً، بالمؤشرات العامة لتقارب السوق (مؤشرات التكامل التجاري ومؤشرات تنقل العمالة). وثانيًا بنظام مؤشرات الاقتصاد الكلي الموحدة (إجمالي الناتج المحلي ومؤشرات أخرى) محسوبة على أساس الإحصاءات الحكومية المتاحة.

[1]- Prakapovicha Skirko, METHODS FOR EVALUATING ECONOMIC EFFECTS OF INTEGRATION WITHIN THE FRAMEWORKOF THE EEU, Belarusian State University, 4, Minsk, Belarus, 2020,PP 213-219, (On Line: 20-02-2021), https://elib.bsu.by/bitstream/123456789/249156/1/213-219.pdf

- يتم تقييم درجة التكامل باستخدام مؤشرات تكامل السّوق والتي تنقسم إلى مؤشّرات سوق السّلع ومؤشّرات سوق الخدمات ومؤشّرات سوق العمل ومؤشّرات تكامل سوق رأس المال؛ ويتم تقييم مؤشرات سوق السلع باستخدام مؤشر انفتاح الاقتصاد محسوبًا على أنه نسبة مجموع الصادرات والواردات السلعية لدول رابطة التكامل إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- يتم تقييم مؤشر سوق السلع بطريقتين: أولاً، من خلال تقييم المؤشر في الديناميكيات: يعني نمو هذا المؤشر زيادة تأثير التدفقات المتبادلة على اقتصاد البلد، وبالتالي تحسين علاقات التكامل؛ ثانياً من خلال تقييم قيمة المؤشر، إذ تشير القيم المنخفضة إلى أن وجود التكامل في منطقة الدراسة ضئيل، كما تشير القيم العالية لهذا المؤشّر إلى تكامل عالي في هذا المجال.
- لتقييم تأثير المنافسة على الدول الأعضاء في الممارسة العالمية، لا توجد مؤشّرات موحدة معترف بها لتقييم تأثير المنافسة، لذلك يقوم كل اتفاق تكامل بتقييمه بنفسه وفقًا لمؤشراته المتقدمة، وبالتالي طوّرت المجموعة الاقتصادية الأوروبية ثلاث مؤشّرات شرطيّة: مؤشّر التّعاون محسوبًا على أساس نسبة حجم التجارة المتبادلة في السلع الوسيطة إلى حجم الإنتاج؛ مؤشر التنافسية محسوبًا على أنه نسبة حجم صادرات السلع الوسيطة في التجارة الخارجية مع البلدان الثالثة إلى حجم الإنتاج؛ مؤشر الاعتماد على الواردات محسوبًا على أنه نسبة حجم واردات السلع الوسيطة في التجارة الخارجية مع دول العالم الثالث إلى حجم الإنتاج.
- التشابه في هيكل الإنتاج في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ أدّى إلى انخفاض مظهر تأثير إنشاء التجارة وزيادة انحراف التجارة، كما أن تكامل تجارة البلدان المشاركة في اتفاقية الاستثمار الإقليمي ساهم في زيادة مظهر تأثير إنشاء التجارة ويتجلى تأثير تحويل التجارة بشكل أقل بسبب الحجم الكبير للعرض والطلب في السوق الداخلية)؛ قيمة معدلات التعريفة الخارجية العامة، التي قد تكون أقل من مستوى ما قبل التكامل من حماية الجمارك والتعريفات الجمركية للبلدان، الأمر الذي لن يؤدي إلى تحويل التجارة بل زيادة في خلق التجارة داخل الاتحاد مع زيادة متزامنة في التجارة مع الدول غير الأعضاء.

3.1. دراسة "أليكسي" 2019 بعنوان "**تفكك النظام التجاري العالمي: الأسباب والعواقب**"[1]:

تناقش الدّراسة قضايا ركود التجارة العالمية المرتبطة بالأزمة النظامية لمنظمة التجارة العالمية؛ والهدف من هذه المقالة هو تلخيص الأسباب الرئيسية لتفكك نظام التجارة العالمي وتحديد الاتجاهات الممكنة لتحول النظام الاقتصادي العالمي، تم تحليل إجراءات تقييد التجارة لمجموعة العشرين بناءً على قواعد البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة العالمية والمنظمة غير الحكومية باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وأهم النتائج هي:

- فقدت الولايات المتحدة مزاياها في التجارة الخارجية بعد نقل إنتاج الشركات عبر الوطنية الأمريكية إلى مناطق ذات معايير اجتماعية وبيئية وضريبية منخفضة.

[1]- Alexey Kuznetsov, Disintegration of the world trading system: causes and consequences, Finance theory and practice, Financial University, Moscow, Russia, 2019, 23 (5), pp 50-61, (On Line: 01-03-2021), https://financetp.fa.ru/jour/article/viewFile/903/600.pdf

- يؤدي التوقيع النشط لاتفاقيات التجارة الحرة من قبل الاقتصادات الآسيوية الرائدة إلى تضييق مساحة السوق لاختراق رأس المال الأمريكي.
- فشلت محاولة الولايات المتحدة في توحيد العديد من اتفاقيات التجارة الإقليمية تحت مظلة الشراكات الإقليمية الضخمة منذ وصول الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض.
- تواصل الصين واليابان العمل من أجل تعزيز الاتفاقيات التجارية والترويج لإصداراتهما الخاصة من الشراكات الإقليمية الضخمة لخلق حواجز أمام وصول البلدان الأوروبية الآسيوية إلى السوق العالمية.
- تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على أنها الناطق الرسمي باسم سياسة الحمائية والانعزالية.
- تعتبر المؤسسات الحكومية الدولية متعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) التي تم إنشاؤها بمبادرة وبدعم من الولايات المتحدة بقواعدها الصارمة وأنظمتها التنظيمية غير المرنة والمحدودة بمثابة عقبة أمام العولمة الكاملة للأسواق.
- تعرقل الولايات المتحدة أنشطة هذه المؤسسات عن طريق تأخير التصديق على إصلاح نظام الحصص وتصويت صندوق النقد الدولي أو منع تعيين محكمين جدد في هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية.
- في سياق عبر الوطنية وأتمتة الإنتاج لم تعد هذه المؤسسات قادرة على حماية الولايات المتحدة من المنافسة "غير العادلة" من البلدان النامية وفي مقدمتها الصين.
- فازت الصين بالأولوية في عدد من المؤشرات العالمية – الناتج المحلي الإجمالي (محسوبًا على أساس تعادل القوة الشرائية)، وحجم الصادرات، وعرض النقود (بالدولار) ومع ذلك، إلّا أنّها تُعتبر "متجر نسخ" للصناعات الغربية ومتخلفة عن الغرب وعدد من الدول الآسيوية الأخرى في تطوير التقنيات المتقدمة.
- على الرغم من النجاحات الاقتصادية الواضحة للصين إلاّ أنّه لا يُتوقع حدوث تغيير في القيادة العالمية في المستقبل القريب، حيث إن الولايات المتحدة لديها عدد كبير من الروافع المؤسسية وآليات التأثير الفعالة على الاقتصاد العالمي.

4.1. دراسة "ساراث تشاندران" 2018 بعنوان "الأثر التجاري لاتفاقية التجارة الحرة بين الهند والآسيان (FTA): تحليل نموذج الجاذبية المعزز"[1]:

باستخدام نموذج الجاذبية المعزز، تبحث الدراسة تأثير اتفاقيات التجارة الإقليمية في التأثير التجاري لاتفاقية التجارة الحرة بين الهند والآسيان على إنشاء أو تحويل التجارة؛ وأيضًا آثار الرفاهية على الدول المشاركة. تم جمع البيانات (من مصادر متعددة من صندوق النقد الدولي والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، ومن قاعدة البيانات الإحصائية للآسيان) للمتغيرات (إجمالي الصادرات للبلد، الناتج المحلي الإجمالي للفرد، إجمالي الناتج المحلي، عدد السكان، جمع المسافة الجغرافية بين البلدان والبلدان ذات الحدود المشتركة والمشتركة في اللغة

[1]- Chandran, Sarath, Trade Impact of the India-ASEAN Free Trade Agreement (FTA): An Augmented Gravity Model Analysis, MPRA Paper, No 84183, posted 11 Feb 2018, (On Line: 01-03-2021), https://mpra.ub.uni-muenchen.de/84183/1/MPRA_paper_84183.pdf

والمستعمرة) للتجارة الثنائية بين 26 دولة (لكل دولة مع 25 دولة) خلال 17 سنة؛ وتم قياس التجارة بين دول آسيان والهند في فترتين زمنيتين هما 2010 و 2015، وتوصّلت إلى ما يأتي:

- تشهد بيئة التجارة العالمية انتشارًا لعدد كبير من التجارة الإقليمية (اتفاقات التجارة الإقليمية) في فترة ما بعد منظمة التجارة العالمية.
- بظهور منطقة التجارة الحرة بين الهند والآسيان فإنّ مركز الثقل للإنتاج الاقتصادي العالمي يتجه نحو آسيا.
- ظهور الإقليمية كبديل قوي للتعددية تجعل البلدان تتجمع في ظل كتل تجارية شديدة التنافس كالاتحاد الأوروبي ونافتا والآسيان وميركوسور.
- انبثقت قوة الهند عن سياساتها الحمائية ذات المظهر الداخلي المتبعة لفترة طويلة جدًا مع إدخال السياسات الموجهة نحو السّوق في أوائل التسعينات.
- تُعتبر الهند اليوم الاقتصاد الأسرع نموا في العالم فهي تفوق الصين، وقد حدّدت الهدف الطموح لمضاعفة التجارة في خمس سنوات من خلال سياستها التجارية وبدأت في اكتشاف الشركاء التجاريين الإقليميين ذوي الإمكانات التجارية الكبيرة.
- كانت الاقتصادات الناشئة في آسيا ودول الآسيان تتبع استراتيجية نمو تقودها الصادرات وأصبحت أكثر المناطق ديناميكية في العالم من حيث النمو الاقتصادي والتجارة.
- السبب الرئيسي لركود التجارة هو البيئة العالمية السائدة فالعالم يعاني من ركود اقتصادي كبير وظهرت تداعياته على التدفقات التجارية للبلدان.
- بما أن مستويات التعريفات الأولية أعلى في الهند مقارنة بالآسيان، فمن المرجح أن تحقق الآسيان المزيد من التجارة على المدى القصير.
- لكي تستغل الهند الإمكانات التجارية مع الآسيان، يجب تفعيل اتفاقية التجارة الحرة فيما وراء التجارة في السلع إلى الخدمات واتفاقيات الاستثمار.

5.1. دراسة "ديفيد وخوسيه" 2018 بعنوان "المكاسب من التكامل الاقتصادي"[1]:

تقيس هذه الورقة تأثير التكامل السياسي على درجة التكامل التجاري لقياس الاحتكاكات التجارية ومعرفة التأثيرات الحدودية باستخدام نموذج الجاذبية بالاعتماد على قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات التي تغطي السلع والخدمات؛ أسكتلندا وأمريكا من سنة 2014 وكندا من عام 2013؛ وإسبانيا (للسلع فقط) والباسيك (سلع وخدمات) من عام 2006؛ وكتالونيا (السلع والخدمات) من عام 2005. من خلال تطبيق حصة

[1]- David Comerford, José V, Rodriguez Mora, The Gains from Economic Integration, Policy Research Working Paper, 67th Economic Policy Panel Meeting, Zurich, the Swiss National Bank, 2018, (On Line: 01-03-2021), https://cepr.org/sites/default/files/events/papers/995_Gains%20from%20Economic%20Integration.pdf

الدخل وحصة التجارة الخارجية، ونسبة التجارة الداخلية إلى التجارة الخارجية إلى الناتج والتجـــارة الدوليـــة، وخلصت الدراسة الى النتائج الآتية:

- إن الحدود الإقليمية أقل احتكاكًا بالتجارة من الحدود الدولية، حتى داخل الاتحاد الأوروبي.
- إن البلدان ذات الاحتكاك المنخفض "تفضّل" المشاركة في منطقة تكاملية، في حـــين أن البلـــدان ذات الاحتكاكات العالية "تفضل" أن تكون دولاً مستقلة.
- تتمتع هذه المناطق بدرجة كبيرة من الاكتفاء الذاتي وهي نتيجة لدرجة غير عادية من التكامل مع بقيـــة الدول.
- إن التأثيرات التفاضلية لتعزيز التجارة الناتجة عن مشاركة بلد ما لها مكاسب كبيرة في الرفاهية أكبر من الآثار التفاضلية للعضوية المتبادلة في الاتحاد الأوروبي.
- متوسط الاختلاف المقدر بين الاحتكاكات الدولية والاحتكاكات بين الأقاليم كبير.
- تأثير الحدود بين الدول من حيث الحجم أكبر من تأثير الحدود المرتبط بالاتحاد الأوروبي، لكن هـــذا لا يعني أن القضاء على الحدود الوطنية من شأنه أن يتسبب في انخفاض كبير في الاحتكاكات.
- يرتبط مقياس الاحتكاكات التجارية ارتباطًا إيجابيًا بالمسافة المادية والتمـــايز اللغـــوي وعـــدم تجـــانس السكان.
- يؤدي تغيير المرونة التجارية إلى التغيير في الاحتكاكات، ويؤدّي تأثير الرفاهية لتغيير معين في التجارة.
- تستبدل المناطق التكاملية الروابط التجارية الوثيقة جدًا داخل المنطقة من أجل روابط تجارية أوثق مـــع جميع الشركاء المحتملين في بقية العالم.

6.1. دراسة "مولابديك وأوسناغو وروتا" 2017 بعنوان "التكامل العميق والعلاقات التجارية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي"[1]:

تدرس هذه الورقة دور الاتفاقيات التجارية العميقة في العلاقات التجارية بين المملكـــة المتحـــدة والاتحـــاد الأوروبي، وتناقش تأثير عضوية الاتحاد الأوروبي على تجارة بريطانيا مع شركائها وتستخدم هـــذه المعلومـــات للتنبؤ بالعلاقات التجارية المستقبلية، باستخدام نموذج الجاذبية القياسي بالاعتماد على معلومات عـــن الســـلع والخدمات والتجارة ذات القيمة المضافة من قاعدة بيانات المدخلات العالمية، لـــ: 40 دولة بما فيهـــا بلـــدان الاتحاد الأوربي وتقتصر على الفترة 1995-2011، حيث كانت أهم نتائج المتوصّل إليها ما يأتي:

- عضوية الاتحاد الأوروبي لها تأثير قوي على التجارة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي فقد ساهمت بشـــكل خاص في زيادة صادرات الخدمات البريطانية واندماجها في سلاسل القيمة العالمية.
- اتفاقيات التجارة العميقة زادت في تجارة السلع والخدمات بنسبة 42 ٪، وتجارة القيمة المضافة بنســـبة 14٪ في المتوسط.

[1]- Mulabdic.Osnago et el, Integration and UK-EU Trade Relations, world bank group, Policy Research Working Paper, 7947,2017, pp1-22, (On Line: 11-03-2021), https://documents1.worldbank.org/curated/en/853811484835908129/pdf/WPS7947.pdf

- كان لعضوية الاتحاد الأوروبي تأثير قوي بشكل خاص على خدمات بريطانيا وتجارة سلسلة القيمة العالمية حيث زادت تجارة الخدمات بأكثر من الضعف وزادت مشاركة الدولة في سلاسل القيمة العالمية بأكثر من 30 في المائة.
- عدم اليقين بشأن محتوى اتفاق مستقبلي بين بريطانيا وبقية دول الاتحاد الأوروبي.
- تأثير الأحكام الخاصة بالمعايير أو الاستثمار أو المنافسة أكبر على التجارة من الأحكام التي لا تتعلق بالتجارة أو التعاون الاقتصادي مثل الإحصاءات والتعاون الثقافي.
- تأثير تدفق الأموال على التغيرات في تكاليف التجارة في المدى القصير أقل من تأثيره على المدى البعيد، حيث تؤدي مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي إلى انخفاض صادراتها بنسبة 2٪، وخسائر تتراوح بين 1.28٪ و2.61٪ من إجمالي الناتج المحلي على المدى القصير.

7.1. دراسة "عديتا وألين وميشيل" 2017 المعدّة للبنك الدولي تحت عنوان "**خلق التجارة وتحويل التجارة في الاتفاقات العميقة**"[1]:

حيث قام الباحثون بدراسة آثار اتفاقيات التجارة التفضيلية من خلال تحليل"Vinerian" القياسي لإنشاء التجارة وتحويل التجارة على الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء؛ وشملت الدراسة جميع أنواع الاتفاقيات مثل الاتحادات الجمركية، اتفاقيات التجارة الحرة؛ الأسواق المشتركة،. وكذلك تم التطرق إلى الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية، وتناقش الدراسة أيضا الزيادة الكبيرة في اتفاقيات التجارة التفضيلية والتغير في طبيعة هذه الاتفاقيات؛ كذلك تم التطرق إلى تأثير الاتفاقات العميقة على الأعضاء في المنطقة التكاملية على غير الأعضاء، عن طريق تقدير مستوى خلق التجارة ومقدار زيادة التبادل التجاري بين الأعضاء وخفض التكاليف التجارية للبلدان غير الأعضاء؛ ومدى تخفيف الأثر السلبي لتفضيلات التعريفة وحجم تحويل التجارة، مستخدمين نموذج الجاذبية لقياس آثار الاتفاقيات العميقة، وركّزت الدراسة على 96 دولة وامتدت فترة الدراسة من سنة 2002 إلى غاية 2014، وخلُصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- منطق فينير لا يوفّر دليلاً كاملا لتأثيرات الاتفاقيات العميقة بشكل بديهي.
- يُقصد بعُمق الاتفاقيّات عُمق الالتزامات وآثارها في كل مجال من المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية.
- اتفاقيات التجارة العميقة نجحت في تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء.
- لا يوجد أي دليل على أن اتفاقيات التجارة التفضيلية العميقة تؤدي إلى تحويل التجارة.
- إدراج أحكام الدولة الأولى بالرعاية يزيد التجارة مع البلدان غير الأعضاء ويقلّل من الأثر السّلبي لتفضيلات التّعريفة النسبية.

[1]- AadityaMattoo, Alen Mulabdic, Michele Ruta, Trade Creation and Trade Diversion in Deep Agreements, World Bank Group, 2017, pp 1-47, (On Line: 11-03-2021), https://thedocs.worldbank.org/en/doc/328491559591517896-0050022019/original/TradeCreationanfTradeDiversion.pdf

- الاتفاقيات العميقة تخلق المزيد من التجارة أكثر من الاتفاقيات الضحلة ويمكن أن يكون لها تأثير إيجابي غير مباشر على التجارة مع الغرباء.
- تؤثر الاتفاقيات العميقة على قدرة الشركات على إنتاج منتجات مختلفة، والانخراط في سلاسل القيمة العالمية والوصول إلى أسواق جديدة.
- تُظهر البيانات الحديثة حول محتوى الاتفاقيات التجارية أن اتفاقيات التجارة التفضيلية تتعمق، بمعنى أنها تتضمن مجموعة موسعة من الأحكام غالبًا ما تغطي ما وراء مناطق السياسة الحدودية.
- المحتوى التفصيلي لاتفاقيات التجارة الحرة والالتزامات القانونية المضمنة في مجالات السياسة المختلفة التي تغطيها الاتفاقية، مهم للتجارة وما بعدها وهو ما يبرر العدد المتزايد من اتفاقيات التجارة التفضيلية.
- تؤثر الأحكام العميقة المتعلقة بالخدمات والمنافسة على قدرة البلدان على الاندماج في الأسواق التجارية.
- تؤثر قواعد الاستثمار على القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية والاحتفاظ بها.
- تؤثر الحماية الممنوحة لحقوق الملكية الفكرية على القدرة على الابتكار.

8.1. دراسة "شكيوتف"2016 بعنوان "**تحليل آثار إنشاء الاتحادات الجمركية في الأدب الاقتصادي**"[1]:

تتناول الدّراسة مراجعة موجزة للأدبيات التي شكّلت الأساس النّظري لنظرية الاتّحاد الجمركي لـ"فينر"، والآثار التي تنشأ عنه من خلق للتجارة أو تحويل للتجارة، ويتم تحليل هذه الآثار على دول الاتحاد الأوروآسيوي، وتوصّلت الدراسة إلى عدّة نتائج نذكر أهمّها:

- أشار فينر إلى استحالة إجراء تقييم مسبق للاتحاد الجمركي وكان يعتقد أنّ معظم الاتّحادات الجمركية قد تم إنشاؤها على أساس اعتبارات سياسية وليست اقتصادية.
- يؤدي إلغاء الحواجز التّجارية داخل الاتّحاد الجمركي إلى تأثير الضّغط التّنافسي المتزايد على الصّناعات مما يجبر المنتجين على زيادة كفاءتهم.
- هناك عدّة آثار ثابتة وديناميكية تقلل من رفاهية الدول الأعضاء أهمّها:تأثير تحويل التجارة؛ تنفيذ الحمائية الجماعية فيما يتعلق بالدول التي ليست أعضاء في الاتحاد الجمركي من خلال انخفاض رفاهية السكان في مواجهة ارتفاع تكلفة السلع المستوردة و انخفاض الإيرادات الحكومية بسبب عدم المساواة الاقتصادية لأعضاء الاتحاد؛ تأثير تدفق الموارد؛ المخاطر المرتبطة بتخصيص الموارد دون المستوى الأمثل من الاقتصادات الفقيرة إلى الاقتصادات الأكثر ثراءً.
- زادت التجارة داخل الاتحاد الجمركي في السنوات الأولى بشكل كبير بسبب تقليل الحواجز غير الجمركية داخل الاتحاد لذا يمكن ملاحظة الآثار الثّابتة داخل الاتحاد الجمركي على المدى القصير، على عكس الآثار الديناميكية التي تظهر على المدى البعيد.

[1]- S.V. Shkiotov, NALYSIS OF THE EFFECTS OF THE CUSTOMS UNION CREATION IN THE ECONOMIC LITERATURE, Economics Series, computer science, 2016, №2 223, Issue 37, pp 57-62, (On Line: 13-03-2021), https://cyberleninka.ru/article/n/analiz-effektov-sozdaniya-tamozhennyh-soyuzov-v-ekonomicheskoy-literature/pdf

- تأثّرت رفاهية كازاخستان من تأثير تحويل التجارة فقد واجهت الانتقال إلى رسوم استيراد أعلى على مجموعة واسعة من السلع، والتغيير الأكثر أهمية هو تحويل التجارة عند استيراد الآلات والمعدات من الدول المتقدمة إلى روسيا والصين إلى كازاخستان يتم تعويضه بإيرادات حكومية إضافية بسبب إعادة توزيع رسوم الاستيراد بين الدول المشاركة.
- إن انضمام قيرغيزستان للاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي يعني توسيع سوق بيع البضائع المنتجة في البلاد ونمو جاذبية الاستثمار وظهور صناعات جديدة على أراضيها.
- يعتبر انضمام أرمينيا إلى الاتحاد الجمركي فرصة للخروج من عزلة النقل مع تركيا وأذربيجان وعامل مصاحب للنمو الاقتصادي بسبب إلغاء رسوم التصدير على الغاز والمنتجات النفطية والماس الخام الروسي وتسهيل حركة العمالة.

9.1. دراسة "توات عثمان" 2016 بعنوان "تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الإقليمي: المكاسب الكامنة للتكامل العميق بين الدول العربية"[1]:

تحاول هذه الدّراسة إبراز أهمية تعزيز المبادرات التي تعقدها الدول العربية على الصّعيد الإقليمي بدمج قضايا تعمّق الاندماج بينها كتحرير تجارة الخدمات، من خلال تحليل أداء قطاع الخدمات والإمكانيات التي ينطوي عليها لتحقيق تكامل عميق بين الدول العربية؛ حيث تمّ اعتماد المنهج التحليلي الوصفي لتقدير الصّادرات والواردات البينية لعشرين دولة عربية ضمن اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعدّدة الأطراف خلال السنوات 2000-2005-2012، فكانت أهم النتائج التي توصّلت لها الدّراسة ما يأتي:

- يعدّ تحرير تجارة الخدمات خيار ينطوي على مكاسب للتقدم أكثر على مسار التكامل الإقليمي بين الدول.
- إن العديد من البلدان قد أدركت الأهمّية الفائقة للتّجارة في الخدمات في سياق النّمو والتّنمية، فقامت بتعجيل خطى المبادرات الإقليمية الرّامية إلى البحث عن فرص لتصدير الخدمات وزيادة جذب الاستثمارات.
- تتمتّع الدّول العربية بالعديد من المقوّمات لتحقيق وخلق فرص واعدة للتّكامل الإقليميّ فهي تتمتّع بقاعدة موارد طبيعية وبشرية ومالية متنوّعة، وتمتلك سوقا كبيرة ذات قدرة شرائية لا بأس بها.
- تتوفّر إمكانيات كبيرة لزيادة التّكامل بين الدّول العربية خاصة في قطاعات الخدمات التي يبرُز ضمنها تحرير تنقّل الأفراد باعتباره مجالا يتيح مكاسب هائلة، وتحويلات العاملين من دول عربية إلى دول عربية أخرى، بالإضافة إلى تدفقات الاستثمارات البينية المتنامية حاليا، ممّا يدعم حجّة الضّرورة الملحّة لدمج تحرير الخدمات ضمن خطط التّحرير الإقليمي.

[1]- عثمان توات، تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الإقليمي: المكاسب الكامنة للتكامل العميق بين الدول العربية، مجلة الباحث، المجلد16، العدد16، 2016، ص ص 261-271، (على الخط: 15-03-2021)، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/2799#4369

- فوائد التّحرير الإقليمي للتّجارة في الخدمات أكثر من التّحرير الإقليمي للتّجارة في السّلع.
- ينتج عن دعم التحرير الإقليمي العربي للخدمات خدمات فعّالة يمكنها أن تزيد من تنافسية السّلع وتزيد أيضا من التّجارة العربية البينية فتكون توقّعات الآثار الإيجابية من الخدمات أفضل بكثير من التّجارة السّلعية.
- يساعد التحرير على المستوى العربي الإقليمي في دعم صناعة الخدمات الناشئة من خلال المنافسة داخل حدود السوق الإقليمية وعلى مستوى أقل من العالمية (مثل خدمات الشركات العربية العاملة في مجالي الاتصالات والتشييد والبناء).
- تحقيق التوافق والتقارب التشريعي من خلال اتفاقيات الاعتراف المتبادل، مثل الاعتراف بالمؤهلات العلمية والمهنية بغرض الالتحاق بالتعليم العالي أو التدريب وذلك لتسهيل توريد الخدمات.
- ضمان التحرير الفعال على المستوى الإقليمي يتطلب إصلاح السياسات والقواعد التنظيمية بما يخفف الحواجز لتقليل تكاليف الإنتاج والتجارة الداخلية و البينية، ما ييسّر القيام بالمزيد من التحرير في التجارة السلعية البينية من خلال تعزيز قدرة الشركات على المنافسة في بعض القطاعات الخدمية كخدمات النقل والخدمات المالية وخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على مستوى السوق الإقليمية.

10.1. دراسة "محمد لحسن علاوي" 2012 بعنوان "تحليل التجارة العربية البينية باستخدام نموذج الجاذبية"[1]:

حيث تناولت الدراسة أهم الفرص الموجودة لتوسيع حجم التبادل التجاري بين الدول العربية لمعالجة امكانية تنمية وتوسيع التبادل التجاري البيني العربي كبداية لمشروع التكامل العربي، باستخدام نموذج الجاذبية؛ ومن خلال مقارنة الأحجام الفعلية للتجارة مع الاحجام المقدّرة، شملت الدراسة 19 دولة عربية، أي دول الجامعة باستثناء (جيبوتي، وجزر القمر والصومال). وتمّ الاعتماد على جداول الاستبيان الإحصائي المعد من قبل صندوق النقد العربي، والبيانات المعدّة في تقارير صندوق النقد الدولي وتقارير مؤشرات التنمية العالمية المنشورة على موقع البنك الدولي؛ أمّا فترة الدراسة فامتدّت بين 2000 و2009. وتشير الدراسة وفقا للنموذج إلى أنّ التجارة بين دولتين عربيتين تتأثر بحجمهما (حاصل ضرب ناتجيهما الإجماليين)، والمسافة بينهما وهما أهم متغيرين، أمّا أهمّ المؤشّرات فتمثّلت في معدّل تركّز الصادرات ومؤشّر تشابه أنماط التجارة وخصائص الدول، كما عرضت الدّراسة شرحًا وافيًا لنموذج الجاذبية وأنماطه وطرق استخدامه وأهم عيوبه، وتُوّجت بالنّتائج الآتية:

- تجاوز قيم الصادرات المحتملة لقيم الصّادرات الفعليّة، أي أنّ هناك فرص تصديريّة متاحة للدول العربيّة وجب عليها توجيه مواردها لاستغلال هذه الفرص.

[1]- محمد لحسن علاوي، تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية، Gravity Model، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص ص11-21، (على الخط: https://dspace.univ-ouargla.dz https://www.asjp.cerist.dz/en/article/556، 22-03-2021)

- حجم الفرص التصديريّة للمنتجات العربية في الأسواق العربيّة منخفض مقارنة بما هو متاح من اتفاقيّات إقليمية مشابهة وبنفس معدّلات التبادل التجاري البيني.
- تأتي فرص وتجارة الإقليم في المرتبة الرابعة لأحسن الدّول العربيّة من حيث التّبادل التجاري البيني كالسّعودية والأردن وذلك بعد أقاليم الاتحاد الأوروبي والنّافتا ودول شرق آسيا.
- استغلال الفرص التصديرية العربية البينية مرتبط بمؤشّر صافي الصّادرات العربية البينية والّذي سجّل معدّلات سالبة في كلّ من (السودان، سوريا، العراق والبحرين).
- عجز الاتفاقيات التجارية الجزئية العربية مثل مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي في تحقيق نمو في حجم التجارة العربية البينية مقارنة بتأثير منطقة التجارة الحرة العربية.
- العوامل السياسية تعكس وجود تقارب أو عداء سياسي بين حكومة دولة عربية ونظيراتها، وهو ما لم يدرجه النموذج وذلك في ظل افتراض وجود أسس اقتصادية لهذه التدفقات التجارية.
- لا يمكن الاعتماد على مدخل تحرير التبادل التجاري البيني لوحده حيث من الضروري تدعيم مشروع التكامل بعمليات التكامل القطاعي ويبدو أنّ القطاع الزراعي أو السياحي الأنسب بالنظر للمقومات العربية المتوفرة والمتباينة فيما بينها.
- يمثل مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الفرصة الأخيرة لدعم التعاون الاقتصادي والتجاري العربي، كما يمثل المشروع اختبار حقيقي لمدى إدراك هذه الدول لأهمية التعاون الاقتصادي الإقليمي، ورغم البوادر الإيجابية المحققة إلا أن هناك عملا كبيرا لا يزال ينتظر الحكومات والشعوب العربية على أكثر من صعيد.

2. مناقشة الدّراسات السّابقة للآثار الستاتيكية وما يميز الدّراسة الحالية:

من خلال الاطّلاع على الأدب الاقتصادي النّظري والتجريبي الخاص بالآثار الستاتيكية وتحليل الدراسات السابقة التي عالجت هذا الجانب، نرصد فيما يأتي العلاقة الوظيفية والفجوة العلمية بينها وبين الدّراسة الحالية وابراز نقاط التقاطع ومواضع الارتكاز والتّميّز.

1.2. نقاط التقاطع وأوجه التشابه مع الدراسة الحالية:

1.1.2. مشكلة الدراسة:

تناولت الدراسات السابقة التي تمّ استعراضها المشكلات الرئيسية الآتية:

- تقييم وقياس آثار خلق وتحويل التجارة في الاتفاقيات التجارية لكلّ من دراسة "**ساراث تشاندران**" و"**شكيوتف**" و"**عديتا وألين وميشيل**".
- تقدير الحجم الحقيقي للتبادل التجاري البيني في السلع والخدمات لكلّ من دراسة "**شليحي وزرداني**" و"**توات**" و"**علاّوي**" و"**ألين وألبرتو وميشيل**".
- تأثير التكامل السياسي على درجة التكامل التجاري لدراسة "**ديفيد وخوسيه**".

- الأسباب الرئيسية لتفكك نظام التجارة العالمي وركود التجارة العالمية لدراسة "**أليكسي**".

ممّا سبق نجد أنّ كلّ هذه المشكلات مجتمعة تقاطعت مع مشكلات جزئية وفرعية للدّراسة الحالية.

2.1.2. الطريقة المستخدمة:

نموذج الجاذبية لقياس التدفقات التجارية هو النّموذج الذي استخدمته الدّراسة الحالية ما جعلها تتقاطع مع دراسة "**علاّوي**" و"**ساراث تشاندران**" "**ديفيد وخوسيه**" و"**عديتا وألين وميشيل**" و"**ألين وألبرتو وميشيل**".

3.1.2. عينة الدّراسة:

حظي الاتحاد الأوروبي باهتمام الدراسة الحالية التي تقاطعت مع دراسة "**مولابديك وأوسناغو وروتا** " و"**خوسيه وديفيد**".

4.1.2. متغيرات الدراسة:

تُعتبر الصّادرات والواردات البينية والناتج المحلي الإجمالي وعدد السّكّان والمسافة الجغرافية واللّغة المشتركة، أهم المتغيّرات التي تقيس التدفقات التجارية؛ والتي اعتمدتها الدّراسة الحالية، ممّا جعلها تتشابه وتتقاطع مع دراسة "**علاّوي**" و"**ساراث تشاندران**" "**خوسيه وديفيد**" و"**عديتا وألين وميشيل**" و"**مولابديك وأوسناغو وروتا**".

5.1.2. الإطار الزمني للدراسة:

اعتمدت الدّراسة الحالية بيانات سلاسل زمنية سنوية فتشابهت مع دراسة **علاّوي**" و"**ساراث تشاندران**" و"**عديتا وألين وميشيل** " و" **مولابديك وأوسناغو وروتا** ".

6.1.2. مواضع أخرى للارتكاز ومواطن التميُّز:

بالإضافة إلى ما سبق تفصيله، نجد أيضًا أنّ الدّراسة الحاليّة قد تشابهت وتقاطعت مع الدّراسات السّابقة في:

- تحليل ومناقشة "نظريّة فينر" للاتّحاد الجمركي مع دراسة "**شكيوتف**".
- تقدير الآثار التي تنشأ عن الاتفاقيات التجارية من خلق للتجارة أو تحويل للتجارة مع دراسة كلّ من "**سكيركو وبروكابوفيتش**" و"**ساراث تشاندران**" و"**عديتا وألين وميشيل**".
- عرض واقع التجارة البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء مع كل من دراسة "**شليحي وزرداني**" و"**علاوي**" و"**توات**".
- سيناريوهات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من دراسة "**ديفيد وخوسيه**".
- الأسباب الرئيسية لتفكك نظام التجارة العالمي وتحديد الاتجاهات الممكنة لتحول النظام الاقتصادي العالمي وتحليل إجراءات تقييد التجارة من دراسة "**أليكسي**".

2.2. مواضع الارتكاز ومواطن التميُّز وأوجه التباين مع الدراسة الحالية:

1.2.2. مشكلة الدراسة:

تميّزت الدراسة الحالية بدراسة وتحليل مدى مساهمة الآثار الديناميكية والآثار الثابتة للتكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ في حين أنّ أغلب الدراسات التي تم مناقشتها تناولت إشكاليات جزئية لها علاقة بإشكالية دراستنا.

2.2.2. الطريقة المستخدمة:

بالنسبة لنموذج الجاذبية استفادت دراستنا من دراسة "**علاوي**" في شرح مفهوم النموذج وطريقة استخدامه، واختلفت في المنهج مع دراسة كل من "**شليحي وزرداني**" و"**شكيوتف**" و"**سكيركو وبروكابوفيتش**" و"**أليسكي**" و"**توات**" التي لم تهتم بالجانب الكمي القياسي؛ في حين تميّزت الدراسة الحالية باعتماد المنهج الوصفي والكمي.

3.2.2. عينة الدراسة:

تباينت الدّراسة الحالية عن أغلب الدراسات من حيث عينة الدراسة فقد ناقشت دراسة: "**علاوي**" الدول العربية وأهم الاتفاقيات المنضوية تحتها كاتفاقية أغادير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مجلس التعاون الخليجي اتحاد دول المغرب العربي إضافة إلى الميركسور والآسيان، وأضاف "**توات**" اتفاقيات تجارة ثنائية و إقليمية أخرى تدخل ضمنها الدول العربية مثل الكوميسا والاتحاد الأوروبي؛ امّا "**شليحي وزرداني**" فتناول دول اتحاد المغرب العربي، بينما تناول "*شكيوتف*" و"**سكيركو وبروكابوفيتش**" الاتحاد الأوروآسيوي، في حين تطرّق "**ساراث تشاندران**" إلى تجارة الهند مع الآسيان، أمّا "**أليكسي**" فقد تطرّق إلى مجموعة العشرين.

4.2.2. متغيرات الدراسة:

استفادت الدراسة الحالية في قياس الآثار الستاتيكية من المتغيرات التي استخدمت في نموذج الجاذبية، في حين اختلفت مع دراسة "علاوي" الذي استخدم مؤشّر تركّز الصّادرات بدلًا عن الصّادرات.

5.2.2. الإطار الزمني للدراسة:

تميّزت الدراسة الحالية بطول الفترة الزمنية الممتدّة من: 1980 إلى غاية: 2020، في حين تراوحت الدراسات السابقة التي ناقشناها بين فترة زمنية قصيرة ومتوسّطة.

3.2. مواضع أخرى للارتكاز ومواطن التميُّز:

بالإضافة لما ذكرناه يمكننا أن نعدّد نقاط الارتكاز والاختلاف والتميّز الآتية:

- بالنسبة لتحديد مؤشرات قياس الآثار الثابتة والآثار الديناميكية من أجل معرفة الفوائد من الاندماج في اتفاقيات تجارية استفادت الدّراسة الحالية من دراسة "**سكيركو وبروكابوفيتش**"، بينما تميّزت عنها في قياس آثار هذه المؤشرات كميا.

- استفادت الدراسة الحالية من مفهوم الاحتكاك التجاري بين الدول وبين الأقاليم وكيفية قياسه من دراسة "**دفيد وخوسيه**"، وارتكزت عليها في الأهمية التي يحقّقها التكامل السياسي حيث تقدّر مكاسبه بحوالي نصف المكاسب الإجمالية من التجارة.
- التجارة في سلاسل القيمة العالمية من المواضيع المهمة التي تناقش ضمن التكامل الاقتصادي، حيث استفادت الدّراسة الحالية من دراسة "**مولابديك وأوسناغو وروتا**" في قياس حجم التجارة ذات القيمة المضافة.
- الآثار الثابتة والديناميكية التي تقلل من رفاهية الدول الأعضاء كتأثير تحويل التجارة وتأثير تدفق الموارد والمخاطر المرتبطة بتخصيص الموارد دون المستوى الأمثل من الاقتصادات الفقيرة إلى الاقتصادات الأكثر ثراءً هو ما استفادته الدراسة الحالية من دراسة "**شكيوتف**"، إلا أنّها اختلفت معه في التّأثير الإيجابي لتحويل التجارة وتميّزت عنها بتحديد الآثار الثابتة على خلق التنمية في الاقتصاد الإنمائي.
- وبالنسبة لأهمية تحقيق التوافق والتقارب التشريعي وإصلاح السياسات والقواعد التنظيمية فقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة "**شليحي وزرداني**" و"**توات**" و"**علّاوي**" و"**وديفيد وخوسيه**"، وما ميّز الدراسة الحالية هو محاولة التحليل العميق لأهمية ودور الجانب القانوني والتشريعي والسياسي في التكامل الاقتصادي وأثره على الدّول الأعضاء.

المبحث الثاني:
نقد وتحليل التّراث العلمي للتكامل الاقتصادي
من جانب آثاره على التنمية الاقتصادية

قمنا باختيار دراسات سابقة بحثت في موضوع الآثار الديناميكية وأثرها التنموي؛ وبدراسات قامت بقياس وتقدير أثر الآثار الساكنة والديناميكية على تنمية المنطقة التكاملية، ونحاول في هذا المبحث تحليلها ونقدها والاستفادة منها على مستوى المنهجية والطريقة والأدوات والارتكاز عليها لإغناء الدّراسة الحالية بأفضل النتائج المتوصّل لها.

أولا– تحليل التراث العلمي السابق الذي سلّط الضّوء على الآثار الدّيناميكيّة

1. تحليل ومناقشة الدّراسات السّابقة:

1.1. دراسة "موثوكومارا وبدري وديبيكا" 2020 بعنوان **"التّكامل الإقليمي في جنوب آسيا الآثار المترتّبة على النّمو الأخضر، مشاركة القوى العاملة النّسائية وفجوة الأجور بين الجنسين"[1]:**

تعتبر هذه الدّراسة المحاولةَ الرئيسية الأولى لتطوير بيانات الجنسين لبلدان جنوب آسيا، ضمن إطار عمل مشروع تحليل التجارة العالمية "GTAP" ؛ إلى جانب نموذج "GTAP-POWER" الذي يتضمن قطاعات متجددة، حيث يتم تحليل نتائج الإلغاء الكامل للتعريفات إلى الصفر بين البلدان في جنوب آسيا (سافتا)، لفحص العلاقة بين التجارة والاقتصاد الأخضر والجنس، من أجل خلق فرص عمل وأجور متباينة بين الجنسين، وهذا بالاعتماد على قاعدة بيانات "GTAP" الحالية. حيث تجمع الدراسة بيانات العمالة الجنسانية ومتوسط الأجور في الصناعة عبر الصناعات والمهن لكل بلد، وتوفيق البيانات باستخدام الكتاب السنوي لإحصاءات العمل من منظمة العمل الدولية (ILO)؛ وتم حساب فجوة الأجور بين الجنسين باستخدام البيانات المصنفة حسب النشاط الاقتصادي وفقًا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) من 1981 إلى 2018 وقد توّجت الدراسة بعدّة نتائج أهمُّها:

- تنعكس اتفاقية التجارة الحرة الموقعة من قبل جميع دول جنوب آسيا "سافتا" ايجابًا على مؤشّرات نمو الاقتصاد الكلي بفوائد كبيرة لجميع البلدان المنضمّة.
- اتّفاقيات التّحرير التجاري لها تأثير إيجابي صاف على القطاعات الخضراء.

يتوافق النّمو في توظيف النّساء وأجورهن في جنوب آسيا مع النمو في القطاعات الخضراء.

[1]- Mani, Mutokumara, Gopalakrishnan, Badri Narayanan, Wadwa, Deepika, Regional integration in South Asia: implications for green growth, female labor force participation, and the gender wage gap, Policy Research Working Paper, 9119, World Bank, Washington, 2020, (On Line: 14-03-2021), https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33233/Regional-Integration-in-South-Asia-Implications-for-Green-Growth-Female-Labor-Force-Participation-and-the-Gender-Wage-Gap.pdf?sequence=1&isAllowed=y

- تستفيد النساء أكثر من الرجال من حيث الأجور الحقيقيّة بسبب زيادة الطلب على العمالة في مختلف القطاعات، نتيجة للتحرير التّجاري.
- من حيث الجنسانية والاقتصاد الأخضر: فإن عمالة المرأة تنمو بشكل أسرع من عمالة الذكور لأن معظم القطاعات المستفيدة من اتفاقيات التجارة الحرة كثيفة العمل من النساء.
- العمالة النسائية غير الماهرة تنمو أسرع من العمالة الماهرة لفئة الإناث بعد التحرير التجاري.
- تستفيد "نيبال" أكثر من حيث التأثير الإيجابي النسبي على الناتج المحلي الإجمالي والصّادرات والواردات والاستثمارات.
- يستفيد قطاع الخدمات في "نيبال" من اتفاقيات التجارة الحرة نظرًا لأنّ غالبية النساء الماهرات يشتغلن به في حين لا يتأثر قطاع الزراعة لأن العمالة النسائية غير الماهرة تهيمن عليه.
- انخفاض نموّ الأجور الحقيقية بالنّسبة للعمالة النّسائية غير الماهرة في نيبال حيث يقتصر عملهن على قطاع الزّراعة.
- تتساوى الهند في معدّلات نمو توظيف الذكور والإناث والأجور تقريبًا، بينما تستفيد باكستان وسريلانكا في التغيير في التوظيف.

2.1. دراسة "ألكسي وآخرون" 2019 بعنوان **"الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد"**[1]:

تناقش الدراسة أن زيادة الاندماج الاقتصادي الإقليمي والعالمي يمكن أن تخلق ديناميكية إيجابية للانتقال إلى معدلات أعلى من النمو القابل للاستمرار؛ استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لبيانات مستمدة من قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لدى الأمم المتحدة، للمتغيرات: (إجمالي الناتج المحلي الاسمي نصيب الفرد من إجمالي الناتج؛ الصادرات؛ التضخم؛ البطالة؛ الفقر) على مدار السنوات 2004-2017، ومما توصّلت إليه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- من شأن زيادة الانفتاح على التجارة والاستثمار بين بلدان المغرب العربي أن تتيح الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأسعار أقل؛ وتحفيز المنافسة وتشجيع زيادة الإنتاجية والابتكار والتنوع وزيادة الشفافية والحد من المكاسب الريعية وصولا إلى الانتاجية والنمو في كل البلدان.
- يتمتع المغرب بميزة نسبية أقوى من تونس في عدد كبير من مجموعات المنتجات، فالمغرب يمكنه تصدير المزيد من هذه المنتجات إلى كل من هذه البلدان ويمكن لتونس تصدير المزيد من المعادن إلى الجزائر والمزيد من الخضروات إلى المغرب والمزيد من الأخشاب إلى موريتانيا.
- يمكن زيادة التجارة البينية بين بلدان المغرب العربي، فيمكن للمغرب زيادة صادراته إلى الجزائر فيما لا يقل عن 36 منتجا؛ وإلى تونس في 22 منتجا؛ وإلى موريتانيا في 10 منتجات، وإلى ليبيا في 8

[1]- ألكسي كيرييف وآخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد، صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، 2018،ص ص01-27.

منتجات، ويمكن لتونس أيضا زيادة صادراتها الإقليمية في 30 منتجا تقريبا حسب البلد. أما البلد الأقل من حيث إمكانية زيادة التجارة فهي موريتانيا التي يمكنها زيادة صادراتها الإقليمية إلى المغرب؛ وتونس في أربعة منتجات، وإلى الجزائر في منتجين، وإلى ليبيا في منتج واحد فقط ويمكن للجزائر زيادة صادراتها في ستة منتجات تقريبا حسب البلد لذلك توجد إمكانية لزيادة التدفقات التجارية بدرجة كبيرة بين جميع البلدان المغاربية.

- ترتفع معدلات النمو بمقدار درجة مئوية واحدة في المتوسط في حالة زيادة الانفتاح في البلدان المغاربية، وبمقدار 7 % في حالة زيادة مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، وبمقدار 6 % مترتبة على تعزيز الاندماج، و25 % نقطة مئوية في حالة تنويع اقتصاداتها، وبمقدار 2 % نقطة مئوية في حالة تحسين جودة المنتجات.
- تواجه التجارة الإقليمية الداخلية لبلدان المغرب العربي حواجز جمركية وغير جمركية عديدة إذ يعد متوسط تكلفة التصدير أحد أعلى المتوسطات العالمية.
- يعد ضعف شبكة النقل البري والجوي حاجزا كبيرا أمام الاندماج التجاري فكلها غير مطورة بالدرجة الكافية ما عدا النقل البحري.
- تم التوصل إلى أن تأثير الاندماج التجاري على مستويات الرفاهية محدود عموما على المدى القصير، ولكن التأثير أكبر وأقوى على المدى الطويل، فمن شأن تعزيز الاندماج الإقليمي تعزيز النمو من خلال التشجيع على زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية، وتوفير فرص العمل بزيادة الاستثمارات وتوجيهها إلى القطاعات التجارية ذات مضاعفات التوظيف المرتفعة.
- ينبغي أن تركز البلدان المغاربية على وضع اتفاقية اقتصادية إقليمية عميقة تغطي جميع المجالات التي يشملها بالفعل اتحاد المغرب العربي، مثل تحرير التجارة في السلع والخدمات وحرية حركة رأس الال والعمالة، كما ينبغي أن تتضمن مجالات جديدة مثل سياسات المنافسة المشتركة، ونظام استثماري، وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.
- ينبغي استغلال التجارة والتكنولوجيا في إقامة سوق إقليمية داخلية كبيرة بغرض تعزيز قدرة المنطقة على المنافسة العالمية في ظل التقدم التكنولوجي السريع الذي يحدث تغيرات جذرية في الأسواق، وإقرار سياسات شاملة بهدف تحسين المهارات والمرونة وإمكانية توظيف العمالة في ظل التطورات التكنولوجية الحالية، وإقامة مؤسسات مالية إقليمية مشتركة كوسيلة لتعزيز اندماج أسواق السلع والخدمات ورأس المال والعمل؛ وزيادة وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي في كل بلد.

3.1. دراسة " إديث ناتاليا، فالنتينا، ألكسين وسيرجي" 2019 بعنوان "نموذج لتقدير المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة"[1]:

تقيس الدراسة درجة تطوّر العلاقات التجارية والاستثمارية الدولية ودرجة متوسط العمر المتوقع ومستوى المعيشة والازدهار للاتفاقيات الدولية تحت تأثير مصادر النمو الاقتصادي على أساس قاعدة المعلومات الحالية للأمم المتحدة، حيث تم إجراء تحليل للوضع العام لـ: 189 دولة في العالم وفقًا لمصادر النمو الاقتصادي لسنة 2017؛ استخدمت الدراسة طرق البحث الآتية: طرق التحليل والتركيب، منهج النظام والتجريد والنمذجة (نموذج المنطق الضبابي، طريقة التسلسلات الهرمية للساعات وخوارزمية ممداني)، وطرق المقارنة الكمية والنوعية وطريقة التعميم النظري، حيث توّجت الدراسة بعدّة نتائج أهمها:

- المجموعة المطورة من نماذج المنطق الضبابي والتي تحدد مؤشّر مستويات المعيشة وازدهار الاتفاقيات الدولية تحت تأثير مصادر النمو الاقتصادي توفر فرصة لتقدير المستوى المتوقع للدخل القومي الإجمالي للفرد في مجموعات مختلفة من قيم المتغيرات المستقلة؛ ويمكن الاستفادة منها في وضع برامج التنمية الاستراتيجية للاقتصادات الوطنية في اتجاه تحقيق الاستدامة.
- ينطوي البعد الاجتماعي والاقتصادي للتنمية المستدامة على زيادة نوعية الحياة والرفاهية للكيانات الدولية الواقعة تحت تأثير مصادر النمو الاقتصادي
- إن عملية تنمية أي بلد وتنفيذ التّحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في سياق المنافسة العالمية ترتبط دائمًا باستراتيجية تنمية اقتصادية بناءة يجب أن تتماشى مع المصالح الوطنية والاتجاهات العالمية في التغيير الهيكلي.
- التنمية المستدامة هي الحتمية الحالية لإعادة الترتيب الهيكلي للنظام الاقتصادي الدولي، كما أنّ زيادة القدرة التنافسية لدول العالم مرتبطة بالنمو الاقتصادي، لذا يجب تحديث الاقتصاد والمجتمع بما يتوافق مع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة.
- تتطلب النظرية والممارسة الحديثة تطوير نماذج جديدة للتنبؤ بتطور النظم الاقتصادية، تتكيّف مع الحقائق الحالية مع الأخذ في الاعتبار عمليات التكامل المعاصرة، لتحسين كفاءتها في اتجاه تحقيق التنمية المستدامة.

[1]- Nataliya,Valentyna,Aleksy, Sergey.A, MODEL FOR ESTIMATING SOCIAL AND ECONOMIC INDICATORS OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT, ENTREPRENEURSHIP AND SUSTAINABILITY ISSUES, Volume 6, Number 4, 2019, pp18-39, (On Line: 16-03-2021), https://jssidoi.org/jesi/uploads/issues/Entrepreneurship_and_Sustainability_Issues_Vol6_No4_print.pdf

4.1. دراسة "جاجيك وسيرجي" 2018 بعنوان "ترابط التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر"[1]:

تبحث الدّراسة في الجوانب المختلفة لتأثير التكامل الاقتصادي على تفاعلات الاستثمار بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروآسيوي؛ وتدرس حالة ارمينيا التي تشكل جزءاً من الهيكل التكاملي؛ حيث أبرمت اتفاقيات استثمار مع 33 دولة في الفترة ما بين 2006-2017. كما تُحلّل مدى ترابط التكامل الاقتصادي والاستثمار على المجموعات التكاملية المختارة في الدراسة (مجموعة العشرين، منطقة آسيا والمحيط الهادئ، نافتا، دول الكومنولث وبريكس الدول الافريقية ومنطقة البحر الكاريبي) باستخدام منهج وصفي تحليلي للمتغيرات: الناتج المحلي الإجمالي؛ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي؛ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة. وتوصّلت إلى النتائج الآتية:

- التدفقات المكثفة للاستثمارات المتبادلة ستضمن التأثيرات الديناميكية للتكامل الاقتصادي وتؤدي إلى نجاح التكامل الاقتصادي في إطار الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر المتبادل بين الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي في بناء سلاسل القيمة داخل الاتحاد، لتسريع انتقال هذه البلدان من الروابط الأمامية في سلاسل القيمة العالمية إلى الروابط الخلفية في سلاسل القيمة العالمية.
- تشكل الاستثمارات عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية وأصبحت أحد الأهداف الرئيسية للبلدان المشاركة في عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي.
- تؤدّي مشاريع التكامل إلى تحسين وضعها في المنافسة العالمية مع الدّول غير الأعضاء وبالتالي جذب الاستثمار.
- يمكن للتكامل الإقليمي أن يسهّل الاستثمار إذا زادت الثقة السياسية بشكل كبير.
- يستجيب الاستثمار الأجنبي المباشر للعديد من المحدّدات (زيادة المبيعات المحلية والوصول إلى الأسواق واستخدام عوامل الإنتاج المحلية وإنشاء منصّات للتصدير وما إلى ذلك) والتي يمكن تعزيزها إذا أبرم بلد نام اتفاق استثمار إقليمي مع بلد متقدم.
- سياسة التكامل الإقليمي المتعاون في إحلال الواردات الإقليمية لا تحقق نجاحًا طويل الأمد، لذا ينبغي زيادة التركيز على السياسات لضمان معاملة الاستثمار معاملة عادلة.
- تُعتبر إصلاحات السياسة العامة مثل سياسات الاقتصاد الكلي السليمة وحقوق الملكية المحددة جيدًا والقطاعات المالية والمصرفية الفعالة أكثر أهمية في التأثير على الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر من مجرد الانضمام إلى تكتلات التكامل؛ ويجب أن يؤدي استقرار الاقتصاد الكلي وتحرير السوق والخصخصة إلى زيادة العائد على جميع العوامل لتشجيع الاستثمار.

[1]- GAGIK, SERGEY, INTERDEPENDENCE OF ECONOMIC INTEGRATION AND FOREIGN DIRECT INVESTMENT, Current Provisions of the Socio-Economic Situation in the Republic of Armenia Article, 2018, pp 145-160, (On Line: 17-03-2021), https://arar.sci.am/dlibra/publication/280966/edition/257980/content

- إن فتح قطاعات مختلفة أمام المستثمرين الأجانب أمر مهم في بعض الحالات لاتخاذ قرار من جانب الشركات عبر الوطنية بالاستثمار في بلد معين.
- للتكامل الاقتصادي قوتان تؤثران على تقارب الاقتصادات داخل الكتلة وبالتالي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (آثار التشتت والتكتل).
- الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثيرات ديناميكية في التكامل الاقتصادي: درجة أعلى من المنافسة و كفاءة أعلى في تخصيص الموارد مما يؤدّي إلى النمو الاقتصادي المتسارع.

5.1. دراسة "إديث وألبرتو ونادية وميشيل" 2018 بعنوان "اتفاقيات التجارة العميقة وسلاسل القيمة العالمية"[1]:

تساهم هذه الورقة في الأدبيات الموجودة حول العلاقة بين اتفاقيات التجارة وروابط الإنتاج عبر الحدود هناك، بتقييم تأثير اتفاقيات التجارة الأعمق على السلع والخدمات وتحديد نوع الأحكام الأكثر أهمية بالنسبة للتجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية. باستخدام نموذج الجاذبية الهيكلية على المستويين الإجمالي والقطاعي لتقدير العلاقة بين روابط الإنتاج عبر الحدود وعمق اتفاقيات التّجارة التفضيلية، وتمّ تقدير الانحدارات باستخدام بيانات التجارة الإجمالية لـ: 184 دولة بين 1995 و2014 بالاستناد إلى مجموعة بيانات البنك الدولي حول المتغيرات: اجمالي الصادرات؛ اجمالي الإنتاج؛ القيمة المضافة المحلية؛ القيمة المضافة الأجنبية؛ القيمة المضافة للصادرات الوسيطة القيمة المضافة للصادرات النهائية. توصلت إلى النتائج الآتية:

- يؤدي عمق الاتفاقيات التجارية إلى زيادة التجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية بين البلدان المشاركة.
- الترتيبات التجارية الأعمق تساعد البلدان على الاندماج في الصناعات ذات المستويات الأعلى من القيمة المضافة.
- إن التأثير الإيجابي للاتفاقيات العميقة على تكامل سلاسل القيمة العالمية مدفوعة بتجارة القيمة المضافة في الوسطاء بدلاً من السلع والخدمات النهائية.
- تؤدي إضافة مجال السياسة إلى اتفاقية التجارة التفضيلية إلى زيادة القيمة المضافة المحلية للوسطاء (الروابط الأمامية لسلاسل القيمة العالمية) والقيمة المضافة الأجنبية للوسطاء (ارتباطات السلاسل العالمية للقيمة المتخلفة) بنسبة 0.48 و 0.38 في المائة على التوالي.
- على المستوى القطاعي يكون التأثير الإيجابي لاتفاقيات التجارة العميقة أعلى بالنسبة للصناعات مع حصص ذات قيمة مضافة أعلى في إجمالي الإنتاج، مما يشير إلى أن الترتيبات التجارية الأعمق تساعد البلدان على الاندماج في الصناعات مع مستويات أعلى من القيمة المضافة.

[1]- Edith Laget, Alberto Osnago, Nadia Rocha, Michele Ruta, Deep Trade Agreements and Global Value Chains, Policy Research Working Paper 8491,world bank group, June 2018,pp 01-37, (On Line: 17-03-2021), https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29945/WPS8491.pdf?sequence=1&isAllowed=y

- تعتبر الأحكام الخارجة عن التفويضات الحالية لمنظمة التجارة العالمية، مثل سياسة المنافسة والاستثمار، من العوامل الرئيسية الدافعة للعلاقة بين اتفاقيات التجارة العميقة والتجارة ذات الصلة بسلاسل القيمة العالمية، خاصة بالنسبة لاتفاقات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب.
- لا تزال التعريفات الجمركية وأحكام الحدود دافعًا مهمًا للتجارة في سلاسل القيمة العالمية لمناطق التجارة الحرة بين الجنوب والجنوب.

6.1. دراسة "هايوين تشو" 2017 بعنوان "البطالة والتكامل الاقتصادي للدول النامية":[1]

تدرس تأثير التكامل الاقتصادي بين دولتين ناميتين (الهند والصين) على مستوى التكنولوجيا والعمالة في نموذج توازن عام باستخدام المتغيرات الآتية: إجمالي مساحة الأرض في الوطن؛ حجم السكان؛ النسبة المئوية للوقت الذي يعمل فيه الفرد في قطاع التّصنيع؛ معدّل الأجور في قطاع التصنيع؛ معدل العمالة في قطاع التصنيع، وخلُصت إلى النتائج الآتية:

- التكامل الاقتصادي مع البلدان النامية يزيد من حجم السوق ويساعد على تبني تقنيات أكثر تقدمًا.
- تؤدي المنافسة القوية في السوق للسلعة المصنعة نتيجة التكامل إلى انخفاض هامش الربح لكل وحدة من وحدات الإنتاج وللتعويض عن تكاليف الإنتاج الثابتة، تنتج شركة التصنيع مستوى أعلى من الإنتاج يجعل خيار التقنيات الأكثر تقدمًا أكثر ربحية.
- هناك تأثيران على الطلب على العمالة في قطاع التصنيع يعملان في اتجاهين متعاكسين: التأثير الأوّل عندما ينخفض الطلب على العمالة لكل وحدة انتاج باستخدام تقنية أكثر تقدمًا نظرا لتغير مستوى التكنولوجيا يؤدّي إلى ازدياد مستوى الإنتاج ومستوى الطلب على العمالة وهو التأثير الثاني.
- يزداد عدد شركات التصنيع عندما يزيد مقدار رأس المال، تؤدي الزيادة في عدد شركات التصنيع إلى انخفاض النسبة بين سعر السلعة المصنعة والتكلفة الحدية وهذا يؤدي إلى زيادة في الربح لكل وحدة من وحدات الانتاج.
- لا يتأثر التوظيف في قطاع التصنيع بمقدار رأس المال وبالتالي لا يتأثر معدل التوظيف بمقدار مخزون رأس المال؛ فعندما تكون هناك زيادة في مقدار رأس المال، يتم استيعاب جزء من رأس المال في القطاع المالي ويتم امتصاص الجزء المتبقي في قطاع التصنيع.
- في حالة عدم تطوير التقنيات التكنولوجية تكون للتكامل آثار غير مرغوب فيها مثل زيادة مستوى البطالة في بلد نام.

[1]- Zhou, Haiwen, Unemployment and Economic Integration for Developing Countries, Published in Frontiers of Economics in China, Vol 10, No.4, 2017, pp 664-690, (On Line: 20-03-2021), https://mpra.ub.uni-muenchen.de/83313/1/MPRA_paper_83313.pdf

7.1. دراسة "ايمان شليحي وعبد الأمير السعد" 2016 بعنوان "مقارنة بين مبرّرات خيارات التّنمية الاقليمية التقليدية والحديثة حالة الدول العربية"[1]:

ناقشت هذه الدراسة مبررات التنمية المرتبطة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث تهدف هذه المحاولة الى التأكيد على أنّ الاقليمية خيار استراتيجيّ وبديل تنموي لتنمية المنطقة العربية، وذلك باعتماد المنهج الوصفي المدعم بالتحليل بالإضافة الى استخدام المنهج التاريخي في العودة الى تطور طبيعة العلاقات الاقليمية مع المراحل المتعاقبة للنظام الاقتصادي العالمي، توصّلت الدراسة إلى نتائج أهمّها:

- الخيار الإقليمي لمجموعة من الدول يمكن النظر إليه من أكثر من زاوية منها أنه يوفر الحماية حتى وإن لم يكن ذلك ممكنا حاليا، فهو يعطي أفضلية معينة سواء من ناحية الانتاج أو التوزيع بناء على المعطيات الداخلية والخارجية للدول المعنية .
- تكوين ترتيب إقليمي مهما كانت درجة التكامل من حيث العمق، يستجيب بالضرورة إلى الحاجات والإمكانيات الوطنية من جهة وإلى المعطيات الخارجية من جهة أخرى وهو ما يحكم نوع ودرجة تقدم الكتلة الاقتصادية لمجموعة من الدول، ويعكس هدف كل منها في عضوية الاتحاد.
- الخيار الإقليمي أو الجماعي بالنسبة للدول النامية و العربية خاصة، يمثل الفرصة الأكثر واقعية لإحداث التنمية، فقد يكون التكامل المؤسس على مشروع تنمية وطنية وإقليمية الهادف إلى خلق أنشطة إنتاجية بتكاليف أقل وتوفير سوق لاستيعاب المنتوجات هو الطريقة الأنسب للتكامل الإقليمي.
- يتطلب التكامل الخروج من مستوى الوطن الواحد للاستفادة من الدول الشريكة فإذا كان هدف التكامل الإقليمي هو تحقيق التنمية فإنه سيكون بالضرورة حجر الزاوية في الاعتماد الجماعي على النفس ويمثل الفرصة التنموية والتصنيعية.
- إنّ الروابط بين الدول الأقل تقدما بانتمائها إلى المحيط والدول المتقدمة التي تمثل المركز يمكن ان يقوي الميزة التنافسية للمركز، ويجلب اتجاهه عوامل الانتاج ويمكن أن يدفع عوامل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية الى ترك المركز والانتقال الى المحيط بسبب اثار الاكتظاظ الذي يظهر في المركز.
- إن التركُّز المكاني للأنظمة الإنتاجية يحسن معدلات النمو ولكن لا يحقّق بالضرورة التقارب بين الدول.
- التّركُّز المكاني القوي، يمكن أن يخلق منافسة بين الشركات في منطقة التركز؛ ما يدفعها الى الخروج الى منطقة المحيط، إلا أن الاستفادة منها تتوقف على عوامل مهمة، منها البنية التحتية جودة اليد العاملة، وحجم الطلب على السلع الصناعية، يؤدي الى حركة توطُّن الأنشطة نحو منطقة المحيط.
- لا تعتبر التنمية في نماذج الاقتصاد الجغرافي الجديد سيرورة مرحلية تتابعية تهدف الدول النامية من خلالها الى اللّحاق بالدول المتقدمة.

[1]– ايمان شليحي وعبد الامير السعد، مرجع سابق، ص ص 01-16.

- تكون الاستفادة في إطار الاقليمية الجديدة من انتقال رأس المال وإقامة صناعات في الدّول الأقل تقدما من أجل تنمية قدراتها ومهاراتها الإنتاجية واستغلالها على مستوى الإقليمية التي تجمعها بدول نامية أخرى وهي حالة الدول العربية.
- يجب أن يتم النظر إلى واقع التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال السوق في إطار تكوينه وحسب تطوره؛ والعمل التكاملي يجب أن يُوجّه إلى الإنتاج مباشرة إذا كان التّكامل الاقتصادي الإقليمي يجمع دولا نامية بمستويات تنمية متماثلة، حيث أن تحرير التجارة لن يكون له تأثير كبير على هيكل التجارة ولا حتى على هيكل الإنتاج لأن تدني مستويات التجارة ليس سببه الرسوم الجمركية فحسب.
- العمل التكاملي يخص تأثير السوق على دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل الأنشطة الصناعية إذا كان التكامل يجمع دولا بمستويات تنمية متفاوتة أي دول متقدمة وأخرى نامية.
- إنّ واقع العلاقات الإقليمية التي تكرسها الاتفاقيات المبرمة والسارية المفعول حاليا بالنسبة للدول العربية، مهما كانت درجة فعاليتها وتقدمها، تُعتبر إمّا حالة التكامل البيني للدول العربية كدول نامية أو حالة الإقليمية الجديدة في إطار علاقتها بدول أكثر تقدما ما يجبرها على استخلاص الفرص التنموية على المستويين.
- يجب الاعتماد الجماعي على النفس أو العمل المشترك، في القطاعات التي يمكن أن تستفيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتقال الأنشطة من الدول الأكثر تقدما؛ ما يمكن أن يخلق فرصا تنموية تتجاوز الإمكانيات المحدودة لتأثير تحرير التجارة إلى ما يمكن أن يؤثر على الهياكل الإنتاجية أولا.

8.1. دراسة "إدوارد وآخرون"2016 بعنوان "**آثار الفقر والازدهار المشترك من التكامل العميق في جنوب وشرق أفريقيا**"[1]:

تعتبر هذه الدّراسة أوّل نموذج للتجارة العالميّة حيث يتمّ تقييم آثار الفقر والازدهار المشترك للتحرير الإقليمي عدديًّا؛ كما أنّها أول تحليل لآثار الفقر والازدهار المشترك للوقت في تكاليف التجارة المتباينة حسب المنتج أيضًا كأثر لتحرير الحواجز أمام المستثمرين الأجانب المباشرين في الخدمات في كلٍّ من الاتحاد الجمركي لشرق أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، ومنطقة التجارة الحرة "الثلاثية" للجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا، باستخدام نموذج توازن عام محسوب متعدد المناطق مُبتَكر لتقدير التغيّرات في متغيرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على الفقر والازدهار المشترك لكل من المناطق الأفريقية الستة؛ لـ 11 قطاع خدمات أعمال في 103 دولة، بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي على مدى 15سنة، وتوّجت الدّراسة بالنتائج الآتية:

- وجدت الدراسة أن الاندماج لصالح الفقراء، هناك انخفاض كبير في عدد الفقراء والنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في فقر لجميع المناطق الأفريقية الست من الاندماج العميق في منطقة التجارة الحرة الثلاثية أو الإصلاحات الأحادية المماثلة من قبل الاتحاد الجمركي لشرق أفريقيا

[1]- Balistreri, Maryla, Rodarte, Tarr, Hidemichi, Poverty and Shared Prosperity Implications of Deep Integration in Eastern and Southern Africa, (On Line: 21-03-2021), https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/24498/Poverty0and0sh00and0Southern0Africa

- إن تكاليف تعديل تحرير التجارة أصغر بكثير من مكاسب الرفاهية ومع ذلك، غالبًا ما يتلقى صانعوا السياسات قوة الضغط من أولئك الذين يعانون من تكاليف التكيّف من تحرير التجارة، في حين أن أولئك الذين يكسبون أكثر تنوعًا أو قد لا يدركون أنهم سيستفيدون من تحرير التجارة.
- تزداد مداخيل أقل 40% من السكان بشكل ملحوظ في جميع البلدان أو المناطق المنخرطة في الإصلاحات التجارية وعلى الرغم من الزيادات الموحدة في الدخل هناك بعض الحالات التي ينخفض فيها نصيب الدخل الذي يحصل عليه أكثر من40 % من السكان.
- يرجع سبب نصيب الفقراء في الرخاء إلى حقيقة أن الإصلاحات تزيد من أجور غير المهرة أسرع من مكاسب عوامل الإنتاج الأخرى، حيث تميل الإصلاحات إلى تفضيل الزراعة.
- المكاسب المقدرة تختلف اختلافا كبيرا عبر البلدان والإصلاحات وبالتالي سيكون للبلدان مصلحة في التفاوض على إصلاحات متنوعة في مختلف الاتفاقيات.
- تشير الدلائل إلى أن تكاليف التجارة تشكل عائقًا جوهريًا أمام التجارة أكثر من التعريفات الجمركية.
- الاندماج العميق في المنطقة الثلاثية له تأثير أكبر على الحد من الفقر على بقية الدول الأعضاء.

9.1. دراسة "جان بابتسيست" 2011 بعنوان "تأثير نافتا التنموي على المكسيك: التقييم والآفاق"[1]:

درست التأثير الاجتماعي والاقتصادي على المكسيك بعد خمسة عشر عامًا من انضمامه لنافتا، تحلّل تطوّر التّجارة وتدفّقات الاستثمار وتأثيرها على مستويات العمالة والأجور في قطاعي التصنيع والزراعة، وخلُصت الدّراسة إلى النّتائج الآتية:

- تُعتبر الزّيادة في التّجارة الدّولية وسيلة لبناء اقتصاد إقليمي أكثر ازدهارًا يعود بالفائدة على مواطني جميع دول اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية فلا يُعتبر الهدف النهائي للتكامل الاقتصادي الإقليمي.
- استفاد الاقتصاد المكسيكي من عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي فقد عزّزت نافتا التّجارة والاستثمار بين شركاء أمريكا الشمالية.
- اتّفاقية التّجارة الحرّة لأميركا الشّمالية في الواقع لم تفعّل أهداف تعزيز التّنمية العادلة في المكسيك ويظهر هذا من خلال اتجاهات العمالة والأجور.
- كان تأثير نافتا على قطاع التصنيع في المكسيك إيجابيًا وإن كان محدودًا ومع ذلك فقد تم تعويضه إلى حد كبير بصدمات التكيّف من تحرير التجارة في القطاع الزراعي.
- يُؤدّي القصور في السّياسات المحليّة للمكسيك إلى نتائج مختلطة جزئيًا لاتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية في المجال الاجتماعي.
- لتعظيم الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية لنموذج التكامل في أمريكا الشمالية، يتعين على صانعي القرار المكسيكيين إعادة التفكير في تركيزهم على النمو الذي تقوده الصادرات، وإعطاء الأولوية

[1]- Jean-Baptiste Velut, NAFTA's Development Impact on Mexico Assessment and prospects, Open Edition Journals, 2011, (On Line: 24-03-2021), https://journals.openedition.org/ideas/71

للسّياسات المحليّة الّتي تهدف إلى الاستثمار في مستقبل المكسيك، من خلال التعليم والبحث والتطـــوير والبنية التحتية بعيدًا عن السياسات المحلية للمكسيك.

- يجب على حكومات أمريكا الشمالية معالجة المؤسسات الاجتماعية الناقصة لاتفاقيـــة التجـــارة الحـــرة لأميركا الشمالية من خلال سلسلة من الإجراءات التي تستهدف بعض القضـــايا الاجتماعيـــة الأكثـــر إلحاحًا من بينها الهجرة والزراعة وتحويلات الموارد.
- تجسّد نافتا فوائد وتكاليف الإقليمية فهي جزء لا يتجزأ من عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي وهـــي ليست الحل لجميع مشاكل المكسيك.
- إن الفشل في تلبية الاحتياجات الاجتماعية المتأصّلة في تحرير التّجارة والاستثمار يهدّد بتقويض ثقة النّاس الهشّة بالفعل في عمليّة التّكامل الإقليمي الّتي كانت دول أمريكا الشّمالية تبنيها منذ عقود.

10.1. دراسة "أوزجي ويلماز" 2008 بعنوان "الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة حول القوة التنافسية لتركيا ودول الاتحاد الأوروبي الثمانية"[1]:

حيث تلقى هذه الدّراسة الضوء على الآثار الديناميكية التي خلّفها الاتّحاد الجمركي بين تركيا والاتّحـــاد الأوروبي، وذلك بمقارنة القوى التّنافسية لتركيا ودول الاتّحاد الأوروبي الثمانية المتمثلة في دول البلطيق الآتية: لاتفيا؛ ليتوانيا؛ وإستونيا؛ وبلدان أوروبا الشرقية السابقة مثل: بولنـــدا؛ والمجـــر؛ والجمهوريـــة التشـــيكية؛ وسلوفاكيا؛ وسلوفينيا؛ لسنتي: 1997 و2006. وتم اختيار سنة 1997 ليكون التاريخ التمثيلي لبداية عملية العضوية الكاملة لدول الاتحاد الأوروبي الثمانية، علاوة على ذلك ركّزت الدراسة في التحليل علـــى قطـــاع الصناعات التحويلية كالمواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة؛ السلع المصنعة المصنفة أساسًا حســـب المـــواد، الآلات ومعدات النقل، مصنوعات متنوعة.

واستخدم الباحثان المنهج الوصفي والمنهج التحليلي استعانة بأدوات التحليل والاقتصاد القياسي؛ وذلـــك بتطبيق مبدأ تحليل المكونات الرئيسية "PCA"في برنامج "SPSS" كبديل لمؤشر الميزة النسبية "RCA" لتقـــدير القوى التنافسية لتركيا ودول الاتحاد الأوروبي الثمانية، وذلك بدمج أربعة متغيرات في مكون واحد أطلق عليه اسم "عامل القدرة التنافسية" معتمدين على البيانات الإحصائية التي تصدرها قاعدة بيانات إحصاءات تجـــارة السلع الأساسية "COMTRADE" التابعة للأمم المتحدة ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الـــدولي، وتجلت أهم النتائج البحثيّة في الآتي:

- تحوّلت المزايا التنافسية في قطاع التصنيع من سلع مصنّعة متنوّعة إلى الآلات ومعدّات النّقل في الـــدول الأعضاء الجديدة باستثناء المجر.

[1]- Özge.YILMAZ, THE DYNAMIC EFFECTSOF ECONOMIC INTEGRATION: A COMPARATIVE STUDY ON THE COMPETITIVE POWER OF TURKEY AND EU-8 (Poland, the Czech Republic, Hungary, Slovakia, Slovenia, Latvia, Lithuania and Estonia), Department of Economics, Gazi University, 2008, pp 1-19, (On Line: 24-03-2021), https://www.etsg.org/ETSG2008/Papers/Yilmaz.pdf

- تعمل الدّول الأعضاء الجديدة على تحسين قيم عامل القدرة التنافسية في قطاع الآلات ومعدّات النّقل الذي.
- تمتلك تركيا قيم عوامل سلبية أو متناقصة في جميع مجموعات السّلع؛ بينما تمتلك دول الاتحاد الأوروبي الثّمانية قيم عوامل إيجابية ومتزايدة تؤدي إلى منافسة أقوى ضد تركيا في المستقبل القريب.
- تفقد تركيا قدرتها التنافسية في سوق الاتحاد الأوروبي في جميع القطاعات، إلاّ في الملابس والإكسسوارات؛ فهي تتميز بالقدرة التنافسية وهو القطاع الذي تركته الدول الثمانية الأخرى.
- هناك تحولًا نحو القدرة التنافسية للآلات ومعدّات النقل في دول الاتحاد الأوروبي الثمانية.
- التكامل التجاري الإقليمي يعزّز النّمو الاقتصادي المشترك وتقارب الدّخل بين البلدان الأعضاء ويزيد القوّة التنافسية بين الدّول الأعضاء.

2. مناقشة الدّراسات السّابقة للآثار الديناميكية وما يميز الدّراسة الحالية:

من خلال الاطّلاع على التراث العلمي الذي بحث موضوع الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي وتحليل ما تم انتقاؤه من دراسات سابقة، رصدنا مواطن للتباين وأخرى للتشابه بينها وبين الدّراسة الحالية على ضوئها نناقش النقاط الآتية:

1.2. نقاط التقاطع وأوجه التشابه مع الدراسة الحالية:

1.1.2. مشكلة الدراسة:

اهتمت الدراسات السابقة التي تمّ عرضها في الجزء الخاص بالآثار الديناميكية بقضايا تنموية بحتة تناولتها الدراسة الحالية كمشكلات جزئية وفرعية لفهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية للتكامل الاقتصادي على التنمية الاقتصادية، فتشابهت الدراسة الحالية في:

❶ قياس انعكاسات التكامل الإقليمي على النمو الأخضر وعلى مشاركة القوى العاملة النسائية وعلى فجوة الأجور بين الجنسين مع دراسة "**موثوكومارا وبدري وديبيكا**".

❷ تقييم آثار التكامل الإقليمي على التجارة البينية وعلى النمو والتوظيف، واقتراح مجموعة من الأهداف المشتركة لتحقيق المزيد من التكامل مع دراسة " **ألكسي كيريف**".

❸ قياس درجة تطور العلاقات التجارية والاستثمارية الدولية ودرجة متوسط العمر المتوقع ومستوى المعيشة والازدهار للاتفاقيات الدولية تحت تأثير مصادر النمو الاقتصادي مع دراسة "**ناتاليا، فالنتينا، ألكسين وسيرجي**".

❹ تحليل مدى ترابط التكامل الاقتصادي والاستثمار وتأثيره على المجموعات التكاملية مع دراسة "**جاجيك وسيرجي**".

❺ قياس تأثير اتفاقيات التجارة العميقة في مساعدة البلدان على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية مع دراسة "**إديث وألبرتو ونادية وميشيل**".

❻ تقدير تأثير التكامل المالي والتجاري بين الدول النامية الدول على التكنولوجيا ومستوى العمالة ومعدّل البطالة في قطاع التصنيع في نموذج التوازن العام؛ مع دراسة "**هايوين تشو**".

❼ مقارنة مبررات خيارات التنمية المرتبطة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي بين الماضي والحاضر مع دراسة "**ايمان شليحي وعبد الأمير السعد**".

❽ تقييم آثار التكامل الاقتصادي على الفقر والازدهار للدول الأعضاء، مع دراسة "**إدوارد وماريلا وروداريتي وتار ويونيزاو**".

❾ تحليل تطور التجارة وتدفقات الاستثمار وتأثيرها على مستويات العمالة والأجور في قطاعي التصنيع والزراعة مع دراسة "**جان بابتيست**".

❿ تقدير القوى التنافسية التي خلفها الاتحاد الجمركي مع دراسة " **أوزجي ويلماز**".

2.1.2. الطريقة المستخدمة:

المنهج الكمي والقياسي كان عاملا مشتركا بين الدّراسة الحالية وأغلب الدراسات السابقة التي تمت مناقشتها بخصوص الآثار الديناميكية؛ ماعدا دراسة "**ايمان شليحي وعبد الامير السعد**" و"**دراسة ألكسي وآخرون**" في اتباع المنهج الوصفي التحليلي ما مثّل وجه الاختلاف.

3.1.2. عينة الدّراسة:

تقاطعت الدراسة الحالية في اختيار الاتحاد الاوروبي مع دراسة "**أوزجي ويلماز**".

4.1.2. متغيرات الدراسة:

اختيار متغيرات ومؤشرات التنمية الاقتصادية مثّل وجه التّشابه بين الدّراسة الحالية والدراسات السّابقة الآتية: "**دراسة ألكسي وآخرون**"، ودراسة " **إديث ناتاليا، فالنتينا**، ودراسة "**ألكسين وسيرجي**"؛ ودراسة "**جاجيك وسيرجي**"؛ ودراسة "**إديث وألبرتو ونادية وميشيل**"؛ ودراسة "**إدوارد وآخرون**"؛ ودراسة "**جان بابتسيست**".

5.1.2. الإطار الزمني للدراسة:

الفترة الزمنية للدراسة الحالية امتدّت من"1980 إلى 2020" فتشابهت من حيث الطّول مع دراسة "**موثوكومارا وبدري وديبيكا**" **بين** (1981-2018).

6.1.2. مواضع أخرى للارتكاز ومواطن التميُّز:

تشابهت وتقاطعت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في جوانب أخرى أهمّها:

❶ البطالة ومستوى الأجور مع دراسة كل من"**ناتاليا وآخرين**"؛ و"**ألكسي وآخرين**"؛ و"**موثوكومارا وبدري وديبيكا**"؛ و"**هايوين تشو**"؛ و"**إدوارد وآخرين**"؛ و"**جان باتسيست**".

❷ الفقر والازدهار والرّفاهية مع دراسة "**ادوارد وآخرين**"؛ و"**ناتاليا وآخرين**".

❸ الاقتصاد الأخضر والعدل والمساواة بين الجنسين مع دراسة "**موثوكومارا وبدري وديبيكا**".

❹ ارتباط التكامل بالاستثمار الاجنبي المباشر مع دراسة "**جاجيك وسيرجي**"؛ و"**ناتاليا وآخرين**".

❺ علاقة التكامل بسلاسل القيمة العالمية مع دراسة "**إديث وآخرين**"؛ و"**جان باتيست**"؛ و"**جاجيك وسيرجي**"؛ و"**ناتاليا وآخرين**".

❻ أثر التكامل الاقتصادي على تنافسية المنطقة كأثر ديناميكي مع دراسة "**أوزجي ويلماز**".

2.2. مواضع الارتكاز ومواطن التميُّز وأوجه التباين مع الدراسة الحالية:

1.2.2. مشكلة الدراسة:

اختلفت الدراسة الحالية بإشكالية عامة بجزئيات متعددة شملت جل جوانب التكامل الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ في حين أنّ أغلب الدراسات التي تم مناقشتها سابقا تناولت إشكاليات جزئية لها علاقة بإشكالية دراستنا وهو ما تميّزت به عن غيرها.

2.2.2. الطريقة المستخدمة:

تميّزت الدراسة الحالية باعتماد المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والتقويمي والتجريبي القياسي الكمي والاستقرائي فاختلفت عن بقية الدراسات التي اكتفت بإحدى المناهج، بينما تميّزت دراسة "**ناتاليا وآخرون**" بمنهج المنطق الضبابي ضمن نماذج الذّكاء الاصطناعي.

3.2.2. عينة الدراسة:

اختلفت الدّراسة الحالية من حيث العينة؛ فقد اختار كلّ من "**ايمان شليحي وعبد الامير السعد**" الدول العربية على العموم؛ وخصّص" **ألكسي وآخرون**" دول المغرب العربي. **أما** "**إدوارد وآخرون**" فاختاروا الاتحاد الجمركي لشرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ومنطقة التجارة الحرة للجماعة الإنمائية لجنوب أفريقي وناقش "**جاجيك وسيرجي**" دول الاتحاد الأوروآسيوي ودرس"**موثوكومارا وبدري وديبيكا**" دول جنوب آسيا (سافتا) واختار "**جان باتيست**" النافتا؛ في حين اختار "**هايوين تشو**" الهند والصين، وتناول "**إديث وآخرون**" و"**ناتاليا وآخرون**" عددا كبيرا من الدول والاتفاقيات التجارية.

4.2.2. متغيرات الدراسة:

اختيار متغيرات ومؤشرات التنمية الاقتصادية مثَّلَ وجه التّشابه بين الدّراسة الحالية والدراسات السّابقة الآتية: دراسة "**ألكسي وآخرون**"؛ ودراسة "**إديث ناتاليا، فالنتينا**"؛ ودراسة "**ألكسين وسيرجي**"؛ ودراسة "**جاجيك وسيرجي**"؛ ودراسة "**إديث وألبرتو ونادية وميشيل**"؛ دراسة "**إدوارد وآخرون**"؛ ودراسة "**جان بابتسيست**".

واختلفت دراسة **"هايوين تشو"** بتحليل معدّل الأجور ومعدل العمالة ، وتميّزت دراسة "**أوزجي ويلمـــاز**" بقياس عامل القدرة التّنافسية؛ بينما انفردت دراسة **"موثوكومارا وبدري وديبيكا"** بتحليل العمالة الجنســـانية وحساب فجوة الأجور بين الجنسين.

5.2.2. الإطار الزمني للدراسة:

تميّزت الدراسة الحالية بطول الفترة الزمنية الممتدّة من 1980 إلى غاية 2020، في حين تراوحت الدراسات السابقة التي ناقشناها بين فترات زمنية قصيرة ومتوسّطة.

6.2.2. نقاطٌ أخرى ارتكزت عليها أو اختلفت عنها أو تميّزت بها الدراسة الحالية عن الدراسات الســـابقة أبرزها:

❶ بخصوص علاقة التكامل الاقليمي بالتنمية الاقتصادية ونظريات النمو الحديثة ومبررات الانضمام الدول الى مناطق تكاملية فقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة "**إيمان شليحي وأمير السّعد**".

❷ وبالنسبة للاقتصاد الأخضر والجانب البيئي للتكامل فقد ارتكزت الدراســـة الحاليـــة علـــى دراســـة **"موثوكومارا وبدري وديبيكا"**.

❸ سلاسل القيمة العالمية ودورها في تعزيز الاندماج الإقليمي وتعزيز النمو من خـــلال توفير فرص العمل بزيادة الاستثمارات فقد استفادت من دراسة "**ألكسي وآخرين**" و"**جاجيـــك وســـيرجي**" و"**إديـــث وآخرين**".

❹ حول أهمّية التطوّر التكنولوجي الناتج عن التكامل الاقتصادي وأثره في زيادة مستوى التوظيف والحـــد من البطالة نجد أنّ الدراسة الحالية ارتكزت على دراسة "**هايوين تشو**".

❺ في تقييم آثار الفقر والازدهار المشترك للتحرير الإقليمي اختلفت الدراسة الحالية عن دراســـة "**إدوارد وآخرين**" أين تمّ قياسه كمّيا.

❻ بالنسبة لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر وارتباطه بالتكامل الاقتصادي فقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة "جاجيك وسيرجي" وارتكزت عليها في طريقة قياسه كميا.

ثانيا– تحليل التراث العلمي السابق الذي سلّط الضّوء على تحليل الآثـــار الســـاكنة والآثـــار الديناميكية:

1. تحليل ومناقشة الدّراسات السابقة:

1.1. دراسة "فيجنينو جاماديجي"2021 بعنوان **"هل يُعدّ تكامل التجارة الإقليمية محرّكًا للنمو والتقـــارب في إفريقيا؟"**[1]:

[1]- Vigninou Gammadigbe,Is Regional Trade Integration a Growth and Convergence Engine in Africa?, IMF Working Paper, 2021 International Monetary Fund, WP/21/19,2021.

تبحث الدّراسة فيما إذا كان التّكامل التّجاري الإقليمي قد لعب دورًا مهمًّا في النّمو الاقتصادي وتقارب الدّخل للبلدان الأعضاء في المجموعات الاقتصادية الإقليمية الرّئيسية في أفريقيا من أجل استخلاص الدّروس من عمليةّ إنشاء منطقة التّجارة الحرّة القارية الأفريقية؛ باستخدام طريقة المتغيّر الآلي للنّمو الاقتصادي ونموذج التّأثيرات الثّابتة لتقارب الدّخل.

وتغطّي الدّراسة ثلاثة وخمسين دولة أفريقية وتسعة مجموعات اقتصادية إقليمية رئيسية وهي: الاتحاد الاقتصادي والنّقدي لغرب إفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا؛ المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا؛ السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا؛ مجموعة التنمية لجنوب إفريقيا؛ الشرق المجتمع الأفريقي؛ والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ واتحاد المغرب العربي؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ويتم رصد بيانات هذه البلدان والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على مدى فترة تغطي 1979 إلى 2018.

تأتي البيانات المستخدمة بشكل أساسي من ثلاث قواعد بيانات وهي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار (سنة الأساس 2010)؛ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم؛ وإجمالي الواردات؛ وإجمالي الصادرات؛ ونسبة ائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ وإجمالي الاستثمار والنفقات الحكومية والسّكان؛ ومعدّل النّمو السّكاني ومعدّل الالتحاق بالمدارس بشكل أساسي من 1989 إلى 2018. مستمدة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI) 2019 التابعة للبنك. وتم الحصول على بيانات تصنيفات الصرف ربع السنوية من الإحصاءات المالية الدولية (IFS) ، وتأتي البيانات المتعلقة بنموذج الجاذبية من مركز الدراسات المستقبلية وآفاق المعلومات الدولية، وتُوّجت الدراسة بالنّتائج الآتية:

- يُعزّز التكامل التجاري الإقليمي النّمو الاقتصادي المشترك وتقارب الدّخل بين البلدان الأعضاء من خلال القنوات المباشرة وغير المباشرة لزيادة التّجارة داخل المنطقة ووفورات الحجم ونشر المعرفة والتكنولوجيا والتّحول الهيكلي للاقتصاد الوطني.
- يُوفّر التكامل التجاري الإقليمي مكاسب كبيرة يكون استيعابها التّام مشروطًا بتنفيذ إصلاحات هيكلية شاملة تهدف إلى تنويع الاقتصادات وزيادة إنتاجيتها.
- يشير التأثير الإيجابي للتكامل الإقليمي على النمو إلى أن عملية التكامل التجاري الأفريقي مفيدة للنمو الاقتصادي للقارة.
- في السياق الأفريقي، قد تميل الاختلافات في مستوى التنمية ونوعية المؤسسات والتنمية المالية إلى تفضيل الشركات من البلدان المتقدمة نسبيًا على المدى القصير والطويل.
- إن البلدان الأكثر تقدمًا نسبيًا في القارة هي أكثر عرضة للمنافسة الدولية وبالتالي فهي قادرة بشكل أفضل على امتصاص صدمة تفكيك الرسوم الجمركية.

- إن العمالة الماهرة نسبيًا المتوفرة في هذه البلدان توفر لهم ميزة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من البلدان الفقيرة وبالتالي الاستفادة أكثر من إعادة تخصيص الموارد بعد التّكامل الإقليمي.
- تظهر أن قدرة البلدان الأفريقية على الاستفادة من منطقة التّجارة الحرّة القاريّة الأفريقية تعتمد على هيكل اقتصاداتها فيكون للاقتصادات الأكثر تنوّعًا ما تقدّمه أكثر من البلدان الفقيرة التي تعتمد على صادرات عدد قليل من السّلع والمواد الخام.
- يُفسّر عدم اللّحاق بالبلدان الأكثر تقدّمًا بالعجز في الموارد الجمركيّة المتعلقة بإلغاء التعريفات، والصّدمة السّلبية على القطاعات المعرضة للانفتاح التجاري وعدم قدرة هذه البلدان على استيعاب المعرفة ونقل التكنولوجيا.
- إنّ تأثير التّكامل على النّمو وتقارب الدّخل مختلط في المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية وهي مرتبطة بخصوصية المجموعات الاقتصادية الإقليمية وخصوصية البلدان الأعضاء (شكل التكامل، والحواجز غير الجمركية، والأزمات السياسية ودرجات تنفيذ الاتفاقيات التجارية).
- يبدو تأثير اختلاف الدخل أكثر قوة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية الكبيرة (إيكواس، الكوميسا، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)؛ إذ أنّه كلما زاد حجم الاتفاقية التجارية كلما زاد احتمال تجميع البلدان في مراحل مختلفة من التنمية وكلما ازداد قوة التأثير الإيجابي على تباين الدخل.

2.1. دراسة"فازوفيسكا وفالشينكو" 2019 بعنوان **"حول مسألة تقييم آثار التكامل الاقتصادي الأوروآسيوي"**[1]:

تُقيّم الدّراسة الآثار الاقتصادية وتحدّد المشاكل والتّناقضات للاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي؛ الذي يضمّ روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا وأرمينيا وقيرغيزستان؛ باستخدام المنهج الوصفي المقارن والتحليل الكمّي لمستوى تطوّرات اتفاقيات التكامل الأوروبية الآسيوية منذ انشائه.

وتم تقييم المؤشرات العامة لتقارب السوق ومؤشّرات الاقتصاد الكلّي الموحّدة، وتقييم انفتاح الدّول الأعضاء باستخدام مؤشّرات تكامل السّوق، والتي تنقسم إلى مؤشّرات سوق السّلع ومؤشرات سوق الخدمات، ومؤشرات سوق العمل ومؤشرات تكامل سوق رأس المال.

ويتمّ تقييم مؤشّرات سوق السّلع باستخدام مؤشّر انفتاح الاقتصاد، محسوبًا كنسبة من مجموع صادرات وواردات سلع دول الاتّحاد في الناتج المحلّي الإجمالي للبلاد، كما تمّ إجراء تقييم لتأثير المنافسة على الدّول في الممارسة العالميّة حيث وضعت اللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية (EEC) مؤشرات شرطيّة عام 2017: مؤشّر التّعاون محسوبًا على أساس نسبة حجم التجارة المتبادلة في السلع الوسيطة إلى حجم الإنتاج؛ مؤشر التنافسية محسوبًا على أنه نسبة حجم صادرات السلع الوسيطة في التجارة الخارجية مع البلدان الثالثة إلى حجم الإنتاج؛

[1]- Vyazovskaya V.V, Falchenko O.D, To the question of the assessment of the effects of Eurasian economic integration, JOURNAL OF INTERNATIONAL ECONOMIC AFFAIRS 3, 2019.

مؤشر الاعتماد على الاستيراد محسوبا على أنه نسبة حجم واردات السلع الوسيطة في التجارة الخارجية مع دول العالم الخارجي إلى حجم الإنتاج، وتوصّلت الدّراسة إلى النتائج الآتية:

- إن الشرط الأساسي لإنشاء اتفاقيات تكاملية في الاقتصاد الدولي هو وجود مشاكل مشتركة في مجموعة من البلدان القريبة اقتصاديًا وجغرافيًا بسبب جهودهم المشتركة النشطة لإزالة الحواجز المختلفة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- ترتبط التناقضات الرئيسية في التكامل بالاختلافات في سرعة تنفيذ عمليات التكامل في مختلف البلدان.
- يُعتبر عدم دعم السّكان لمشاريع التكامل من أهم العوامل الرئيسية لإعاقة الاندماج.
- الحكومات الوطنية غير المستعدة للتخلي عن بعض سلطاتها في المراحل العليا من التكامل تعيق الاندماج.
- على الرغم من النّجاح الواضح للتّكامل في المجال الجمركي، إلاّ أنّ مستوى التكامل بين دول الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي ينخفض.
- تكامل البلدان ذات الاقتصادات الكبيرة مع البلدان ذات الاقتصادات الصّغيرة، يؤثّر إيجابيّا على وفورات الحجم وعلى تنمية الاقتصادات الصّغيرة أكبر منه على الاقتصادات الكبيرة.
- تشير مؤشّرات الانفتاح أنّ روسيا لا تزال الدّولة الأكثر انغلاقاً في السّوق الدّاخلية للاتّحاد الاقتصادي الأوروآسيوي وأكثر الدّول انفتاحا هي بيلاروسيا.
- وفورات الحجم عند النظر في الناتج المحلي الإجمالي، استقرّت في الإنتاج الصّناعي، ويمكن أن تتساوى بسبب زيادة المنافسة في تكامل التّعليم من البلدان المشاركة الأخرى.
- إنّ تأثير توسع السّوق بسبب التّغيرات في النّاتج المحلّي الإجمالي في هذه البلدان قد أدّى إلى تخفيف عبء المشكلات الاقتصادية التي تلقاها هذه الدول تركيا نتيجة فرض روسيا الحظر الغذائي على دول الاتحاد الأوروبي وتركيا.
- يظهر مؤشّر القدرة التنافسية العالية من قبل الصّناعة القريبة من صناعة اللّب والورق–صناعة المنتجات الخشبية والمواد الخام الخشبية.
- لوحظ ارتفاع مؤشّر الاعتماد على الواردات من دول الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي في صناعات مثل: سلع الصّناعات الخفيفة والمطّاط والبلاستيك المنتجات وجميع أنواع الآلات والمعدات.

3.1. دراسة "هشام داود الغنجة" 2018 بعنوان "تقييم الآثار الاستاتيكية والدّينامكية لاتّفاق الشّراكة الأوروجزائرية"[1]:

حيث تجيب الدّراسة على مدى تمكّن هذا الاتّفاق من تحقيق أهداف الطّرف الجزائري، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات الكمية، فقد تناولت الدّراسة:

[1]– هشام داود الغنجة، تقييم للآثار الاستاتيكية والديناميكية لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018، ص ص 189–200، (على الخط: 19–03–2021)، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/91525.

❶ **الآثار الاستاتيكية (خلق التجارة وتحويل التجارة):** عن طريق قياس الخسائر الجمركية من خلال برامج المساعدة المالية "MIDA 3-2-1"؛ للفترة الممتدة بين 2000 -2020، وتقييم طبيعة المبادلات التجارية بين الطرفين، من خلال تحليل الصادرات الخارجية للفترة بين 2012-2014.

❷ **الآثار الديناميكية الاقتصادية:** بقياس تدفق الاستثماراتالأجنبية المباشرة بناء على تقارير "لونكتاد" عام 2015؛ فقد احتلت الجزائر المرتبة 163 عالميا باعتماد مؤشر القيام بالأعمال Doing business؛ وتقييم قوة تنافسية الاقتصاد الجزائري (أهم مؤشرات قياسها: أداء المؤسسات العامة في توفير الأمن والقضاء علىالرشوة والفساد إضافة إلى دور القطاع الخاص في الاقتصاد؛ البنية التحتية ممثلة في النقل وخدمات الكهرباء والهاتف خاصة، واقع الاقتصاد الكلي منخلال ميزانية الحكومة والاحتياطات الوطنية والتضخم والمديونية؛ واقع الصحة والتعليم الابتدائي ووضع التعليم العالي؛ أداء السوق داخليا وخارجيا وتطور السوق المالية والتطور التكنولوجي؛ حجم السوق الداخلي من خلال الناتج المحلي الخام والخارجي خاصة من خلال نصيب الصادرات من الناتج المحلي الخام؛ مؤشر الإبداع كإنفاق المؤسسات على فروع البحث والتطوير ونوعية البحث العلمي) بناء على المنتدى الاقتصادي العالمي حيث احتلّت الجزائر المركز 87 عالميًّا و9 عربيًّا، سنة 2016، و124 حسب مؤشر الابداع.

❸ **الآثار الديناميكية غير الاقتصادية للشراكة الأورو- جزائرية:** والتي يُعوَّل عليها لدفع عجلة التعاون نحو الأمام، على رأسها مكافحة جميع أشكال الفساد، وإرساء قيم الديمقراطية في المؤسسات، والحد من التدخلات الحكومية الكبيرة في النشاط الاقتصادي؛ أي تكريس الحرية الاقتصادية، وتُصنّف من خلاله دول العالم بناءً على أربعة مؤشرات فرعية كبرى:

- مؤشر حكم القانون: يشمل حقوق الملكية، والحرية من الرشوة.
- مؤشر الأداء الحكومي: الحرية الجبائية، والإنفاق الحكومي.
- مؤشر فعالية النظام الاقتصادي: حرية التجارة، حرية تنقل العمال، والحرية النقدية.
- مؤشر انفتاح السوق: حرية التجارة، حرية الاستثمار، والحرية المالية.

وقد احتلت الجزائر الترتيب 154 عالميّا و13 عربيّا؛ ومما توصّلت الدراسة إليه هو الآتي:

- إتّفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم يكن ذا أثر إيجابي على الاقتصاد الجزائري.
- العلاقات التجارية كآثار ستاتيكيّة، كرست لمنطق التبعية وعزّزت تبعية الجزائر للمحروقات كمصدر أساسي ووحيد تقريبا لتحصيل العملة الصّعبة.
- ومن حيث الآثار الدّينامكية الاقتصادية، لم يتم تسجيل ارتفاع للاستثمارات الأجنبية الوافدة للجزائر، سواءً من دول الاتحاد الأوروبي أو من غيره، لم تتحسّن القدرة التّنافسيّة للاقتصاد الجزائري، ولا قدرة الشّركات والمؤسّسات الاقتصادية الجزائرية علىالمنافسة.

- أمّا الآثار الديناميكية في القطاعات غير الاقتصادية فلم تُظهر المؤشرات فيها تقدّماً إيجابيّاً، فعن ملف الهجرة، لا يزال الاتحاد الأوروبي يعتبر المنطقة الجنوبية بمثابة دركي أو حارس خلفي لحدوده فحسب، دون تعاون عميق لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما أنّ التعاون من أجل مكافحة الفساد وتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لا يزال خاضعا لمنطق المشروطية.
- صرّح مسؤولون جزائريون بأنّ اتفاق الشراكة الأورومتوسطية كان غير ذي فائدة كبيرة بالنسبة للجزائر، وأنّ الاتحّاد الأوروبي هو المستفيد الأوّل والوحيد تقريبا من هذا الاتفاق، وهو ما يفسّر دعوة الجزائر وسعيها المستمرين منذ 2011 إلى إعادة لنظر فيها.

4.1. دراسة "غابرييل وياسمين وإنجا" 2018 بعنوان **"التراجع عن أوروبا في نموذج التجارة الكمي الجديد"**[1]:

تقوم هذه الدّراسة بقياس الفوائد الاقتصادية الناشئة عن مختلف مراحل التكامل الأوروبي لمعرفة العواقب الاقتصادية من "التراجع عن أوروبا " باستخدام التوازن العام القابل للحساب لـ 50 قطاعًا من السلع والخدمات باختيار سنة الأساس 2014 لـ: 43 دولة.

واستخدمت الدّراسة نماذج الجاذبيّة القطاعيّة القائمة لتقدير آثار الخطوات المختلفة لتكامل سوق المنتجات الأوروبّية على التّدفقات التجارية والرفاهية، بتضمين هذه التّقديرات في نموذج التجارة الكمي الريكاردي الثابت لمحاكاة تأثيرات التوازن العام للمعالم المختلفة؛ مثل إدخال اليورو؛ وإبرام اتفاقية شنغن؛ والسوق الموحدة والاتحاد الجمركي؛ وإبرام الاتفاقيات التجارية مع أطراف أخرى. ومحاكاة الحدود الدنيا للتأثيرات التجارية لسيناريوهات التفكك المختلفة؛ مع الانتباه إلى دور الحواجز التجارية غير الجمركية وشبكات القيمة المضافة الداخلية والدولية، وتقوم الدراسة بتحليل تكلفة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وإعادة إنشاء الحواجز التجارية بين دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، وتحليل آثار الرفاهية للانهيار الكامل للاتحاد الأوروبي المشروط بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (28)، حيث توصّلت إلى نتائج أهمها:

- أكبر الآثار الناتجة عن الانضمام إلى **مرحلة الاتحاد الأوروبي** في البناء وخدمات الأعمال والأدوية، **ومنطقة اليورو** في التعدين واستغلال المحاجر والخدمات المالية **ومنطقة شنغن** في التجارة وإصلاح المركبات ذات المحركات وصحة الإنسان والعمل الاجتماعي، **والاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي** وكوريا بشأن التعدين واستغلال المحاجر والبشر.
- نجد أن السوق الموحدة تهيمن على تأثيرات التجارة والرفاهية، لكن العملة المشتركة وشنغن قد ساهمتا بشكل كبير في نمو التجارة والرفاهية أيضًا.
- في حالة انهيار السوق الموحدة تتضرر الصادرات الصناعية أكثر من الخدمات والصادرات الزراعية.

[1]- Felbermayr Gabriel,Gröschl Jasmin Katrin, HeilandIng,Undoing Europe in a New Quantitative Trade Model, ifo Working Paper, No. 250 ,Leibniz Institute for Economic Research at the University of Munich, ,2018, (On Line: 29-03-2021), pp1-53. https://www.econstor.eu/bitstream/10419/176870/1/wp-2018-250-felbermayr-etal-tarde-model.pdf

- تكون خسائر النسبة المئوية أكثر وضوحًا بالنسبة لأعضاء الاتحاد الأوروبي الأكثر مركزية، بينما تميل الدول الأكبر والأغنى إلى خسارة أقل.
- تأثير شنغن كبير جدًا ممّا يغير التأثير العام للاتحاد الأوروبي والمرونة الجمركية بشكل طفيف فقط.
- عند حل الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي واستبدال التعريفات الجمركية على التدفقات التجارية داخل الاتحاد الأوروبي بتعريفات الدولة الأولى بالرعاية يؤدي إلى تأثيرات أقل بكثير على دخل الفرد مقارنة بحل السّوق الموحّدة.
- عند حل منطقة اليورو نجد آثارًا سلبية واضحة على أعضاء منطقة اليورو تتراوح الخسائر الكبيرة سنويًا بين -3.9٪ و-0.3٪ ؛ ومن المتوقّع أن تخسر جميع دول منطقة اليورو.
- في حالة تفكيك اتّفاقية شنغن تتأثّر الدّول الأعضاء في الاتفاقية مع جميع الدول الأوروبية الأخرى جغرافيًا بشكل سلبي تتراوح التأثيرات بين -2.9٪ و-0.4٪. كما تنتج أيضًا آثارًا صغيرة لخلق التجارة للبلدان البعيدة عن أوروبا والتي ستستفيد من إلغاء اتفاقية شنغن.
- في حالة الانهيار الكامل لجميع مراحل التكامل في الاتحاد الأوروبي، وجدت الدراسة أن جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي يعانون من خسائر كبيرة في دخل الفرد؛ ولكن التباين موجود عبر البلدان اعتمادًا على درجة تكاملها وهيكلها الاقتصادي؛ فالأعضاء الأصغر والأكثر فقرًا والأكثر مركزية والأكثر انفتاحًا سيخسرون أكثر من بقية الأعضاء.
- ستشهد جميع الدول الآسيوية تقريبًا تغييرات إيجابية في دخل الفرد من انهيار جميع اتفاقيات التكامل الأوروبية، وهي تايوان (0.46٪) والصين (0.22٪) والهند (0.11٪) وإندونيسيا (0.10٪) واليابان (0.04٪). وينطبق هذا أيضًا على أستراليا (0.02٪) وكندا (0.06٪).
- في حالة إنهاء التحويلات المالية مع انهيار الاتحاد الأوروبي تنتج خسائر في الدخل بين 0.02 ٪ و0.64٪ وتتراوح الخسائر في نصيب الفرد من الدخل بين 23.74٪ و 2.88٪.
- إذا تم التراجع عن أوروبا، فإن الأعضاء الأصغر والأكثر فقرًا والأكثر مركزية والأكثر انفتاحًا سيخسرون أكثر.
- يمثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أيضًا حصصًا كبيرة من الخسائر الناجمة عن انهيار الاتحاد الأوروبي لأعضاء الاتحاد الأوروبي القدامى (5 إلى 12٪)، ولكن حصص أصغر من خسائر أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد (1 إلى 5٪).

5.1. دراسة "أووبشيك كوالسكا وميرزوف" 2017 بعنوان "التحليل المقارن للآثار الساكنة والديناميكية للتكامل الاقتصادي في حالة الاتحاد الأوروبي ونافتا"[1]:

الهدف منها هو الكشف عن تأثير التأثيرات الساكنة والديناميكية على عمل البلدان الأعضاء في التكامل لدراسة حالة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ونافتا؛ تم تحليل ديناميكيات مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسة: النّاتج المحلّي الإجمالي ومعدّل التضخّم؛ قبل وبعد توحيد الدّول الأعضاء في نافتا (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك) ودول الاتحاد الأوروبّي ذات المستويات المختلفة من التنمية الاقتصادية (فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليونان). كما تم تقييم الآثار الثابتة لدخول دول الاتحاد الأوروبي التي انضمّت لاحقًا – بولندا وسلوفاكيا. وتطرّقت لتحليل نتائج انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، وركّزت الدّراسة على تحليل التّأثيرات الدّينامّيكية للتّكامل الاقتصادي، بالاعتماد على بيانات إحصائية من قاعدة بيانات البنك الدولي، للفترة الممتدّة بين 1990-2015، من أهم نتائج الدراسة نذكر:

- يُعتبر كلّ من إنشاء التجارة وتحويل التجارة وانخفاض التكاليف الإدارية وتحسين ظروف التجارة، آثارًا ثابتة.
- الآثار الديناميكية ممثّلة في توسيع السّوق، وتعزيز إمكانيّات استخدام الاقتصاد الحجمي، وتعزيز المنافسة، وكل ما يحفّز تطوير التّقنيّات والإنتاج، وتعزيز الوصول إلى التقنيّات والموارد، وزيادة تدفقات الاستثمار، وتطوير البنية التّحتية، والحد من مخاطر ريادة الأعمال.
- كثيرًا ما يتجاوز تأثير تحويل التجارة تأثير خلق التجارة.
- غالبًا ما تكون التأثيرات الديناميكية إيجابية في التغلّب على الأزمات وظروف عدم استقرار الاقتصاد.
- للتّكامل الاقتصادي تأثير كبير على الاقتصاد، ممّا يؤثر على ديناميكيّات مؤشّرات الاقتصاد الكلي الرئيسيّة ويؤدّي إلى تغييرات في أداء الاقتصاد على المدى الطويل.
- يساعد تحليل التأثيرات الثابتة والديناميكية في تحديد المجالات ذات الأولوية للتنظيم الاقتصادي للدولة العضو وللتنبؤ بأداء التكامل في المستقبل.
- الدّول الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية تتمتع باستقرار اقتصادي أكبر وتتطور بوتيرة مختلفة لأن التكامل اقتصادي فقط.
- تمكّنت البلدان ذات المستوى العالي من التنمية الاقتصادية من استخدام وفورات الحجم وتعزيز المنافسة، والوصول إلى التّكنولوجيا رائدة، وزيادة تدفّق الاستثمارات.
- يوفر الاتحاد الأوروبي التكامل في جميع المجالات، حيث تحظى الدول الأعضاء بالحصول على مساعدة ودعم وتمويل لتحقيق المحافظة على استقرار اقتصادها وتنميته.

[1]- O. Pshyk-Kovalska, COMPARATIVE ANALYSIS OF STATIC AND DYNAMIC EFFECTS OF ECONOMIC INTEGRATION IN THE CASE OF THE EU AND NAFTA, Ефективна економіка, № 5, 2017, (On Line: 24-03-2021), http://www.economy.nayka.com.ua/?op=1&z=5569

6.1. دراسة" دروبوت وكوستيليفا" 2017 بعنوان **"طرق تقييم عواقب التكامل الاقتصادي لدول الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي"**:[1]

تحلّل وتقيّم عواقب مشاركة البلدان في التكامل والاتفاقيات الدولية وبالتّحديد تجربة التكامل الاقتصادي لدول الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي باستخدام نماذج التحليل عالي الجودة مخطط "ايشيكاوا" وتحليل SWOT؛ حيث تناقش الدراسة فرص وتهديدات التوسّع في الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي؛ مع ذكر نقاط القوة ونقاط الضعف، وتسمح هذه المنهجية بمقارنة البلدان حسب مستوى التكامل على الصعيدين الثّابت والدّيناميكي باعتماد ثلاث مجموعات من المؤشرات.

❶ مجموعة تقييم درجة اندماج الاقتصاد الوطني في التجارة الدولية: مؤشرات مثل حجم التجارة الخارجية، والصادرات والواردات، والميزان التجاري.

❷ مجموعة تقييم درجة مشاركة الدولة في الحركة الدولية لعوامل الإنتاج: تشمل تحديد الاستثمارات في الأصول الثابتة، وكذلك ميزان هجرة السكان.

❸ مجموعة تقييم مستوى التنمية الاقتصادية للبلد: تشمل الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد، السّكان، العمالة.

حيث تمّ تقييم درجة الاندماج من منظور معيارين "الإنتاجية ومستويات المعيشة للسّكان" بناءً على طريقة التحليل الهرمي؛ ويتم تحديد وزن المعايير والمؤشرات الفردية. امّا المؤشّر التّجميعي للتّكامل فيُحسب بجمع منتجات الأوزان من خلال المؤشرات الإجمالية للخصائص المقارنة لعوامل التكامل للبلدان؛ والتي يتم حسابها كمجموع الحاصلات من قسمة قيم كل عامل لبلد معين على المتوسط الحسابي لهذا العامل، محسوبًا على أساس قيم هذا العامل لجميع البلدان؛ كما أنّه يمكن توسيع عدد العوامل والمؤشرات، باستخدام البيانات من أي عدد من البلدان بناءً على التحليل الذي تم إجراؤه.

فبحسب مخطط "**إيشيكاوا**": تحليل مشاكل التكامل الاقتصادي بطريقة حل المشكلات الآتية:

- تطوير الصناعات الوطنية بدعم الصّناعات المهمّة استراتيجياً والشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- تطوير قطاع الخدمات اللوجستية.
- إنشاء بنك واحد فوق وطني من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي.
- التغلب على المشاكل الاقتصادية وتجنب أزمة الثقة

أمّا تحليل "SW0T" لآفاق عمل الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي فكان كما يلي:

① **نقاط القوة والضعف**: اتحاد جمركي فعال حقًّا، ووجود هيئات تنظيمية عبر وطنية من اللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية؛ إزالة كافة العوائق أمام حركة عوامل الإنتاج (السلع ، الخدمات ، رأس المال ،

[1]- Drobot E.V, Kostyleva S.O, Evaluation methods of economic integration consequences for the countries of the Eurasian Economic Union, Rossiyskoepredprinimatelstvo, 2017, pp 23-40, (On Line: 25-03-2021), https://cyberleninka.ru/article/n/metody-otsenki-posledstviy-ekonomicheskoy-integratsii-dlya-stran-evraziyskogo-ekonomicheskogo-soyuza/pdf

موارد العمل)؛ تطوير نظام المعلومات الأولية والإعلان الإلكتروني؛ عدم الرّغبة والخوف من العـــودة إلى الفضاء المشترك لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتي؛ التوزيع غير العادل للمدفوعات الجمركية بين أعضاء الاتحاد من وجهة نظر بقية الدّول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي؛ خسائر الميزانيـــة الفيدرالية لروسيا بسبب توزيع الرسوم الجمركية بين ميزانيات الدول الأعضاء في معدلات ضريبة القيمة المضافة المختلفة في الدول الأعضاء.

② **التهديدات:** آفاق لمزيد من التكامل داخل الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي؛ احتمالات إنشـــاء عملـــة موحّدة؛ توسّع السّوق؛ نمو حجم التجارة المتبادلة بين دول الاتّحاد الاقتصادي والنقدي؛ تنمية التعاون النقدي والمالي؛ انخفاض فرص حماية السّوق الداخلية بسبب الاتفاقيات المتبادلة بين الـــدول الأعضـــاء في زيادة التقلبات في العملات الوطنية وتأثيرها السلبي على حركة السلع والخدمات ورأس المال داخـــل الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي؛ تهديدات هروب رؤوس الأموال (نمو عمليات النقل عبر الحدود) نمو المنتجات المقلّدة.

وتوصّلت الدّراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- من حيث القيمة المطلقة لمؤشر التكامل الإجمالي، كانت روسيا في كل من عامي 2014 و 2015، تليها بيلاروسيا، والثالثة كازاخستان؛ واحتلت أرمينيا وقيرغيزستان المركزين الأخيرين على التوالي.
- ترجع القيمة السلبية لمؤشر التكامل الكلي لأرمينيا وقيرغيزستان في عـــام 2014 إلى التّـــوازن السّـــلبي للهجرة.
- زادت درجة التكامل بالنسبة لدول EAEU الثّلاثة (بيلاروسيا، أرمينيا، قيرغيزستان) إذا أخذنا في الاعتبار التّغيير في مؤشّر التّكامل الكلّي، وأظهرت أرمينيا أكبر نمو في هذا المؤشّر (ويرجع ذلك أساسًا إلى ميزان الهجرة الإيجابي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015).
- يرتبط الانخفاض في درجة التّكامل بين روسيا وكازاخستان في عام 2015 بتدهور المؤشرات التي تميـــز حجم التجارة الخارجية، وكذلك فيما يتعلق بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- يرجع الاختلاف في درجة اندماج البلدان في الاقتصاد العالمي إلى طبيعة الاتحـــاد الروســـي وتوجهـــه التصديري.
- يظل وجود الاتحاد الاقتصادي الأوروبي أحد أكثر الخيارات واقعية لتطوير عمليات التكامل في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي بالرغم من المشكلات الاقتصادية الخطيرة، فضلاً عن انخفاض العملات الوطنيّة.
- إنّ تسْيِيس العلاقات في إطار التربية الاقتصادية، ومحاولات استخدام الاتحاد الاقتصـــادي والاجتمـــاعي والاتحادات الأخرى في الألعاب السياسية لا تؤدي حتما إلى مشاكل في العلاقات بين الـــدول، ولكـــن أيضا لها تأثير ضار على اقتصادات البلدان نفسها ويعيق تطورّها.

- على المدى القصير ستعتمد فعالية الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي إلى حد كبير على ما إذا كان قادة الدّول المشاركة قادرين على تجنب الموقف الذي ستتطوّر فيه المشاكل الاقتصادية والخلافات حول نقاط معينة إلى أزمة ثقة.

7.1. دراسة "ماريا وسوكولوفا" 2017 بعنوان "اتفاقيات التجارة الإقليمية والتكامل والتنمية"[1]:

تسلّط الضوء على الدّور المهمّ الذي تلعبه اتفاقيّات التّجارة للحدّ من عدم المساواة والفقر في العالم النّامي وتهدف إلى فهم أفضل للآثار المترّتبة على اتفّاقيات التّجارة الإقليميّة الكبرى على النّمو والتّنمية بالاعتماد على المنهج التّحليلي والتّجريبي لأكثر من 100 دولة للفترة الممتدّة بين "1990-2010"؛ واختيرت اتّفاقيات تجاريّة للمجموعات الآتية: أفريقيا جنوب الصّحراء الكبرى؛ وآسيا النّامية؛ وأمريكا اللاتّينية؛ ومنطقة البحر الكاريبي. لقياس مؤشّرات التّنمية الآتية: مؤشر الانفتاح المالي؛ وعدم المساواة في الدّخل؛ وعدم المساواة في الدّخل العالمي؛ من قاعدة البيانات التّابعة للبنك الدولي. أمّا بيانات التّدفقات التّجارية الثنائية من صندوق النّقد الدّولي لإحصاءات التّجارة، حيث توصّلت الدّراسة إلى النتائج الآتية:

- تظهر النتائج التجريبية أن التكامل الإقليمي يؤدي إلى زيادة التجارة الثنائية وانخفاض عدم المساواة داخل الأسرة؛ وزيادة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- المشاركة في الاتفاقات التجارية الإقليمية كبديل على النمو الكلي تزيد من عدم المساواة داخل البلد ولها تأثير مباشر وغير مباشر من خلال مشاركة الآخرين.
- تأثيرات التكامل الموضحة في الدراسة قوية بشكل خاص بين البلدان في آسيا النامية باستخدام المشاركة في اتفاقيات التجارة الإقليمية كبديل للوصول إلى التجارة التفضيلية.
- يظهر التحليل أن التكامل الإقليمي يؤدي إلى نتائج تنموية إيجابية بما في ذلك ارتفاع النمو الاقتصادي وانخفاض عدم المساواة داخل البلد.
- تأثيرات المشاركة في الاتفاقيات التجارية تختلف عبر مجموعات البلدان النامية حيث تستفيد دول آسيا النامية على قدم المساواة مع العالم المتقدم.

8.1. دراسة "جولوفنين، زاخاروف وأوشكالوفا" 2016 بعنوان "التكامل الاقتصادي: دروس لفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي"[2]:

تتناول المقالة الآثار الاقتصادية للتكامل الإقليمي في بلدان الأسواق الناشئة؛ يتم التحقيق في تأثير عولمة الاقتصاد العالمي على تطوّر عمليات التكامل؛ وتقييم نماذج التكامل الاقتصادي المطبقة في العالم الحديث وإمكانية تطبيقها في واقع فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي؛ وأيضا تقييم أهمية التأثيرات الثابتة والديناميكية

[1]- Maria V.Sokolova, Regional trade agreements, integration and development, UNCTAD Research, Paper No1, Rev1, 2017, pp1-19, (On Line: 26-03-2021), https://unctad.org/system/files/official-document/ser_rp2017d1_en.pdf

[2]- Golovnin, Zakharov ,Ushkalova, ECONOMIC INTEGRATION:LESSONS FOR THE POST-SOVIET SPACE, World economy and international relations, volume60, no.4, 2016, pp 61-69, (On Line: 27-03-2021), https://www.imemo.ru/index.php?page_id=1248&file=https://imemo.ru/files/File/magazines/meimo/04_2016/61_69_USHKALOVA.pdf

المختلفة للتكامل لاقتصادات الأسواق الناشئة؛ باستخدام الأسلوب الوصفي المقارن على أساس التحليل التفصيلي للسمات المحددة لمشاريع التكامل الاقتصادي في مناطق مختلفة من العالم، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- بشأن الأهمية المتزايدة للتأثيرات الديناميكية ثبت أن الآثار الاقتصادية الإيجابية للتكامل يمكن أن تكون أكثر وضوحا بالنسبة للأسواق الناشئة من الأسواق المتقدمة.
- تساهم الأسواق الناشئة بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية من مشاريع تطوير البنية التحتية وإنشاء أقطاب النمو وتشكيل الإمكانات العلمية والتكنولوجية،...إلخ.
- يعتبر تعزيز التعاون في مجال الاستثمار، وتنفيذ مشاريع التكامل في الأسواق المالية، وإنشاء آليات دفاعية مشتركة ضد الصدمات الخارجية لها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد عمليات التكامل.
- نتائج عمليات التكامل أكثر وضوحًا في جنوب شرق وشرق آسيا؛ حيث يتم دمج "الإقليمية الكلاسيكية" المطبقة داخل الآسيان مع "الإقليمية الجديدة"؛ فأساس التكامل هنا هو سلاسل الإنتاج، التي تتكون أساسًا من الشركات متعددة الجنسيات من اليابان والصين وجمهورية كوريا.
- تمّ اقتراح المبادئ الرئيسية للنموذج الفعال للتكامل في الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي؛ وتحديد المصطلحات الرئيسية لتحقيق هذا النموذج كما يلي:
  - يقع الفضاء ما بعد السوفياتي بين منطقتين كبيرتين للتكامل –الاتحاد الأوروبي وشرق آسيا، ينبغي النظر في عمليات التكامل في فضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي في سياق التفاعل مع هذه المناطق بشرط الحفاظ على الذاتية الخاصة بهم.
  - يجب أن تمتد آليات التكامل إلى ما هو أبعد من المخططات التقليدية للتكامل وتشمل أنواعًا مختلفة من الاتفاقيات (بشأن الاستثمار التفضيلي، والتكامل المالي والتعاون)، ومشاريع التعاون القطاعي، والسياسات المشتركة، وما إلى ذلك.
  - إن تحديد تسلسل مراحل التكامل يجب أن يأخذ في الاعتبار الحقائق الحالية للعولمة والمخاطر التي ظهرت في سياق التكامل الأوروبي.
  - استبعاد الانتقال القسري إلى مرحلة الاتحاد النقدي دون نقل السياسة المالية إلى المستوى فوق الوطني لتعميق التكامل على المستوى الجزئي؛ لذا يجب دمج أساليب التنظيم فوق الوطني (التكامل الإيجابي) المميزة للإقليمية التقليدية مع الأساليب المستخدمة في نموذج الإقليمية المفتوحة.
  - يجب أن يكون أهم عنصر في نموذج التكامل في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي هو تكوين فضاء مشترك ليس فقط اقتصاديًا، ولكن أيضًا فضاءً اجتماعيًا ثقافيًا، مثل "المجتمع الأمني" لتشكيل فضاء علمي إقليمي واحد وبيئة علمية وتقنية وثقافية مشتركة، تسهم في حل المشكلات المشتركة طويلة الأجل.

9.1. دراسة "سابيلنيكوفا"2016 بعنوان "مناهج تقييم آثار التكامل الاقتصادي على مستوى الصناعة: نظرة عامة على التجربة العالمية"[1]:

تقوم بمراجعة وتحليل نقدي للمناهج والنماذج الرئيسية لتقييم آثار التكامل وتحديد المجالات الاقتصادية التي لديها إمكانات عالية للتكامل بحسب كل النظريات الأكاديمية الحديثة واتفاقيات التكامل، إذ تبرز نتائج تقييم تأثيرات التكامل الثابتة والديناميكية لكل من: الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروآسيوي والبريكس واتفاقية امريكا الشمالية (نافتا) ورابطة دول جنوب شرق آسيا (الاسيان) والميركسور؛ إمّا على الدول الاعضاء أو على الاتحادات مع بعضها.

وأتاح التحليل تحديد الأساليب التالية المستخدمة لتقييم تأثيرات تكامل الصناعة باستخدام طرق الاقتصاد القياسي الجديدة. حيث استخدمت الدراسة المؤشرات الموجزة (المعمّمّة والبسيطة)؛ ونماذج الجاذبية؛ ونماذج التوازن بين القطاعات؛ ونماذج التوازن الجزئي ونماذج التوازن العام القابلة للحساب (الثابتة والديناميكية)؛ وتحليل اتساق حركة الأسعار.

حيث تم تسليط الضوء على مزايا وقيود كل من هذه الأساليب، والبارامترات الزمنية لتأثيرات تحقيق إمكانات عمليات التكامل، وباستخدام طريقة الحد العشوائي: ويتم حساب حدود التجارة وتفسير الانحرافات الكبيرة للتدفقات التجارية المحتملة عن القيم الفعلية، بالاعتماد على بيانات الأمم المتحدة، وبيانات صندوق النقد الدولي وبيانات منظمة التجارة العالمية. وتتروح سنوات الدراسة بين سنتين كحد أدنى و20 سنة كحد أقصى، وبلغت عينة الدراسة 57 صناعة في 35 قطاع داخل 140دولة.

كما استخدمت الدراسة مجموعات المتغيرات والمؤشرات التالية في إطار تطبيقها:

- المؤشرات التي تميز أهمية التجارة بالنسبة لاقتصاد الدولة (انفتاح التجارة الخارجية ، درجة اختراق الواردات، مؤشرات تركز التجارة حسب السلع والأسواق، مؤشر التجارة البينية).
- وأيضا المؤشرات التي تميز الأسواق النامية بسرعة وديناميكية داخل الدول المشاركة (معدلات نمو صادرات السلع).
- المزايا النسبية للدول المشاركة (هيكل سلة الصادرات في دول اتحاد التكامل والدول الأخرى).
- توزيع المكاسب بين البلدان (يرجع نمو التجارة بين البلدان إلى زيادة الإمدادات إلى بلد واحد أو توزيعه بالتساوي نسبيًا بين البلدان، وحصة البلدان المشاركة في الصادرات والواردات داخل الاتحاد).
- كثافة التجارة بين البلدان الأعضاء (مؤشر كثافة التجارة، الحصة الإقليمية المعدلة من الصادرات).
- درجة تكامل التجارة بين البلدان (مؤشر التكامل).
- وجود أو عدم وجود إعادة توجيه جغرافي للتجارة بعد تشكيل الاتحاد.

[1]- Sabelnikova Ekaterina Mikhailovna, Methods for assessing the effects of economic integration at the industry level: an overview of the global experience, Scientific works: Institute of Economic Forecasting RAS, 2017, pp433-460, (On Line: 27-03-2021), https://cyberleninka.ru/article/n/podhody-k-otsenke-effektov-ekonomicheskoy-integratsii-na-urovne-otrasley-obzor-mirovogo-opyta.

تم تلخيص نتائج الدراسة بعد إجراء تحليل مقارن للطرق والمناهج المستخدمة لتقييم تأثيرات التكامل، من الممكن إبراز مزايا وعيوب طريقة ومنهج كلا منها كالآتي:

- عند إجراء تحليل مقارن للمناهج المستخدمة لتقييم تأثيرات التكامل، من الممكن إبراز مزايا وعيوب كل من الأساليب؛ فإن الميزة التي لا شك فيها للمؤشرات البسيطة هي توافر البيانات، وسهولة التنفيذ.
- من بين أوجه القصور، أولاً وقبل كل شيء، من الضروري إبراز عدم القدرة على تقييم الآثار المعقدة (مثل نمو إجمالي إنتاجية العوامل)، مع مراعاة العلاقة بين الأسواق؛ والتأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية مجتمعة. ويؤدي هذا إلى حقيقة أن هذه الأداة تُستخدم غالبًا في المرحلة الأولى من تحليل فوائد وتكاليف إنشاء اتحاد تكامل، ولكن نادرًا ما تُستخدم كنهج وحيد.
- غالبًا ما تُستخدم نماذج الجاذبية للتقييم اللاحق لتأثيرات التكامل، ونادرًا ما تُستخدم لتقييم الآثار على المستوى القطاعي.
- يمكن أن تكون تقديرات نموذج العينة المكانية متحيزة بسبب الديناميكيات غير الخطية لمكاسب التكامل من سنة إلى أخرى؛ وبالتالي فإن نموذج الجاذبية المأخوذ من العينات المكانية سينتج عنه نتائج غير مستقرة.
- يسمح استخدام البيانات بالعلاقة بين المتغيرات والآثار الفردية بين البلدان هذا يؤدي إلى حقيقة أنه، كقاعدة عامة، يتم تطبيق نموذج ذي تأثيرات ثابتة.
- من أهم مواصفات نموذج الجاذبية مع الانتقال من أخذ العينات المكانية إلى بيانات، أصبح من الممكن استخدام المتغيرات القديمة، مع مراعاة التأثيرات الثابتة "البلد" للمستوردين والمصدرين، والاختلافات الأولى في لوغاريتمات المتغيرات، إلخ. ومع ذلك، أثار تنوع المواصفات الكثير من الجدل حول قيود النموذج، والتأثيرات التي يمكن أن يلتقطها النموذج، والمواصفات الصحيحة للنموذج.
- نماذج الجاذبية توفر فرصًا كبيرة لاستخدام متغيرات التحكم المختلفة في الانحدار؛ وتأثير عدم استقرار البيانات على تقديرات معاملات النموذج؛ ولاحظ بعض المؤلفين أن استخدام طرق غير صحيحة لتقدير نموذج الجاذبية في حالة عدم استقرار البيانات يمكن أن يؤدي إلى مواصفات غير صحيحة ومعاملات مبالغ فيها، والتي على وجه الخصوص تبالغ في تقدير آثار الانضمام إلى اتحاد التكامل، حيث تسمح خاصية متغيرين رئيسيين (الناتج المحلي الإجمالي والمسافة) لأحدهما بالحصول على أهمية عالية.
- تسمح نماذج التوازن الجزئي بتقييم عواقب الانضمام إلى اتحاد تكامل معين لسوق معين ولديها واحدة من أهم المزايا القابلة للحساب: سهولة التنفيذ وتوفر عدد كبير من البيانات. إلاّ أنّها تظهر صناعة واحدة فقط، وبالتالي يتم استبعاد العلاقات المهمة بين الأسواق من التحليل، ويعتمد النهج على شروط مسبقة صارمة للغاية ولا يتمكّن من حساب تأثيرات التكامل المعقدة.

- توفر نماذج التوازن العام القابلة للحساب فرصًا كبيرة لتقييم آثار التكامل، للحصول على تقديرات لكل من مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية ومؤشرات الصناعة.
- يجب تطوير نهج وطريقة لتقييم تأثيرات التكامل على بيانات الصناعة بمستوى عالٍ من التفاصيل، يلبي المهمة المحددة، باعتماد تجربة فريق البحث التابع لمعهد التنبؤ الاقتصادي التابع لأكاديمية العلوم الروسية في تطوير الموازين المشتركة بين القطاعات لبلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي مفيدة؛ والتي سيأخذ تركّز على الروابط التكنولوجية بين أنواع النشاط الاقتصادي.
- لا وجود لوثائق رسمية في المجال العام تحتوي على طرق لتحديد مجالات الاقتصاد التي لديها إمكانات تكاملية، ويتم تقديم وثائق تحليلية فقط بتكليف من الهيئات فوق الوطنية.
- إنّ الأثر الاقتصادي الإجمالي للانضمام إلى اتحاد الاندماج إيجابي، على الرغم من أنه يمكن توزيعه بشكل غير متساوٍ للغاية عبر البلدان المشاركة في الجمعية، في الوقت نفسه، كلما زاد عدد البلدان المدرجة في اتحاد الاندماج ، كلما كان ذلك أعلى ، وكل الأشياء الأخرى متساوية، والنمو الإجمالي في الرفاهية والناتج المحلي الإجمالي (بينما يظل توزيع الفوائد والخسائر على المستوى القطاعي متفاوتًا للغاية ويتحدد إلى حد كبير من خلال التنمية الاقتصادية وتخصص البلدان المشاركة).
- إنّ إزالة الحواجز الجمركية والتخفيف من الحواجز غير التعريفية، وتقارب التطور التكنولوجي، وتوحيد أسعار الصرف، وإدخال قواعد مشتركة لبلد منشأ السلع، وتحرير الاستثمارات (مع مراعاة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل غير مباشر)،...إلخ، لها تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية للبلدان المشاركة في اتفاقية التكامل.

10.1. دراسة "توماس ودفيد وهاريسون" 2003 بعنوان "من البديهيات لتقييم ترتيبات التداول التفضيلي"[1]:

تهدف الدراسة إلى تحديد تأثيرات الرّفاهية للترتيبات الإقليمية على الأمريكيتين، باستخدام عدد من نماذج التوازن العام القابلة للحساب (CGE) على عدد من المتغيّرات النموذجيّة أهمّها: المنافسة الكاملة وغير الكاملة؛ ثابت مقارن؛ تأثيرات ثابتة وديناميكيّة؛ اقتصاد صغير مفتوح ومتعدد المناطق؛ وممثل المستهلك ومتعدد الأسر؛ مع إجراء تحليل الحساسية الجزئي والمنهجي لتحديد مصدر النتائج؛ بوجود متغيرات نمذجة أو مواصفات معلمة، فإن الدّراسة تصنّف الاستنتاجات التي توصّلت لها على أنّها قواعد أساسية، نذكرها تباعًا:

- غالبا ما تخسر الدّول المستبعدة من منطقة التجارة التفضيلية مما يقلّل الطلب على صادراتها، لأنّ بلدان الاتفاقية تفضّل الوصول إلى أسواقها.

[1]- Glenn, Thoma and David, Op.Cit.

- الوصول إلى الأسواق هو المحدد الرئيسي لصافي الفوائد من منطقة التجارة التفضيلية، فالاتفاقيات مع الشركاء الشّماليّين مفيدة أكثر من الاتفاقيات مع الشركاء الجنوبي؛ إذ توفر وصولاً أكبر إلى الأسواق الكبيرة.
- مع اتفاقية التجارة الحرة ، يمكن تخفيض التعريفة الخارجية بحيث تصبح اتفاقية التجارة الحرة الفقيرة جذابة، فمع تعريفة موحّدة بنسبة 11 ٪ اعتبارًا من عام 1998، قدرت الدراسة أن تشيلي ستخسر من اتفاقية التجارة الحرة مع ميركوسور.
- توفر الاتفاقيات بين الشمال والجنوب زيادة مفيدة في المنافسة في أسواقها المحلية، وتتضمن زيادة طفيفة في سعر عرض مبيعات بلدان الشمال في بلدان الجنوب، ويمكن لبلدان الشمال الاستفادة من المنافسة المتزايدة من الترتيبات الإقليمية مع بلدان الشمال.
- يؤدي تحرير التجارة متعددة الأطراف إلى مكاسب أكبر بكثير للعالم من شبكة الترتيبات الإقليمية بسبب تأثيرات تحويل التجارة على كل من البلدان المدرجة والمستبعدة، فإن معظم الترتيبات الإقليمية التي درسناها تؤدي إلى مكاسب أو خسائر صغيرة للعالم ككل، أمّا تحرير التجارة المتعددة الأطراف يؤدي إلى مكاسب عالمية مضاعفة.
- بالنسبة للبلدان الفردية التي لا تتمتع بحماية عالية، من المرجّح أن تؤدّي "الإقليمية الإضافية" إلى مكاسب أكبر بكثير من تحرير التجارة من جانب واحد، إمّا بمكاسب من الوصول التّفضيلي أو الاستثناءات ومكافحة الإغراق، إلاّ أنّه قد تجري الرياح بما لا تشتهي السفن فقد قدم "الاتحاد الأوروبي" القليل جدًا من الوصول المفضّل إلى الأسواق في الزراعة في شبكته الخاصة بالاتفاقيات المتوسطية ما شكّل خيبة أمل كبيرة للبلدان الشريكة لها، وخاصة "المغرب"، التي اقترحت هذا النوع من الترتيبات على أمل المزيد من الوصول الزراعي، كذلك "تشيلي والبرازيل" قلقتان من أن سياسات مكافحة الإغراق قد تحد بشكل كبير من المكاسب المحتملة من اتفاقية التجارة الحرة للأمريكيتين، لذا فإن المكاسب الكبيرة المحتملة من الوصول المفضل في الترتيبات الإقليمية قد تكون وهمية في الممارسة العملية.
- متطلبات الاستبدال الضريبي تقلل مجموعة الترتيبات الإقليمية المرغوبة وتنطوي الترتيبات الإقليمية على خسارة عائدات الرسوم الجمركية، حيث تدخل واردات البلدان الشريكة معفاة من الرسوم الجمركية وتحويل التجارة بعيدًا عن البلدان الخارجية ينطوي على خسارة إضافية في عائدات الرسوم الجمركية على واردات هذه البلدان.
- الضرائب التجارية غالبًا ما تكون مصدرًا غير فعال لإيرادات الضرائب فوفقًا لمعايير الضرائب التجارية، تفرض التعريفة الجمركية الشيلية المنخفضة تكاليف تشويه قليلة أكثر من ضريبة القيمة المضافة غير الفعالة.

- توقعت الدراسة أن يكون تحرير التجارة في البلدان النامية لصالح الفقراء، لكن النتائج متنوعة على مستوى الأسر، فيمكن أن تخسر بعض الأسر الفقيرة (مثل مزارعي الذرة في المكسيك) خاصة على المدى القصير، ممّا يؤكد الحاجة إلى وجود سياسات فعالة لشبكات الأمان.

2. مناقشة الدّراسات السّابقة للآثار الستاتيكية والديناميكية وما يميز الدّراسة الحالية:

قليلة هي الدراسات التي حلّلت وقاست الآثار الستاتيكية والآثار الديناميكية على التنمية الاقتصادية. ومن خلال ما تمّ استعراضه، سوف نقوم بتبيان وتوضيح العلاقة والفجوة العلميّة بينها وبين الدّراسة الحاليّة وذلك كالآتي:

1.2. نقاط التّقاطع وأوجه التّشابه مع الدّراسة الحاليّة:

1.1.2. مشكلة الدّراسة:

اهتمّت كلّ الدّراسات السّابقة التي تمّ عرضها في هذا المجال بتحليل وقياس الآثار الستاتيكية والدّيناميكيّة على تنمية الدّول الأعضاء في المناطق التّكاملية فتشابهت مشكلة الدّراسة الحاليّة في:

1. قياس مساهمة التّكامل التّجاري الإقليمي في تعزيز النّمو الاقتصادي المشترك وتقارب الدّخل بين البلدان الأعضاء مع دراسة "**فيجنينو جاماديجي**".
2. تقييم الآثار الاقتصادية وتحديد المشاكل والتناقضات الناتجة عن إنشاء تكامل اقتصادي مع دراسة "**فازوفيسكا وفالشينكو**".
3. تقدير آثار الخطوات المختلفة لتكامل سوق المنتجات الأوروبية على التدفقات التجارية "**فيلبرماير وآخرون**".
4. تقييم تأثير الآثار الساكنة والديناميكية وتحديد تأثيرات الرّفاهية للترتيبات الإقليمية.
5. البلدان الأعضاء في التكامل مع دراسة كل من "**هشام الغنجة**" و"**أوو بشيك وكوالسكا وميرزوف**" و"**دروبوت وكوستيليفا**" و"**توماس ودفيد وهاريسون**".
6. الدور المهم الذي تلعبه اتفاقيات التجارة للحدّ من عدم المساواة والفقر في العالم النّامي وتقييم للآثار المترتبة على اتفاقيات التجارة الإقليمية الكبرى على النمو والتنمية مع دراسة "**ماريا وسوكولوفا**".
7. وتقييم نماذج التكامل الاقتصادي المطبقة في العالم الحديث وإمكانية تطبيقها في واقع فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، وتقييم أهمية التأثيرات الثابتة والديناميكية المختلفة للتكامل لاقتصادات الأسواق الناشئة، دراسة "**جولوفنين، زاخاروف وأوشكالوفا**.
8. قياس الفوائد الاقتصادية الناشئة عن مختلف مراحل التكامل الاقتصادي لمعرفة العواقب الاقتصادية لسلّم بالاسا مع دراسة "**غابرييل وياسمين وإنجا**".
9. تحليل النماذج والمناهج الرئيسية لتقييم آثار التكامل الثابتة والديناميكية وتحديد المجالات الاقتصادية التي لديها إمكانات عالية للتكامل مع دراسة "**سابيلنيكوفا**".

❿ تحديد تأثيرات الرّفاهية للترتيبات الإقليمية مع دراسة "**توماس ودفيد وهاريسون**".

2.1.2. الطريقة المستخدمة:

التحليل الكمي والقياسي هو ما اتفقت فيه الدّراسة الحالية مع كل الدّراسات السّابقة التي تمت مناقشتها بخصوص تحليل الآثار الثابتة والديناميكية؛ ومثّل وجه التشابه في تحليل الآثار الثابتة باعتماد نموذج الجاذبية الدراسة الحالية وكل من الدّراسات الآتية: دراسة "**فيجنينو جاماديجي**" ودراسة "**سابيلنيكوفا دروبوت**" ودراسة "**كوستيليفا غابرييل وياسمين وإنجا**" ودراسة "**فازوفيسكا وفالشينكو**".

3.1.2. عينة الدّراسة:

تقاطعت الدراسة الحالية في اختيار دول الاتحاد الاوروبي مع دراسة "**فيلبرماير وآخرون**"

4.1.2. متغيرات الدراسة:

تضمّنت الدراسة الحالية المتغيرات الآتية:

❶ **متغيرات تحليل الآثار الساكنة:** ركّزت الدّراسة الحالية في تحليل الآثار السّاكنة على: الصادرات البينية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة المصدرة؛ ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي للدولة المستوردة والمسافة المرجحة بالسكان بين المدن الأكثر كثافة سكانية. ما شكّل وجه التّشابه مع دراسة كلّ من دراسة "**فيجنينو جاماديجي**" و"**دروبوت وكوستيليفا وسابيلنيكوفا**، و"**غابرييل وياسمين وإنجا**" و"**فازوفيسكا وفالشينكو**".

❷ **متغيرات تحليل الآثار الديناميكية:** بالنسبة لمؤشرات التنمية الاقتصادية فقد قاست الدراسة الحالية المتغيّرات الآتية: درجة الحرّية الاقتصاديّة والبطالة والتّضخم؛ وصادرات السّلع والخدمات؛ ونموّ النّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي وتراكم رأس المال الثّابت؛ وهو ما يُصطلح عليه أيضا الاستثمار المحلّي الاقتصادي؛ الانفاق الحكومي: مؤشّر التّنمية البشريّة، ممّا شكّل وجه التّشابه مع دراسة "**دروبوت وكوستيليفا**" ودراسة "**ماريا وسوكولوفا**" ودراسة "**أووبشيك كوالسكا وميرزوف**"، ودراسة "**فيجنينو جاماديجي**"، **ودراسة "فازوفيسكا وفالشينكو**"، دراسة "**هشام داود الغنجة**"، أمّا بالنسبة لمراحل التّكامل فقد تشابهت مع دراسة "**غابرييل وياسمين وإنجا**".

5.1.2. الاطار الزمني للدراسة:

الفترة الزمنية للدراسة الحالية امتدّت من"1980 إلى 2020"؛ وتشابهت من حيث الفترة الطّويلة مع دراسة "**فيجنينو جاماديجي**" بين (1979-2018).

2.2. جوانب أخرى للتّشابة والتّقاطع:

تشابهت وتقاطعت الدّراسة الحالية مع الدّراسات السّابقة في جوانب أخرى أهمّها:

- ضرورة استخدام التّكامل التّجاري الاقليمي بالإضافة إلى دوره التّقليدي كأداة لتعزيز التّجارة ولتوفير البنية التّحتية الأساسية وتحسين جودة المؤسّسات وبناء القدرات البشريّة وتعزيزها مخزون رأس المال المادي من دراسة **"فيجنينو جاماديجي"**.
- الشرط الأساسي لإنشاء اتفاقيات تكاملية في الاقتصاد الدولي هو وجود دوافع وجهود مشتركة نشطة في مجموعة من البلدان القريبة اقتصاديًا وجغرافيًا لإزالة الحواجز المختلفة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع **دراسة "فازوفيسكا وفالشينكو"**.
- تصنيف الآثار الديناميكية إلى آثار اقتصادية وغير اقتصادية مع دراسة **"هشام الغنجة"**.
- تقدير تأثيرات التكامل على المراحل المختلفة مثل إدخال اليورو، وإبرام اتفاقية شنغن، والسوق الموحدة والاتحاد الجمركي وإبرام الاتفاقيات التجارية مع أطراف أخرى، وتحليل تكلفة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ وإعادة إنشاء الحواجز التجارية بين دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا مع دراسة**"غابرييل وياسمين وإنجا"**.
- مفهوم كل من الآثار الثابتة والآثار الديناميكية على التنمية الاقتصادية لدول نامية وأخرى متطورة مع دراسة **"أووبشيك كوالسكا وميرزوف"** و**"دروبوت وكوستيليفا"** ودراسة **"ماريا وسوكولوفا"** ودراسة **"جولوفنين، زاخاروف وأوشكالوفا"**.

3. مواضع الارتكاز ومواطن التميُّز وأوجه التّباين مع الدّراسة الحاليّة:

1.3. مشكلة الدّراسة:

تميزت الدراسة الحالية بإشكالية عامة حاولت أن تشمل كل جوانب التكامل الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فتميّزت بذلك عن أغلب الدّراسات التي تم مناقشتها سابقا حيث تناولت إشكاليات جزئية لها علاقة بإشكالية دراستنا.

2.3. الطّريقة المستخدمة:

تميّزت الدّراسة الحاليّة باعتماد المنهج الوصفي التّحليلي والتاريخي والتقويمي والاستقرائي والتجريبي القياسي الكمّي باستخدام برنامج"Stata 17"، لدراسة استقراريه المتغيرات باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات "البانل"؛ واختبارات التكامل المشترك، لتقدير نموذج الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي عبر نماذج الجاذبية؛ حيث تم استخدام "طريقة مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون" ، "PPMLHDFE".

كما تمّ استخدام "طريقة مقدّرات طريقة العزوم المعمّمة"، "GMM"؛ لتقدير أثار التّكامل الاقتصادي الاجتماعيّة ومدى مساهمته في تحقيق الرّفاهية الاقتصاديّة. فاختلفت عن بقيّة الدراسات التي اكتفت بمنهج واحد؛ حيث اعتمدت أغلب الدّراسات نموذج التوازن العام المحوسب، بينما تميّزت دراسة **"ناتاليا وآخرون"** بمنهج المنطق الضبابي، **ودراسة "دروبوت وكوستيليفا"** بمخطّط ايشيكاوا وتحليل: "SWOT" عالي الجودة.

3.3. عينة الدراسة:

اختلفت الدّراسة الحالية من حيث المجال المكاني عن بقية الدّراسات؛ فدراستنا خصصت لـدول الاتحـاد الأوروبي؛ بينما اهتمّت دراسة "**هشام الغنجة**" بالجزائر ضمن الشراكة الأورومتوسـطية، وتناولـت دراسـة "**فيجنينو جاماديجي**" 54 دولة 9 مجموعات تكامليّة إفريقيّة، وناقشت دراسة "**دروبوت وكوستيليفا**" الاتّحاد الاقتصادي الأوروآسيوي، أمّا دراسة "**سابيلنيكوفا**" فدرست الاتحاد الاوروبي ودول البريكس واتفاقية نافتـا والاسيان و"الميركسور" وبالنّسبة لدراسة "**ماريا وسوكولوفا**" فقد حلّلت جنوب الصّحراء الكـبرى لأفريقيـا وآسيا النّامية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كمـا عالجـت دراسـة "**جولـوفنين وزاخـاروف وأوشكالوفا**" الاتحاد الأوروبي وشرق آسيا وتناولت دراسة "**توماس ودفيد وهاريسون**" النافتا وميركسـور؛ واهتمت وناقشت دراسة "**أووبشيك وكوالسكا وميرزوف**" الاتحاد الأوربي ونافتا.

4.2. متغيرات الدراسة:

تميّزت الدراسة الحالية بمتغيّر "**INTEG**" الأصل التاريخي لقوانين الدولة بعد عام 1991، "**WTO**" وهـو متغير وهمي يمثل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية؛ ويأخذ قيمة 1 والعكس يأخذ 0 للدول المصـدرة؛ ومتغيّـر "**legal_new**" يمثّل مراحل التكامل الاقتصادي: كمتغير وهمي يأخذ قيما: من 0 إلى 5 بحسـب التقـدم في مراحل التكامل الاقتصادي. واختلفت مع دراسة" **دروبوت وكوستيليفا**" ودراسة "**ماريـا وسـوكولوفا**" في تحليل مؤشر الانفتاح المالي وعدم المساواة في الدّخل وعدم المساواة في الدّخل العالمي.

5.2. الاطار الزمني للدراسة:

تميّزت الدراسة الحالية بطول الفترة الزمنية الممتدّة من: 1980 إلى غاية 2020؛ في حين تراوحت الدّراسات السّابقة التي ناقشناها بين فترات زمنية قصيرة ومتوسّطة ما يعتبر وجها للاختلاف.

6.2. جوانب أخرى ارتكزت عليها أو اختلفت عنها أو تميّزت بها الدّراسة الحاليّة:

هناك نقاطٌ أخرى ارتكزت عليها أو اختلفت عنها أو تميّزت بها الدراسة الحالية عن الدراسـات السـابقة أبرزها:

1. استفادت الدراسة الحالية من التحليل العميق والشامل للآثار الستاتيكية والديناميكية وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من دراسة "**هشام الغنجة**" و"**فيجنينو جاماديجي**" و"**أووبشـيك وكوالسـكا وميرزوف**".
2. بالنسبة للتّصنيف الدّقيق والمفصّل لمؤشّرات قياس الآثار الثّابتة والدّيناميكية الاقتصادية وغير الاقتصادية ارتكزت الدّراسة الحاليّة على دراسة "**هشام الغنجة**"، فاستفادت منها في المفهوم الواسع والعميق للآثار الدّيناميكية ومؤشّرات قياسها.

- ❸ بخصوص قياس الفوائد الاقتصادية الناشئة عن مختلف مراحل التكامل فقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة "**غابرييل وياسمين وإنجا**" في حين ارتكزت عليها في تقسيم الدول بحسب الحالة في الإجـــراءات التميزية ومرحلة التكامل.
- ❸ بالنسبة لتحليل المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الكلي فقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة "**أووبشيك كوالسكا وميرزوف**"؛ واختلفت هذه الأخيرة عنها في تحليلها لآثار تكامل دول ذات مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية.
- ❹ من حيث طريقة تقييم مستوى التكامل على الصعيدين الثّابت والدّيناميكي استفادت الدّراسة الحاليـــة من دراسة "**دروبوت وكوستيليفا**"؛ وارتكزت عليها في تطبيق المجموعات الثلاث للتقييم: بحسب درجة اندماج الاقتصاد الوطني في التجارة الدولية، ودرجة مشاركة الدولة في الحركة الدولية لعوامل الإنتـــاج، ومستوى التنمية الاقتصادية للبلد.
- ❹ يجب دمج أساليب التنظيم فوق الوطني (التكامل الإيجابي) المميزة للإقليمية التقليديـــة مـــع الأســـاليب المستخدمة في نموذج الإقليمية المفتوحة.
- ❺ بالنسبة لعمليات التكامل المطبقة في آسيا أين يتم دمج "الإقليمية الكلاسيكية" و"الإقليمية الجديـــدة" استفادت الدراسة الحالية من دراسة "**جولوفنين وزاخاروف وأوشكالوفا**"؛ وارتكـــزت عليهـــا في أنّ أساس التكامل في الآسيان يتمحور حول سلاسل القيمة العالمية، التي تتكون أساسًـــا مـــن الشـــركات متعددة الجنسيات.

خلاصة الفصل الثاني:

ارتكازا على المعارف السابقة وتحديدا للفجوة البحثية وما يمكن أن تضيفه دراستنا؛ تم مراجعة ومناقشة أبحاث ذات صلة قوية أصّلت لنظريّات التكامل الاقتصادي، ونظريّات التّكامل التّجاري؛ تلتها دراسات تعمّقت في آثار التّكامل الاقتصادي الدّينامكية، لنحلّل بعدها دراسات قدّرت وقاست الآثار السّاكنة والديناميكية. فكانت إشكاليّة دراستنا عامة بجزئيّات متعدّدة شملت تحليل مدى مساهمة الآثار الديناميكية والآثار الثابتة للتكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ في حين أنّ أغلب الدّراسات التي تم مناقشتها تناولت إشكاليات جزئية لها علاقة بإشكالية دراستنا وهو ما تميّزت به عن غيرها.

واستفادت دراستنا في قياس الآثار الستاتيكية من المتغيرات التي استخدمت في نموذج الجاذبية؛ وكذا مؤشّرات قياس الآثار الثّابتة والآثار الديناميكية من أجل معرفة الفوائد من الاندماج في اتفاقيات تجارية؛ ومعرفة الاحتكاك التجاري بين الدول وبين الأقاليم وكيفية قياسه؛ مع محاولة التّميّز عنها في قياس آثار هذه المؤشرات كمّيا؛ وتتبّعِ وتوضيحِ التّأثير الإيجابي لتحويل التجارة؛ وتحديد الآثار الثابتة على خلق التنمية في الاقتصاد الإنمائي؛ مع الاجتهاد في تحليل أهمية الجانب القانوني والتشريعي والسياسي في التكامل الاقتصادي وأثره على الدّول الأعضاء.

وحلّلت دراستنا عدّة نماذج تكاملية منها نماذج من: التّكامل التّقليدي؛ الإقليميّة الجديدة؛ التّكامل الانمائي؛ بهدف مناقشة ومقارنة الأدب النظري لجميع وأشكال ودرجات التكامل؛ وصولا للمتغيرات الاقتصادية؛ وهذا بخلاف جميع الدراسات التي اقتصرت على الجانب النظري وتعمّقت في مفاهيم التكامل وتطوّراته، كما قامت عديد الدراسات السابقة بالمقارنة الوصفيّة بين النّماذج التّكامليّة والاتفاقيات التجارية الحالية.

واكتفت الدراسات السابقة بمنهج واحد للمعالجة؛ بينما اختلفت دراستنا من حيث المنهج والأدوات؛ مستخدمين المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والتقويمي والاستقرائي والتجريبي القياسي الكمي بأداة برنامج"Stata 17"، لدراسة استقراريه المتغيرات باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات "البانل"؛ واختبارات التكامل المشترك، لتقدير نموذج الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي عبر نماذج الجاذبية؛ حيث تم استخدام "طريقة مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون"، "PPMLHDFE" و"طريقة مقدّرات طريقة العزوم المعمّمة"، "GMM"؛ لتقدير أثار التّكامل الاقتصادي الاجتماعيّة ومدى مساهمته في تحقيق الرّفاهية الاقتصاديّة؛ ونشير إلى دراسة واحدة تميّزت باستخدام منهج المنطق الضبابي ضمن نماذج الذّكاء الاصطناعي.

وكانت عيّنة دراستنا مخصّصة لدول الاتحاد الأوروبّي منذ نشأة التّكامل الاقتصادي إلى يومنا هذا؛ وتباينت الدّراسات بين اتفاقيات عربية وأفريقيّة وأمريكيّة وآسيوية واتّفاقيّات تجارية ثنائيّة وإقليميّة؛ وبالنّسبة للفترة الزّمنيّة للدّراسة الحاليّة، فقد تميّزت بالطّول، من: 1980 إلى غاية: 2020، في حين تراوحت الدّراسات السّابقة التي ناقشناها بين فترة زمنيّة قصيرة ومتوسّطة.

الفصل الثالث

«قياس أثر الآثار الساكنة والديناميكية للتكامل الاقتصادي على التنمية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي»

تمهيد

يعتبر التكامل الاقتصادي عملاً إراديا بين دولتين لتحقيق أ هداف محدّدة، تتجلى في الآثار الساكنة (الستاتيكية) والديناميكية للتكامل وما ينتج عنه من خلق أو تحويلٍ للتجارة. وقد أشار "فينر" منذ أكثر من نصف قرن مضى، إلى أنّ اتفاقيات التجارة الإقليمية يمكن أن تكون مفيدة أو ضارة للدول المشاركة ارتباطا بمنظور خلق التجارة أو تحويل التجارة.

وتتجه نظرية التكامل الاقتصادي نحو النظر إلى تكوين إحدى صور التكامل الاقتصادي الإقليمي، على أنّه إطار للتوصل إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية في المستقبل؛ أي في المدى الطويل، وليس تخصيصاً أفضل لهذه الموارد في الوقت الحاضر، أي أن الآثار الديناميكية تساهم تدريجيا في رفع مستويات الكفاءة لقطاعات الإنتاجية؛ فالبعد الإقليمي لهذه الاستراتيجيات المزدوجة قادر على فتح أسواق الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ويمدها بالتالي بالاحتكاك التدريجي قبل دخولها ساحة الأسواق الدولية.

وإنّه من خلال الدراسة القياسية التجريبية سوف نحاول الإجابة على المسألة الأساسية المتعلقة بتحليل الآثار الاقتصادية المترتبة عن قيام التكامل الاقتصادي ببعديها الساكن والديناميكي، أي تحليل أثر قيام الاتحاد الجمركي والمراحل المتقدمة من التكامل ضمن تجربة الاتحاد الأوروبي في تعزيز التجارة البينية بين دول الاتحاد، والنظر في الأثر الصافي لقيام الاتحاد من منظور خلق التجارة وتحويل التجارة.

ومن ثم تتبع الأثر طويل الأجل للتكامل الاقتصادي بالتركيز على التغيرات الهيكلية والبنيوية والاقتصادية في الدول الأعضاء، والذي يتجاوز الآثار التجارية للتكامل الاقتصادي، وبالتالي سيتم النظر في امتداد فوائد التكامل الاقتصادي عبر آثاره الديناميكية على التنمية الاقتصادية من مدخل بيان الأثر على نمو الناتج وزيادة الاستثمار؛ ثم النظر في آثار التكامل الاقتصادي الاجتماعية، بالتركيز على مدى مساهمة التكتل الاقتصادي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية. وهذا من خلال مبحثين اثنين:

- ✓ **المبحث الأول**: طريقة وأدوات البحث (العينة؛ المتغيرات؛ المعطيات؛ طريقة الإحصاء والقياس).
- ✓ **المبحث الثاني**: تقدير نماذج الدراسة واستخلاص ومناقشة النتائج وتحليلها.

المبحث الأول:

طريقة وأدوات البحث

(العينة؛ المتغيرات؛ المعطيات؛ طريقة الإحصاء والقياس).

في هذا الجزء من الدراسة سيتم توصيف مجتمع الدراسة من خلال التفصيل في مراحل تشكّل وتطور تجربة الاتحاد الأوروبي ، والاتفاقيات المنظمة للترتيب التكاملي ومراحل التوسع المختلفة والدول المنظمة وطبيعة الانضمام ومراحله لكل دولة، ومن ثم سيتم تحديد المتغيرات الاقتصادية المعبرة عن الظواهر الاقتصادية المراد دراستها؛ والتي سيتم الارتكاز عليها في قياس الآثار الساكنة والديناميكية للتكامل الاقتصادي، وكذا المقاربات والاختبارات وأدوات القياس الاقتصادي المعتمد عليها في تقدير نماذج الدراسة.

أولا– مجتمع الدراسة:

1. الاتحاد الأوروبي سبعون سنة من التجربة:

بدأت ست دول؛ ممثلة في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج؛ في تنفيذ شراكة فريدة من نوعها حينما وقّعت في الخامس والعشرين من مارس 1957 «معاهدة روما»؛ ووضعت تلك الدول بذلك حجر الأساس لتكوين الاتحاد الأوروبي. وقامت هذه البلدان بتجميع نفسها في كتلة اقتصادية وهي السوق المشتركة.

وبعد عقود من الصعود والهبوط حظيت السوق المشتركة بدفعة قوية من القانون الأوروبي الموحد عام 1986 الذي سهل حركة السلع والأيدي العاملة. وبدأت عملية التجارة في أوروبا تنتعش، ليتحقق حلم السوق الداخلية المشتركة التي امتدت لتشمل حركة السفر للأفراد والبضائع والخدمات والأموال داخل دول المنطقة.

وكانت أهم تواريخ هذا التطور عندما ألغيت نقاط التفتيش للبضائع على الحدود، وأصبح السوق الكبير يضم 247 مليون. وقد كان تاريخ بناء الاتحاد الأوروبي إجراءات عملية من الخطوات الجادة الكبيرة والصغيرة نحو أواصر التكامل التي تعتبر الأوثق على الإطلاق.

واتبعت الدول الأوروبية منهجية مميزة في تكاملها وفق اتجاهين :عمودي وأفقي،؛منهج التكامل العمودي أو الرأسي كما رسمته نظرية التكامل الاقتصادي التقليدية، والذي يقوم على التدرج من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة فالوحدة الاقتصادية؛ وأخيرا مرحلة الاندماج التام.

أما منهج التكامل الأفقي تمثل في قبول أعضاء جدد، حيث انتقل عدد الأعضاء من ست دول إلى 28 دولة، ترتبط بعلاقات دينية وثقافية واقتصادية وتاريخية وسياسية متميزة.[1]

[1] – سامي عفيفي حاتم، أوروبا الموحدة 1992 و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي الغربي، القاهرة، شركة النصر،1993 ، ص4 .

1.1. السلام في أوروبا بدايات التعاون:

1.1.1. خطة للتعاون السياسي الجديد في أوروبا 9 مايو 1950:

بهدف إنهاء الصراعات المتكررة والدموية التي بلغت ذروتها في الحرب العالمية الثانية، بدأ السياسيون الأوروبيون عملية بناء ما نعرفه اليوم باسم الاتحاد الأوروبي، إذ يقدم وزير الخارجية الفرنسي "**روبرت شومان**" خطة لتعميق التعاون؛ ويقترح دمج صناعات الفحم والصلب في أوروبا الغربية.

أنشأت معاهدة روما المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) عهدًا جديدًا من التعاون الوثيق في أوروبا. ومع ذلك، شهدت هذه الفترة أيضا ظهور حرب باردة قسمت القارة الأوروبية لأكثر من 40 عاما.

2.1.1. الجماعة الأوروبية للفحم والصلب 18 أبريل 1951:

بناء على خطة شومان، وقعت ست دول **ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج** على معاهدة لإدارة صناعات الفحم والصلب تحت إدارة مشتركة؛ وتعد المجموعة الأوروبية للفحم والصلب الخطوة الأولى لتأمين سلام دائم، وبذلك أصبح لا يمكن لدولة بمفردها أن تصنع أسلحة الحرب ضد الآخرين كما في الماضي. ونشأت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب في عام 1952.[1]

3.1.1. معاهدات روما 25 مارس 1957:

بناءً على نجاح معاهدة الفحم والصلب وسعت الدول الست المؤسّسة تعاونها ليشمل قطاعات اقتصادية أخرى وقاموا بإضفاء الطابع الرسمي على ذلك من خلال التوقيع على معاهَدتين، وإنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (يوراتوم)، ظهرت في 01 جانفي1958.

2.1. منطقة التجارة الحرة:

تم إنشاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA) في 3 ماي 1960 لتعزيز التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي بين بعض البلدان غير الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية: **النمسا والدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.**

3.1. اتفاقيات وخطى نحو تعميق التكامل الاقتصادي:

1.3.1. سياسة زراعية مشتركة في 30 يوليو 1962:

وتعتبر أول سياسة زراعية مشتركة؛ تمنح بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية سيطرة مشتركة في إنتاج الغذاء. وحددت الأولويات في خفض الفوائض ورفع جودة الغذاء وتعزيز الاستدامة. فهناك ما يكفي من الغذاء للجميع ويكسب المزارعون عيشا جيدًا. كما أن التأثير الجانبي غير المرغوب فيه هو الإفراط في الإنتاج، ونشير إلى وجود فوائض كبيرة للإنتاج منذ تسعينيات القرن الماضي.

[1]- History of the UE, An official website of the European Union, (On Line:20/02/2021), https://european-union.europa.eu/principles-countries-history/history-eu_en

2.3.1. اتفاقية ياوندي لتعزيز التعاون والتجارة 20 جوان 1963:

وقعت المجموعة الاقتصادية الأوروبية على اتفاقية ياوندي وكانت أول اتفاقية دولية كبيرة لها؛ من طرف الدول الست الأعضاء تنص على لتعزيز التعاون والتجارة مع 18 مستعمرة سابقة في إفريقيا.

يتمتع الاتحاد الأوروبي اليوم بعلاقة خاصة من هذا النوع مع 79 دولة في مناطق إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (ACP) ويعمل على بناء شراكة أقوى مع إفريقيا لمواجهة التحديات المشتركة بين القارتين.

3.3.1. التوقيع على "معاهدة الاندماج" 8 أبريل 1965:

تم التوقيع على المعاهدة التي تدمج المديرين التنفيذيين للمجتمعات الثلاثة (الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية وأوراتوم) في بروكسل ودخلت حيز التنفيذ في 1 يوليو 1967؛ وبذلك سيكون لدى المجتمعات الأوروبية سلطة إدارية واحدة الذراع (المفوضية) وسلطة تنفيذية واحدة (المجلس).

4.1. إنشاء الاتحاد الجمركي الأوروبي يوليو 1968:

أُطلق عليه وقت إطلاقه "الاتحاد الجمركي للمجتمع"، وبالتحديد في يوليو 1968، فهو يشكل، بعبارة أخرى، أساس البناء الكامل لأوروبا. فأساس ما يسمى الآن بـ: "الاتحاد الأوروبي (EU) " ليس سوى الاتحاد الجمركي، الذي تم إنشاؤه في أواخر الستينيات من قبل الدول الست الدول المؤسسة: **(فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ.**

ونجحت هذه الدول في الاتفاق على الحاجة إلى إنشاء إطار تنظيمي جمركي مشترك؛ حيث كان الهدف من المشروع الأوروبي، منذ البداية، إنشاء "اتحاد جمركي يمتد ليشمل جميع التجارة في السلع ويشمل حظر الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات وجميع الضرائب التي تعادلها بين الدول الأعضاء".

وتعزيزا لذلك تبنت أوروبا قوانين عدة لحماية البيئة بتأسيس العديد من المنظمات غير الحكومية البيئية؛ بعد سنة 1970م؛ لتتوسع عضوية الاتحاد في 01 جانفي 1973؛ حيث أصبح الأعضاء تسعة بعد ستة حينما انضمت **الدنمارك وأيرلندا والمملكة المتحدة** رسميا إلى المجتمعات الأوروبية. لتنضم في 01 جانفي 1981 اليونان كدولة عاشرة ضمن المجتمعات الأوروبية.[1]

5.1. إطلاق السوق الموحدة أوروبا بلا حدود:

1.5.1. معاهدة ماستريخت 7 فبراير 1992:

تم توقيع معاهدة الاتحاد الأوروبي في ماستريخت بهولندا، حيث يضع قواعد واضحة للعملة الموحدة في المستقبل وكذلك للسياسة الخارجية والأمنية وتعاون أوثق في العدالة والشؤون الداخلية، تم إنشاء "الاتحاد الأوروبي" رسميا بموجب المعاهدة التي دخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993.

[1]- Ghenadie Radu, L'UNION DOUANIÈRE EUROPÉENNE : BILAN ET PERSPECTIVES D'AVENIR, Revue internationale de droit économique, Association internationale de droit économique, 2014/4 t. XXVIII| pp 409-429, (On Line:22/02/2021), https://www.cairn.info/revue-internationale-de-droit-economique-2014-4-page-409.htm#no4

في عام 1993، تم إطلاق السوق الموحدة مع "الحريات الأربع" لحرية الحركة للأفراد والسلع والخدمات والمال، عقد التسعينيات هو أيضا عقد معاهدتين – معاهدة الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت) في عام 1993 ومعاهدة أمستردام في عام 1999. وقد انضمت النمسا وفنلندا والسويد إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1995.

2.5.1. منطقة شنغن:

وشنغن هي حرية التنقل، وتمكين السكان العاملين الأوروبيين من السفر والاستقرار بحرية في أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي، وتم التوصل إلى اتفاق في عام 1985 في شنغن (قرية صغيرة في لوكسمبورغ)، مع التوقيع على اتفاقية الإلغاء التدريجي لعمليات التفتيش على الحدود المشتركة، تلاها توقيع اتفاقية تنفيذ تلك الاتفاقية في العام 1990. وبدأت اتفاقيات شنغن في التنفيذ عام 1995، وشاركت في البداية سبع دول من الاتحاد الأوروبي.

وتضمن منطقة شنغن الحالية حرية الحركة عبر الحدود لأكثر من 400 مليون من مواطني الاتحاد الأوروبي، إلى جانب المواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي أو يزورون الاتحاد الأوروبي، كسياح أو تبادل طلاب أو لأغراض تجارية (أي شخص موجود بشكل قانوني في الاتحاد الأوروبي)؛ بحيث تتيح حرية تنقل الأشخاص لكل مواطن في الاتحاد الأوروبي السفر والعمل والعيش في إحدى دول الاتحاد الأوروبي دون إجراءات خاصة.

كما يدعم شنغن هذه الحرية من خلال تمكين المواطنين من التنقل في جميع أنحاء منطقة شنغن دون الخضوع لعمليات التفتيش على الحدود. وتضم منطقة شنغن اليوم معظم دول الاتحاد الأوروبي، باستثناء بلغاريا وكرواتيا وقبرص وأيرلندا ورومانيا.[1]

6.1. الاتحاد النقدي الأوروبي 1992:

يمثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي (EMU) خطوة رئيسية في تكامل اقتصادات الاتحاد الأوروبي. وبدأ الاتحاد النقدي الأوروبي في عام 1992، وهو ينطوي على تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية، والسياسة النقدية المشتركة، والعملة الموحدة، اليورو. بينما تشارك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة في الاتحاد الاقتصادي، فإن بعض الدول قد اتخذت المزيد من التكامل واعتمدت اليورو بحيث باتت تشكل هذه الدول معا ما يسمى بـ: «منطقة اليورو». وقد تم اتخاذ قرار تشكيل الاتحاد الاقتصادي والنقدي من قبل المجلس الأوروبي في مدينة ماستريخت الهولندية في ديسمبر 1991 ، وتم تكريسه لاحقًا في معاهدة الاتحاد الأوروبي معاهدة ماستريخت، ليأخذ بذلك الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاتحاد الأوروبي خطوة أخرى إلى الأمام في عملية تكامله الاقتصادي، والتي بدأت في عام 1957 عندما تم تأسيسه.

[1]– What is the Economic and Monetary Union? (EMU), European Commission website, (On Line: 26-02-2021), https://ec-europa-eu.translate.goog/info/business-economy-euro/economic-and-fiscal-policy-coordination/economic-and-monetary-union/what-economic-and-monetary-union-emu_en?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

يجلب التكامل الاقتصادي فوائد الحجم الأكبر والكفاءة الداخلية والمتانة لاقتصاد الاتحاد الأوروبي ككل ولاقتصادات الدول الأعضاء الفردية، وهذا بدوره يوفر فرصا للاستقرار الاقتصادي وزيادة النمو وزيادة فرص العمل وهي نتائج ذات فائدة مباشرة لمواطني الاتحاد الأوروبي من الناحية العملية، ما يعني:

- ✓ تنسيق صنع السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء؛
- ✓ تنسيق السياسات المالية، لا سيما من خلال وضع قيود على الدين الحكومي والعجز؛
- ✓ سياسة نقدية مستقلة يديرها البنك المركزي الأوروبي (ECB)؛
- ✓ قواعد واحدة والإشراف على المؤسسات المالية داخل منطقة اليورو؛
- ✓ إطلاق العملة الموحدة ومنطقة اليورو.

تتكون منطقة اليورو من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي اعتمدت اليورو كعملة لها. وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي جزء من الاتحاد الاقتصادي والنقدي (EMU) وتنسق إجراءات السياسات الاقتصادية الخاصة بها لدعم الأهداف الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. ومع ذلك؛ فقد اتخذ عدد من الدول الأعضاء خطوة إلى الأمام من خلال استبدال عملاتها الوطنية بالعملة الموحدة – اليورو. لتشكل هذه الدول الأعضاء منطقة اليورو.

عندما تم تقديم اليورو لأول مرة في عام 1999 – بصفته نقودا "كتابية" –كانت منطقة اليورو تتكون من 11 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي آنذاك البالغ عددها 15 دولة. وانضمت اليونان في عام 2001، قبل عام واحد فقط من التحول النقدي، تلتها سلوفينيا في عام 2007، وقبرص ومالطا في عام 2008، وسلوفاكيا في عام 2009، وإستونيا في عام 2011، ولاتفيا في عام 2014، وليتوانيا في عام 2015. واليوم، يبلغ عدد أعضاء منطقة اليورو 19 عضوا في الاتحاد الأوروبي.

ونشير أن لدى الدنمارك "خيار عدم المشاركة" في الانضمام المنصوص عليه في البروتوكول الملحق بالمعاهدة، على الرغم من أنه يمكنها الانضمام في المستقبل إذا رغبت في ذلك .السويد ليست مؤهلة بعد لتكون جزءا من منطقة اليورو.

والدول الأعضاء المتبقية من خارج منطقة اليورو هي من بين الدول التي انضمت إلى الاتحاد في 2004 و2007 و2013، بعد إطلاق اليورو في وقت انضمامهم، لم يستوفوا الشروط اللازمة للدخول إلى منطقة اليورو، لكنهم التزموا بالانضمام عندما يلتقون بهم – فهم دول أعضاء مع "عدم التقيد"، مثل السويد.

اعتمدت أندورا وموناكو وسان مارينو ومدينة الفاتيكان اليورو كعملة وطنية لها بموجب اتفاقيات نقدية محددة مع الاتحاد الأوروبي، وقد تصدر عملات اليورو الخاصة بها ضمن حدود معينة .ومع ذلك، نظرا لأنها ليست دولاً أعضاء في الاتحاد الأوروبي، فهي ليست جزءا من منطقة اليورو.

7.1. توسع الاتحاد الأوروبي وانضمام دول أوربا الشرقية:

في الفاتح من ماي 2004، عشر دول جديدة، حيث انضمت إلى الاتحاد الأوروبي منها قبرص ومالطا إلى جانب ثمانية دول من وسط وشرق أوروبا – تشيكيا وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا – حيث أنهت أخيرا تقسيم أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وفي الفاتح من يناير 2007 - رحب الاتحاد الأوروبي ببلغاريا ورومانيا ليرتفع عدد الدول الأعضاء إلى 27 دولة. وفي الفاتح يوليو 2013 - أصبحت كرواتيا العضو الثامن والعشرون في الاتحاد الأوروبي. وفي 23 يونيو 2016 – المملكة المتحدة تصوت لمغادرة الاتحاد الأوروبي في استفتاء شعبي حيث صوت 52٪ من الناخبين في المملكة المتحدة لصالح خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي؛ بعد أكثر من 40 عاما كعضو. لتغادر المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي بعد 47 عاما من العضوية وذلك في 31 يناير 2020، لتفتح صفحة جديدة في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي. وفيما يلي جدول يلخص مراحل الاتحاد الأوروبي منذ التأسيس:

الجدول رقم (3-1):

مراحل تشكّل وتطور الاتحاد الأوروبي

المعاهدة والاتفاقية[1]	تاريخها	الدول الموقعة والمنضمة	بنودها
معاهدة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (معاهدة باريس)[2]	**1951**	**الدول المؤسسة:** ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج	1.رفع العقبات والحدود أمام تجارة الحديد والفحم بين الدول الموقعة. 2.تطبيق سياسة موحدة مع الدول التي بقيت خارج المجموعة 3.حرية دوران القوة العاملة بين الدول الأعضاء
معاهدة روما والجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)	**1957**	**الدول المؤسسة:** ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج	إنشاء سوق مشتركة حيث توجد حرية حركة البضائع والعمال والخدمات ورأس المال.
الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (EURATOM)	**1958** دخلت اتفاقية روما حيز التنفيذ على مدى زمني يتراوح بين 12-15 سنة إلى غاية 1970		-إقامة اتحاد جمركي بالإلغاء التدريجي لجميع القيود على المبادلات البينية سواء كانت حواجز جمركية أو قيود كمية أو نوعية وإقامة تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء؛ -حرية انتقال العمال ورأس المال بدون قيد أو شرط، مع عدم التمييز بين الجنسيات وإقامة مؤسسات في أي بلد من البلدان الأعضاء دون أي قيد؛ -تعميق المنافسة الحرة في السوق المشتركة بمنع الحكومات أو المشروعات بالقيام بأعمال من شأنها تقييد المنافسة أو التمييز على أساس الجنسية؛ -تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية والنقدية؛ -وضع سياسة زراعية مشتركة حيث نص الاتفاق إضافة إلى إزالة العوائق الجمركية على المبادلات الزراعية ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتوحيد التدريجي للتشريعات والسياسات الخاصة بالمجال الزراعي؛

[1]-Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs Directorate for EU Affairs, History of the EU,CHRONOLOGY OF THE EUROPEAN UNION (2010-Present), (On Line: 21-03-2021), https://www.ab.gov.tr/history-of-the-eu_105_en.html

[2]– حسن الشاغل، نشأة الاتحاد الأوروبي؛ الموسوعة السياسية، (على الخط: 2021/02/25)، https://2u.pw/e4mXs

			-رسم سياسة مشتركة للنقل حيث أعتبر أحد أهم العوامل لتحقيق التكامل الاقتصادي الأوروبي؛ -تنسيق وتوحيد السياسة الخارجية؛ -إنشاء بنك الاستثمار الأوروبي لدعم النمو الاقتصادي وتنمية الاستثمار داخل المناطق المتخلفة في السوق وتمويل الصناعات القائمة؛ -إنشاء صندوق أوروبي اجتماعي يهدف إلى تحسين الفرص المهنية أمام عمال بلدان السوق المشتركة.[1]
إنشاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA)	**ماي 1960**		
سوق مشتركة معاهدة الاندماج والجماعات الأوروبية	**1967**		جمعت معاهدة الاندماج بين ثلاث مجتمعات وشكلت مجلسا واحدا ولجنة واحدة للجميع (الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية)
اتحاد جمركي	**1968**	**1973** انضمام: الدنمارك، أيرلندا، المملكة المتحدة	ألغيت الرسوم الجمركية على السلع المصنعة
معاهدة شنغن[2]	**1985**	**1981** انضمام اليونان	إزالة ما تبقى من عقبات أمام حرية حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والخدمات
معاهدة ماستريخت السوق الموحدة	**1993**	**1995** انضمام النمسا، فنلندا والسويد	كان الركيزة الأولى لهذا الهيكل هي الجماعات الأوروبيةECSC) ، EECو (EURATOM، والركيزة الثانية كانت "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" والركيزة الثالثة كانت "التعاون في العدل والشؤون الداخلية."
الاتحاد والنقدي تغادر المملكة المتحدة في 31 يناير 2020	**2002**	**2004** انضمام: قبرص، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، المجر، مالطا، بولندا، سلوفينيا، سلوفاكيا **2007** انضمام: بلغاريا ورومانيا **2013** انضمام كرواتيا	تداول اليورو رسميا في 12 دولة في البداية وتتداوله حاليا 19 دولة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات السابقة.

ثانيا– متغيرات الدراسة والمعطيات المجمعة:

أشار الاقتصادي «فينر» (J. Viner) منذ أكثر من نصف قرن مضى، إلى أنّ اتفاقيات التجارة الإقليمية يمكن أن تكون مفيدة أو ضارة للدول المشاركة ارتباطا بمنظور خلق التجارة أو تحويل التجارة. وقد ضم الجيل الأول بجانب كتابات «فينر» أعمال وكتابات عدد آخر من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي

[1]-Marie Annick Bath, Economie de L'Union européenne, paris, Economica, 2000, P 112 .

[2]– حسن الشاغل، مرجع سابق، (على الخط: 2021/02/25)، https://2u.pw/e4mXs

الإقليمي من أمثال «ميد» (E.Meade) و«ميلفن » (J.R. Melivin) و«ليبسي» (R.G. Lipsey) و«جيرلز» (F. Gehrels)، و«بجواتي» (J. Bhagawai). وانصب اهتمام هؤلاء الكتاب على إبراز الآثار الستاتيكية (الساكنة) لقيام الاتحاد الجمركي على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. فتكوين الاتحادات الجمركية يؤدي –طبقا لآراء وتحليلات هؤلاء الاقتصاديين– إلى أثر صافي لخلق التجارة. ولقد استقر الرأي في الأدب الاقتصادي الدولي على إطلاق تعبير النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية للدلالة على أعمال وكتابات الاقتصاديين الدوليين المنتمين إلى هذا الرعيل.

في حين ركّز الجيل الثاني من أمثال « كوبر » (C.A. Cooper) و« ميسل » (B.F. Massel) و«هاري جونسون» (H. Johnsson) و«سامي حاتم» (Samy Hatem) حول الأثر الذي يُحدثه التكامل الاقتصادي في زيادة أو نقص الرفاهية الاقتصادية ، أي النظر إلى الآثار الديناميكية التي تُحدثها عملية التكامل الاقتصادي على مستويات كل من الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتوظيف، أي التنمية عموما في اقتصاديات الدول الأعضاء أو اقتصاديات الدول غير الأعضاء.

وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة قياس الآثار الساكنة؛ أي أثر خلق التجارة وتحويل التجارة الناتج عن تقدم دول الاتحاد الأوروبي ضمن سلم التكامل الاقتصادي ومراحله، وكمرحلة ثانية سنركّز عن الآثار الديناميكية التي يُحدثها التكامل الاقتصادي المجسد في هذه التجربة الأوروبية. وعليه فإن متغيرات الدراسة ونماذجها تقسم إلى قسمين بحسب الآثار المراد دراستها:

1. المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالنموذج الخاص بالآثار الساكنة:

1.1. المتغيرات المستقلة المرتبطة بنظرية التوطّن وقانون الجاذبية:

1.1.1. الوزن الاقتصادي للدول:

ارتباطا بقانون الجاذبية وآثاره الفيزيائية واسقاطا على الواقع الاقتصادي؛ وتحديدا التدفقات التجارية؛ فإن للوزن الاقتصادي للدول أثرا مهما في اتجاه التدفقات التجارية، كون النشاط الاقتصادي وقيمة التدفقات النقدية في شكل دخول أو القيم المضافة المحققة في قطاعات الاقتصادات الوطنية أو مجموع الانفاق الكلي لها، مجموعة من الآثار الاقتصادية الناتجة عن التدفقات الدائرية بين قطاعات الاقتصاد الوطني. فكلما ازداد الناتج المحلي أو الوطني كلما كان لذلك أثرا واضحا في مجموع المتغيرات الاقتصادية الكلية سواء الاستهلاك المحلي أو الاستثمار أو الواردات؛ ولكل متغير كلي سابق مذكور آثارا هامة على مستوى التجارة المحلية أو الخارجية، كون زيادة الاستهلاك تحفز الاستثمار المحلي ما يُحقق زيادة الانتاج ووفورات الحجم، ما يمنح السلع الوطنية مزايا تنافسية سعرية لها من الشأن ما يؤدي إلى رفع إمكانات ومستويات اختراقها للأسواق الدولية.

ومن شأن ذلك رفع الاستثمار المحلي يزيد في المقابل من واردات السلع الوسيطية الداخلة في العملية الإنتاجية، كما أن من شأن ارتفاع الدخل المحلي أو الوطني زيادة الواردات لارتباط هذه الأخيرة بالدخل بحسب ما نصت عليه النظرية الاقتصادية والأدب الاقتصادي السابق.

وعليه فإن التعبير على الوزن الاقتصادي للد ول يمكن أن يمثل بمجموعة من المتغيرات تمثل بدائل لذلك، من ذلك الناتج الوطني الإجمالي أو المحلي الإجمالي، بسعر السوق، ممثلا لمجموع القيم المضافة المنتجة في البلد. كما يمكن الاعتماد على الدخل الوطني أو الدخل المحلي الذي يمثل الصورة النقدية لمجموع عوائد عوامل الإنتاج الداخلة في خلق القيم المضافة السابقة، كما يمكن التعبير عن الوزن الاقتصادي بمجموع الإنفاق الوطني والذي يمثل تيار الإنفاق على السلع المنتجة محليا وأجنبيا.

وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي للشركاء التجاريين، والذي يمثل حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على عدد السكان، وذلك لجانبين من الاعتبار:

❶ نظرا لقصر GDP في قياس درجة التنمية المحققة حيث غالبا ما يصاحبه زيادة عدد السكان وارتفاع الأسعار، فإن المؤشر ليراعي النمو النقدي في متوسط نصيب الفرد مطروحا منه معدل التضخم.

❷ تضمن قانون الجاذبية الأساسي لعدد السكان.

2.1.1. المسافة الاقتصادية:

إن التوزيع المكاني الناتج عن الأنشطة الاقتصادية هو عبارة عن توازن معقّد بين القوى التي تدفع وتسحب كل من المستهلكين والمنتجين، للوصول إلى الأسواق المشتتة مكانيا؛ وهي حقيقة تم الاعتراف بها لفترة طويلة سواء في الاقتصاد المكاني أو العلوم الإقليمية، إذ تتفق مع التنبؤ بـ «الجاذبية»، أي كثافة تدفقات الناس والسلع والأفكار بين مكانين، يتأثر إيجابا بحجم كل منها؛ وسلبا عن طريق المسافة التي تفصل بين تلك الأماكن.

إذاً تشتمل نظرية التكامل الاقتصادي على عناصر من نظرية « التوطّن أو التركّز » لأنّها تتعلّق بدراسة وتحليل قضية إزالة العقبات التي تعيق تدفقات السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وآثارها الاقتصادية المختلفة على قضية تخصيص الموارد الاقتصادية داخل المنطقة التكاملية. وقد نجح هذا الجهد الذي يمكّن من تحليل العمل التجاري في الجغرافيا الاقتصادية الجديدة.

وارتباطا بالطرح السابق فإن الاعتماد على المسافة كعامل محدد لتدفقات التجارة البينية بين الدول من الأهمية بمكان كونه يعبر عن تكلفة نقل السلع ذات الارتباط بالتدفقات البينية، وكلما قصرت المسافة كلما تم خفض تكلفة النقل؛ وهو الأمر الذي يمنح السلع مزايا تنافسية سعرية. وعليه فإن متغير المسافة يرتبط ارتباطا عكسيا مع تدفقات التجارة البينية.

ويمكن التأشير أن المسافة الجغرافية قد تكون قاصرة على التحديد الدقيق لتكلفة التجارة مقارنة بالمسافة الاقتصادية التي تأخذ بعين النظر البنية التحتية المتعلقة بالنقل؛ الحواجز الجغرافية الأداء اللوجستي مدى جودة اتصال الدول بشبكات الشحن العالمية، حركة النقل موانئ الحاويات والتي تقيس حركة حاويات الموانئ تدفق الحاويات من وسائط النقل البري إلى البحري والعكس بالعكس.

كل هذه المؤشرات من شأنها أن تقدم صورة أفضل عن تكلفة التجارة. وفي ظل غياب البيانات السنوية للمؤشرات السابقة بما يسمح بتطبيق القياس الاقتصادي؛ فإنه سيتم الاعتماد على المسافة الجغرافية، مثلما جرت

عليه العادة في الأدبيات التطبيقية التي تدرس مثل هذه الظواهر، مع افتراض أن دول الاتحاد الأوروبي متقاربة من حيث جودة البنى التحتية ومستويات الأداء اللوجستي.

2.1. المتغيرات المستقلة المرتبطة بمراحل التكامل الاقتصادي:

يرى «بلاسا» أنه يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي بوصفه «عملية» و«حالة» والمقصود بوصف التكامل بالعملية تضمنه التدابير والإجراءات الرامية إلى إلغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية لدول ذات قوميات مختلفة. أما كونه حالة يتمثل في إلغاء مختلف صور التمييز بين الاقتصاديات الوطنية المختلفة للدول الأعضاء في هذا التكامل[1].

فيرتكز تعريف «بلاسا» على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقته بسياسة حرية التجارة الدولية، إذ يرى أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي شرطاً منطقياً ومدخلاً طبيعياً لتحرير التجارة بين مجموعة من الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي. غير أنه يذهب في تحديده لمفاهيم حرية التجارة الدولية إلى أبعد من كونها مجرد تجارة سلعية (التجارة الخارجية بمعناها الضيق) بحيث تحتوي على الآليات الخاصة بتحرير عناصر الإنتاج (التجارة الخارجية بمعناها الواسع)، وهذا ما يعني إزالة كافة القيود التي تعوق انسياب رؤوس الأموال الدولية وانتقالات عنصر العمل بين الدول الداخلة في اتفاق تكاملي[2].

ومنه فإن التكامل الاقتصادي على النحو المحدد يمكن أن يتخذ أشكالاً ودرجات متفاوتة، وذلك باختلاف الإجراءات المتخذة، حيث يتم إلغاء الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية على التدفقات التجارية؛ وإضافة لذلك قد تو حد التعريفات اتجاه العالم الخارجي، أو يكون تحرير التدفقات شاملاً لكل من المعاملات التجارية وحركة عن اصر الإنتاج، وينتقل إلى مراحل أعلى يتم خلالها تنسيق السياسات المالية والنقدية والاجتماعية وصولاً إلى توحيد هذه الأخيرة وتداول عملة موحدة. يتضح مما تقدم أنه مع تقدم الحركة على مسار التكامل يتسع نطاق السياسات الاقتصادية التي يجري التنسيق والتوحيد بينها، وتزداد درجة الإلزام بها، وينقل جانب متزايد من عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الكلية إلى مركز إقليمي أي «سلطة فوق وطنية».

إن كل ما سبق ذكره من مراحل وآليات هي مجسدة بأشكال متفاوتة في حالة الاتحاد الأوروبي، بحسب الدول وتاريخ انضمامها والمرحلة التي تتموقع ضمنها والالتزامات المترتبة عليها.

وبما أن الأطروحة ستركّز عن الآثار التي يحدثها التكامل الاقتصادي في التدفقات التجارية البينية، سنحاول أن نفصل في هذا الأثر من خلال تحويل اشتراطات ومتطلبات كل مرحلة لإلغاء حالة التميز، من حالتها النوعية إلى طبيعة كمية يمكن من خلالها قياس الأثر الحاصل. وفيما يلي تفصيل لعملية التكميم التي سيتم الاعتماد عليها والاعتبارات والمبررات المرتكز عليها في هذا المنحى.

---

[1]– Bela Balassa, Op.Cit, ,P1.

[2]– عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص06.

1.2.1. دول الاتحاد الأوروبي ومسار التقدم في مراحل التكامل الاقتصادي:

فيما يلي تفصيل لحالة الدول محل الدراسة ضمن مراحل التكامل الاقتصادي ضمن التجربة الأوروبية:

الجدول رقم (3-2):

دول الاتحاد الأوروبي وتفاصيل الانضمام للاتحاد ومنطقة الأورو وشنغن

الرقم	الدولة	تفاصيل الانضمام للاتحاد ومنطقة الأورو وشنغن
.1	النمسا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ1995، وعضو في منطقة اليورو منذ1999، وعضو في منطقة شنغن منذ1997.
.2	بلجيكا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ1958، وعضو في منطقة اليورو منذ 1999، وعضو في منطقة شنغن منذ 1995.
.3	بلغاريا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ 2007، بصدد الانضمام إلى شنغن، ولم تستوفي شروط منطقة اليورو.
.4	كرواتيا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ 2013، ليست عضوا في شنغن، ولم تستوفي شروط منطقة اليورو.
.5	قبرص	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ2004، وعضو في منطقة اليورو منذ 2008، وبصدد الانضمام إلى منطقة شنغن.
.6	التشيك	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ2004، وعضو في منطقة شنغن منذ 2007، وتستعد للانضمام إلى منطقة اليورو.
.7	الدنمارك	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ1973، انسحبت من اليورو وعضو في منطقة شنغن منذ 2001.
.8	إستونيا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ2004، وعضو في منطقة اليورو منذ 2011، وعضو في منطقة شنغن منذ 2007.
.9	فنلندا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ1995، وعضو في منطقة اليورو منذ 1999، وعضو في منطقة شنغن منذ 2001.
.10	فرنسا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ1958، وعضو في منطقة اليورو منذ 1999، وعضو في منطقة شنغن منذ 1995.
.11	ألمانيا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ1958، وعضو في منطقة اليورو منذ 1999، وعضو في منطقة شنغن منذ 1995.
.12	اليونان	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ1981، وعضو في منطقة اليورو منذ 2001، وعضو في منطقة شنغن منذ 2000.
.13	هنغاريا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ2004، وعضو في منطقة شنغن منذ 2007، وتستعد للانضمام إلى منطقة اليورو.
.14	أيرلندا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ1973، وعضو منطقة اليورو 1999، تفاوضت على الانسحاب من شنغن.
.15	إيطاليا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ1958، وعضو في منطقة اليورو منذ 1999، وعضو في منطقة شنغن منذ 1997.

16.	لاتفيا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ2004، وعضو في منطقة اليورو منذ 2014، وعضو في منطقة شنغن منذ 2007.
17.	ليتوانيا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ2004، وعضو في منطقة اليورو منذ 2015، وعضو في منطقة شنغن منذ 2007.
18.	لوكسمبورغ	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ1958، وعضو في منطقة اليورو منذ 1999، وعضو في منطقة شنغن منذ 1995.
19.	مالطا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ2004، وعضو في منطقة اليورو منذ 2008، وعضو في منطقة شنغن منذ 2007.
20.	هولندا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ1958، وعضو في منطقة اليورو منذ 1999، وعضو في منطقة شنغن منذ 1995.
21.	بولندا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ2004، وعضو في منطقة شنغن منذ 2007، وتستعد للانضمام إلى منطقة اليورو.
22.	البرتغال	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ1986، وعضو في منطقة اليورو منذ 1999، وعضو في منطقة شنغن منذ 1995.
23.	رومانيا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ2007 في طور الانضمام إلى منطقة شنغن، ولم تستوفي شروط منطقة اليورو.
24.	سلوفاكيا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ2004، وعضو في منطقة اليورو منذ 2009، وعضو في منطقة شنغن منذ 2007.
25.	سلوفينيا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ2004، وعضو في منطقة اليورو منذ 2007، وعضو في منطقة شنغن منذ 2007.
26.	إسبانيا	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ1986، وعضو في منطقة اليورو منذ 1999، وعضو في منطقة شنغن منذ 1995.
27.	السويد	عضو في الاتحاد الأوروبي منذ1995، وعضو في منطقة شنغن منذ 2001، ولم تستوف شروط منطقة اليورو.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:

- Country profiles, An official website of the European Union, (On Line:02/02/2021), https://european-union.europa.eu/principles-countries-history/country-profiles_en

2.2.1. تكميم الالتزامات والترتيبات المحققة للدول ضمن تكتل الاتحاد الأوروبي:

إن عملية التكامل المتضمنة التدابير والإجراءات الرامية إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية لدول ذات قوميات مختلفة في الاتحاد الأوروبي تم تكميمها وفقا للجدول الآتي:

الجدول رقم (3-3):

الدرجات الممنوحة للدول بحسب مستوى إلغاء حالة التمييز

مستوى إلغاء حالة التمييز	غير عضو في ترتيبات الاتحاد الأوروبي	حرية حركة عوامل الإنتاج: السلع	حرية حركة عوامل الإنتاج: السلع ورأس المال	حرية حركة عوامل الإنتاج: السلع ورأس المال والأشخاص+شينغن	حرية حركة السلع ورأس المال مع عملة موحدة	اتحاد نقدي: (حرية حركة السلع ورأس المال والأشخاص مع عملة موحدة) + شينغن
الدرجة الممنوحة	0	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبة.

- **الدرجة (0):**

تم منح الدرجة (0) للتعبير عن مستوى إلغاء حالة التمييز المعدوم، أي أن الدولة غير عضو في ترتيبات الاتحاد الأوروبي.

- **الدرجة (1):**

حيث تسمح ترتيبات منطقة التجارة الحرة بإلغاء حالة التمييز بين الدول الأعضاء، بحيث تُمكّن الوحدات الاقتصادية والمستهلكين من الحصول على المنتجات سواء كانت وسيطية أو نهائية من المصادر الأكثر كفاءة، وبذلك يتم إلغاء حالة المزايا غير العادلة الممنوحة للمنتجات الوطنية من خلال الرسوم الجمركية، ولذلك فقد تم منح درجة (1) للدول الملتزمة بترتيبات منطقة التجارة الحرة.

- **الدرجة (2):**

من أجل تخصيص أكفأ للموارد وفقا لحقيقة المزايا النسبية والمطلقة والتنافسية التي تتمتع بها الدول الأعضاء، وجب تحييد المزايا غير العادلة الممنوحة لدولة عضو ما، والناتجة عن انخفاض تعريفاتها إزاء الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى المزايا غير العادلة الناتجة عن فروق الأجور وكذا تكلفة الحصول على رأس المال، فإنه قد تم منح درجة (2) لدول الاتحاد الأوروبي الملتزمة بحرية تدفقات السلع ورأس المال.

- **الدرجة (3):**

حتى تتحقق الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل، فمن شأن حرية حركة الأشخاص إلغاء التمييز المرتبط بفروق الأجور وتوازنها في دول الاتحاد الأوروبي وفقا لقانون العرض والطلب ومرونة تعادل أسعار عوامل الإنتاج؛ فإلغاء الرقابة الحدودية من شأنه أن يتيح للأوروبيين التحرك بحرية وبدون قيود، مما يؤدي إلى زيادة حجم الأعمال والتجارة داخل الدول الأعضاء، وفيما بينها؛ مع تحسين مستوى المعيشة للملايين من المواطنين.

وللأهمية الاقتصادية لهذا الترتيب، فقد تم تطبيق اتفاقية شنغن (Schengen Agreement) بمعزل عن مسار الوحدة الأوروبية نظرا لعدم تحقق الإجماع الأوروبي بشأنها، في الوقت الذي لم تكن فيه دول أخرى تريد تعطيل الاتفاقية لحين إجماع أعضاء الاتحاد الأوروبي، فضلا عن أن بعض الدول لم تكن مستعدة لتطبيقها.

وقد ألغي بموجب اتفاقية شنغن جواز السفر وضوابط الهجرة على الحدود المشتركة الداخلية بين دول الاتحاد الأوروبي لتشكّل دول الاتفاق مجتمعة ما يسمى بمنطقة شنغن (Schengen Area) وهي -أي الدول- وفقا لترتيبات الاتفاقية بمثابة دولة واحدة لأغراض السفر الدولي، مع وجود سياسة تأشيرات مشتركة.

وتم تعزيز الاتفاقية باتفاقية شنغن ثانية، والتي قدمت سياسة التأشيرة المشتركة، وأصبحت سارية أخيرا في عام 1995، عبر سبعٍ من الدول الأعضاء. وبعد تسع سنوات وعلى إثر معاهدة أمستردام العام 1997، والتي دخلت حيز التنفيذ العام 1999 أصبحت الاتفاقية جزءا من قانون الاتحاد الأوروبي. وصارت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة شنغن كوثيقة أساسية ملزمة لأقصى درجة، حيث تتبنى الهيئة التمثيلية الأولى في أوروبا قانون شنغن كمصدر أساسي لقواعدها الحاكمة. ولجانب من الاعتبار أن مجموعة من الدول منضوية ضمن منطقة شنغن مع التزامها بالترتيبات المرتبطة بمراحل التكامل السابقة فإنه تم منح درجة (3) للدول التي تتحقق فيها حرية حركة عوامل الإنتاج: السلع ورأس المال والأشخاص (شينغن).

- **الدرجة (4):**

ومن أجل زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكّلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل، بعيدا عن المزايا الاقتصادية الناتجة عن اختلاف السياسات الاقتصادية سواء كانت مالية أو نقدية أو غيرها، فمن الضروري تنسيق السياسات ما بين الدول وصولا إلى توحيدها.

ومن ثم الانتقال إلى مرحلة أعلى تؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج وتدفقات السلع النهائية ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي من خلال اعتماد عملة موحدة، تزيل الآثار غير العادلة الناتجة عن فروق أسعار الصرف وما ارتبط بها من سياسات وآثار. و يساهم اعتماد عملة موحدة ويعزز من الآثار الإيجابية المرتجى تحقيقها على مستوى الإقليم المتكامل ومنها أهمها:

- استبعاد مخاطر أسعار الصرف في المعاملات داخل الاتحاد؛
- إلغاء تكاليف تحويل العملة في تلك المعاملات؛
- زيادة النطاق الجغرافي لشفافية الأسواق عند العمل بوحدة حسابية أو نقدية مشتركة؛
- يؤدي تجميع أسواق العملات الوطنية في سوق واحدة للعملة الموحدة إلى ارتفاع درجة السيولة في أسواق الصرف وفي أسواق مشتقات العملة، ممّا يسمح بزيادة حجم المعاملات في وقت واحد ودون التأثير على الأسعار بسبب اتساع السوق؛
- عند إقامة الاتحاد حول عملة أحد الأعضاء كعملة ارتباط (Anchor Currency) تقوم السوق المالية لهذا العضو بتغطية المخاطر التي تتصف بها أسواق دول الاتحاد؛

- تخفيض الحاجة إلى الاحتياطات النقدية الدولية نظرا لعدم وجود الحاجة إلى موارد تُخصص لمواجهة ما تتعرض له موازين المدفوعات فيما بين أعضاء الاتحاد من اختلالات؛
- تجنب انتقال رؤوس الأموال داخل الاتحاد النقدي بدافع المضاربة، فإذا تم الاستعاضة عن العملات الوطنية بعملة موحدة انتفت احتمالات نزوح رؤوس الأموال من سوق دولة عضو إلى أخرى؛
- وبالنظر إلى أنّ السياسات المالية تكو ن فاعلة في ظل نظم الصرف الثابت، فإنّ الاتحاد النقدي يزيد من فاعلية السياسات؛
- قد تساعد مؤسسات الاتحاد النقدي المساهمة بشكل فعال في مواجهة التضخم أكثر ممّا تستطيعه المؤسسات الوطنية بشكل منفرد؛ وفي حالة ارتباط دول الإقليم بعملة رئيسية، فإنّ نجاح هذه العملة في تجنب المعدلات المرتفعة للتضخم تنعكس بصورة إيجابية على باقي أعضاء الاتحاد.[1]

وارتباطا بما تم طرحه فإنّ التقدم في مسار إلغاء التمييز من خلال توحيد السياسات الاقتصادية واعتماد عملة موحدة مع عدم الالتزام باتفاق شنغن قد تم منحه درجة (4).

- **الدرجة (5):**

الصورة الأعلى للتكامل المجسدة في تحقق كل شروط المراحل المختلفة للتكامل الاقتصادي؛ تم منحها الدرجة (5).

3.1. المتغير المستقل الخاص بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

إن العلاقة التبادلية بين العولمة والتعددية والإقليمية، مرت بتغيرات عميقة في العقود الماضية، هذه التغيرات والتجاذبات بين مراكز وأقطاب الاقتصاد العالمي وبين رواد الفكر الاقتصادي وصانعي السياسة، في عمقها تنصب حول التصور المرتجى تحقيقه لمسارات التجارة العالمية بما يضمن نظرياً تحقيق أكبر قدر من الرفاهية، نتيجة الاستفادة من المنتجات الأكثر كفاءة بين دول العالم.

إن التكتلات الاقتصادية وجدت سنداً لها فيما أقرته اتفاقية "الجات" ومنظمة التجارة العالمية من العمل بمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية (Nation Most-Favored)، وإن كان بضوابط معينة. وتمت صياغة هذه الضوابط في المادة 24 من اتفاقية "الجات"، ومادة التمكين (The Enabling Clause) التي تم صياغتها في اتفاقية طوكيو 1979، بالإضافة إلى المادة الخامسة الواردة في اتفاقية الخدمات المالية (GATs).[2]

إن من الجوانب التي عنيت بالدراسة فيما تعلق بازدواجية التحرير التجاري عبر آليات منظمة التجارة العالمية وعبر التكتلات الاقتصادية، قضية تعدد الالتزامات التي تترتب على الدول جراء العمل على صعيدين:

[1]– محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 126.

[2]– عقبة عبد اللاوي، التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية، مرجع سابق، ص31.

❶ الترتيبات الإقليمية وما يترتب عنها من تحرير تختلف مجالاته ومادياته بحسب تموقع الدول في مرحلة التكامل ضمن الاتحاد الأوروبي والاتفاقيات المنظمة لها في إطاره، وما يترتب عليه من التزامات . وفي كثير من الأحيان يكون هذا التحرير أعمق ممّا يطرح في جولات مفاوضات المنظمة .؛

❷ الالتزامات التي تترتب على هذه الدول من خلال ترتيبات التحرير التجاري المتعدد الأطراف، والمشكلة هنا أنّ أي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية ووفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، يكون من حقها الاستفادة من نفس الميزات التي تمنحها الدول الأطراف في الاتحاد الأوروبي لبعضها البعض، وبالتالي فإن المزايا الممنوحة في إطار تكتل الاتحاد الأوروبي خاصة ما تعلق بتحفيز تدفقات التجارة البينية قد تتآكل نتيجة منح نفس المزايا للدول الأعضاء في منظمة التجارة وعلى وجه الخصوص الأقطاب الرأسمالية والدول المتقدمة منها.

وعليه فإنه قد تم اعتماد متغير الانضمام لمنظمة التجارة العالمية كمتغير وهمي، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة 1 في حالة الانضمام للمنظمة والعكس يأخذ 0 في حالة الدولة ليست عضوا في المنظمة.

ويوضح الجدول الموالي تاريخ انضمام دول الاتحاد الأوروبي لمنظمة التجارة العالمية.

الجدول رقم (3-4):

تاريخ انضمام دول الاتحاد الأوروبي لمنظمة التجارة العالمية

الرقم	الدولة	تاريخ الانضمام للمنظمة
.1	لكسمبورغ	01جانفي1995
.2	فيلندا	01جانفي1995
.3	ألمانيا	01جانفي1995
.4	إيرلندا	01جانفي1995
.5	مالطا	01جانفي1995
.6	البرتغال	01جانفي1995
.7	المملكة المتحدة	01جانفي1995
.8	قبرص	30جويلية1995
.9	جمهورية التشيك	01جانفي1995
.10	السويد	01جانفي1995
.11	بولندا	01جويلية1995
.12	لاتفيا	10فيفري1999
.13	كرواتيا	30نوفمبر2000
.14	رومانيا	01جانفي1995
.15	فرنسا	01جانفي1995
.16	اليونان	01جانفي1995
.17	إيطاليا	01جانفي1995
.18	هولندا	01جانفي1995
.19	جمهورية سلوفاكيا	01جانفي1995
.20	إسبانيا	01جانفي1995
.21	سلوفينيا	30جويلية1995
.22	الدنمارك	01جانفي1995
.23	هنقاريا	01جانفي1995
.24	بلغاريا	01ديسمبر1996
.25	إستونيا	13نوفمبر1999
.26	لتوانيا	31ماي2001

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على:

- UNDERSTANDING THE WTO: THE ORGANIZATION, Members and Observers, World Trade Organization (WTO), (On Line: 13-02-2021), https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm

4.1. المتغير المستقل المرتبط بالتاريخ القانوني:

يشير الأصل التاريخي لقوانين الدولة، إلى مسار التاريخ القانوني قبل انتقال بعض البلدان من النظام القانوني الاشتراكي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وهو متغير وهمي حيث يساوي واحد (1) إذا كانت البلدان تشترك في أصول قانونية مشتركة، ويساوي صفر (0) في حالة عدم اشتراكها في أصول قانونية مشتركة.

5.1. المتغير التابع المعبر عن التجارة البينية (خلق وتحويل التجارة):

يمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة في البلد الأوروبي العضو في الاتحاد والمصدرة إلى بلد ثاني شريك في الاتحاد الأوروبي؛ و تعكس الصادرات البينية التي تبين حجم التدفقات التجارية النقدية بين الدولتين (i) الى الدولة (j).

6.1. بيان متغيرات ومصادر البيانات للنماذج القياسية للآثار الساكنة:

فيما يلي جدول يوضح المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالنموذج الخاص بالآثار الساكنة؛ ثم بيان بتعريفها ورمزها الممنوح لها ضمن الدراسة التطبيقية؛ وكذا مصادر البيانات المتحصل عليها.

الجدول رقم (3-5):

بيان متغيرات ومصادر البيانات للنماذج القياسية للآثار الساكنة

المتغير	التعريف	المصدر
TRTij	**الصادرات البينية:** تمثل واردات السلع والخدمات قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى الواردة من بقية بلدان العالم. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.	*https//:comtrade.un.org/data*
gdpcap_o	**نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة المصدرة:** هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. كل ذلك مقسوما على عدد السكان والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.	*http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/download.asp?id=8*
gdpcap_d	**نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي للدولة المستوردة:** هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. كل ذلك مقسوما على عدد السكان والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.	*http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/download.asp?id=8*
distwces	**المسافة المرجحة بالسكان:** بين المدن الأكثر كثافة سكانية، مقاسة بالكيلومتر، محسوبة باستخدام صيغة Head and Mayer 2010.	*http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/download.asp?id=8*
legal_new_o	**الأصل التاريخي لقوانين الدولة بعد عام 1991:** بعد الانتقال من جانب واحد. يشير الأصل التاريخي لقوانين الدولة، قبل انتقال بعض البلدان من النظام القانوني الاشتراكي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. تأخذ قيم إما fr (الفرنسية) ، ge (الألمانية) ، sc (الاسكندنافية) ، so (الاشتراكية) ، uk (الإنجليزية)	*http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/download.asp?id=8*
WTO_o	**الانضمام لمنظمة التجارة العالمية** : وهو متغير وهمي يمثل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ويأخذ قيمة 1 والعكس يأخذ 0 للدول المصدرة.	*http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/download.asp?id=8*
INTEG	مراحل التكامل الاقتصادي: ومتغير وهمي يأخذ قيما من 0 إلى 5 بحسب التقدم في مراحل التكامل الاقتصادي لكل دولة ضمن دول الاتحاد الأوروبي، وتمثل مرحلة اعتماد العملة الموحدة اليورو والامضاء على اتفاق شينغن أعلى درجة 5.	من إعداد الطالبة ارتكازا على حالة كل دولة في الاتحاد الأوروبي

المصدر: من إعداد الطالبة؛ وفق المصادر ومعلومات المواقع المبينة أعلاه.

2. المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالنماذج القياسية الخاصة بالآثار الديناميكية:

لتحليل أعمق لظاهرة التكامل الاقتصادي والآثار الناتجة عنها، فمن المهم أخذ الأبعاد الزمنية للتكامل في الاعتبار، لأنّ المرونة طويلة المدى قد تختلف عن المرونة قصيرة الأجل. لأن تحقيق أكبر من الكفاءة يحتاج إلى بعض الوقت الأمر الذي يستدعي دراسة البعد الزمني اللازم لدراسة الآثار الإيجابية والسلبية على مدار فترة زمنية كافية لظهور الآثار.

ومن المناسب الإشارة إلى أن نتائج مناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية في ظل الفروض "الاستاتيكية" (الساكنة) لن يكون كاملاً بسبب التأثير الديناميكي المستمر للتكامل على التنمية الاقتصادية.

فقد يؤدي إنشاء الاتحاد الجمركي أو الأشكال المتقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي، مع الوقت، إلى تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي للدولة العضو، ويشار لهذه التأثيرات بالآثار الديناميكية للاتحاد الجمركي. فبانخفاض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء يتوجب على الصناعات المحمية من المنافسة الأجنبية في السابق أن توائم نفسها في بيئة تنافسية جديدة.

كما يؤدي كذلك (الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة) إلى اتساع حجم السوق أمام المؤسسات العاملة داخل الاتحاد. ونتيجة لذلك تستطيع هذه المؤسسات زيادة مستوى إنتاجها وتحقيق ما يسمى بوفورات الحجم.

وهناك عوامل أخرى قد تنعش الإنفاق الاستثماري أيضا داخل الاتحاد، إذ تقترن زيادة الكفاءة الإنتاجية بزيادة في الأرباح (نتيجة لانخفاض تكاليف الإنتاج مثلاً)؛ ممّا يوفر للمؤسسة أرصدة أكثر للاستثمار في السلع الرأسمالية. وقد يؤدي نمو حجم السوق إلى توليد توقعات بزيادة الأرباح في المستقبل مما ينعش الإنفاق الاستثماري.[1]

وتؤدي جميع الآثار الديناميكية إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للدول الأعضاء، إما عن طريق تحسين توزيع موارد الإنتاج، أو تبني سبل إنتاج أفضل أو تأثير هذه الأحداث في الأجل الطويل على إمكانيات زيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء، وبذلك تزداد احتمالات تحسن الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول.

وفي الواقع أن الكثير من الاقتصاديين والباحثين في هذا الشأن يعتقدون أنّ فوائد الاتحاد الجمركي تأتي نتيجة لآثار الديناميكية في الأجل الطويل.

وعلى ذلك فإن الآثار الديناميكية للتكامل التي ستعنى بالدراسة في هذا الجزء من الأطروحة ستتمحور حول الأثر على نمو الناتج المحلي كمعبر عن التوسع في الإنتاج واقتصاديات الحجم، والأثر على الاستثمار كمعبر عن التخصيص الأمثل للموارد والتخصص في الإنتاج.

وفي الأخير سيتم قياس الآثار الطويلة الأمد التي يحدثها التكامل الاقتصادي المجسد في مراحل وأشكال مختلفة ضمن الاتحاد الأوروبي على الرفاهية تحديدا على التنمية البشرية.

وفيما يلي توصيف للمتغيرات التابعة والمستقلة لهذا الجزء من الدراسة.

[1]– جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، تعريب طه عبد الله منصور، مُحَمَّد عبد الصبور مُحَمَّد علي، دار المريخ للنشر، الرياض،1987، ص ص 578– 580.

1.2. متغيرات الآثار الديناميكة:

حاولنا أن تشمل التغيرات الديناميكية للتكامل المؤشرات الاقتصادية والهيكلية والاجتماعية، وذلك لكي تعطي المؤشرات المدروسة صورة أدق على حال التنمية الاقتصادية وتفاديا لكثير من الانتقادات التي وجهت لمجموعة من المؤشرات منفردة كمؤشر الناتج الإجمالي أو معدلات نموه. ومن هذه المؤشرات ما يلي:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛
- الاستثمار المحلي (تراكم رأس المال الثابت)؛
- التنمية البشرية.

2.2. متغير مراحل التكامل الاقتصادي:

وهو متغير وهمي يأخذ قيما مختلفة من 0 إلى 5 بحسب التقدم في مراحل التكامل الاقتصادي لكل دولة ضمن دول الاتحاد الأوروبي، وتمثل مرحلة اعتماد العملة الموحدة اليورو والإمضاء على اتفاق شينغن أعلى درجة 5.

3.2. متغير مستقلة مفسرة مكملة:

وقد تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات كما يلي:

- الإنفاق الحكومي؛
- الانفتاح الاقتصادي؛
- البطالة؛
- نمو الصادرات؛
- التضخم.

واعتمدنا في جمع المعطيات على قواعد المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومركز أبحاث The Heritage Foundation. وفيما يلي جدول يوضح متغيرات النماذج القياسية للآثار الديناميكية للاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (3-6):

متغيرات النماذج القياسية للآثار الديناميكية للاتحاد الأوروبي

المتغير	التعريف	المصدر
GDPgr	**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** هو عبارة عن التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية نسبة إلى السنة السابقة، ويمثل الناتج الحقيقي الإجمالي المرتكز عليه في حساب النمو الاقتصادي إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.	http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.MKTP.=CD&country
GFCF	**تراكم رأس المال الثابت:** ويصطلح عليه أيضا بالاستثمار المحلي؛ يتكون تكوين رأس المال الإجمالي (الاستثمار المحلي الإجمالي سابقًا) من مصروفات إضافية على الأصول الثابتة للاقتصاد بالإضافة إلى صافي	World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.

	التغيرات في مستوى المخزونات .البيانات ثابتة 2010 دولار أمريكي.	
HDI	**مؤشر التنمية البشرية (*Human Development Index*):** وهو مؤشر اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990 ، وهو يقيس ثلاث جوانب باستخدام ثلاث مؤشرات فرعية، و قد تم تعديله سنة 2010، حيث تضمن تقرير التنمية البشرية كيفية حساب دليل التنمية البشرية HDI بأبعاده الثلاث: « حياة مديدة وصحية » « اكتساب المعرفة» « مستوى معيشة لائق» . ويتراوح المؤشر بين 0-1، وكلما اقتربت قيمة المؤشر إلى الواحد عبر ذلك على مستوى رفاهية عال.	http://hdr.undp.org/en/indicaTOrs/137506#
INTEG	**مراحل التكامل الاقتصادي**: ومتغير وهمي يأخذ قيما من 0 إلى 5 بحسب التقدم في مراحل التكامل الاقتصادي لكل دولة ضمن دول الاتحاد الأوروبي، وتمثل مرحلة اعتماد العملة الموحدة اليورو والإمضاء على اتفاق شينغن أعلى درجة 5.	من إعداد الطالبة ارتكازا على حالة كل دولة في الاتحاد الأوروبي
GFCE	**الإنفاق الحكومي**: ويتألف من النفقات، بما في ذلك النفقات التي تتحملها الحكومة العامة على كل من السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية وخدمات الاستهلاك الجماعي.	http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=95
ECOP	**الحرية الاقتصادية**: تقاس بناء على 12 عاملاً من العوامل الكمية والنوعية، مجمعة في أربع فئات أو أعمدة عريضة للحرية الاقتصادية: – سيادة القانون (حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية)؛ – حجم الحكومة (الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالية)؛ – الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية)؛ – الأسواق المفتوحة (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية). يتم تصنيف كل واحدة من الحريات الاقتصادية الاثني عشرة ضمن هذه الفئات على مقياس من: 0 إلى: 100. يتم الحصول على الدرجة الإجمالية للبلد من خلال حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الاثني عشرة، مع إعطاء وزن متساو لكل منها.	https://www.heritage.org/index/visualize
UMP	**البطالة**: تشير البطالة إلي نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل؛ ولكنهم متاحون للعمل ويبحثون عن الوظائف. ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعاً للبلد.	*https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS*
EXPS	**صادرات السلع والخدمات**: تمثل قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقية بلدان العالم. وتشمل قيمة السلع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم الرخص، وغيرها من الخدمات: مثل الاتصالات، والإنشاءات، والخدمات المالية، والمعلوماتية، والأعمال والخدمات الشخصية والحكومية. ولا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية.	*https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS*
INF	**التضخم**: يشير التضخم كما يقيسه معدل النمو السنوي لمعامل التكميش الضمني لإجمالي الناتج المحلي إلى معدل تغير الأسعار في الاقتصاد ككل. ومعامل التكميش الضمني لإجمالي الناتج المحلي هو نسبة هذا الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية إلى الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.	*https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG*

المصدر: من إعداد الطالبة؛ وفق المصادر ومعلومات المواقع المبينة أعلاه.

ثالثا– الاختبارات والأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات:

1. البرامج الإحصائية:

تم الاعتماد على برنامج: (Stata17)[1]، لدراسة استقراريه المتغيرات باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل، اختبارات التكامل المشترك، ولتقدير نموذج الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي عبر نماذج الجاذبية تم استخدام طريقة مقدر: "شبه الإمكان الأعظم بواسون (PPMLHDFE)[2] "، أما النماذج المرتبطة بالآثار الديناميكية للتكامل فقد تم تقديرها باستخدام طريقة: "مقدرات طريقة العزوم المعممة (GMM)[3]".

2. الاختبارات والأدوات الإحصائية والطرق:

1.2. نموذج الجاذبية:

ينظر الآن إلى نموذج الجاذبية على أنّه محور نظرية التجارة، ولا سيما من حيث التنبؤ بأثر التغيرات في السياسة التجارية على تكاليف التجارة. وهذا النموذج يتسم بالمرونة في أن "المسافة" بين البلدان يمكن أن تشمل مجموعة من المتغيرات ذات الصلة، بما في ذلك الاختلافات الثقافية والسياسية بين الدول التجارية، وقد اعتمدنا نموذج الجاذبية لفك الارتباط بين: تأثير قوة خلق التجارة وتحويل التجارة؛ ولتقدير وقياس آثار صافي خلق التجارة للتدفقات التجارية بين الدول محل الدراسة. حيث يقدر نموذج الجاذبية نمط التجارة الدولية. في حين يتكون النموذج الأساسي من العوامل التي لها علاقة أكبر بالجغرافيا والفضاء، وقد طُبق لأول مرة في عام 1962 من قبل "جان تينبرغن Jean Tenbergen"، الذي اقترح أن حجم التدفقات التجارية الثنائية بين أي بلدين يمكن تقريبه من خلال استخدام "معادلة الجاذبية" المستمدة من نظرية نيوتن للجاذبي.

فبينما تجتذب الكواكب بعضها البعض بما يتناسب مع أحجامها وقربها، فإن البلدان تتجاذب بنفس الطريقة، ويتم تحديد الحجم النسبي حسب الناتج المحلي الإجمالي الحالي، ويتم تحديد القرب الاقتصادي من خلال تكاليف التجارة، ويشير نموذج الجاذبية إلى أن الحجم الاقتصادي النسبي يجذب البلدان إلى التجارة فيما بينها بينما تؤدي المسافات الأكبر إلى إضعاف الجاذبية.

ووفقا لمفهوم الجاذبية فإن التجارة الثنائية بين إقليمين تعتمد على دخلهما:، (GNP, GDP) وتعتمد على المسافة بينهما بصورة عكسية، حيث أوضح لينمان (Linneman) أنّه يجب أن نراعي الاعتبارات النظرية لنموذج الجاذبية للتجارة وهي ما يلي:[4]

---

[1]– Stata (Stata is statistical software for data science): هو برنامج إحصائي لعلوم البيانات؛ ويوفر (Stata)كل ما تحتاجه لعلوم البيانات – معالجة البيانات، والتصور، والإحصاءات، والتقارير القابلة للتكرار، للاستزادة ينظر: (على الخط: 2020/03/01)، https://www.stata.com/disciplines/

[2]– طريقة مقدر: "شبه الإمكان الأعظم بواسون: (PPMLHDFE) : Poisson pseudo-likelihood regression with multiple levels of fixed effects؛ وهي عبارة عن حزمة Stata تنفذ انحدارات احتمال الحد الأقصى الزائف لبواسون (PPML)، (The Poisson Pseudo-Maximum Likelihood Estimator)، مع تأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات. للاستزادة ينظر: (على الخط: 2020/03/13)، http://scorreia.com/software/ppmlhdfe/

[3]– مقدرات طريقة العزوم المعممة: أو تسمى الطريقة المعممة للحظات (GMM):Applications of Generalized Method of Moments Estimation ، للاستزادة ينظر:

- Alastair R. Hall, Generalized Method of Moments, Oxford University Press, Library of Congress cataloging and application location data, britain. 2005.

[4]– مُحَمَّد لحسن علاوي، تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية، Gravity Model، مرجع سابق، ص 11.

- العرض الكلي المحتمل (صادرات) الدولة من السوق العالمي.
- الطلب الكلي المحتمل (واردات) الدولة من السوق العالمي.
- العوامل التي تخلق مقاومة للتجارة والعوامل المؤثرة في درجة تركز التجارة.

وتعددت الدراسات القائمة على مفهوم الجاذبية المتضمن كل العوامل المؤثرة على حجم التدفقات التجارية مثل:[1]

- خلق التجارة فيما بين الدول الأعضاء وتحويل التجارة حيث أكدّت الدراسات أن الزيادة في حجم التدفقات التجارية نتيجة المناطق الحرة أكبر مما يستطيع أن يحققه اقتصاد كل الدولة منفردا.
- التدفقات التجارية فيما بين التكتلات مع إضافة متغيرات لتعبر عن قيمة التعريفة وتكاليف النقل.
- قواعد المنشأ مع ضرورة أخذها بعين الاعتبار كمتغير يلي المسافة وحجم الدولة من حيث الأهمية.
- معدلات الصرف والعوامل السياسية وأثر ذلك على التدفقات التجارة بين الدول.

كما يعتمد نموذج الجاذبية في تحديده على مجموعة من الأطر النظرية أهمها:[2]

- الإطار المستمد من الطبيعة؛
- الإطار المبني على النموذج الاحتمالي؛
- الإطار المبني على النظام الخطي للإنفاق؛
- الإطار المستمد من نموذج (هكشر –أولين).

ويعدّ نموذج الجاذبية من الأدوات الشائعة الاستخدام في الدراسات التجريبية لمعالجة الموضوعات المرتبطة بالتجارة الدولية، ويمكن أن نشير إلى أنه من بين استخدامات تطبيق النموذج نجد:[3]

❶ التكلفة عند الحدود: في ظل وجود تسهيلات للحدود المشتركة للتجارة الثنائية بين الدولتين: فإن نفس الحدود يمكن أن تكون عائقا للتجارة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة دون تغيير فإن التجارة البينية للإقليم يجب أن تنمو بمعدل أسرع من التجارة ما بين الأقاليم في: (j و i) وهو ما يعرف بأثر الحدود.

❷ تفسير أنماط التجارة :يمكن تفسير أنماط التجارة باستخدام معادلة الجاذبية وكذلك التجارة الكلية والتجارة الثنائية فيما بين الصناعات، حيث تم وضع مؤشرات لها على مستوى الصناعة وهذه المؤشرات ـ كلية أو بمتوسط مرجح ـ تم تفسيرها باستخدام معادلة الجاذبية وكذلك نوع التجارة كطريقة بديلة لتحليل التجارة داخل الصناعات "Intra-Industrial Trade".

واستنادا إلى الأدبيات النظرية، فان نموذج الجاذبية يعتمد على الفرضيات التالية:[4]

---

[1]-Kandogam Y, "Consisten Estimates of Regional Blaocs, Trade Eects Review of International Economics, 2008, p 301.

[3]-R.C. Feenstra; Markusen J.A. and Rose A.K, Using the Gravity Equation to differentiate .Amony Alternative Theories of Trade, NEBR Working Paper n:° 6804, 2004, p:22.2

[3]– محمد لحسن علاوي، تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية، Gravity Model، مرجع سابق ، ص13.

[4]- Dinh, T.T.B., Nguyen, V. D & Hoang, M. C. (2014). Applying gravity model to analyze trade activities of Vietnam, Journal of International Economics and Management, (69) 2014, p05, (On Line: 26-02-2021) www.freit.org/WorkingPapers/Papers/TradePatterns/FREIT639.pdf

الفرضية 1: هناك تأثير إيجابي للحجم الاقتصادي وحجم السوق على التجارة الثنائية.

الفرضية 2: هناك أثر سلبي للمسافة الجغرافية على التجارة الثنائية.

الفرضية 3: هناك علاقة إيجابية بين انخفاض قيمة العملة والقيمة التجارية الإجمالية.

2.2. مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون "PPML" وملائمته لنماذج الجاذبية:

يحتوي مقدر بواسون (The Poisson Pseudo-Maximum Likelihood Estimator) على عدد من الخصائص الإضافية المرغوبة في نماذج الجاذبية وهي:

① هو متسق في وجود التأثيرات الثابتة، والتي يمكن إدخالها كمتغيرات وهمية كما في طريقة المربعات الصغرى: (OLS).

② مقدر بواسون يشمل بشكل طبيعي الملاحظات التي تبلغ قيمة التجارة فيها صفرا.

③ تفسير معاملات نموذج بواسون واضح، ويتبع نفس النمط تماما كما في نموذج **OLS**.

2.2. طريقة تقدير مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون(PPMLHDFE):

سوف نقوم بتقدير(PPML)بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات، كما وضحها: " Correia, Guimarães, Zylkin (2019)"[1]، و يعتبر المقدّر المستخدم قويا من الجانب الإحصائي وقضايا التقارب، وذلك بسبب الإجراءات التي تم تطويرها من خلال: "Correia, Guimarães, Zylkin (2019)" [2] .

3.2. اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل (PANEL):

في الخطوة الأولى من التحليل، نقوم بفحص خصائص جذر الوحدة في البيانات من خلال اختبارات جذر وحدة بيانات البانل. وقد ظهر عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل: (panel unit root tests)، ومن أكثرها استخداماً هي:

- Levin, Lin and Chu test: 2002 - LLC;
- Harris-Tzavalis(1999) ;
- Breitung test: 2000 ;
- Im, Pesaran and Shin test: 2003 - IPS;
- Fisher-type tests using ADF and PP tests-Maddal and Wu:1999 and Choi: 2001 tests;
- Hadri test: 2000.

وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية (time series unit root tests)، نظرا لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معاً، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية. (Dimitrios, 2007, P366)[3]

[1] -Sergio Correia, Paulo Guimara˜es, and Tom Zylkin ."ppmlhdfe: Fast Poisson Estimation with High-Dimensional Fixed Effects" arXiv:1903.01690v2, Cornell University, March 28, 2019.

[2] -Sergio Correia, Paulo Guimara˜es, and Tom Zylkin ." Verifying the existence of maximum likelihood estimates for generalized linear models" arXiv:1903.01633v4, Cornell University, April 22, 2019.

[3] – Dimitrios A. and Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A modern approach, revised ed, Palgrave Macmillan, 2007.

يأخذ كل من اختبارات ((Levin, Lin and Chu test: 2002 - LLC و HT (Harris-Tzavalis (1999) نهج الملاءمة الأولى لنموذج الانحدار ثم تعديل معامل الانحدار الذاتي أو إحصائه: t للتعويض عن التحيز الناجم عن وجود ارتداد ديناميكي وتأثيرات ثابتة في النموذج. كما يأخذ اختبار Breitung (2000 ؛ Breitung and Das 2005) أسلوبا مختلفا؛ بحيث يعدل البيانات قبل ملاءمة نموذج الانحدار حتى لا تكون هناك حاجة إلى تعديلات التحيز، تظهر محاكاة مونت كارلو بواسطة "Breitung" (2000) أن الإحصائيات المصححة للانحياز تعاني من انخفاض في القوة، لا سيما ضد الفرضيات البديلة ذات المعلمات الانحدار الذاتي بالقرب من الواحد، وعندما يتم تضمين التأثيرات الخاصة بالبانل. في المقابل، تظهر إحصائية اختبار "Breitung " (2000) قوة أعلى بكثير في هذه الحالات.

علاوة على ذلك، يتمتع اختبار "Breitung" بقوة جيدة حتى مع مجموعات البيانات الصغيرة: (N = 25، T =25)، على الرغم من أن قوة الاختبار تتدهور عندما يكون T ثابتا و N تزداد. ويفترض اختبار " Breitung" أن حد الخطأ غير مرتبط عبر كل من i و t. كما أضاف "Breitung and Das (2005)" اختيار"Robust " والذي يعتبر قويا للارتباط المقطعي.[1]

4.2. اختبار التكامل المشترك:

على غرار اختبارات جذر وحدة لبيانات البانل، استندت الدراسة إلى اختبارات التكامل المشترك، ويوجد اختباران شائعان للتكامل المشترك اللذان اقترحهما كلا من: (Pedroni, 1999)، (Pedroni, 2004) و (Kao, 1999).

5.2. طريقة العزوم المعممة:

تم استخدام مقدرات طريقة العزوم المعممة "generalized method of moments (GMM)" لنماذج بيانات البانل الديناميكية الخطية. ويمكن تقدير النموذج باستخدام مقدر GMM المكون من خطوة واحدة أو خطوتين (One-step or Two-step). يستخدم المقدّر المكون من خطوتين مصفوفة ترجيح أمثل يتم تقديرها بناء على القيم المتبقية من خطوة واحدة.

ويعد تقدير نماذج بيانات اللوحة البانل الخطية مع عدم التجانس غير الملحوظ الخاص بالوحدة مهمة صعبة عندما يكون البعد الزمني قصيرا. يفرض تحديد معاملات الانحدار الثابت للوقت تعقيدات إضافية ويتطلب مزيدا من الافتراضات حول تعامد الانحدار والتأثيرات الخاصة بالوحدة غير المرصودة. تشير افتراضات التعامد هذه إلى شروط عزم إضافية يمكن استخدامها لتشكيل مقدر GMM الذي يقدر جميع المعلمات في وقت واحد.[2]

[1]- StataCorp. Stata STATA LONGITUDINAL-DATA/PANEL-DATA REFERENCE MANUAL: Release 16. Statistical Software. College Station, TX: StataCorp LLC, 2019.

[2]- Sebastian Kripfganz and Claudia Schwarz. Estimation of linear dynamic panel data models with time-invariant regressors, ECB Working Paper 1838, , European Central Bank, August 2015.

تحظى مقدرات البانل الديناميكية Arellano-Bond (1991)[1] و Blundell- / Arellano-Bover (1995)[2] Bond (1998)[3] بشعبية متزايدة. كلاهما عبارة عن تقديرات عامة مصممة للحالات ذات:

- بانل "T صغيرة وN كبيرة "، مما يعني فترات زمنية قليلة والعديد من المقاطع؛
- علاقة دالية خطية؛
- متغير واحد على الجانب الأيسر يكون ديناميكيا، يعتمد على ما تم تحقيقه في الماضي؛
- متغيرات مستقلة ليست تماما خارجية، بمعنى أنها مرتبطة بماضي وربما حاضر تحقيق الخطأ؛
- التأثيرات الفردية الثابتة؛
- عدم التجانس والارتباط الذاتي داخل المقاطع، ولكن ليس عبرهم.

يبدأ تقدير (Arellano Bond) بتحويل جميع الانحدارات، عادةً عن طريق الفروق، ويستخدم طريقة العزوم المعممة (Hansen 1982)، ويسمى أيضا "Difference GMM": تحويل الانحرافات المتعامدة الأمامية، التي اقترحها "Arellano and Bover (1995)"؛ ويتم إجراؤها أحيانًا بدلاً من الفروق، ومقدر The Arellano-Bover/Blundell-Bond يعزز Arellano-Bond من خلال وضع افتراض إضافي، حيث أن الفروق الأولى في المتغيرات الأداتية غير مرتبطة بالتأثيرات الثابتة. هذا يسمح بإدخال المزيد من الأدوات، ويمكن أن يحسن الكفاءة بشكل كبير. يبني نظاما من معادلتين – المعادلة الأصلية وكذلك المعادلة المحولة – ويعرف باسم " System GMM"؛ وتتمثل الميزة الرئيسية للنهج المكون من خطوتين (Two-Step) في عدم تباين تقديرات المرحلة الأولى للمواصفات الخاطئة فيما يتعلق بافتراضات النموذج بشأن الارتباط بين الانحدار غير المتغير للوقت والتأثيرات الخاصة بالوحدة غير المرصودة. ويظهر أن تقدير GMM على مرحلتين متكافئ (مقاربا).[4]

[1]- Arellano, M., and S. R. Bond, Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations. Review of Economic Studies 58, 1991, 277-297.

[2]- Arellano, M., and O. Bover, Another look at the instrumental variable estimation of error-components models. Journal of Econometrics 68, 1995, PP 29-51.

[3] - Blundell, R., and S. R. Bond. Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models. Journal of Econometrics 87, 1998, PP 115-143.

4. David Roodman, How to Do xtabond2: An Introduction to "Difference" and "System" GMM in Stata, Working Paper Number 103, The Center for Global Development, December 2006.

المبحث الثاني:
تقدير النماذج ومناقشة وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية

نحاول في هذا الجزء من الدراسة تقدير أثر الأثر الصافي لخلق التجارة للدول محل الدراسة، من أجل تحديد الآثار الساكنة لقيام التكامل الاقتصادي، ومن ثم نقيس أثر خلق التجارة أو تحويل التجارة على مؤشرات التنمية الاقتصادية المختلفة لكل دولة، من أجل تحديد الآثار الديناميكية لقيام التكامل الاقتصادي؛ وقد اعتمدنا في الأثر الحاصل على نمو الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار المحلي والتنمية البشرية. وبعد ذلك سنقوم باستخلاص النتائج ومناقشتها إيجاد التحليل الاقتصادي لها.

أولا– تقدير وتحليل النتائج المرتبطة بالآثار الساكنة للاتحاد الأوروبي:

ترتكز نظرية "فينر" في عمقها على الأثر الإيجابي للتكامل الناتج عن عملية خلق التجارة، وفي المقابل الأثر السلبي الناتج عن تحويل التجارة، وفي المحصلة يقيم «القانون الفينري» مقابلة بين «القوة الإنشائية للاتحاد الجمركي»، و«القوة التحويلية لهذا الاتحاد».

ولتقدير الأثر المرتبط بتدفقات التجارة الخارجية للدول محل الدراسة، يجدر التأشير أن أغلب الدراسات التي اطلعنا عليها وتناولت هذا الموضوع قد ركّزت على دراسة الأثر على الصادرات الكلية؛ أو حجم التجارة المتمثل في مجموع الصادرات والواردات، من خلال استخدام نموذج الجاذبية المفسر لتدفقات التجارة الدولية. وفي حالة الاتحاد الأوروبي سنعتمد على التدفقات البينية لصادرات جميع دول الاتحاد الأوروبي ، حيث تُمثل صادرات دولة واردات دولة أخرى، وذلك اعتمادا على الفروض الآتية:

- تَساوي أسعار عناصر الإنتاج في دول الاتحاد الأوروبي؛
- سيادة المنافسة التامة؛
- اختفاء عنصر تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج؛
- تشابه أنماط الطلب ضمن دول الاتحاد الأوروبي؛
- تقارب مستويات الأداء اللوجستي، والبنى التحتية في دول الاتحاد؛
- تشابه دوال الإنتاج ضمن دول الاتحاد الأوروبي.

وفي ظل الفروض مجتمعة، يأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$\mathrm{trt_{ij}} = \mathrm{f}\left(\mathrm{Lgdpcap_o}, \mathrm{gdpcap_d}, \mathrm{LDist_{ij}}, \mathrm{INTEG}, \mathrm{legal_{new_o}}, \mathrm{WTO_o}\right)$$

والنموذج المشار إليه في صيغته الاحتمالية يكتب على الشكل الآتي:

$$\mathrm{Ltrt_{ij}} = \beta_0 + \beta_1 \mathrm{Lgdpcap_o} + \beta_2 \mathrm{gdpcap_d} + \beta_3 \mathrm{LDist_{ij}} + \beta_4 \mathrm{INTEG} + \beta_5 \mathrm{legal_new_o} + \beta_6 \mathrm{WTO_o} + \varepsilon_{ij}$$

ويوضح الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج الجاذبية "شبه الإمكان الأعظم بواسون PPML"، حيث يحتوي مقدر "بواسون" على عدد من الخصائص الإضافية المرغوبة في نماذج الجاذبية:

- متسق في وجود التأثيرات الثابتة، والتي يمكن إدخالها كمتغيرات وهمية كما في OLS؛
- مقدر "بواسون" يشمل بشكل طبيعي الملاحظات التي تبلغ قيمة التجارة فيها صفرا؛
- تفسير معاملات نموذج "بواسون" واضح، ويتبع نفس النمط تماما كما في نموذج OLS.

الجدول رقم (3-7):

تقدير نموذج الجاذبية "شبه الإمكان الأعظم بواسون PPML"

```
Number of parameters: 62
Number of observations: 22319
Pseudo log-likelihood: -8472595.9
R-squared: .92032423
Option strict is: on
                                        (Std. err. adjusted for 404 clusters in distwces)
```

TRD	Coefficient	Robust std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
Lgdpcap_o	.6185045	.042352	14.60	0.000	.5354962	.7015129
Lgdpcap_d	.6643576	.0427765	15.53	0.000	.5805171	.7481981
Ldistwces	-.5059083	.1737082	-2.91	0.004	-.8463702	-.1654464
INTEG	.146225	.0255567	5.72	0.000	.0961349	.1963151
gatt_o	.9917887	.1659029	5.98	0.000	.6666249	1.316952
contig	.2998542	.1116058	2.69	0.007	.0811108	.5185975
comleg_pretrans	.5008036	.1232995	4.06	0.000	.2591409	.7424662
exp_dum_1	3.53509	.2919806	12.11	0.000	2.962818	4.107361
exp_dum_2	3.24158	.1059423	30.60	0.000	3.033937	3.449223
exp_dum_3	3.693545	.2577879	14.33	0.000	3.18829	4.1988
exp_dum_4	2.563797	.2691218	9.53	0.000	2.036328	3.091266
exp_dum_5	.3199527	.3539921	0.90	0.366	-.3738589	1.013764
exp_dum_6	3.629785	.1451239	25.01	0.000	3.345348	3.914223
exp_dum_7	2.380574	.1734158	13.73	0.000	2.040686	2.720463
exp_dum_8	2.340154	.3842502	6.09	0.000	1.587037	3.09327
exp_dum_9	2.367605	.1772681	13.36	0.000	2.020166	2.715044
exp_dum_10	3.891566	.1218091	31.95	0.000	3.652824	4.130307
exp_dum_11	5.011032	.1267877	39.52	0.000	4.762533	5.259532
exp_dum_12	1.618712	.2506062	6.46	0.000	1.127533	2.109891
exp_dum_13	3.569812	.1827078	19.54	0.000	3.211712	3.927913
exp_dum_14	2.622625	.2310266	11.35	0.000	2.169822	3.075429
exp_dum_15	3.972485	.1408988	28.19	0.000	3.696328	4.248641
exp_dum_16	2.394106	.3360699	7.12	0.000	1.735421	3.052791
exp_dum_17	2.841689	.2853426	9.96	0.000	2.282428	3.400951
exp_dum_19	-.2492778	.2063557	-1.21	0.227	-.6537276	.1551719
exp_dum_20	3.725202	.0788883	47.22	0.000	3.570584	3.87982
exp_dum_21	4.129919	.156884	26.32	0.000	3.822432	4.437406
exp_dum_22	2.480214	.2269327	10.93	0.000	2.035435	2.924994
exp_dum_23	3.491229	.2300576	15.18	0.000	3.040324	3.942133
exp_dum_24	2.808888	.1779312	15.79	0.000	2.460149	3.157627
exp_dum_25	1.709519	.1597342	10.70	0.000	1.396445	2.022592
exp_dum_26	3.748568	.1958236	19.14	0.000	3.36476	4.132375
exp_dum_27	3.181245	.1814791	17.53	0.000	2.825553	3.536938
exp_dum_28	4.328235	.1647351	26.27	0.000	4.00536	4.65111
imp_dum_1	4.513314	.6748969	6.69	0.000	3.190541	5.836088
imp_dum_2	3.124407	.3119775	10.01	0.000	2.512942	3.735872
imp_dum_3	2.458762	.3492319	7.04	0.000	1.77428	3.143244
imp_dum_4	1.775297	.3550689	5.00	0.000	1.079374	2.471219
imp_dum_5	.9530869	.4876707	1.95	0.051	-.0027302	1.908904
imp_dum_6	3.058766	.3164911	9.66	0.000	2.438455	3.679077
imp_dum_7	2.044456	.3226605	6.34	0.000	1.412053	2.676859
imp_dum_8	1.498994	.4039004	3.71	0.000	.7073633	2.290624
imp_dum_9	2.330438	.3428879	6.80	0.000	1.65839	3.002486
imp_dum_10	4.020713	.309121	13.01	0.000	3.414847	4.626579
imp_dum_11	4.852888	.3089003	15.71	0.000	4.247455	5.458322
imp_dum_12	2.490992	.3547493	7.02	0.000	1.795696	3.186288
imp_dum_13	3.189286	.3320575	9.60	0.000	2.538466	3.840107
imp_dum_14	2.067103	.4057034	5.10	0.000	1.271939	2.862267
imp_dum_15	3.911392	.3253079	12.02	0.000	3.2738	4.548983
imp_dum_16	1.510881	.3966632	3.81	0.000	.733436	2.288327
imp_dum_17	1.854967	.3411489	5.44	0.000	1.186328	2.523607
imp_dum_19	.2070516	.4155742	0.50	0.618	-.6074588	1.021562
imp_dum_20	3.154349	.3061699	10.30	0.000	2.554267	3.754431
imp_dum_21	3.82012	.3139708	12.17	0.000	3.204748	4.435491
imp_dum_22	2.883447	.4202906	6.86	0.000	2.059692	3.707201
imp_dum_23	3.36391	.339605	9.91	0.000	2.698296	4.029524
imp_dum_24	2.518332	.3605343	6.99	0.000	1.811698	3.224966
imp_dum_25	1.503192	.3191824	4.71	0.000	.8776056	2.128777
imp_dum_26	3.878986	.3407737	11.38	0.000	3.211082	4.54689
imp_dum_27	2.829689	.3136445	9.02	0.000	2.214957	3.444421
imp_dum_28	4.110474	.303166	13.56	0.000	3.516279	4.704668
_cons	-.8248696	1.185952	-0.70	0.487	-3.149292	1.499553

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 17

من خلال مخرجات التقدير نسجل أن المتغيرات المستقلة المفسرة للظاهرة ذات تأثير دال احصائيا كما أنها تتوافق مع النظرية الاقتصادية؛ وقبل تحليل المخرجات، فإنه سوف يتم اعادة تقدير النموذج وفقا لمقاربة PPML

بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات، كما وضحها Correia, Guimarães, Zylkin (2019a)[1]، ويعتبر المقدّر المستخدم قويا من الجانب الإحصائي وقضايا التقارب، وذلك بسبب الإجراءات التي تم تطويرها من خلال: "Correia, Guimarães, Zylkin (2019b)".[2]

ويوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج الجاذبية "شبه الإمكان الأعظم بواسون" بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات PPMLHDFE

الجدول رقم (3-8):

تقدير نموذج الجاذبية "شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE"

HDFE PPML regression — No. of obs = 22,680
Absorbing 2 HDFE groups — Residual df = 22,618
Wald chi2(7) = 9255.45
Deviance = 16920739.84 — Prob > chi2 = 0.0000
Log pseudolikelihood = -8541046.526 — Pseudo R2 = 0.9342

TRD	Coefficient	Robust std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
Lgdpcap_o	.6192566	.0380125	16.29	0.000	.5447534	.6937597
Lgdpcap_d	.6655291	.0340138	19.57	0.000	.5988632	.732195
Ldistwces	-.5058572	.0338708	-14.93	0.000	-.5722428	-.4394716
INTEG	.1487778	.0108661	13.69	0.000	.1274807	.1700749
gatt_o	.9823425	.4067196	2.42	0.016	.1851867	1.779498
contig	.2997589	.0219551	13.65	0.000	.2567277	.34279
comleg_pretrans	.5007411	.023938	20.92	0.000	.4538234	.5476588
_cons	6.804616	.4736781	14.37	0.000	5.876224	7.733008

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 16

بمقارنة نتائج نموذج PPML مع نتائج نموذج PPMLHDFE نلاحظ أن القوة التفسيرية لنموذج PPMLHDFE كانت أكبر من القوة التفسيرية لنموذج PPML حيث انتقلت من حوالي 92 % إلى أكثر من 93.42 % ، وهذا رغم أن نموذج PPMLHDFE لا يتضمن متغيرات وهمية لجميع وحدات البيانات المقطعية (28مصدرين و28 مستوردين) كما هو الحال في نموذج PPML.

1. تحليل أثر الحجم الاقتصادي للدول الأعضاء على تدفقات التجارة البينية:

من خلال نتائج التقدير لنموذج "PPMLHDFE" نسجل أن الحجم الاقتصادي للدول في نطاق الإقليم المتكامل سواء الحجم الاقتصادي للدول المصدرة أو الدول المستوردة، له أثر مهم في تعزيز تدفقات التجارة البينية بين الدول. وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والأدبيات التطبيقية والنظرية السابقة.

ففي الأدبيات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي، فإن تحليل اقتصاديات الحجم في كتاب «بلاسا» الرائد في الإدخال الرسمي لاقتصاديات الحجم والمنافسة غير الكاملة في الأدبيات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي. فقد

[1]- Sergio Correia, Paulo Guimara˜es, and Tom Zylki, ppmlhdfe: Fast Poisson Estimation with High-Dimensional Fixed Effects, OP.Cit.
[2]- Sergio Correia, Paulo Guimara˜es, and Tom Zylkin ." Verifying the existence of maximum likelihood estimates for generalized linear models, OP.Cit.

درس «بلاسا» تأثير وجود اقتصاديات الحجم على تأثير التكامل الاقتصادي على الموقع الإقليمي للنشاط الاقتصادي؛ وهي فكرة أعيد اكتشافها بعد ثلاثين عاما من خلال « كروغمان » و« فينابلز » (1990) ومساهمين آخرين في أدب "الجغرافيا الاقتصادية الجديدة".[1]

فزيادة الناتج المحلي الإجمالي يؤثر في أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالدخل، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي من جهة عندما يتعلق الأمر بالاستهلاك المحلي؛ والذي يعتبر المكون الأساسي للناتج، ومع التوسع في الاستهلاك فإنّ ذلك من شأنه زيادة الطلب على السلع المحلية والسلع المنتجة في دول الاتحاد، وهو ما يسهم في زيادة الصادرات البينية. الأمر الذي ينشأ عنه أثر التبادلية للصفقات التجارية. كما يكون لواردات بلد عضو أثر تغذية عكسية على صادراته ما ينشأ عنه زيادة في صادراته.

فمن ناحية التحليل الاقتصادي فإن ارتفاع الناتج المحلي الإجماليGDP؛ الذي يقابله من الناحية النقدية الدخل الوطني . ووفقا لمنظور التحليل الاقتصادي الكلي في أغلب مدارسه الفكرية . فإنه يعتبر أهم محدد للمعادلة السلوكية للواردات، فكلما ارتفع الدخل أدى ذلك إلى ارتفاع الواردات والعكس، كما أن قيمة الواردات تتعمق قيمتها ارتباطا بالدخل بحسب الميل الحدي للواردات.

كما ترتبط صادرات كل دولة من دول الاتحاد بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي لباقي دول الاتحاد الأوروبي عند مستوى معنوية 1 %. وتجد هذه النتيجة تفسيرا لها في ظل الآثار التبادلية للصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية؛ فارتفاع الدخل في الدولة المستوردة يكون له أثر على صادراتها في فترة زمنية لاحقة ارتباطا بما يُحدثه زيادة الواردات من رفع دخل الشركاء التجاريين في الاتحاد، الذين ترتفع وارداتهم، وهو ما يسهم في رفع صادرات الدولة المستوردة اتجاه الشركاء التجاريين، ويؤثر ارتفاع صادرات الدولة طرديا على الدخل مرة أخرى والذي يؤثر بدوره على الواردات ارتفاعا، وبذلك تنشأ سلسلة من الزيادات في التجارة البينية معززة بالآثار التبادلية للتجارة البينية وآثار التغذية العكسية.

2. تحليل أثر المسافة بين الدول الأعضاء على تدفقات التجارة البينية:

أما ما تعلق بأثر المسافة في تدفقات التجارة البينية بين دول الاتحاد فإن مخرجات النموذج تَشير إلى أنه كلما ازدادت المسافة بين الدول كلما أدى ذلك إلى انخفاض تدفقات التجارة البينية بين البلدين، حين أن زيادة المسافة بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض الصادرات البينية بمقدار: 0.57.

وبالإضافة إلى تأثير المسافة الجغرافية، فبحسب«Korinek» فإنّ نقص الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات، بالإضافة إلى القيود المفروضة على العرض، يقلل من تأثير الاتفاقية على تدفقات التجارة؛ فتكاليف التجارة مثل: النقل والخدمات اللوجستية، تظل عوامل هامة في تحديد تدفقات التجارة.[2]

[1]- André Sapir Op.Cit, pp 1200-1229.

[2]- Korinek, J. and M. Melatos, Trade Impacts of Selected Regional Trade Agreements in Agriculture, OECD Trade Policy Working Papers, No. 87, OECD publishing, © OECD, 2009, pp 4-34, (On Line: 03-03-2021), www.oecd.org/agriculture/agricultural-trade/42770785.pdf

كما أن للجغرافيا والمسافات بين الدول أهمية في تحديد الأماكن الصناعية، بالإضافة إلى الأثر الذي تُحدثه جودة شبكات الطرق والسكك الحديدية الإقليمية في التقليل من تكاليف الإنتاج، وبالتالي المساهمة في خلق التجارة بين الدول الأعضاء.[1]

3. تحليل أثر عضوية دول الاتحاد في النظام المتعدد الأطراف في تدفقات التجارة البينية:

عززت عضوية دول الاتحاد في النظام المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية تدفقات التجارة البينية، وهذه النتيجة تعزز التحليل الذي لا يرى أي تعارض بين إقامة التكتلات الاقتصادية والتحرير المتعدد الأطراف للتبادل التجاري، إذا لم تنغلق هذه التكتلات على نفسها ولم تلجأ إلى زيادة القيود التجارية تجاه المنتجات القادمة من الخارج.[2] وبحسب: "Souleymane Coulibaly (2004)" فاتفاقيات التجارة الإقليمية والسياسات المتعلقة بالتجارة مكرسة ليس فقط لتشجيع التجارة بين أعضائها ولكن أيضا مع بقية العالم؛ كما أن إدراج أحكام الدولة الأولى بالرعاية يزيد التجارة مع البلدان غير الأعضاء ويقلل من الأثر السلبي لتفضيلات التعريفة النسبية.[3]

وتأتي هذه النتيجة خلافا لنتائج بعض الدراسات السابقة التي أشارت إلى أن اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف تسببت بتحويل التجارة في العديد من السلع بالمقارنة مع حالة اتفاقيات التجارة الإقليمية الثنائية.[4] ومع انتشار اتفاقيات التكامل الاقتصادي، يحتاج أعضاء التكتل إلى أخذ "أثر طبق المعكرونة الطويلة" حسب: «بجاواتي *Bhagwati* »؛ في الاعتبار حيث أن اتفاقات التجارة الحرة المتعددة والمتداخلة تؤدي إلى قواعد المنشأ المتنوعة ومعايير المنتجات ومتطلبات المطابقة التي من شأنها أن تعرقل عملية الإنتاج وزيادة تكلفة المعاملات.[5]

4. تحليل أثر مراحل التكامل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي على تدفقات التجارة البينية:

تشير نتائج التقدير إلى أن هناك أثر إيجابي للتكامل الاقتصادي في زيادة التجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبي، وترتكز نظرية فينر في عمقها على الأثر الإيجابي للتكامل الناتج عن عملية خلق التجارة، وفي المقابل الأثر السلبي الناتج عن تحويل التجارة، وفي المحصلة يقيم القانون الفينري مقابلة بين القوة الإنشائية للاتحاد الجمركي، والقوة التحويلية لهذا الاتحاد؛ والنتائج المشار إليها تتوافق مع النظرية الاقتصادية ومع التحليل الديناميكي لآثار هذه المتغيرات؛ فبالأخذ بعين الاعتبار الآثار الديناميكية للدخل وتأثيراته على أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية المكونة للطلب الكلي فإن الزيادة في واردات دولة، والتي تمثل صادرات شريك تجاري آخر، تكون نتيجة للأثر المباشر للدخل. وتتعمق نتيجة الزيادات المتتالية في الدخل الناتجة عن ارتفاع كل من الاستهلاك المحلي (بسبب ارتفاع الدخل) والاستثمار المحلي (نتيجة ارتفاع الادخار، ولمواجهة الطلب الاستهلاكي الإضافي). في حين أن

---

[1]- Souleymane Coulibaly, On the Assessment of Trade Creation and Trade Diversion Effects of Developing RTAs, University of Lausanne, University of Paris 1 Panthéon-Sorbonne Preliminary draft, 2004, pp:2-14, (On Line: 18-03-2021), https://www.ethz.ch/content/dam/ethz/special.../ws.../078.pdf

[2] - Aaditya Mattoo, Alen Mulabdic, Michele Ruta,Trade Creation and Trade Diversion in Deep Agreements, World Bank Group, November 29th2016, pp1-25, (On Line: 19-03-2021), http://pubdocs.worldbank.org/en/113441480467913122/5-Mulabdic.pdf

[3]- Souleymane Coulibaly, On the Assessment of Trade Creation and Trade Diversion Effects of Developing RTAs, Op.Cit.

[5]- URATA Shujiro and OKABE Misa, Trade Creation and Diversion Effects of Regional Trade Agreements on Commodity Trade, RIETI Discussion Paper Series 10-E-007 , January 2010, pp1-9, (On Line: 09-04-2021) ,www.rieti.go.jp/jp/publications/dp/10e007.pdf

[5] - Ho Sze Yin, Iris, Trade Creation and Diversion Effects of ASEAN Free Trade Area (AFTA), An Honours Degree Project Submitted to School of Business in Partial Fulfillment of Graduation Requirement for Degree of Bachelor of Business Administration (Honours), Hong Kong Baptist University , Hong Kong , April 2010, pp4-29, (On Line: 25-04-2021), http://lib-sca.hkbu.edu.hk/trsimage/hp/07009186.pdf

آثار النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي وزيادة وارداته سيكون له أثر التغذية العكسية على صادرات باقي الدول. مما يؤدي إلى ارتفاعها، ويتعمق هذا الأثر في المدى الطويل. ويفرق «فينر» بين قوتين متناقضتين ناتجتين عن قيام الاتفاقات الإقليمية:

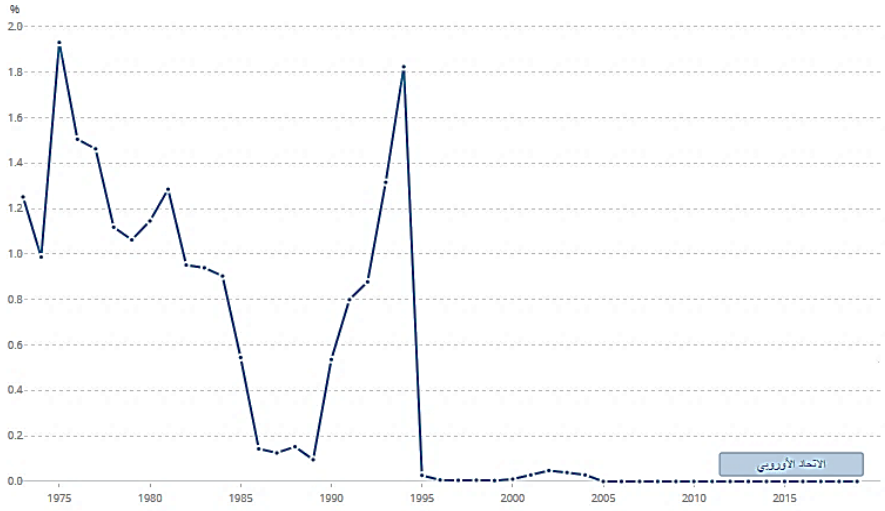
1. تتعلق القوة الأولى بما يولده من قوة خلق التجارة (Trade Creation Force) وهي قوة نابعة من إزالة القيود على التجارة البينية للمنطقة التكاملية، وبالتالي تُحفز المنتجين المحليين في الدول الأعضاء على تصريف منتجاتهم داخل المنطقة التكاملية.
2. أما القوة الثانية فتعرف بقوة تحويل التجارة (Trade Diversion Force)، وهي القوة الناشئة عن تزايد الحماية الممنوحة للمنتجين المحليين من خلال توحيد التعريفة الجمركية الموحدة قبل العالم الخارجي، أي في مواجهة المنتجين من غير الدول الأعضاء.

وتتمثل في تبديل المستوردات ذات أثمان منخفضة من منتج دولة غير عضو، بمستوردات ذات أثمان أغلى من دولة عضو.

ووفقا لبيانات البنك الدولي يوضح الشكل أدناه الضرائب على التجارة الدولية كنسبة من الإيرادات الكلية:

الشكل رقم (3-1):

الضرائب على التجارة الدولية (نسبة من الإيرادات الكلية)



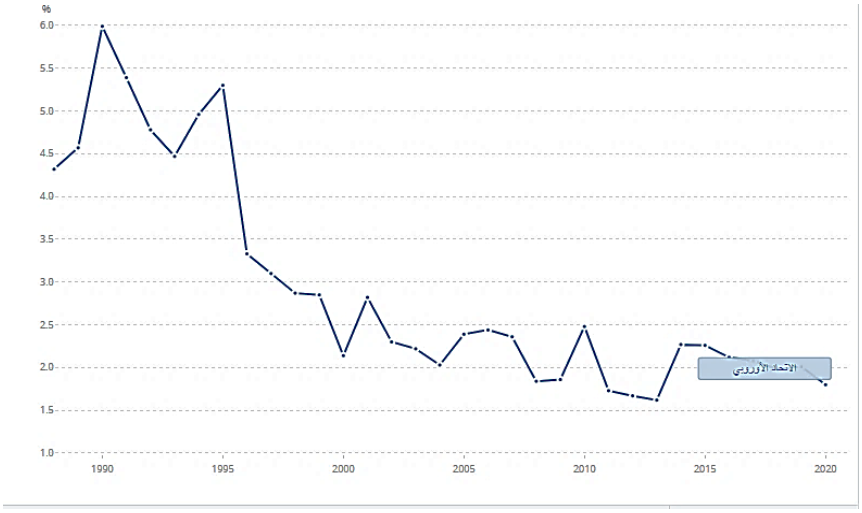
Source: Taxes on international trade (%of revenue) -European Union, World Bank Group, (On Line: 13-04-2021), data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.INTT.RV.ZS?locations=EU

نلاحظ أن الضرائب على التجارة الدولية المتضمنة الرسوم على الواردات والصادرات، والأرباح الناتجة من احتكار التصدير أو الاستيراد، وأرباح صرف النقد الأجنبي، والضرائب على عمليات صرف النقد الأجنبي، قد بلغت حدود دنيا معدومة في دول الاتحاد الأوروبي بداية من سنة 1995.

ويوضح الشكل الموالي معدل التعريفة الجمركية، الوسط المرجح المطبق على السلع المصنعة للدول الأولى بالرعاية:

الشكل رقم (3-2):

معدل التعريفة الجمركية، الوسط المرجح المطبق على السلع المصنعة للدول الأولى بالرعاية

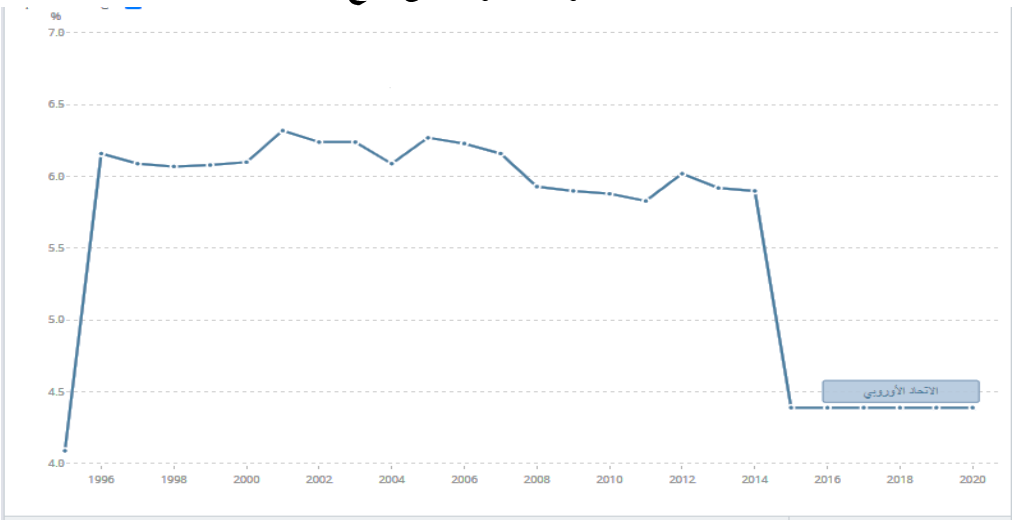


Source: Tariff rate, applied, weighted mean, manufactured products (%)-European Union, World Bank Group, (On Line: 13-04-2021), data.albankaldawli.org/indicator/TM.TAX.MANF.WM.AR.ZS?locations=EU&view=chart

ومن الشكل أعلاه نسجل معدل التعريفة الجمركية، على السلع المصنعة في الدول الأعضاء في النظام المتعدد الأطراف (ومنظمة التجارة العالمية) ارتباطا بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ونلاحظ أن المعدلات قد بلغت معدلات دنيا حتى العام 2020 ، وهو الأمر الذي يقلل من آثار السلبية الناتجة عن تحويل التجارة؛ وهو ما يسجل أيضا فيما تعلق بمعدل التعريفة الجمركية على جميع المنتجات المبينة في الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-3):

معدل التعريفة الجمركية على جميع المنتجات

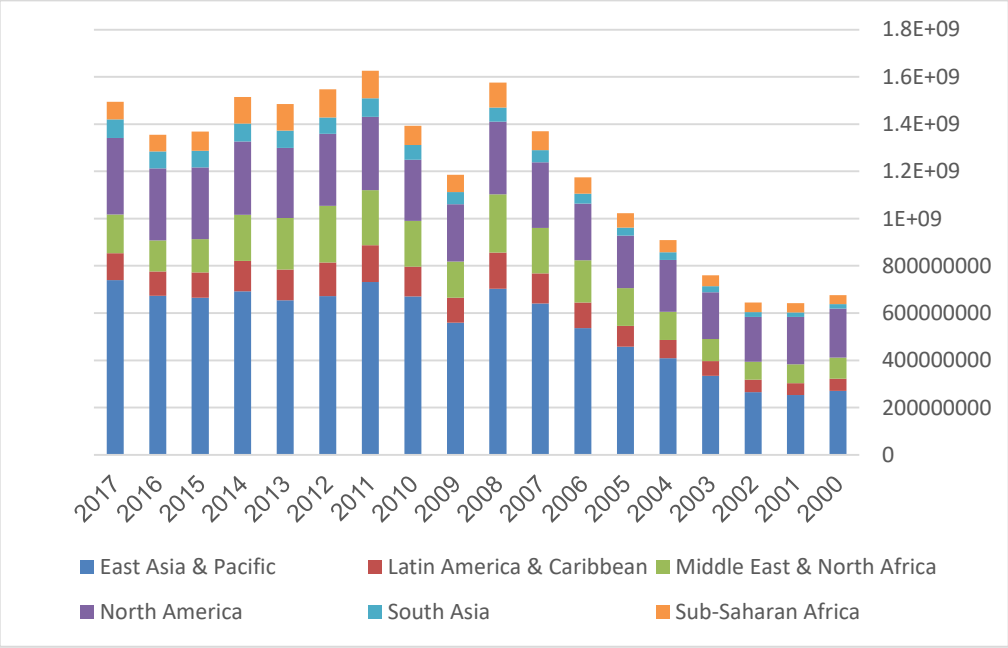


Source: Bound rate, simple mean, all products (%) - European Union, World Bank Group, (On Line: 14-04-2021), https://data.albankaldawli.org/indicator/TM.TAX.MRCH.BR.ZS?locations=EU&view=chart

نلاحظ من الشكل أعلاه أن متوسط التعريفة الجمركية على جميع المنتجات والمفروضة على باقي الدول من غير الاتحاد الأوروبي وغير المعنية بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية انخفض إلى أقل من 4.5% منذ العام 2015، بعد أن كان المعدل في حدود 6 % قبل هذه الفترة.

الشكل رقم (3–4):

واردات الاتحاد الأوروبي بحسب الأقاليم



Source: World Integrated Trade Solution (WITS), (On Line: 16-04-2021), https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/ TradeFlow/Import/Partner/SSF/Indicator/MPRT-TRD-VL#

أما فيما تعلق بواردات الاتحاد الأوروبي من باقي الأقاليم الاقتصادية فقد شهد ارتفاعا منذ: سنة 2000، باستثناء سنوات الأزمة العالمية 2008 وأزمة منطقة اليورو 2010-2012، ونلاحظ أن شرق آسيا تمثل أكبر الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي تليها شمال أمريكا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وارتباطا بالتأصيل والتراث النظري السابق، فإن مخرجات النموذج القياسي تشير إلى وجود أثر لخلق التجارة ضمن الاتحاد الأوروبي، وعلى ذلك فإن الأثر الصافي لخلق التجارة (خلق التجارة – تحويل التجارة) وعندما يتعلق التحليل بالصادرات فإن الإشارة الموجبة في النموذج تدل على أن أثر خلق التجارة أكبر من تحويل التجارة، وعلى ذلك يكون الأثر واضح في زيادة تعزيز الصادرات البينية.

وبالتالي فإن النتيجة الأولى التي نستخلصها من تقدير النموذج الأول في ظل قياس الآثار الساكنة للتكامل؛ أن هناك أثر صافي لخلق التجارة، وهذه النتيجة سيتم الاعتماد عليها من بعد في تقدير النماذج المتعلقة بالآثار الديناميكية وأهم مؤشراتها من أجل تحليل العلاقة بين خلق التجارة والآثار الديناميكية والتي يعبر عنها في مجموعة من مؤشراتها بمؤشرات التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن قيام الاتحاد الجمركي يؤدي إلى حدوث الأثرين معاً. ومن أجل تحديد صافي آثار الرفاهية الناتجة عن إقامة الاتحاد الجمركي يجب مقارنة أثر خلق التجارة مع أثر تحول التجارة، فإذا طغى أثر الخلق على أثر التحويل فإن إقامة الاتحاد الجمركي ستؤدي إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية وتحقق البلدان المنضوية في التكامل زيادة صافية في الرفاهية الاقتصادية. وبحسب دراسة: " Akram, M., & Rashid, A. (2017)" فإن تأثيرات إنشاء التجارة وتحويل التجارة تختلف عبر مراحل التوسع في الاتحاد

الأوروبي، وعبر مجموعات السلع وعبر الأعضاء الذين ينضمون إلى الاتحاد الأوروبي في التوسع الرابع والخامس.[1] كما تشير نتائج دراسة: " Zolin, M. B., & Uprasen, U. (2018)" بناء على تقدير نموذج الجاذبية بمرتجى فحص آثار تحويل التجارة وخلق التجارة الناشئة عن التكامل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي (EU) لمجموعة من المنتجات الزراعية والغذائية؛ إلى أنه لا يظهر التحليل أي انخفاض في الصادرات من الاتحاد الأوروبي إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي.

في حين تعتبر تأثيرات خلق التجارة عالية بشكل ملحوظ لخمس مجموعات من المنتجات: المأكولات البحرية، والنباتات الخشبية، والمشروبات، والتبغ، والمواد الحيوانية والنباتية؛ ومع ذلك، توجد تأثيرات تحويل التجارة في الزيوت الحيوانية والنباتية وألياف النسيج، علاوة على ذلك، لم يكن للتكامل الاقتصادي أي تأثير كبير على الصادرات من البلدان الآسيوية، وخاصة المنتجات الزراعية والغذائية.[2]

ومن المساهمات المهمة لـ: «بلاسا Bela Balassas» المناقشة حول توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والدول الأعضاء في عدد من مجالات السياسة؛ مثل السياسة الإقليمية والسياسة الاجتماعية والسياسة الضريبية والمالية والسياسة النقدية. ووفقًا لبلاسا، فبمجرد تحقيق تكامل السوق ستكون هناك حاجة لتنسيق السياسات النقدية والمالية لتجنب التداعيات السلبية بين الدول الأعضاء، وهو ما تم إحياؤه بعد معاهدة ماستريخت عام 1992 بشأن الاتحاد الاقتصادي والنقدي.[3]

ويمكننا الحكم بأن التكامل الأوروبي سمح با لإفادة الفعلية من الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل، بما يتيحه من زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكّلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية العادلة للأعضاء في هذا التكتل.

كما أنّ أهم ما يميز مراحل التكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي–والذي تم تكميمه بدرجات متفاوتة بحسب زيادة الإيجابية – هو الدرجة التي تحققها كل مرحلة في القضاء على الحواجز والقيود التي تعترض انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين البلدان الأعضاء، والدرجة التي تُحققها كل منها من تحقيق إلغاء حالة التمييز فيما بين البلدان الأعضاء؛ وأيضا فيما بينها بين البلدان الأخرى غير الأعضاء، وهو ما أدى إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني، بل أيضا على المستوى الإقليمي.

وبالإضافة إلى الآثار التي تُحدثها عملية إلغاء وتوحيد الحواجز الجمركية على التجارة في الاتحاد الأوروبي، فإن الأثر المهم لدول الاتحاد عموما ودول منطقة اليورو، يرتكز عند مجموعة من الباحثين حول اعتماد العملة الأوروبية الموحدة والالتزام بشروط الانضمام لمنطقة العملة الموحدة، وما من شأنه أن يحدث من ترسيخ مزيد من

[1] - Akram, M., & Rashid, A. Trade Creation and Diversion Effects of the European Union, Journal of Applied Economics, 7(1), 2017, PP 1-31.

[2] - Zolin, M. B., & Uprasen, U. Trade creation and diversion: effects of EU enlargement on agricultural and food products and selected Asian countries, Asia Europe Journal, 16(4), 2018, PP 351-373.

[3] - André Sapir, Op.Cit, PP 1200-1229.

الإصلاحات الاقتصادية والتي ستؤدي إلى نمو العديد من القطاعات الاقتصادية وتخلق جوا من المنافسة الاقتصادية الإيجابية، وستختلف القطاعات التي تستفيد من هذه المنافسة. كما يؤدي أيضا إلى التخصص وتقسيم العمل داخل الاتحاد الأوروبي.

ويقوي اليورو القدرة الشرائية لدى مستخدميه من مؤسسات وأفراد، وذلك لأن تحديد أسعار السلع والخدمات في العملة الموحدة سوف يلغي دفع الأعباء من أجل تبديل العملات والتي تصل على سبيل المثال في فرنسا إلى دفع رسوم تبديل تصل إلى 5% من قيمة المارك إذا كان لشخص ألماني قادم إلى فرنسا.

ومن آثار تداول اليورو تعزيز التجارة داخل الاتحاد الأوروبي، نظرا للأثر الذي يُحدثه في تحسين الكفاءة الإنتاجية وزيادة تنافسية الاستثمارات الأوروبية في المنطقة المتكاملة في ظل حرية حركة رؤوس الأموال ورجال الأعمال. وتجدر الإشارة إلى أن مقدار خلق التجارة وتحويلها يرتبط بالتغيرات في البيئة الاقتصادية الخارجية[1] كما أن آثار اتفاقيات التجارة الإقليمية على التدفقات التجارية تختلف باختلاف أنواع السلع وأنواع اتفاقيات التجارة الإقليمية.[2] وارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من الدول غير الأعضاء هي العامل الرئيسي في تحويل التجارة.[3] وتتوافق نتائج دراستنا مع مجموعة من النتائج في هذا السياق، من ذلك ما أشار له: " Aaditya Mattoo Alen Mulabdic. Michele Ruta (2016)" أنه لا يوجد أي دليل على أن اتفاقات التجارة التفضيلية العميقة تؤدي إلى تحويل التجارة.[4]

وما توصل إليه: "Samosenok Larisa Nikolaevna (2017)"، إلى أن التبادلات التجارية النّشطة تؤدي نحو إبرام اتفاق إقليمي ينتج عنه زيادة تأثير خلق التجارة وتقليل تأثير تحويل التجارة، بينما تؤدي الحواجز التجارية المرتفعة إلى ظهور مظهر أكبر لتأثير تحويل التجارة.

ويجدر التأشير أنه في حالة تشابه هيكل الإنتاج في بلدان منطقة الاتحاد، فإن ذلك يؤدى إلى تأثير ضعيف لخلق التجارة وانحراف كبير للتجارة، في حين أن تكامل التجارة بين البلدان الأعضاء يساهم في زيادة تأثير خلق التجارة. ويكون تأثير تحويل التجارة أقل بسبب الحجم الكبير للعرض والطلب في السوق الداخلي.[5]

وقد أشار: " Korinek (2009)" إلى أن الآثار المترتبة عن عمق التكامل من الاتفاقية مهم في تحديد مدى خلق وإنشاء التجارة فجميع اتفاقيات التجارة الإقليمية التي تم فحصها في الدراسة أدت إلى خلق التجارة، والنتائج التي تم الحصول عليها من النموذج المقدر لا توحي بتحويل صافي التجارة.[6] وهو ما أكّده: " Gregory Emeka (2006)" من أن التأثيرات الإجمالية لاتفاقيات التجارة الإقليمية والتفضيلية لدول الاتحاد الأوروبي تحفز وتولّد حجم تجارة ضخم بين الدول الأعضاء. وتؤكّد الدراسة أن المشاركة في اتفاقيات التجارة الإقليمية

[1]- Ho Sze Yin, Iris, Op.Cit, PP4-29.

[2]- URATA Shujiro and OKABE Misa, Op.Cit, PP1-9.

[3]- Idem.

[4]-Aaditya Mattoo, Alen Mulabdic, Michele Ruta, Op.Cit, pp 1-25.

[5]- Samosenok Larisa Nikolaevna, Op.Cit, p02.

[6]- Korinek, J. and M. Melatos, Op.Cit, pp 4-34.

والتفضيلية، بالإضافة إلى ما نتج عنها من خلق للتجارة بين الدول الأعضاء، تحفّز التجارة مع البلدان غير الأعضاء وذلك نتيجة لتأثير الدخل.[1] وهي النتيجة التي توصل إليها:" URATA (2010) "، من أنّ الاتحاد الأوروبي له تأثير على التجارة في السلع الزراعية، وأنّ شبكات الإنتاج والتوزيع الإقليمية في الآلات قد صيغت بفضل تخفيض التعريفات الجمركية بموجب اتفاقات التجارة الإقليمية.[2]

أما أثر العملة الأوروبية الموحدة فبحسب[3]: "Özdeşer (2020)" فإن من شأن الآثار الاقتصادية لليورو أن تتجاوز الآثار الضارة لتحويل التجارة حال وجودها بسبب ارتفاع مستوى المنافسة داخل الاتحاد الأوروبي.

و في الأخير وفيما تعلّق بالآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي، فإنه يجدر التأكيد أن إلغاء الحواجز التجارية داخل الاتّحاد يؤدي إلى تأثير الضغط التنافسي المتزايد على الصناعات مما يجبر المنتجين على زيادة كفاءتهم.[4]

ثانيا– تقدير وتحليل النتائج المرتبطة بالآثار الديناميكية للاتحاد الأوروبي:

لقد ركّز «بالاسا » اهتمامه على اقتصاديات الحجم والتأثيرات الديناميكية للتكامل، أي الأثر الطويل الأجل على متغيرات التنمية الاقتصادية، لذا تنبأ بوضوح بأن التأثيرات الديناميكية للتكامل ستكون أكثر أهمية بكثير من التأثيرات الثابتة، وهو حدس أكدّه لأول مرة «بالدوين» (1989)، في سياق التكامل الأوروبي وهو مقبول الآن على نطاق واسع.[5]

وعلى كل حال فإنّ الآثار الصافية الفعلية لقضايا الاتحاد الجمركي بصفة خاصة وعمليات التكامل عموماً، تتوقف على المرونة النسبية لعناصر الإنتاج، ومنها المرونة في عنصر العمل؛ وكذلك من المهم أخذ الأبعاد الزمنية للتكامل الاقتصادي في الاعتبار، لأنّ المرونة طويلة المدى قد تختلف عن المرونة قصيرة الأجل. فتحقيق قدر أكبر من الكفاءة يحتاج إلى بعض الوقت الأمر، الذي يستدعي دراسة البعد الزمني اللازم لدراسة الآثار الإيجابية والسلبية على مدار فترة زمنية كافية لظهور الآثار.

ومن المناسب الإشارة إلى أن نتائج مناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية في ظل الفروض الستاتيكية (الساكنة) لن تكون كاملة بسبب التأثير الديناميكي المستمر للتكامل على التنمية الاقتصادية.

وبحسب"Shkiotov" (2016)[6] ففي حين أن الآثار الثابتة داخل الاتحاد الجمركي تبرز في المدى القصير، فإنه على العكس من ذلك فإن الآثار الديناميكية لا تبرز مادياتها وانعكاساتها إلا في المدى البعيد. وهو الأمر الذي

1- Kwentua, G. E.. Trade creation and trade diversion effects in the EU-South Africa free trade agreement, Thesis in Faculty of the Louisiana State University and Department of Agricultural Economics and Agribusiness, 2006, (On Line: 29-04-2021), https://core.ac.uk/download/pdf/217391872.pdf

2-URATA Shujiro and OKABE Misa, Op.Cit , PP1-9.

3 . Özdeşer, H. Analysis of the Economic Impacts of the Euro, the Efficiency of the Euro in the Optimum Currency Area, and the Place of the Euro in Global Economics. European Review, 2020, PP 1–18, doi:10.1017/s1062798719000449

4- S.V. Shkiotov, Op.Cit, PP 57-62.

5- André Sapir, Op.Cit, PP 1200-1229.

6- S.V. Shkiotov, Op.Cit, PP 57-62.

تؤكده زيادة التجارة داخل الاتحاد الجمركي في السنوات الأولى بسبب تقليل الحواجز غير الجمركية داخل الاتحاد، على عكس الآثار الديناميكية التي تظهر على المدى البعيد.

1. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لدول الاتحاد الأوروبي:

يوضح الجدول الآتي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لدول الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (3-9):

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variable		Mean	Std. dev.	Min	Max	Observations
GDPgr	overall	1.994402	4.538865	-35.59198	25.17624	N = 840
	between		1.212964	.0960005	5.55263	n = 28
	within		4.379596	-33.69358	21.61802	T = 30
UMP	overall	8.918411	4.986184	1.47	51.08	N = 840
	between		3.413375	4.159333	17.08733	n = 28
	within		3.689665	-1.587589	43.44241	T = 30
GFCF	overall	3.99e+11	1.23e+12	-9.87e+09	1.09e+13	N = 840
	between		1.20e+12	1.69e+09	6.39e+12	n = 28
	within		3.57e+11	-2.40e+12	4.89e+12	T = 30
HDI	overall	.8414905	.0625178	.672	.959	N = 840
	between		.0440711	.7598333	.9026	n = 28
	within		.0450927	.7320572	.9278905	T = 30
EXPgs	overall	9.68e+11	3.95e+12	-1.60e+08	3.74e+13	N = 840
	between		3.38e+12	9.08e+09	1.80e+13	n = 28
	within		2.13e+12	-1.41e+13	2.04e+13	T = 30
INF	overall	7.457792	36.52278	-11.09611	913.2117	N = 840
	between		12.48342	1.376104	55.16803	n = 28
	within		34.40152	-47.63827	865.5015	T = 30
GFCE	overall	3.93e+11	1.14e+12	1.10e+09	7.60e+12	N = 840
	between		1.15e+12	1.42e+09	6.12e+12	n = 28
	within		1.43e+11	-7.64e+11	1.87e+12	T = 30
ECOP	overall	66.315	9.498647	11.70001	83.9	N = 840
	between		6.891137	55.21333	78.82667	n = 28
	within		6.661677	15.92167	80.92166	T = 30
INTEG	overall	2.855952	1.942428	0	5	N = 840
	between		1.258487	.5333333	4.333333	n = 28
	within		1.497992	-1.144048	5.789286	T = 30

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 17.

تشير الإحصائيات "الشاملة" إلى العينة بأكملها؛ بينما تشير الإحصائيات "بين" إلى الانحراف المعياري والحد الأدنى والحد الأقصى للمتوسطات لكل دولة على حدة، علاوة على ذلك، تشير الإحصائيات "داخل" إلى كل بلد على حدة وإلى الاختلاف عن متوسط كل دولة على حدة.

ويوضح الجدول الآتي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (3-10):

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي

country	GDPgr	UMP	GFCF	HDI	EXPgs	INF	GFCE	ECOP	INTEG
Australia	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	1.615109	4.875	7.25e+10	.8716	1.35e+11	1.820702	6.04e+10	78.82667	4
Belgium	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	1.57718	7.703667	8.01e+10	.8924667	2.50e+11	1.76419	8.73e+10	68.50333	4.333333
Bulgaria	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	1.321748	11.10533	1.36e+10	.7598333	3.83e+10	55.16803	1.43e+10	59.09	.9333333
Croatia, Rep. of	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	2.483557	12.06067	5.68e+10	.7810333	1.14e+11	1.566804	6.55e+10	55.21333	.5333333
Cyprus	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	2.990377	6.396667	3.43e+09	.8311333	9.70e+09	2.511095	2.85e+09	69.54333	2
Czech Rep.	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	1.842013	5.458333	9.96e+11	.8337333	2.20e+12	5.457137	8.05e+11	69.38667	1.6
Denmark	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	1.644096	6.131667	3.58e+11	.8939	8.62e+11	1.745393	4.48e+11	72.89667	2.666667
Estonia, Rep. of	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	.0960005	8.541333	3.92e+09	.8173	1.02e+10	14.58048	3.31e+09	73.54666	2.266667
Finland	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	1.610308	10.09233	4.20e+10	.8861	6.18e+10	1.657139	4.67e+10	69.54	3.866667
France	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	1.273277	9.725667	4.30e+11	.8628667	5.06e+11	1.376104	4.59e+11	62.54667	4.333333
Germany	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	1.30987	7.158667	5.56e+11	.8983	9.58e+11	1.517649	5.19e+11	70.71334	4.333333
Greece	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	.6146529	13.73133	3.10e+10	.8355667	4.23e+10	3.969697	3.59e+10	59.39667	4.033333
Hungary	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	1.795618	7.813333	6.39e+12	.7978	1.80e+13	9.078738	6.12e+12	62.24333	1.6
Ireland	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	5.55263	9.163	4.67e+10	.8827667	1.80e+11	2.413074	2.79e+10	76.74667	3.466667
Italy	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	.4076484	9.942667	3.18e+11	.8537	4.05e+11	2.384139	3.13e+11	61.91667	4.266667
Latvia	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	.4038131	16.556	4.17e+09	.7834333	9.08e+09	9.251483	4.19e+09	61.21333	2.066667
Lithuania	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	2.744306	12.15033	5.23e+09	.8016	1.57e+10	9.954058	5.97e+09	62.09333	2.066667
Luxembourg	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	3.302004	4.159333	7.39e+09	.8728667	6.93e+10	2.853897	6.78e+09	74.82667	4.333333
Malta	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	4.45734	5.492333	1.69e+09	.8273333	1.10e+10	2.166837	1.42e+09	63.47333	2.466667
Netherlands, The	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	1.880357	5.041667	1.23e+11	.9002333	4.02e+11	1.888231	1.47e+11	72.93666	4.333333
Poland, Rep. of	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	3.588523	11.412	2.34e+11	.8111333	5.42e+11	9.690879	2.58e+11	58.56333	1.6
Portugal	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	1.168084	7.883333	3.45e+10	.8099333	5.18e+10	3.208473	3.08e+10	63.37333	4.333333
Romania	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	2.122238	6.683	7.78e+10	.7612	1.03e+11	44.21876	4.82e+10	55.47667	.9333333
Slovak Rep.	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	3.098955	12.773	1.37e+10	.8007333	4.21e+10	4.896484	1.22e+10	64.46667	2.4
Slovenia, Rep. o	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	1.67812	6.921167	7.50e+09	.8559667	2.07e+10	6.482298	6.39e+09	56.52667	2.533333
Spain	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	1.635266	17.08733	2.01e+11	.8504333	2.63e+11	2.572317	1.74e+11	67.28333	4.333333
Sweden	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	2.015149	7.298333	7.88e+11	.9026	1.37e+12	1.95678	9.90e+11	68.60667	2.4
United Kingdom	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	1.615014	6.358	2.79e+11	.8861667	4.11e+11	2.667305	3.18e+11	77.87	1.933333
Total	840	840	840	840	840	840	840	840	840
	1.994402	8.918411	3.99e+11	.8414905	9.68e+11	7.457792	3.93e+11	66.315	2.855952

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 17

2. اختبارات جذر الوحدة لبيانات "البانل":

قبل تقدير نموذج بيانات"البانل"، لابد أولاً من فحص جذر الوحدة لبيانات "البانل"، ومن ثم التحقق من وجود تكامل مشترك بين كل متغير تابع ومحدداته.

ولمعرفة مدى سكون متغيرات النموذج، فقد تم اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبارات جذر الوحدة للبيانات لكل متغيرات نماذج الدراسة، والجدول الآتي يعرض نتائج اختبار المستوى:

الجدول رقم (3-11):

اختبارات جذر الوحدة للمستوى باستخدام اختبارات جذر وحدة "البانل"

المتغيرات		None	Intercept	Intercept and trend
GDPgr	عند المستوى	5.1752- (0.0000)	1.2102- (0.1131)	0.6696 (0.7484)
	عند الفرق الأول	11.5530- (0.0000)	3.0334- (0.0012)	3.0334- (0.0012)
UMP	عند المستوى	1.9464- (0.0258)	0.2977 (0.6170)	1.1232 (0.8693)
	عند الفرق الأول	6.6388- (0.0000)	3.9525- (0.0000)	2.4588- (0.0070)
EXPgs	عند المستوى	3.5281 (0.9998)	3.2848 (0.9995)	0.1478 (0.5588)
	عند الفرق الأول	2.8130- (0.0025)	2.9178- (0.0018)	0.4460 (0.6722)
INF	عند المستوى	1.8125 (0.7518)	1.7025 (0.67892)	0.3125 (0.4258)
	عند الفرق الأول	3.9943 (0.0000)	2.3073- (0.0105)	3.4015- (0.0003)
GFCE	عند المستوى	1.9566 (0.9748)	1.5502 (0.9395)	0.2215 (0.5877)
	عند الفرق الأول	3.8406- (0.0001)	3.2625- (0.0006)	3.0023- (0.0013)
GFCF	عند المستوى	1.9976(0.9771)	1.6311(0.9486)	0.3222(0.6263)
	عند الفرق الأول	3.6562- (0.0001)	3.2707- (0.0005)	4.1316- (0.0000)
HDI	عند المستوى	11.8222(1.0000)	4.9654(1.0000)	2.1077(0.9825)
	عند الفرق الأول	6.2730- (0.0000)	4.2790- (0.0000)	4.9041- (0.0000)
ECOP	عند المستوى	3.0349 (0.9988)	1.7579(0.9606)	1.4874(0.9315)
	عند الفرق الأول	9.3923- (0.0000)	4.8425- (0.0000)	6.4280- (0.0000)

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع المتغيرات غير ساكنة عند المستوى، وذلك بوجود الاتجاه العام والثابت، ووجود الثابت، وبدونهما؛ حيث تشير نتائج الاختبارات إلى قبول فرض العدم القائل بوجود "جذر الوحدة"، ورفض الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات عند المستوى.

ونلاحظ من معطيات الجدول أن إحصائيات اختبارات الفرق الأول لجميع المتغيرات معنوية عند مستوى 5%، وبالتالي رفض الفرض العدم، القائل بوجود جذر وحدة في سلسلة "البانل"، وقبول الفرض البديل بسكون متغيرات "البانل".

3. اختبارات التكامل المشترك:

فيما يلي نقدم اختبارات التكامل المشترك للنماذج المراد تقديرها، والمرتبطة بالآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي وهي كما يلي:

1.3. اختبارات التكامل المشترك لنموذج نمو الناتج المحلي الإجمالي:

سنوضح في الجدول أدناه اختبارات التكامل المشترك لنموذج نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (3-12):

اختبارات التكامل المشترك لنموذج نمو الناتج المحلي الإجمالي

Kao test for cointegration

Ho: No cointegration		Number of panels	= 28
Ha: All panels are cointegrated		Number of periods	= 28
Cointegrating vector: Same			
Panel means:	Included	Kernel:	Bartlett
Time trend:	Not included	Lags:	1.89 (Newey-West)
AR parameter:	Same	Augmented lags:	1 (AIC)

	Statistic	p-value
Modified Dickey-Fuller t	-16.4931	0.0000
Dickey-Fuller t	-11.3365	0.0000
Augmented Dickey-Fuller t	-10.0934	0.0000
Unadjusted modified Dickey-Fuller t	-21.7307	0.0000
Unadjusted Dickey-Fuller t	-12.1944	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 10

2.3. اختبارات التكامل المشترك لنموذج التنمية البشرية:

وسنوضح أيضا في الجدول أدناه اختبارات التكامل المشترك لنموذج التنمية البشرية.

الجدول رقم (3-12):

اختبارات التكامل المشترك لنموذج التنمية البشرية

Kao test for cointegration

Ho: No cointegration		Number of panels	= 28
Ha: All panels are cointegrated		Number of periods	= 28
Cointegrating vector: Same			
Panel means:	Included	Kernel:	Bartlett
Time trend:	Not included	Lags:	2.46 (Newey-West)
AR parameter:	Same	Augmented lags:	1 (AIC)

	Statistic	p-value
Modified Dickey-Fuller t	-2.0056	0.0224
Dickey-Fuller t	-4.1155	0.0000
Augmented Dickey-Fuller t	-3.0054	0.0013
Unadjusted modified Dickey-Fuller t	0.0003	0.4999
Unadjusted Dickey-Fuller t	-3.1929	0.0007

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 10

3.3. اختبارات التكامل المشترك لنموذج تراكم رأس المال الثابت:

الجدول رقم (3-13):

اختبارات التكامل المشترك لنموذج تراكم رأس المال الثابت

Kao test for cointegration

Ho: No cointegration		Number of panels	= 28
Ha: All panels are cointegrated		Number of periods	= 28
Cointegrating vector: Same			
Panel means:	Included	Kernel:	Bartlett
Time trend:	Not included	Lags:	1.89 (Newey-West)
AR parameter:	Same	Augmented lags:	1 (AIC)

	Statistic	p-value
Modified Dickey-Fuller t	-3.9298	0.0000
Dickey-Fuller t	-2.8956	0.0019
Augmented Dickey-Fuller t	-8.1265	0.0000
Unadjusted modified Dickey-Fuller t	-3.9303	0.0000
Unadjusted Dickey-Fuller t	-2.8959	0.0019

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 10

نلاحظ من الجدول أن القيمة الاحتمالية لاختبار ADF أقل من: 0.05؛ وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك، وبالتالي يمكننا القول أن هناك تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

4. تقدير وتحليل النتائج المرتبطة بأثر التكامل الاقتصادي على النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي:

تشير الأدبيات أن آثار التكامل الأوروبي في النمو الاقتصادي لا تزال غير حاسمة، ويرجع ذلك إلى الصعوبات المنهجية الشديدة التي يقودها في الغالب عدم التجانس بين البلدان المنظمة للاتحاد الأوروبي، وحتى الآن، فإن الأدلة التجريبية للتأثير الواضح لحجم الدولة على النمو الاقتصادي محدودة نوعا ما.[1]

إن النموذج الاقتصادي الخاص بالنمو الاقتصادي في دراستنا يكتب في شكل دالة تابعة لـ: درجات التكامل الاقتصادي، النمو الاقتصادي للفترة السابقة، التضخم، البطالة، التنمية البشرية، الانفتاح الاقتصادي، تراكم رأس المال الثابت، الإنفاق الحكومي ونمو الصادرات، ويكتب النموذج بالصيغة الرياضية الآتية:

$$GDP_{gr} = f\ (GDPgrL_1, INTEG, INF, UMP, HDI, ECOP, GFCE, GFCF, EXPgs)$$

ويجدر التأشير أن الأثر الديناميكي للتكامل يتضمن المكونات الاجتماعية والمؤسسية والابتكارية والتكنولوجية والبيئية للتنمية الوطنية للبلدان المشاركة في مجموعة التكامل.[2]

وفيما تعلق بالنمو الاقتصادي للدول فإن حجم الدولة يؤثّر على معدل نموها. وتشير النظرية إلى وجود تأثير لصالح البلدان الكبيرة، وأن البلدان الـ صغيرة قد تتغلب على عوائق الصغر بمجرد أن تصبح أسواقها أكثر تكاملاً دوليا.[3]

واعتبر «بلاسا» أن آثار التكتل للتكامل الاقتصادي تميل إلى تفضيل المناطق الواقعة بالقرب من المركز الاقتصادي الأوروبي على حساب المناطق الواقعة في محيط المنطقة؛ إلا أنه سيتم التعويض بتأثيرات الانتشار والتي تأخذ شكل زيادة الطلب على منتجات المناطق في المحيط غير المستقرة، وزيادة نسبة الاقتصادات الخارجية الشريكة، وزيادة فرص نقل المعرفة التكنولوجية، وإعادة توطين المصانع استجابة للاختلافات في الأجور، وبالتالي تميل البلدان في الأطراف البعيدة عن المركز الأوروبي إلى أن تصبح أكثر قوة في مرحلة متقدمة من تطور التكامل الاقتصادي.[4]

والجدول الموالي يوضح تقدير النموذج الخاص بأثر التكامل الاقتصادي على النمو الاقتصادي (GDPgr) في الاتحاد الأوروبي:

1- Campos, N. F, Coricelli, F, & Moretti, L, Institutional integration and economic growth in Europe, Journal of Monetary Economics, 103, 2019, PP 88-104

2 - Samosenok Larisa Nikolaevna, Op.Cit, p06.

3 - König, J. European integration and the effects of country size on growth. Journal of Economic Integration, 2015, PP 501-531.

4 - André Sapir, Op.Cit, PP 1200-1229.

الجدول رقم (3-15):

تقدير النموذج الخاص بأثر التكامل الاقتصادي على النمو الاقتصادي (GDPgr) في الاتحاد الأوروبي

```
Generalized method of moments estimation

Fitting full model:
Step 1         f(b) =   98.25141
Step 2         f(b) =  .96028313

Group variable: country                     Number of obs      =       812
Time variable: year                         Number of groups   =        28

Moment conditions:     linear =      37     Obs per group:    min =        29
                    nonlinear =       0                       avg =        29
                        total =      37                       max =        29

                                (Std. Err. adjusted for 28 clusters in country)
```

GDPgr	Coef.	WC-Robust Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
GDPgr						
L1.	.5506894	.0836933	6.58	0.000	.3866535	.7147252
UMP	-.0507836	.1173053	-0.43	0.665	-.2806978	.1791305
EXPgs	2.73e-13	1.47e-13	1.86	0.063	-1.44e-14	5.61e-13
INF	-.0253793	.0032278	-7.86	0.000	-.0317056	-.0190529
GFCE	-4.23e-12	1.62e-12	-2.61	0.009	-7.42e-12	-1.05e-12
GFCF	1.70e-13	4.73e-13	0.36	0.719	-7.57e-13	1.10e-12
HDI	-43.74212	11.17068	-3.92	0.000	-65.63624	-21.84799
ECOP	-.0475058	.0660137	-0.72	0.472	-.1768904	.0818787
INTEG	.8730932	.2528415	3.45	0.001	.377533	1.368653
_cons	40.41003	6.58456	6.14	0.000	27.50453	53.31553

```
Instruments corresponding to the linear moment conditions:
 1, model(fodev):
   L.GDPgr L1.L.GDPgr L2.L.GDPgr L3.L.GDPgr UMP L1.UMP L2.UMP L3.UMP EXPgs
   L1.EXPgs L2.EXPgs L3.EXPgs INF L1.INF L2.INF L3.INF GFCE L1.GFCE L2.GFCE
   L3.GFCE GFCF L1.GFCF L2.GFCF L3.GFCF HDI L1.HDI L2.HDI L3.HDI ECOP L1.ECOP
   L2.ECOP L3.ECOP INTEG L1.INTEG L2.INTEG L3.INTEG
 2, model(level):
   _cons
```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 10

1.4. تحليل أثر التكامل الاقتصادي على النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي:

فيما تعلق بأثر التكامل الاقتصادي في النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي، يمكننا أن نستنتج من خلال مخرجات النموذج أن الزيادة والتقدم في إلغاء حالة التمييز من خلال الارتقاء في مراحل التكامل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونبرر هذه النتيجة من خلال التحليل الآتي:

- إن الأثر الصافي لخلق التجارة وما يتضمنه من الحصول على المنتجات من المصادر الأكثر كفاءة يعني تمكّن الدول من حصول على سلع ضمن سلة الواردات بأسعار أقل مما كانت تنتجه أو تستورده قبل الاتحاد، وهو ما يكون له أثر في خفض قيمة الواردات الكلية، و خفض قيمة الواردات الكلية يؤثر بشكل مباشر في الطلب الكلي الذي تعتبر دالة الواردات من أحد مكوناته: (AD = C + I + G +X -M).

وبما أن العلاقة عكسية بين الطلب الكلي والواردات فإن الانخفاض في هذه الأخيرة سيؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وهذه الزيادة يكون لها أثر ديناميكي على أغلب متغيرات الطلب الكلي المرتبطة بالدخل ما يسهم في حقن الاقتصاد بجرعات توسعية تساهم في تواتر وتوالي النمو الاقتصادي.

- إن الأثر زيادة الإيجابية الناتجة عن التقدم في مراحل التكامل الاقتصادي، فإن ذلك يسهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكّلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل، وهو الأمر الذي يكون له أثر على النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي، وهو ما يتناسق مع مرتكزات التكامل في نظر « ميردال ».
- كما أن التنسيق والتنظيم القانوني لأسواق المنتجات وعوامل الإنتاج (مكافحة الاحتكار، القوانين التي تنظم التدفقات التجارية، وعلاقات العمل، والمؤسسات المالية). فإن ذلك يهيئ أداة للنمو استنادا لدعوى أن التجارة دافع للنمو الاقتصادي، دون أن يترتب على ذلك آثار انحسارية، كتلك التي تحدث داخل القطر الواحد نتيجة اجتذاب المناطق الأكثر ديناميكية لعناصر الإنتاج.
- من المهم الإشارة أن الآثار الديناميكية تؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للدول الأعضاء، إما عن طريق تحسين توزيع موارد الإنتاج، أو تبني سبل إنتاج أفضل أو تأثير هذه الأحداث في الأجل الطويل على إمكانيات زيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء؛ وبذلك تزداد احتمالات تحسن الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول. وفي الواقع أن الكثير من الاقتصاديين والباحثين في هذا الشأن يعتقدون أنّ فوائد الاتحاد الجمركي تأتي نتيجة لآثار الديناميكية في الأجل الطويل.
- إن اتساع السوق نتيجة عملية التكامل يمكّن من إقامة صناعات بحجم اقتصادي كبير والاستفادة من وفورات الحجم التي تنشأ عن عملية التكامل وتخصص في الإنتاج ، وهو ما يسهم في تعميق الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي في زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وانعكاسه على التنمية الاقتصادية.
- إن أثر التقدم في مراحل التكامل الاقتصادي والالتزام بشروطها ومتطلباتها يسهم في تحسين معدلات التبادل كأحد الآثار الإيجابية للتكامل الاقتصادي، فعملية التكامل تؤدي إلى تحسين مركز الدولة المتكاملة، وهذا النوع من التبادل المستقل الذي يتحول فيه الطلب الخارجي على الصادرات إلى نشاط إنتاجي محلي، يتولّد عنه وعن الدخول المتولدة منه طلب على الواردات، التي هي صادرات دول أعضاء أخرى. ومع تزايد حركة التبادل يتزايد النشاط الإنتاجي والدخل المتولد عنه، أي يحدث نمو اقتصادي، ويستجيب الاقتصاد لدافعية التصدير صعودا وهبوطا.*
- يساهم الالتزام بشروط العضوية في الاتحاد الأوروبي، والالتزام بمتطلبات التقدم ضمن مراحل التكامل الاقتصادي في ترقية المنافسة بما يمكّن من رفع القدرة والكفاءة للآلة الإنتاجية في الدول الأعضاء الجدد، خاصة دول أوربا الشرقية المنضمين ضمن مراحل التوسع الأخيرة للاتحاد الأوروبي؛ وهو ما يسهم في إعادة تأهيل مجموعة من القطاعات ودفع عملية التغيير الهيكلي والبنيوي في منظومة الإنتاج والسوق، وضبط استراتيجيات صناعية جديدة.

* وهو ما يسمى بالتغذية العكسية التي يزيد أثرها حسب قيمة مضاعف التجارة الخارجية.

- أما الأثر الناتج عن اعتماد العملة الموحدة، فإنه يبرز من خلال مدخل التأثير على السوق النقدي عبر إيرادات ونفقات البنوك الأوروبية بسبب التأثير الإيجابي على الأعمال المصرفية في الجهاز المصرفي الأوروبي مثل: عمليات الدفع؛ إدارة الحسابات؛ الودائع والأوراق المالية؛ ونظم الصرف الآلي. حيث يجد المتعاملين مرونة عالية بالنسبة لحركة كل من المقترضين وأصحاب الودائع مما يجعلهم يحصلون على مجموعة من المكاسب، من ذلك زيادة أسعار الودائع وتخفيض أسعار القروض لجذب عدد أكثر من العملاء. كما تجد البنوك أمامها أسواق واسعة لتقديم خدماتها، وهو ما يكون له آثار توسعية في سوق النقد ينعكس أثرها على سوق السلع والخدمات ما ينتج عنه زيادة الناتج الإجمالي والنمو الاقتصادي في دول الاتحاد.
- كما يؤدي استخدام اليورو إلى اتجاه أسواق السندات في دول الاتحاد إلى الاتساع والعمق وزيادة السيولة، وهذا بسبب ما يتيحه اليورو من فرص استثمار عبر الحدود بين الدول الأعضاء، وهو ما يكون له الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي عموما ودول منطقة اليورو على وجه الخصوص.
- يعمل الاتحاد النقدي على تذويب الفوارق بين الدول الأعضاء بالنسبة للمراكز المالية من خلال السياسة النقدية الموجودة وأسلوب الحد الأدنى للاحتياطي النقدي، والذي يحدده البنك المركزي الأوروبي، الذي يؤدي إلى تحسين المراكز المالية وتحسين الأداء الاقتصادي وتقارب مستوياته في دول الاتحاد.

كمحصلة للتحليل المتعلق بالنتيجة الأولى فإن الدراسة تخلص إلى أن حالة خلق التجارة الناتجة عن الاتحاد الأوروبي كان لها أثر طردي في خلق النمو الاقتصادي. وهو ما يمكن من الحكم أن الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي تظهر بشكل مهم في النمو الاقتصادي للدول الاتحاد، وأن خلق التجارة الناتج عن الآثار الساكنة للاتحاد الأوروبي ينتج عنه في الأمد الطويل زيادة النمو الاقتصادي، أي أن للتكامل الاقتصادي المجسد في صيغته التطبيقية "الاتحاد الأوروبي" أثر في خلق التنمية الاقتصادية.

وقد توصلت إلى بعض جوانب التحليل السابق دراسة[1]: " Kizito (2019)" التي عنيت بالأدبيات المتعلقة بتأثير التكامل المالي على النمو الاقتصادي، إذ تظهر الأدلة من الدراسة أن هناك اتفاقا مهما حول الآثار المعززة للنمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي، كما يظهر الأثر لتبني العملة المشتركة على النمو؛ إلا أن هذا التأثير يعدّ ضئيلا على النمو الاقتصادي، وتحصر الدراسة القنوات التي تمثل مداخل التكامل الاقتصادي للتأثير على النمو الاقتصادي في: تراكم رأس المال ونمو الإنتاجية والتجارة والتكامل المالي.

كما أكّدت دراسة[2]: " Özdeşer (2020) " على الآثار الإيجابية التي يتم إنشاؤها في منطقة اليورو جراء استخدام عملة موحدة ، ما يمكّن البنوك من تسوية عمليات الإقراض بنفس العملة، كما يتم تبادل السلع والخدمات بنفس العملة؛ وما لهذين العاملين من آثار مهمة في تخفيض أسعار الفائدة والتضخم. ما ينتج عنه تباعا

[1]- Kizito Uyi Ehigiamusoe and Hooi Hooi Lean, Do economic and financial integration stimulate economic growth? A critical survey. Economics: The Open-Access, Open-Assessment E-Journal, 13, 2019, PP 1–27, (On Line: 02-05-2021), http://dx.doi.org/10.5018/economics-ejournal.ja.2019-4

[2]- Özdeşer, H. Op.Cit, P3.

تحسن القدرة الشرائية وزيادة الاستهلاك وارتفاع مستويات الاستثمار ؛ ما يسفر على ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وينعكس ذلك على نصيب الفرد من الناتج المحلي، مما يعني ارتفع مستوى رفاهية الفرد. وهو الأثر المثبت على نمو الناتج في منطقة اليورو في دراسة[1] "Cîndea (2012)". وقد أكّدت نتائج دراسات[2] " National Board of Trade" كذلك إلى أن السوق الموحدة الأوروبية كانت عاملاً تمكينيا هاما للنمو الاقتصادي في أوروبا.

وقد استنتجت دراسة: " Samosenok (2017)" أن الآثار الديناميكية أكثر بعداً في الزمن من لحظة إنشاء التكامل، وتتمثل في تحفيز التغيرات في الاقتصاد الوطني: فهي تغير كفاءة الإنتاج، والهيكل المكاني للاقتصاد الوطني والبيئة التنافسية.[3] ما يكون له أثر مهم في النمو الاقتصادي للدول المتكتلة. وقد أشار "AYCIl YOUCER " من أن جميع اتفاقيات التجارة الإقليمية تؤدي إلى تعزيز المزيد من التجارة، وكذلك تعزيز الرفاهية.[4]

وأشارت إلى هذه النتيجة دراسة[5]: "Badinger (2000)" حيث أشارت إلى أن تأثيرات التكامل الأوروبي لخمسة عشر دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي على مدى الفترة 1950 – 2000، كان على مستوى كبير على الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وأن هذا النمو كان سيكون أقل بمقدار الخمس لو لم يحدث تكامل منذ عام 1950؛ كما أشارت الدراسة أنه من المثير للاهتمام أن ثلثي هذا التأثير يرجع إلى تحرير الجات. وهي نفس النتائج التي أكدتها دراسة[6]: "Badinger (2005) ".

كما تتوافق نتائج الدراسة مع ما أشار إليه: "König (2015)"[7] حيث يرتبط حجم الدولة بالفعل بالنمو الاقتصادي؛ ويعزز التكامل الاقتصادي الأوروبي عملية التقارب بين البلدان. كما يتضح أن تأثير الحجم يختلف باختلاف مستوى التكامل الاقتصادي الفردي للبلد، مما يشير إلى أن مسار النمو الاقتصادي طويل الأجل يتميز بنقاط انتقالية متعددة، هذه النتيجة مهمة بشكل خاص نظرا للعيوب السائدة في السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي والعدد المتزايد من الدول الصغيرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وقد خلصت الورقة البحثية لـ: "Campos (2014)" التي حاول من خلالها تقديم تقديرات جديدة للمنافع الاقتصادية من التكامل الاقتصادي والسياسي لدول الاتحاد الأوروبي؛ ووضع سيناريوهات خاصة بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإنتاجية العمالة في البلدان التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في توسعات: 1973 و1980 و1995 و2004، إلى تأثيرات إيجابية كبيرة من عضوية الاتحاد الأوروبي ولكنها تختلف باختلاف البلدان وبمرور الوقت (وهي سلبية فقط بالنسبة لليونان). وتعتبر أنه بدون تكامل اقتصادي وسياسي عميق، كان دخل

[1]- Cîndea, I, & Cîndea, M, The Euro Effect on International Trade, Procedia - Social and Behavioral Sciences, 58, 2012, PP1267–1272. doi:10.1016/j.sbspro.2012.09.1109.

[2]- National Board of Trade. Economic Effects of the European Single Market Review of the empirical literature, First Edition, 2015 ISBN: 978-91-88201-02-7.

[3]- Samosenok Larisa Nikolaevna, Op.Cit, p09

[4]- AYCil YOUCER and Kabeer MUHAMMAD, Op.Cit, PP 1-19.

[5]- Badinger, H, Growth effects of economic integration: The case of the EU Member States (1950-2000), IEF Working Paper Nr. 40, UNIVERSITY OF ECONOMICS AND BUSINESS ADMINISTRATION VIENNA, 2001.

[6]- Badinger, H, Growth effects of economic integration: evidence from the EU member states, Review of World Economics, 141(1), 2005, PP 50-78.

[7]- König, J, Op.Cit, PP 501-531.

الفرد سيكون في المتوسط أقل بنحو 12%.[1] وهي نفس النتيجة التي أكدتها دراسة نفس الباحث العام 2019 ؛ والتي أشار من خلالها: "Campos" [2] إلى أن تأثيرات النمو من عضوية الاتحاد الأوروبي كبيرة وإيجابية، باستثناء اليونان. على الرغم من التباين الكبير عبر البلدان ومع مرور الوقت، إلا أنه يقدر أنه بدون التكامل الأوروبي كان متوسط دخل الفرد سيكون أقل بمعدل 10 ٪ تقريبا في السنوات العشر الأولى بعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

أما فيما تعلق بأثر التكامل الاقتصادي على الدول المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبي وخاصة دول أوربا الشرقية المنفصلة عن الاتحاد السوفياتي، فقد أكّدت دراسة:[3] " Mann, K. (2015) " – التي حققت في أثر عملية التكامل والتقارب لمجموعة من عشرة بلدان من أوربا الشرقية على مدى 16 عاما (1995-2010) – إلى أن الانضمام للاتحاد الأوروبي عزز من نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويتعمق الأثر أكثر في المدى المتوسط والبعيد، وهكذا تقدم هذه الورقة حجة لصالح التكامل الأوروبي. كما يمكن تفسير تباين مستويات النمو بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى ما نحى إليه: " Cutrini, E. (2019)" من أن قاعدة التصنيع القوية والتخصص في أنشطة الخدمة عالية الإنتاجية هما المتغيرات التوضيحية الرئيسية لمسارات التنمية المتباينة في الاتحاد الأوروبي.[4]

في الأخير يمكن التأكيد على النتيجة التي توصل إليها: "Lucjan Orlowski (2020)" من أن التكامل الأعمق لأسواق رأس المال في الاتحاد الأوروبي ضروري لدعم النمو الاقتصادي. وأن أسواق الأسهم والسندات المتكاملة ستوفر إمكانية الوصول إلى تمويل رأس المال، وتحسين تخصيص رأس المال، والمساعدة في التخفيف من مخاطر السوق والمخاطر النظامية. وفي نهاية المطاف تعزيز النمو الاقتصادي الحقيقي المستدام لمواجهة التقلبات الدورية؛ و تقدم الورقة دليلاً على أن الزيادات في كل من إجمالي حقوق الملكية في المحفظة، ونسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو تساهم بشكل فعال في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.[5]

2.4. تحليل أثر باقي المتغيرات الاقتصادية المستقلة على النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي:

يعزز النمو الاقتصادي للسنة السابقة ($GDPgrL_1$) النمو الاقتصادي الحالي لدول الاتحاد الأوروبي، وهو ما يظهر في مخرجات النموذج بأثر يبلغ: 0.55 لكل تغير بوحدة واحدة في نمو الدخل السابق، ويرتبط ذلك بآثار التدفقات الدائرية التي تغذي الطلب الكلي المرتبط بطلب القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاديات الأوروبية، والآثار الإيجابية لآثار التغذية العكسية.

أما ما تعلق بالبطالة (UMP) والتي تشكّل مشكلة اقتصادية واجتماعية بشكل متزايد في العديد من البلدان الأوروبية. فمن الناحية النظرية، للبطالة تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وهو ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية،

[1]- Campos, Nauro F. and Coricelli, Fabrizio and Moretti, Luigi, Economic Growth and Political Integration: Estimating the Benefits from Membership in the European Union Using the Synthetic Counterfactuals Method. IZA Discussion Paper No. 8162, 2014, SSRN, (On Line: 07-05-2021), https://ssrn.com/abstract=2432446 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2432446

[2]- Campos, N. F, Coricelli, F, & Moretti, L, Op.Cit, PP 88-104.

[3]- Mann, K. The EU, a growth engine? The impact of European integration on economic growth in Central Eastern Europe, FIW Working Paper (No. 136), 2015.

[4]- Cutrini. E, Economic integration, structural change, and uneven development in the European Union, Journal of Structural Change and Economic Dynamics, 50, 2019, PP 102-113.

[5]- Orlowski, L.T, Capital markets integration and economic growth in the European Union, Journal of Policy Modeling, 42(4), 2020, PP 893-902, (On Line: 07-05-2021), https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0161893820300466?via%3Dihub

كون انخفاض مزج عنصر العمل (وما يقابله من ارتفاع في معدلات البطالة) يؤدي إلى انخفاض الناتج، وهو ما يتناسق مع ما نص عليه "قانون أوكن" من أن تخفيض البطالة بفترة ابطاء واحدة يساهم في زيادة النمو الاقتصادي في حين ارتفاع معدل البطالة يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي.

وهي النتيجة التي أكّدها: "Cetin., Gunaydın (2015)" من خلال الدراسة[1] التي عنيت بتحليل تأثير البطالة في النمو الاقتصادي في 15 دولة من دول الاتحاد الأوروبي من عام 1984 إلى عام 2012، حيث تظهر تقديرات النموذج تأثيرا سلبيا للبطالة في النمو الاقتصادي. وهذا يشير إلى أن البطالة تقلل من النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

كما تشير اختبارات السببية من جرانجر المستندة إلى نموذج تصحيح الخطأ المتجه إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرات على المدى القصير والطويل. وهي النتيجة التي أكدتها دراسة[2]: "Milen Velev, (2018) " التي هدفت إلى التحقيق في العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في ثمان وعشرون دولة من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2000 إلى 2017. وتوصلت إلى وجود علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي والتغير في معدل البطالة لجميع دول الاتحاد الأوروبي (28 دولة). كما تم تأكيد صلاحية "قانون أوكون" لاقتصاديات الاتحاد الأوروبي على الرغم من أن الاقتصاد الأوروبي مر خلال الفترة المدروسة بعدة مراحل من الدورة الاقتصادية. وهي النتيجة التي أكدتها دراسة:[3] "Donghui & Imran (2016)"حيث أظهرت النتائج أن ارتفاع معدل البطالة له تأثير سلبي كبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. و بناء على النتائج، خلص المؤلفون إلى أن خفض معدل البطالة سيكون خيارا أفضل لتحقيق نمو اقتصادي أكثر واستدامة وكذلك تحسين رفاهية الأفراد. وهي نفس النتائج التي تؤكد عليها دراسة[4] " NIKOLAOS, PAVLOS (2018)" في حالة الاتحاد الأوروبي.

أما عن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي فتعتبر العلاقة موضوعا جدليا مطروحا للمناقشة من قبل الباحثين. وقد أكّدت بعض الدراسات أن هناك علاقة وطيدة تمتد من التصدير إلى النمو الاقتصادي، بينما يرى آخرون أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى التوسع في التصدير. ولا تزال العديد من البلدان في معضلة الاختيار بين فتح أسواقها وتعزيز آليات التكامل بمرتجى تعزيز الصادرات أو ما إذا كان ينبغي التركيز على الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها تعزيز الصادرات. وقد تم مناقشة أثر خلق التجارة الناتج عن قيام التكامل الاقتصادي في الشق الأول من هذه الأطروحة، وسنركز في هذا الجزء على الأثر الديناميكي الذي يُحدثه التوسع في الصادرات.

[1]- Cetin, M., Gunaydın, D, Cavlak, H., & Topcu, B, Unemployment and its Impact on Economic Growth in the European Union: An evidence from panel data analysis. In Regional economic integration and the global financial system, IGI Global, 2015, PP 12-22.

[2]- Milen Velev, Unemployment and economic growth: Is there a relationship in the European Union?, Acta Oeconomica Pragensia, Prague University of Economics and Business, vol. 2018(4), PP 12-29.

[3]- Uz, Z. Q., Donghui, Z., & Imran. M, Unemployment and Economic Growth of European Union: a Panel Data Analysis. European Journal of Economic Studies, (1), 2016, PP 292-298

[4]- NIKOLAOS, D. S., & PAVLOS. S, Causal Nexus between FDI, Exports, Unemployment and Economic Growth for the Old European Union Members, Evidence from Panel Data. International journal of Economic Sciences, 7(2), 2018, PP 35-56.

وتبين مخرجات النموذج في هذه الأطروحة الأثر الإيجابي لنمو الصادرات في نمو الناتج الوطني الحقيقي للاتحاد الأوروبي، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية الكينزية ، كون زيادة الصادرات من شأنها أن تعزز الطلب الكلي وهو ما يحقن الاقتصاد بجرعات من الطلب الاضافي تسهم في زيادة الناتج الوطني.

وقد أكّدت دراسة:[1] "Dudzevičiūtė, Šimelytė (2017) "وجود علاقة سببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي؛ كما أنه لها آثار ذات أهمية كبيرة على استراتيجيات التنمية لدول الاتحاد الأوروبي. والنتيجة المتوصل إليها تتوافق مع دراسة:[2] " Dawson, Hubbard (2004)" التي تنص على أن للصادرات تأثير كبير على النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي.

في حين حللت دراسة:[3] " .Tang, D (2020)" تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي لبلدان وسط وشرق أوروبا الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1999 – 2016، لتؤكّد نتائجها أن صادرات الوقود والغذاء قد عززت النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة منذ انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. في حين ليس لصادرات المنتجات الزراعية أي تأثير على النمو، بسبب المزايا النسبية المختلفة، كما لا تزال دول وسط وشرق أوروبا تعتمد على تصدير بعض المواد الخام مع العمل على زيادة تصدير المنتجات النهائية. كما أظهرت النتائج أن صادرات معدات النقل والمنسوجات والصلب والمنتجات الكيماوية تسارعت في النمو. ويمكن أن يعزى ذلك إلى حجم الإنتاج بالنظر إلى الوصول إلى سوق أكبر بكثير داخل الاتحاد الأوروبي. كما أكّدت دراسة:[4] " Schwarzenberg (2020)" على الأثر المهم للصادرات، على وجه الخصوص في نمو الناتج في دول الاتحاد الأوروبي والذي يفوق تأثير كل من الاستثمار الأجنبي والمحلي.

أما فيما تعلق بالاستثمار المحلي فتشير مخرجات تقدير النموذج إلى أن هذا الأخير يُحفّز النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي، فنمو الاستثمار له أثر مباشر على الطلب الكلي، فزيادة الطلب في قطاع الأعمال يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وهو ما يؤدي إلى التوسع في الاستثمار من أجل مواجهة الطلب الكلي الإضافي مما يؤدي إلى زيادة الناتج. وتتعزز زيادة الناتج في المدى الطويل تحت أثر مضاعف الاستهلاك وكذا مضاعف الاستثمار وأثر معجل الاستثمار؛ وعلى ذلك فإن الآثار الديناميكية يكون لها أثر في استدامة نمو الناتج.

وقد كشفت نتائج الانحدار لدراسة: "Schwarzenberg (2020)" أن كلا من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر لهما تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في أوروبا.

[1]- Dudzevičiūtė, G, Šimelytė, A & Antanavičienė. J, Causal Nexus Between Export and Economic Growth in the European Union CountriesMontenegrin , Journal of Economics, 13(2), 2017, PP 107-120

[2]- Dawson, P. J., & Hubbard, L. J, Exports and economic growth in Central and East European countries during transition, Applied Economics, 36(16), 2004, PP 1819-1824

[3]- Tang, D, Have export compositions influenced economic growth of the European Union countries in Central and Eastern Europe?. The European Journal of Applied Economics, 17(1), 2020, PP 80-103.

[4]- Schwarzenberg Zilberstein, A, Investment and Economic Performance in Europe: The Role of the Investment Climate (Doctoral dissertation), 2020, (On Line: 09-05-2021), https://doi.org/10.13016/owu9-udlu

استنادا إلى الأدبيات الخاصة بالنمو الاقتصادي، توجد علاقة غير خطية بين حجم الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، والتي تشبه عادةً منحنى على شكل حرف U المقلوب وتستخدم لتحديد الحصة المثلى من الإنفاق الحكومي.

وقد أظهرت نتائج تقدير النموذج في أطروحتنا أثرا سلبيا للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، ويمكن تفسير هذا الأثر كون التوسع في الانفاق الحكومي من خلال آليات الدين الداخلي من شأنها أن تؤدي إلى مزاحمة الاستثمار ما ينتج عنه انخفاض هذا الأخير وهو ما يكون له أثرا في خفض الطلب الكلي يفوق الأثر الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي، خاصة عندما يتعزز الأثر بأثر معجل الاستثمار؛ وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة:[1] "Asandului, Maha (2021) " التي أظهرت أن أداة السياسة المالية التوسعية تؤثر سلبا في النشاط الاقتصادي على المدى القصير.

كما خلُصت دراسة :[2] "Hajamini, M., & Falahi, M. A (2018) " إلى وجود تأثير غير متماثل لإنفاق الحكومي والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي عندما يكونان أعلى وأدنى من المستوى الأمثل. تم تقدير القيم المثلى للإنفاق الحكومي بـ: 16.63.

ومع ذلك، يلاحظ أن الإنفاق الحكومي دائما ذو تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وعليه يستوجب على حكومات البلدان الأوروبية الإدراك أن سوء تخصيص الإنفاق العام يمكن أن يصبح غير منتجا بعد تجاوز الحجم الأمثل.

كما تشير مخرجات النموذج إلى أن التضخم يؤثر عكسيا في نمو الناتج الحقيقي وهذه النتيجة تتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية كون الناتج الحقيقي المستخلص منه النمو الاقتصادي محسوبا بالقسمة على معدل التضخم، وبذلك يكون للتضخم أثر مكمش للناتج.

في حين تشير النتائج الاقتصادية القياسية لدراسة:[3] "Kryeziu, Durguti (2019)" إلى أن معدل التضخم له تأثير إيجابي على معدل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو.

5. تقدير وتحليل النتائج المرتبطة بأثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار المحلي في دول الاتحاد الأوروبي:

إن الفكرة العامة للتكامل الاقتصادي إنّما هي فكرة موروثة أو نابعة من البناء النظري للاقتصاديين الكلاسيكيين ومن بعدهم الاقتصاديون النيوكلاسيك ، وبخاصة في شقّه الذي يعنى بنظريات ونماذج التجارة الدولية. ولاحقاً تواصلت هذه الفكرة من خلال نظريات التكامل الاقتصادي، وبخاصة نظرية الاتحادات الجمركية والتي مفادها أن إقامة تكتل اقتصادي بين قطرين أو أكثر، فضلاً عن كونه يشجع التبادل فيما بينهما، من شأنه أن يُحقق أيضاً تخصيصاً عقلانياً للموارد... ناهيك عن الاستفادة من وفورات الحجم، ومن أثر المنافسة وتحفيز

[1]- Asandului, M., Lupu, D., Maha, L. G., & Viorică, D. The asymmetric effects of fiscal policy on inflation and economic activity in post-communist European countries. Post-Communist Economies, 2021.

[2]- Hajamini, M., Falahi, M. A. Economic growth and government size in developed European countries: A panel threshold approach. Economic Analysis and Policy, 58, 2018, PP 1-13

[3]- Kryeziu, N., & Durguti, E. A. (2019). The impact of inflation on economic growth: The case of Eurozone, International Journal of Finance & Banking Studies (2147-4486), 8(1), 01-09.

الاستثمار. إن النموذج الاقتصادي الخاص بالاستثمار المحلي في هذه الدراسة يكتب في شكل دالة تابعة لـ: درجات التكامل الاقتصادي، الاستثمار المحلي للفترة السابقة، نمو الناتج، التضخم، البطالة، الإنفاق الحكومي ونمو الصادرات، ويكتب النموذج بالصيغة الرياضية الآتية:

$$GFCF = f(GFCF\ L_1, INTEG, INF, UMP, GDPgr, GFCE, EXPgs)$$

ويوضح الجدول تقدير النموذج الخاص بأثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار (GFCF) في الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (3-16):

تقدير النموذج الخاص بأثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار (GFCF) في الاتحاد الأوروبي

```
Generalized method of moments estimation

Fitting full model:
Step 1         f(b) =  8.664e+22
Step 2         f(b) =  1.0715185

Group variable: country                     Number of obs        =       812
Time variable: year                         Number of groups     =        28

Moment conditions:     linear =      22     Obs per group:    min =        29
                    nonlinear =       0                       avg =        29
                        total =      22                       max =        29

                                (Std. Err. adjusted for 28 clusters in country)
```

GFCF	Coef.	WC-Robust Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
GFCF						
L1.	.9102476	.0044878	202.83	0.000	.9014517	.9190435
GDPgr	5.31e+08	7.07e+08	0.75	0.452	-8.54e+08	1.92e+09
GFCE	-.1164234	.0243747	-4.78	0.000	-.1641968	-.0686499
UMP	6.15e+08	7.19e+08	0.86	0.392	-7.94e+08	2.02e+09
EXPgs	.0250586	.0012223	20.50	0.000	.0226629	.0274542
INF	1.10e+07	1.57e+07	0.70	0.484	-1.97e+07	4.16e+07
INTEG	2.91e+09	1.50e+09	1.94	0.052	-2.90e+07	5.84e+09
_cons	0	(omitted)				

```
Instruments corresponding to the linear moment conditions:
 1, model(fodev):
   L.GFCF L1.L.GFCF L2.L.GFCF GDPgr L1.GDPgr L2.GDPgr GFCE L1.GFCE L2.GFCE
   EXPgs L1.EXPgs L2.EXPgs INF L1.INF L2.INF UMP L1.UMP L2.UMP INTEG L1.INTEG
   L2.INTEG
 2, model(level):
   _cons
```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 10

و تشير نتائج تقدير النموذج المبينة في الجدول أدناه أن للتقدم في مراحل التكامل الاقتصادي أثر إيجابي على الاستثمار. وفي حالة الاتحاد الأوروبي فإن ما يجدر الإشارة إليه أن مدخل التكامل هنا هو التكامل الدولي (بين دول)، باعتبار التخصص على مستوى وحدات مختلفة (دول، فروع، سلع).

ومن ثم فإنّ الحيثية التي تؤسس لهذا التكامل تُختزل في اختلاف ظروف الإنتاج (العرض)، أي وجود مزايا مطلقة أو نسبية بين الدول ما يسمح بإحداث أثر على الإنتاج.

1.5. تحليل أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار المحلي في دول الاتحاد الأوروبي:

يمكن القول بصفة عامة، أنّ التأصيل النظري لنظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي قد ركز في عمقه على واقع حال الدول المتقدمة القائمة على إدارة اقتصادياتها القوية استناداً إلى فلسفة اقتصاديات السوق، وهي دول

باختصار أحرزت تقدماً ملموساً في شتى المجالات سواء الاقتصادية أو التكنولوجية أو غيرهما، فنظرية التكامل الاقتصادي التقليدي افترضت أن طُرق الإنتاج لا تتغير، وبالتالي وكنتيجة لذلك تَعتبر المكاسب المتحققة من تكوين الاتحاد الجمركي دالة في درجة التخصص والتوسع التجاري بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. وفي الوقت نفسه، فإن كُلاً من درجة التخصص والتوسع التجاري تَعتبر بدورها دالة في هيكل الإنتاج ومرحلة نمو الاستثمار المحلي والإنتاج للدولة العضو في الترتيب التكاملي.

فخلق التجارة يحدث إذا أدى قيام الاتحاد الجمركي إلى نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأعلى محلياً إلى الدولة ذات التكلفة الأقل العضو في الاتحاد، مما يعني أن خلق التجارة يكون أثرها إيجابياً لأنّها تعني استخداماً أفضل لمجموعة موارد أعضاء الاتحاد، وبالتالي الاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل حرية التجارة.

كما يؤدي الارتقاء في مراحل التكامل الاقتصادي مع الوقت إلى تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي للدولة العضو، ويشار لهذه التأثيرات بالآثار الديناميكية. فبانخفاض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء يتوجب على الصناعات المحمية من المنافسة الأجنبية في السابق أن توائم نفسها في بيئة تنافسية جديدة. يساهم التكامل الاقتصادي أيضا في تيسير الاستفادة من المهارات الفنية والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع فمن المفروض أن التكتل يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي، وهذا كفيل بإظهار المقدرات وتنميتها.

كما يؤدي كذلك إلى اتساع حجم السوق أمام المؤسسات العاملة داخل الاتحاد، ونتيجة لذلك تستطيع هذه المؤسسات زيادة مستوى إنتاجها وتحقيق ما يسمى بوفو رات الحجم. وهناك عوامل أخرى قد تَنعش الإنفاق الاستثماري أيضا داخل الاتحاد، إذ تقترن زيادة الكفاءة الإنتاجية بزيادة في الأرباح (نتيجة لانخفاض تكاليف الإنتاج مثلاً) مما يوفر للمؤسسة أرصدة أكثر للاستثمار في السلع الرأسمالية. وينجم عن نمو حجم السوق إلى توليد توقعات بزيادة الأرباح في المستقبل مما ينعش الإنفاق الاستثماري. بحيث جميع الآثار الديناميكية تؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للدول الأعضاء، إما عن طريق تحسين توزيع مو ارد الإنتاج، أو تبني سبل إنتاج أفضل أو تأثير هذه الأحداث في الأجل الطويل على إمكانيات زيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء.

ونشير إلى أن لـ تقارب مستويات الدخل ومعدلات العائد على عناصر الإنتاج المختلفة في إطار مرحلة السوق المشتركة وما بعدها من المراحل رغم بقاء الاختلافات بين حيازتها من الموارد المختلفة، يُحدث توسعا في النشاط الاقتصادي والدورة الاقتصادية بما يعزز معدلات نمو الاستثمار.

ولقوة «خلق التجارة» أثراً مفيداً، لما يَمكن أن يحققه من تحرير واردات الدول الأعضاء من السلع الوسيطية والرأسمالية اللا زمة لدوران العملية الإنتاجية، بعيداً عن كل قيود سعر الصرف الأجنبي والقيود الكمية المفروضة عليها. ومع ما قد يسجل من حالات تحويلٍ للتجارة في الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذه السياسة قد يكون لها من القدرة على تعزيز إمكانيات الدول الأقل تقدماً في أوربا (خاصة أوربا الشرقية) لاعتمادها على الذات، وتحسين وضعها الاقتصادي والتجاري الجماعي مقابل البلدان المنافسة.

وهو ما أكّدته دراسة:[1] " Korinek, Melatos, (2009) " من أنّ زيادة فرص السوق في منطقة متكاملة من شأنها أن تجذب التجارة والاستثمار، التي لم تتمكن البلدان من خارج المنطقة من الوصول إليها بسبب ازدواجية شحنها، وعبء القيود الكمية المفروضة عليها.

ومن الآثار المهمة لاتحاد العملة على الاستثمار تخفيض تكاليف المعاملات، وزيادة المنافسة وشفافية الأسعار تلعب دورا مهما وحاسما في الاستثمار. ويسفر تداول اليورو عن بعض منافعٍ أخرى تتضمن انخفاض علاوة المخاطر على أسعار الفائدة في الدول الأعضاء ووجود إطار قوي لانضباط السياسات، ما يحفّز تراكم رأس المال الثابت. واعتماد عملة موحدة يؤدي إلى توحيد أسواق العمل وخلق المزيد من فرص العمل الجديدة، نتيجة لإلغاء تكاليف التحويل بين العملات وتسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال؛ وإلغاء ضرورة الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملات. الأمر الذي يحقق تقارب في الأداء الاقتصادي من خلال شروط الانضمام، مما يشجع على زيادة الاستثمار وخلق مزيد من فرص العمل.

واستخدام اليورو كعملة موحدة خفّض من مخاطر التذبذب في أسعار العملات الأوروبية، وعزز التنافسية بين أسواق المال وساهم في تنمية كفاءتها، الأمر الذي اقترن بجذب مزيد من الاستثمارات والودائع إلى هذه الأسواق، واتجاه أسواق السندات في دول الاتحاد إلى الاتساع والعمق وزيادة السيولة، وهذا بسبب ما يتيحه اليورو من فرص استثمار عبر الحدود بين الدول الأعضاء. كل هذه الآثار من شأنها أن تقلل من تكلفة الحصول على رأس المال اللازم لتمويل تراكم رأس المال الثابت والاستثمار المحلي.

وقد أكّدت دراسات:[2] "National Board of Trade " جانب من التحليل السابق، فقد شهدت التجارة داخل الاتحاد الأوروبي وتدفقات الاستثمار نموا مضطردا منذ تنفيذ السوق الموحدة، وتعتبر مداخل التأثير في المقام الأول الحركة الحرة للبضائع ورأس المال، والذي انعكست في شكل زيادة في المنافسة، والمزيد من الابتكار والمزيد من أصناف المنتجات الجديدة، وهذه العوامل ساهمت في نمو وتعزيز الرفاهية. وهو الاستنتاج الذي تم التوصل إليه من طرف:[3] "Olugbenga Onafowora"، أن التأثير الاقتصادي لليورو في منطقة اليورو كان أكثر إيجابية على المتغيرات الاقتصادية الكلية بما في ذلك أسعار الفائدة طويلة الأجل والاستثمار والبطالة والتضخم وعجز الميزانية الحكومية والمديونية.

كما تتيح ترتيبات الاتحاد الأوروبي خيارات للحصول على التكنولوجيا الجديدة للدول الأعضاء في الاتحاد وذلك عن طريق:

- الاستثمارات البينية؛
- تسهيلات الحصول على معدات جديدة؛
- الحصول على تراخيص للإنتاج المحلي لسلع جديدة؛

[1]- Korinek, J. and M. Melatos, Op.Cit, pp 4-34.
[2]- National Board of Trade. Op.Cit.
[3]- Olugbenga Onafowora. The Economic Impact Analysis of the Euro Currency on Twelve Member Countries of the European Union. Journal of Empirical Economics, 2(4), 2014, PP 229-244

- استخدام تكنولوجيا غير مملوكة أو الهندسة المعكوسة؛
- القيام بأبحاث التنمية والتطوير والتنمية المشتركة بين الأقطار.

وبالنسبة للحصول على معدّات جديدة فإنّ هذا النوع من الاتفاقيات تتيح للدول الأعضاء – والأقل تقدما في الاتحاد مقارنة بالمراكز الرأسمالية في الاتحاد – استيراد السلع الرأسمالية الجديدة وهذا يسهل الحصول على تكنولوجيا متقدمة بتكلفة منخفضة. وبما أنّ تحرير التجارة محصور بين الدول المتعاقدة فقط وليس مع جميع دول العالم الأخرى، سيوفر استيراد هذه التكنولوجيا بشروط أفضل مقارنة بغيرها من الدول.

وبذلك فإنّ الحصول، أو امتلاك تكنولوجيا العمليات الجديدة التي تنتج السلع بأقل تكاليف، هي التي ستكون المصدر الأساسي للميزة النسبية مع توفر العمالة الماهرة الفنية التي تحافظ على هذه الميزة الحاسمة.

وقد ركّزت الورقة الموسومة بـ[1]: التكامل الاقتصادي الإقليمي والاستثمار في البحث والتطوير، على تحليل تأثير اتفاقية التكامل الاقتصادي الإقليمي على استثمارات الشركات في البحث والتطوير (R & D)، وقد أكّدت أن انضمام أي بلد في اتفاق التكامل الاقتصادي له تأثيرين متنافسين على استثمارات الشركة في البحث والتطوير.

❶ من ناحية أولى، ستحث المنافسة المتزايدة في أسواق المنتجات بعد التكامل الاقتصادي الشركة على الاستثمار في البحث والتطوير الداخلي لتحسين قدرتها التنافسية التكنولوجية المميزة.

❷ ومن الناحية الثانية، فإن الوصول الأفضل إلى مصادر المدخلات في أسواق عوامل الإنتاج بعد التكامل من شأنه أن يحفّز الشركة على شراء البحث والتطوير الخارجي لأنه يمكّن من تعهيد التكنولوجيا بسهولة أكبر.

ومن أهم نتائج التحليل التجريبي لهذه الورقة البحثية أن تأثير التكتل على الاستثمار في البحث والتطوير مدفوع بشكل أساسي بأسواق المنتجات وليس أسواق العوامل، حيث تحث أسواق المنتجات الشركات ليس فقط على زيادة الاستثمار في البحث والتطوير الداخلي ولكن أيضا شراء المزيد من البحث والتطوير الخارجي.

كما أوصت دراسة:[2] " Schwarzenberg (2020)" على أهمية مناخ الاستثمار في خلق الإنتاج ونموه، حيث ترتبط مناخات الاستثمار الجذابة والمستويات الأعلى من التكامل الاقتصادي – لا سيما بين اقتصادات وسط وشرق أوروبا – بارتفاع مستويات الإنتاج ومعدلات نموه.

كما يهيئ التكامل الاقتصادي أداة للنمو استنادا لدعوى أن التجارة دافع للنمو الاقتصادي، دون أن يترتب على ذلك آثار انحسارية كتلك التي تحدث داخل القطر الواحد نتيجة اجتذاب المناطق الأكثر ديناميكية لعناصر الإنتاج. بالإضافة إلى الأثر الديناميكي الحاصل في اتساع الأسواق حيث يمكّن من إقامة صناعات بحجم اقتصادي كبير والاستفادة من وفورات الحجم التي تنشأ عن عملية التكامل والتخصص في الإنتاج. سواء كانت وفرات حجم داخلية متحققة للوحدة الإنتاجية نتيجة توسع حجمها. أو وفورات حجم خارجية تشترك فيها عدة

[1]- Cuervo-Cazurra, A, & Un, C. A. Regional economic integration and R&D investment, Research Policy, 36(2), 2007, PP 227-246, (On Line: 10-05-2021), https://doi.org/10.1016/j.respol.2006.11.003

[2]- Schwarzenberg Zilberstein, A. Op.Cit.

وحدات إنتاجية إقليمية في صناعة ما أو عدة صناعات. وفي سياق التحليل المرتبط بأثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار المحلي، يجدر التأشير أن لأثر شبكات الإنتاج الدولية وسلاسل القيمة الإقليمية أثر مهم في تعزيز الاستثمار المحلي، وهنا تبرز أهمية مدخل التكامل المرتبط بأسلوب المزايا المتصلة والمزايا الديناميكية المترتبة عن سلاسل القيمة الإقليمية في نطاق الإقليم المتكامل، بحيث تُمثل مجموع المكاسب التي تنشأ عند مستوى معين من التجميع لمجموعة من الوحدات المتجانسة ومراحل الإنتاج المختلفة وموضعتها عبر أقاليم مختلفة ضمن التكتل بحسب المزايا النسبية والمطلقة ووفرة عوامل الإنتاج ، أي إدماجها بشكل ما في كيان واحد، بحيث تنتقل من اعتبار التفاوت أو الاختلاف . في الظروف الطبيعية للإنتاج . القائم بين هذه الوحدات (أي منظور المزايا المقارنة)، إلى اعتبار وحدة تجانس الهيكل ككل الذي تنتمي إليه، وبالتالي، إلى اعتبار إمكانات التكامل الداخلي فيما بينها (منظور المزايا المتصلة). وتتعلق هذه المزايا بمكاسب غير مباشرة، أو بتعبير آخر بوفورات تستفيد منها المجموعة، مقارنة بوضع التجزئة قبل حدوث التكامل الاقتصادي . وهي وفورات يمكن أن تتجسد إما في تحسين متوسط التكلفة باعتبار ظروف الإنتاج في المجموعة ككل، أو في اقتصاد للموارد، أو في عقلنة بعض أوجه الإنفاق بوجه عام.

ومما سبق، نستطيع أن نؤكّد على مجموعة من الخصائص التي تُميز المزايا المتصلة في نطاق سلاسل القيمة الإقليمية المتولدة عن الاتحاد الاقتصادي، مقارنة بالمزايا المقارنة والتقليدية منها:

- **الخاصية الأولى:** أن "المزايا المتصلة" هي مزايا جماعية (للمجموعة ككل)، وليست قُطرية، أي أنّها تنشأ من المكاسب الجماعية للاندماج، ولا تنشأ من مكاسب وحدة إزاء وحدة أخرى. ومن هنا، صفة "المتصلة" المعطاة لهذه المزايا. نضيف أنه خلافاً للمزايا المقارنة التي تقوم على مبدأ الاختلاف، فإنّ "المزايا المتصلة" تقوم على مبدأ أو قاعدة التعاضد، بحيث أنّ كل وحدة في المجموعة لا تُعرف كوحدة مستقلة، بل كجزء متصل بالأجزاء الأخرى للمجموعة. وهذه الأخيرة بدورها، ستفقد كينونتها أو علّة وجودها، من دون كل أجزائها.
- **الخاصية الثانية:** أن المزايا المتصلة هي في الجوهر مزايا داخلية، وليست ضرورة تنافسية من جانب السعر إزاء الخارج، أي أنّها تتضمن بالدرجة الأولى تحسيناً لوضع المجموعة مقارنة بوضع التجزئة السابق من خلال توظيف إمكانات التعاضد المختلفة بين وحدات المجموعة، وبالتالي تحقيق وفورات كلية.
- **الخاصية الثالثة:** وتستشف من الخاصيتين السابقتين وهي أن المزايا المتصلة لا تخضع مسبقا لقاعدة أو قانون الربح البحت. وهنا نلامس إحدى الإشكالات الحساسة الخاصة بالتعامل مع قضايا التكامل الاقتصادي، ونعني بها إشكالية المصلحة بين الفردي والجماعي أو بين الإقليمي والوطني. فبمنظور قانون الربح البحت، الرؤية التي تطغى هي الرؤية الفردية، القائمة على تقدير المنافع الفردية في الأمد القصير في ضوء اعتبارات العقلانية الاقتصادية. أما بمنظور المزايا المتصلة، فإنّ الحساب الأخير هو الحساب العام للمنافع الجماعية،

على المديين المتوسط والطويل. ومن هنا نضيف أن المزايا المتصلة هي مزايا استراتيجية تعتبر مصلحة الجزء أو الوحدة كامتداد لمصلحة المجموعة التي تنتمي إليها.[1]

وقد أدى الجمع بين التكامل والعولمة منذ أوائل التسعينيات إلى تغييرات جذرية في سلاسل الإنتاج في وسط وشرق أوروبا. وتظهر أهمية التنسيق الرأسي في سلسلة الإنتاج في العديد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وآثارها وانعكاساتها على المؤسسات (تشير الدلائل إلى أن المؤسسات في العديد من البلدان قد استفادت من عمليات التنسيق الرأسي من خلال تزويدها بإمكانية الوصول إلى المدخلات والأسواق ذات القيمة الأعلى)[2].

كما تؤكّد نتائج دراسة:[3] "Bolea, Duarte (2022) " المستخلصة من استخدام طرق الاقتصاد القياسي المكاني، أن فرضية الاعتماد المكاني بين المناطق مهمة لتكييف المشاركة ومراحل التموضع ضمن سلاسل القيمة العالمية، مما يشير إلى أن عمليات الإنتاج العالمية تتأثر بالعوامل الإقليمية والمحلية. وعلى وجه الخصوص تلعب التأثيرات المكانية دورا مهما مشروطًا بكل من القرب الجغرافي والتشابه في هياكل الإنتاج. وتظهر النتائج أن تشارك هذه الخصائص، يعدّ شرطا للتخصص والمشاركة ومستوى التموضع في السلاسل العالمية للقيمة، مما يولّد بعض الأفكار الهامة والمفيدة لصياغة سياسات التنمية المرتكزة على التكامل الإقليمي.

وعلى سبيل المثال، وبحسب دراسة:[4] " Ruta, M. (2018) "فإن عضوية الاتحاد الأوروبي لها تأثير قوي في تحفيز الإنتاج والتجارة في بريطانيا، وقد ساهمت بشكل خاص في زيادة الخدمات البريطانية واندماجها في سلاسل القيمة العالمية. كما كان لعضوية الاتحاد الأوروبي تأثير قوي بشكل خاص على خدمات بريطانيا وتجارة سلسلة القيمة العالمية، حيث زادت تجارة الخدمات بأكثر من الضعف وزادت مشاركة الدولة في سلاسل القيمة العالمية بأكثر من 30%.

ويتعدى أثر التكامل الاقتصادي المترتبط بالاستثمار المحلي، ليحفز تدفقات الاستثمارات البينية وهو الأمر الذي يُحفّز الاستثمار المحلي، وتشير دراسة:[5] "Randolph Bruno, Nauro (2021) " أن تأثير عضوية الاتحاد الأوروبي على الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر بكثير من تأثير ترتيبات التكامل الأقل عمقًا (الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، نافتا أو ميركوسور)، مع كون السوق الموحدة حجر الزاوية لهذا التأثير التفاضلي.

و يمكن أن نشير إلى أهم الاستنتاجات التي أشارت إليها دراسة:[6] "Cavallaro, Villani (2021)"، والمستخلصة من خلال الدراسة التجريبية المرتكزة على نموذج ديناميكي غير خطي لـ: "Phillips and Sul

[1]– موله عبد الله، التكامل الاقتصادي الجديد: الثابت والمتغير، مجلة المستقبل العربي، العدد 279، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ماي 2002، ص 26،27.

[2]- Dries, L., Germenji, E., Noev, N., & Swinnen, J. F. Farmers, vertical coordination and the restructuring of dairy supply chains in Central and Eastern Europe, World development, 37(11), 2009, PP 1742-1758.

[3]- Bolea, L., Duarte, R., Hewings, G. J., Jiménez, S., & Sánchez-Chóliz, J, The role of regions in global value chains: an analysis for the European Union, Papers in Regional Science 2022, (On Line: 13-05-2021), https://doi.org/10.1111/pirs.12674

[4]- Ruta, M, Deep Integration and UK-EU Trade Relations, Conference Paper, Presented at the 21st Annual Conference on Global Economic Analysis, Cartagena, Colombia, 2018, PP 1-22.

[5]- Bruno, R. L., Campos, N. F, Estrin, S, The effect on foreign direct investment of membership in the European Union, JCMS Journal of Common Market Studies, 59(4), 2021, PP 802-821, (On Line: 15-05-2021), https://doi.org/10.1111/jcms.13131

[6]- Cavallaro, E., & Villani, I, Club Convergence in EU Countries: A Sectoral Perspective, Journal of Economic Integration, 36(1), 2021, PP 125–161, (On Line: 17-05-2021), https://www.jstor.org/stable/26985579

(2007)" للتحقق فيما إذا كان التكامل الاقتصادي داخل الاتحاد الأوروبي قد تسبب في تشابه الهياكل الإنتاجية للبلدان بشكل متزايد وتقارب الإنتاجية على مستوى القطاع خلال الفترة 1995-2018. وخلصت الورقة البحثية إلى أن دول الاتحاد الأوروبي تتميز بأنماط مختلفة لنمو الإنتاجية الكلية، كما مكّن الاندماج الناجح في شبكات الإنتاج العالمية معظم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية من اللحاق ببلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى.

في حين يعكس عدم التجانس في مستويات الإنتاجية طويلة المدى للبلدان الاختلافات في تخصصها الرأسي؛ فتتخصص البلدان الأوروبية التي تقترب من مسارات النمو المرتفع في الإنتاج كثيف المعرفة، ويكون محتوى القيمة المضافة الأجنبية لصادراتها أقل.

،كمحصلة للتحليل المتعلق بالنتيجة المرتبطة بالاستثمار، فإن الدراسة تخلص إلى أن الأثر الصافي لخلق التجارة في المدى القصير والناتج عن الارتقاء في مراحل التكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي كان له آثار ديناميكية في المدى الطويل أسهمت في زيادة الاستثمار المحلي. وهو ما يَمكّن من الحكم أن الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي تظهر بشكل مهم في نمو تراكم رأس المال الثابت للدول الاتحاد، أي أن للتكامل الاقتصادي المجسد في صيغته التطبيقية الاتحاد الأوروبي أثر في خلق التنمية الاقتصادية.

2.5. تحليل أثر المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج على الاستثمار المحلي في دول الاتحاد الأوروبي:

في المدى الطويل يتأثر الاستثمار المحلي طرديا بنمو الناتج، وهذا الأثر ناتج عن زيادة الدخول وما ينتج عنها من توسع في الطلب يحتاج إلى توسع في الإنتاج من خلال مزج إضافي لعوامل الإنتاج وزيادة في تراكم رأس المال الثابت والتغير في المخزون.

كذلك في المدى الطويل يتأثر الاستثمار المحلي عكسيا الإنفاق الحكومي، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 1%.

وتفسر هذه النتيجة بأثر المزاحمة، كون أن الإنفاق الحكومي كان له أثر في مزاحمة الاستثمار من خلال توجيه جزء من الادخار العائلي لتمويل الإنفاق الحكومي، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة مقارنة بمعدلات الكفاية الحدية لرأس المال، وما ينتج عنها من التخلي عن بعض المشروعات القائمة أو إفلاس بعضها أو الإحجام عن إنشاء مشاريع جديدة وتوسيع مشاريع قائمة. وقد كشف التحليل التجريبي لدراسة:[1] " Žemgulienė, J. (2012)"، عن النتيجة السلبية للإنفاق الحكومي على تكوين رأس المال الثابت لكل من دولة ليتوانيا ودول منطقة اليورو خلال فترة الدراسة الممتدة بين العام 2000 و 2010.

وعموما فإن تمويل النفقات العامة عبر مستويات دين عام متزايد يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، وهو ما يسمى بفرضية "عبء الديون". وتشير دراسة:[2] "Picarelli, Vanlaer (2019) "، إلى أن زيادة بنسبة 1 ٪ في الدين العام

[1]- Žemgulienė, J, Public expenditure on capital formation and private sector productivity growth: Evidence from Lithuania and the Euro area. Organizations and markets in emerging economies, 3(05), 2012, PP 20-31.

[2]- Picarelli, M. O., Vanlaer, W., & Marneffe. W, Does public debt produce a crowding out effect for public investment in the EU? , Working Paper Series 36, European Stability Mechanism, 2019, PP 1-43.

في الاتحاد الأوروبي يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار بنسبة 0.03٪. ويجدر الإشارة أن الأثر السلبي للديون على الاستثمار في منطقة اليورو أصغر منه في الاتحاد الأوروبي بأكمله.

كما يسهم نمو الصادرات في الاتحاد الأوروبي في زيادة تراكم رأس المال الثابت، ومن المهم الإشارة إلى أن التوسع في الصادرات سواء أكان ناتجا عن تحويل التجارة أو خلقها يعد مفيدا للدول المتكاملة، فالتكامل يزيد من حجم السوق، ويساعد على خفض التكاليف من خلال وفورات الحجم، مما تساهم في زيادة الاستثمار.

وإن تحسن معدلات التبادل يمثل أحد الآثار الإيجابية للتكامل الاقتصادي فعملية التكامل إنما تؤدي إلى تحسين مركز الدولة المتكاملة، وهذا النوع من التبادل المستقل الذي يتحول فيه الطلب الخارجي على الصادرات إلى نشاط إنتاجي محلي، يتولد عنه وعن الدخول المتولدة منه طلب على الواردات، التي هي صادرات دول أخرى.

ومع تزايد حركة التبادل يتزايد النشاط الإنتاجي والدخل المتولد عنه، أي يحدث نمو وتوسع في الإنتاج، ويستجيب الاقتصاد لدافعية التصدير صعودا وهبوطا. على شرط امتلاك الجهاز الإنتاجي القطري ميكانيزمات التكيف مع التغيرات، وآليات لتوظيف الموارد المتاحة وتوليد موارد إضافية، حتى لا تقع في فخ التبادل غير المتكافئ، نتيجة قدرة الاقتصاديات الأكثر تطورا على استقطاب قدر أكبر من النشاط الاقتصادي، ووقوع الاقتصاديات الأقل تقدما في شراك التبعية وانزلاق ميزان المدفوعات إلى هوة العجز.

وهي النتيجة التي أكدتها دراسة:[1] " Marinov, E (2014)"، كما أكّدت اختبارات "جرانجر السببية" المستندة إلى نماذج تصحيح الخطأ (ECM) لدراسة:[2] "Dritsakis, N. (2004) "، على وجود علاقة سببية قوية بين الاستثمارات والصادرات.

بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن التنمية الاقتصادية وتراكم رأس المال في الاقتصاديات الأوروبية محل الدراسة لهما نفس القدر من التأثير على الصادرات؛ مثل تأثير الصادرات على تراكم رأس المال والتنمية الاقتصادية. وبالتركيز على الاستثمار المحلي نسجل أن الاستثمار المحلي للسنة السابقة كان له أثر في زيادة مستويات تراكم رأس المال الحالي، وهو ما يتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية.

6. تقدير نموذج التنمية البشرية:

إن النموذج الاقتصادي الخاص بالتنمية البشرية في هذه الدراسة يكتب في شكل دالة تابعة لـ: درجات التكامل الاقتصادي، التنمية البشرية للفترة السابقة، نمو الناتج، البطالة، نمو الصادرات، التضخم، الإنفاق الحكومي، تراكم رأس المال الثابت والانفتاح الاقتصادي. ويكتب النموذج بالصيغة الرياضية الآتية:

$$\mathbf{HDI = f\ (HDI\ L_1,\ INTEG,\ GDPgr,\ UMP,\ EXPgs,\ INF,\ GFCE,\ GFCF,\ ECOP)}$$

[1]- Marinov, E, Economic determinants of regional integration, Economic Research Institute at BAS, South-East Europe Research Centre September, 2014, PP 363-379.

[2]- Dritsakis, N, Exports, investments and economic development of pre-accession countries of the European Union: an empirical investigation of Bulgaria and Romania. Applied Economics, 36(16), 2004, PP 1831-1838.

ويبين الجدول أدناه، بعد إدراج المعطيات ذات الصلة، تقدير النموذج الخاص بأثر التكامل الاقتصادي في التنمية البشرية (**HDI**) لدول الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (3-17):

تقدير النموذج الخاص بأثر التكامل الاقتصادي على التنمية البشرية (HDI) في الاتحاد الأوروبي

```
Generalized method of moments estimation

Fitting full model:
Step 1         f(b) =  .00002586
Step 2         f(b) =  .57707432

Group variable: country                     Number of obs      =       812
Time variable: year                         Number of groups   =        28

Moment conditions:     linear =      46     Obs per group:  min =        29
                    nonlinear =       0                     avg =        29
                        total =      46                     max =        29

                                (Std. Err. adjusted for 28 clusters in country)
------------------------------------------------------------------------------
             |               WC-Robust
         HDI |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         HDI |
          L1.|   .9703135   .0101356    95.73   0.000      .950448     .990179
             |
       GDPgr |   .0004706   .0000487     9.67   0.000     .0003752     .000566
         UMP |   .0000319   .0000786     0.41   0.685    -.0001223     .000186
       EXPgs |  -6.05e-16   1.07e-16    -5.68   0.000    -8.14e-16   -3.96e-16
         INF |  -4.37e-06   7.88e-06    -0.55   0.579    -.0000198    .0000111
        GFCE |   8.36e-15   1.56e-15     5.34   0.000     5.29e-15    1.14e-14
        GFCF |  -4.31e-16   7.97e-16    -0.54   0.589    -1.99e-15    1.13e-15
        ECOP |   .0002784   .0000711     3.92   0.000     .0001391    .0004177
       INTEG |  -.0007729   .0003795    -2.04   0.042    -.0015168    -.000029
       _cons |   .0104618   .0072816     1.44   0.151    -.0038098    .0247335
------------------------------------------------------------------------------
Instruments corresponding to the linear moment conditions:
 1, model(fodev):
   L.HDI L1.L.HDI L2.L.HDI L3.L.HDI L4.L.HDI GDPgr L1.GDPgr L2.GDPgr L3.GDPgr
   L4.GDPgr UMP L1.UMP L2.UMP L3.UMP L4.UMP EXPgs L1.EXPgs L2.EXPgs L3.EXPgs
   L4.EXPgs INF L1.INF L2.INF L3.INF L4.INF GFCE L1.GFCE L2.GFCE L3.GFCE
   L4.GFCE GFCF L1.GFCF L2.GFCF L3.GFCF L4.GFCF ECOP L1.ECOP L2.ECOP L3.ECOP
   L4.ECOP INTEG L1.INTEG L2.INTEG L3.INTEG L4.INTEG
 2, model(level):
   _cons
```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 17

1.6. تحليل أثر التكامل الاقتصادي على التنمية البشرية في دول الاتحاد الأوروبي:

من فوائد خلق التجارة أنها ستسمح للمستهلكين بشراء الواردات بأسعار أقل بعد إلغاء التعريفات الجمركية، مما يزيد من فائض المستهلكين[1]. كما تساهم عملية تخفيض الرسوم الجمركية والقيود الكمية أو إلغائها كلياً سواء على السلع والخدمات المتدفقة أو المواد الوسيطية التي تدخل في عمليات الإنتاج في رفع الدخل الحقيقي للمستهلك (أي ما يستطيع الحصول عليه من سلع وخدمات عند إنفاقه دخله النقدي) ومن ثَم تحسين القدرة الشرائية، وكمحصلة لذلك زيادة الرفاهية، وهذا الانخفاض يأتي من عدة مصادر:

① أولها أنّ السلع التي تزال أو تُخفف الرسوم الجمركية على استيرادها تنخفض أسعارها بالنسبة للمستهلك؛

② أنّ المنتجات التي يجري التوسع في إنتاجها، يتم إنتاجها بتكلفة أقل (تخفيض التكاليف الثابتة) ومن ثم تتاح

[2]- Marinov E, OP.Cit, pp 363-379.

للمستهلك المحلي بأسعار أقل؛

③ أنّ المنتجات التي يتم إنتاجها في السابق تحت حماية عالية تغطي تكاليفها المرتفعة، يمكن أن تستورد بعد قيام المنطقة من داخلها بأسعار أقل نتيجة لما يحدث من خلق للتجارة؛

④ انخفاض تكاليف المواد الوسيطية الداخلة في العملية الإنتاجية، وبذلك ينخفض سعر السلع النهائية.

وعلى ذلك فإن من شأن التكامل الاقتصادي أن يسهم في زيادة الرفاهية وهو ما ينعكس على التنمية البشرية في دول الاتحاد.

إلا أن المسجل من مخرجات تقدير النموذج أن للتكامل الاقتصادي أثر عكسيا على التنمية البشرية، حيث كلما زادت المجالات التي يتم التنسيق فيها ويتم توحيدها عبر الارتقاء في مراحل التكامل الاقتصادي الأوروبي أدى ذلك إلى انخفاض مستويات التنمية البشرية. ويمكن تفسير هذه النتائج عبر التحليل الآتي:

تجدر الإشارة أن إلغاء الرسوم البينية يؤدي إلى اختلال على مستوى الميزانية العامة للدول الأعضاء، نتيجة خفض إيراداتها المتأتية من الرسوم الجمركية من شركائها التجاريين؛ ما يكون له بالغ الأثر على السياسة المالية للدولة ويكون له أثر على الإنفاق الحكومي والتحويلات والإعانات الحكومية التي من شأنها أن تُخصص لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتحسين مستويات التعليم والصحة ومستويات المعيشة للأفراد والأسر ومحاربة الفقر.

وعلى الرغم من تطبيق إلغاء الرسوم تدريجيا لفترة زمنية قد تمتد لسنوات إلا أن الفترة التدريجية قد تكون غير كافية لاتخاذ التدابير اللازمة لتقليل الآثار السلبية للانكماش في السياسة المالية وأدواتها.

ويعمق المشكل السالف الذكر إشكالية الخسائر الناجمة عن آليات توزيع الإيرادات. فبالإضافة إلى الإشكاليات التي تطرح فيما تعلق بعدالة وكفاءة توزيع المكاسب وتعويض الخسائر، فإن المشكلات المطروحة بين الدول المتكاملة اقتصاديا حول كيفية توزيع الإيرادات المحصلة، تطرح مشكلة عدم العدالة في تقسيم المكاسب، وكذا تحمل بعض الدول خسائر ناجمة عن آليات التوزيع.

ويجدر الإشارة أنه ضمن التأصيل النظري للتكامل الاقتصادي نجد أنّ تنسيق ومن ثم توحيد السياسات الاقتصادية سواء المالية أو النقدية شرطاً ضرورياً وفقاً لطرح «بيلا بلاسا» المرتكز على أسس المنهج التجاري ضمن الدرجة الرابعة من سلم التكامل، أي مرحلة الاتحاد الاقتصادي ، وهي المراحل التي تجسدت في حالة الاتحاد الأوروبي، فإنّ معاهدة ماستريخت ووفقا لشروطها المرتبطة بتوفر صحة عالية في المالية العامة للدول الأعضاء؛ حيث يجب ألا يزيد الحد الأقصى للمديونيات عن: 3% من الناتج المحلى الإجمالي لضمان عجز الموازنة في الحدود المعقولة. ، وكذلك يجب ألا يزيد مستوى المديونية الحكومية عن: 20% من الناتج المحلي الإجمالي. من شأنها أن تقيد من السياسات الرامية إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية عبر التمويل المرتكز على عجز الموازنة وهو الأمر الذي يكون له انعكاس على تحقيق الأهداف الاجتماعية المختلفة.

إن اختلاف مستويات الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها ضمن الدول المنظمة للاتحاد، ووجود فجوات بين مستويات الأهداف المجسدة والأهداف المراد الوصول إليها خاصة بين المراكز الرأسمالية في الاتحاد والدول الأطراف في الاتحاد، خاصة عندما يتعلق الأمر بمعدلات التضخم والبطالة ومستويات الفقر، فبافتراض أنّ أحد الدول تعاني مشكلة الركود أكثر ممّا تعانيه باقي دول المنطقة، فهي بذلك تستهدف رفع التوظيف أكثر ممّا تستهدفه باقي الدول، وأنّها ترغب في إبقاء معدلات التضخم منخفضة عكس ما يستهدفه شركاؤها. ومع فقدان إمكانية استخدام السياسة النقدية والسياسة المالية كأداة قُطرية –في مرحلة تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية– مع عدم إمكان استخدام سعر الصرف كأداة لتكييف الأوضاع الاقتصادية –في حالة الاتحاد النقدي– فإن ذلك يحول دون إمكانية تحقيق الدولة لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تحسين مستويات التنمية البشرية.

فإنّ أياً من هاتين السلبيتين (فقدان إمكانية استخدام السياسة الاقتصادية كأداة قطرية، وعدم إمكانية استخدام سعر الصرف كأداة لتكييف الأوضاع الاقتصادية) قد تكون أخطر شأنا بالنسبة لدولة معينة في زمن معين. بحيث يلاحظ أنّ وقْع انتقال السيطرة على السياسة النقدية من دولة صغيرة إلى مركز الاتحاد النقدي ذي العملة الموحدة، لا يختلف عما يترتب عليها من إتباع سياسة سعر ثابت للصرف.

فإذا كانت جميع الدول أعضاء الاتحاد تواجه نفس الوجه من المشكلة الاقتصادية، فسوف تستخدم السلطة المركزية أدوات التعديل، على نفس النحو الذي تختاره الأقطار منفردة. لكن تبرز المشكلة أكثر عندما يتعلق الأمر باستخدام أسعار الصرف كأداة للتعديل فقط عندما تكون دولة عضو تمر بأزمة تختلف مادياتها عن باقي الدول أو لم تتعرض لها أصلا باقي الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي، أو في حالة تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متباينة أو متضادة، حين تختلف الأهداف الاقتصادية المراد تجسيدها لقطر ما عن باقي الأقطار من حيث الاتجاه والأثر وعمق الأثر والفترة الزمنية اللازمة لتجسد هذا الأثر ما يترتب انتهاج سياسات مخالفة للسياسات اللازمة لباقي الدول.

وفي سياق توسع الاتحاد الأوروبي، تبرز الفوارق في مستويات التنمية البشرية بين دول الاتحاد، وقد أشارت دراسة: "Bucur, Stangaciu (2015)"، إلى معضلة تقليل الفوارق بين بلدان الاتحاد، إذ لا يوجد نموذج عالمي يقدم حلاً فريداً لتقليل الفوارق في التنمية الاجتماعية، إذ أن المقاربة القائمة على مدخل تقارب معدلات النمو الاقتصادي غير كافية، إذ يجب الأخذ بعين النظر الأبعاد الاجتماعية في الحسبان، لذا وجب توسيع التحليل ليشمل المؤشرات الاجتماعية والمركّبة للتنمية، خاصة المؤشرات التي تقيس التنمية البشرية وتعبر عن مدى انعكاس النمو الاقتصادي على الرفاهية والرعاية الصحية ومستويات التعليم والمعيشة للأفراد والقطاع العائلي. وقد خلصت الدراسة:[1] من خلال اختبار فرضية التقارب الاقتصادي إلى وجود اتجاه لتقليل التباين في درجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أصبحت عملية التقارب في الاقتصاد الحقيقي قوية نسبيا واضحة بينما تشير النتائج إلى أن عملية التقارب الاجتماعي والتنمية البشرية أبطأ مقارنةً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

[1]- Bucur, I. A., & Stangaciu, O. A, The European Union convergence in terms of economic and human development. CES Working Papers, 7(2), 2015, N 256.

ونجد أن دراسة:[1] " Darvas, Wolff (2014) "، بينت مجموعة من المشكلات الاجتماعية التي تواجه الاتحاد الأوروبي. فقد أسفرت الأزمات المتوالية خلال الفترة 2008 حتى العام 2013 – بداية بأزمه الرهون العقارية وصولا إلى أزمة الديون الأوروبية– على فقدان أكثر من ستة ملايين وظيفة وزيادة مضطردة للفقر. وعلى الرغم من محاولات الضبط المالي بشكل عام تجنيب الحماية الاجتماعية من تخفيضات الإنفاق، لكن توزيع تكاليف التعديل بين الصغار والكبار كان غير متساو؛ إذ أن الفجوة المتزايدة بين الأجيال قد أصبحت أكثر وضوحا، وهو ما يكون له بالغ الأثر على فئات الشباب. بالإضافة إلى المشكلات السابقة فإن اختلاف كفاءة أنظمة الضمان الاجتماعي لدول الاتحاد الأوروبي كان له أثر على مستويات الاستهلاك للأسر المعيشية، حيث تميل البلدان ذات التفاوتات الأكبر في كفاءة أنظمة الضمان الاجتماعي إلى زيادة اقتراض الأسر قبل الأزمة مما أدى إلى نمو أكثر تباطؤا في الاستهلاك خلال فترة الأزمة. كما عمقت الأزمة المشكلات الاجتماعية المسجلة في كثير من دول الاتحاد، حيث أدى ارتفاع الدين الخاص وارتفاع معدلات البطالة والفقر، ومحدودية الحصول على فرص التعليم، إلى تقويض النمو طويل الأجل والاستقرار الاجتماعي.

ويواجه صانعو السياسات في الاتحاد الأوروبي ثلاث تحديات رئيسية:

1. أولها يجب أن تظل معالجة البطالة والفقر أولوية في حزم السياسات الاقتصادية كي لا تقوض القدرة على تحمل الدين العام والنمو.
2. ثانيها، مطلوب سياسات اقتصادية شاملة لها من القدرة والتأثير على ضبط ومعالجة مجموعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتزامنة، وتقع مسؤولية معظم السياسات العمالية والاجتماعية والمالية على عاتق الدول الأعضاء، وتتطلب إصلاحات وطنية عميقة، ومن المهم التنسيق لإدارة الطلب على المستوى الأوروبي لما له من أهمية في أجل خلق فرص العمل.
3. ثالثها، من المهم مراجعة أنظمة الضرائب، المزايا الممنوحة والعبء المتحمل، من أجل تحسين الكفاءة وتحقيق العدالة وتقليل الفوارق بين الأجيال، والتقاسم العادل للأعباء بين الأغنياء والفقراء.[2]

وتوصلت دراسة:[3] " Bui, Tuan and Dungey (2016) "، إلى أن تأثير التكامل الاقتصادي على رفاهية الأسرة ضئيل وغير مهم إحصائيا. وتشير الدراسة إلى أن جداول أعمال السياسات تتطلب أولويات على مستوى الأسرة والمجتمع لضمان إعادة التوزيع للحد بشكل فعال من الفقر.

ومن وجهة نظر أكثر تشاؤما ترى الدراسة أن السياسات على مستوى الاتحاد الأوروبي لم تصحح الفروق الكبيرة القائمة في معدلات النمو عبر الدول الأعضاء، فهناك قلق متزايد من أن الفجوات القائمة بين البلدان من جهة وبين الفئات من جهة أخرى، لا ترجع إلى عوامل دورية ولكنها تشير إلى اختلافات هيكلية وتنذر بظهور

[1]- Darvas, Z. Wolff.G. B, Europe's social problem and its implications for economic growth, Policy Briefs, 823, Bruegel.
[2]- Idem.
[3]- Bui, Tuan and Dungey, Mardi and Nguyen, Cuong and Pham, Phuong, Impacts of Economic Integration on Living Standards and Poverty Reduction of Rural Households. MPRA Paper, PP 1-31.

أنماط تباعد جديدة داخل الاتحاد، على وجه الخصوص ضمن مجموعة الدول الأعضاء القديمة في الاتحاد الأوروبي التي عملتها اليورو وباقي الدول الأعضاء خاصة الجدد منها.

والواقع أن المسافة بين الدول الأعضاء الأغنى والأفقر اليوم أكبر مما كانت عليه عندما تم طرح اليورو، على الرغم من فترة النمو الاقتصادي المرتفعة قبل فترة الأزمة. وتؤكّد دراسة:[1] " Jones, Daniel Kelemen, (2021) Meunier" هذا المنحى وتشير إلى اخفاقات السياسات برزت بشكل واضح زمن الأزمات، أنه في لحظات مختلفة من تلكم الأزمات، تبنى قادة الاتحاد الأوروبي الحد الأدنى من الإصلاحات المؤقتة من أجل الحفاظ على تماسك منطقة اليورو، على الرغم من حقيقة أن العديد منهم أدركوا أن هذه الفجوات المؤقتة لن تكون مستدامة وأن هناك حاجة في النهاية إلى إصلاحات أكثر عمقاً شمولاً.

ومن جهة أخرى ،كمحصلة للاختلاف في مستويات النمو والأداء الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي ونظرا لأن الإنفاق على الرعاية الصحية يعتمد بشكل أساسي على مستوى التنمية الاقتصادية وهيكل السكان، فإن الرعاية الصحية الوطنية تختلف بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من حيث الجودة والكمية المطلوبة والموردة، مما يعكس اختلاف الهياكل الاقتصادية وتنظيم الرعاية الصحية وأنظمة التوصيل.

وتوصي دراسة:[2] " Hitiris (1997)" إلى أن التقارب في الأداء الاقتصادي ومستويات المعيشة يمثل السبيل الوحيد الكفيل إلى تقارب معايير الإنفاق الصحي.

في الأخير يمكن القول فيما تعلق بالتنمية البشرية في الاتحاد الأوروبي، فإن الأثر الصافي لخلق التجارة المترتب عن قيام الاتحاد والمحفّز للتجارة داخل المنطقة الأوروبية المتكاملة لم يسهم من خلال الآثار الديناميكية في المدى الطويل في رفع مستويات التنمية البشرية، وإنما كان للأثر الديناميكي اتجاها عكسيا.

وهو ما يمكّن من الحكم أن آثار خلق التجارة في الاتحاد الأوروبي كان له أثر في تحويل التنمية في شقها الاجتماعي تحديدا المؤشر المركب للتنمية البشرية.

2.6. تحليل أثر المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج على التنمية البشرية في دول الاتحاد الأوروبي:

1.2.6. أثر النمو الاقتصادي على التنمية البشرية في دول الاتحاد الأوروبي:

تبين مخرجات التقدير أن النمو الاقتصادي يؤثر طرديا في مستويات التنمية البشرية، وهذا الأثر دال احصائيا عند: 1% ؛ أي أ ن زيادة الناتج وما ينتج عنه من ارتفاع للدخول الوطنية يساهم في رفع المؤشرات الجزئية المكونة لمؤشر التنمية البشرية:

- مستوى معيشي لائق؛
- حياة طويلة وصحية؛
- المعرفة.

[1]- Jones, E., Daniel Kelemen, R., Meunier. S, Failing forward? Crises and patterns of European integration. Journal of European Public Policy, 28(10), 2021, PP 1519-1536.

[2]- Hitiris, T, Health care expenditure and integration in the countries of the European Union. Applied Economics, 29(1), 1997, PP 1-6.

فزيادة الدخول الوطنية تسمح بزيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني كما تساهم في رفع الاستهلاك العائلي، بما يسمح بتلبية الاحتياجات الأساسية والكمالية، في ظل حرية لـلمتجارة تُمكن الأفراد من الحصول على السلع الأكثر جودة والأقل تكلفة وهو ما يرفع من نصيب الفرد من الاستهلاك. كما أن زيادة الدخول تؤدي إلى زيادة الإيرادات الجبائية ما يمكن من التوسع في الإنفاق الحكومي على قطاعات الصحة والتعليم وهو ما يسهم كذلك في تحسين المؤشرين الفرعيين حياة طويلة وصحية بالإضافة إلى المعرفة.

وقد أثبتت مجموعة من الدراسات تأثير النمو الاقتصادي على أبعاد التنمية البشرية فبحسب دراسة:[1] "عياد 2016)" يسهم النمو في تقليص مستويات الفقر، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة:[2] " Dollar, Kraay, (2000)"، كما أن التحركات في الناتج والدخل الوطني تؤدي إلى تحركات في الإنفاق على التعليم[3] ، ويمتد أثر النمو الاقتصادي المحفّز بالابتكار إلى الانفاق على الصحة والتعليم.[4]

وتؤكّد دراسة:[5] "Gitana (2018)"على تأثير النمو الاقتصادي في التعليم في أغلب دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1997-2016.

2.2.6. أثر الإنفاق الحكومي على التنمية البشرية في دول الاتحاد الأوروبي:

تساهم الزيادة في الإنفاق الحكومي في زيادة الرعاية الصحية وكذا الإنفاق على التعليم، بالإضافة إلى زيادة مستوى الاستهلاك، وهو ما يؤثر على المؤشرات الفرعية للتنمية البشرية (HDI) بأبعاده الثلاث: « حياة مديدة وصحية » «اكتساب المعرفة»؛ « مستوى معيشة لائق» .

وتشير نتائج التقدير أن مستويات التنمية البشرية ترتبط بعلاقة طردية معنوية مع الإنفاق الحكومي، وتجدر الإشارة أن الإنفاق على الصحة يكون له أثر مباشر على التنمية البشرية لجانب من الاعتبار أن الإنفاق على الصحة يساهم بصورة مباشرة في تحسين المؤشر الفرعي حياة طويلة وصحية، وهو ما يكون له أثر إيجابي على التنمية البشرية، كما أن الإعانات الحكومية المختلفة للأفراد والأسر من شأنها أن تحسن مستويات الدخل المتاح وترفع من مستويات الاستهلاك.

وقد أكّدت دراسة:[6] " Raghupathi, Wullianallur (2020)" أن الإنفاق على الرعاية الصحية أدى إلى توفير أفضل للفرص الصحية، والتي يمكن أن تعزز رأس المال البشري وتحسن الإنتاجية. كما أكدت دراسة:[7]

---

[1]– عياد، ه، أثر النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة على معدل الفقر في الدول النامية دراسية قياسية للفترة 1970-2013، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 6، العدد 10، جامعة الوادي، الجزائر، 2016، ص ص 71-91.

[2]- Dollar, David, and Aart Kraay, Growth is Good for the Poor, Journal of economic growth, 7 (3), 2002, PP 195-225.

3– سلامي، أ. بن قانة، إ. واقع العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1964-2013)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 6، العدد 10، جامعة الوادي، الجزائر، 2016، ص ص 49-69.

4– بحوصي، م. سليماني، إ. عريس، ع. نمذجة قياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي في ظل قانون فاجنر(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995-2013)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 7، العدد 2، جامعة الوادي، الجزائر،2017، ص ص 13-27.

[5]- Gitana Dudzevičiūtė, Agnė Šimelytė, Education and Economic Development in the Selected European Union Countries. European, Journal of Sustainable Development, 2018, 7(2), PP 14-28.

[6]- Viju Raghupathi, Wullianallur Raghupathi Healthcare, Expenditure and Economic Performance: Insights From the United States Data,Frontiers in Public Health, 8, 2020, PP1 - 15 .

[7]- Anderson, E., d'Orey, M. A. J., Duvendack, M., & Esposito, L, Does government spending affect income poverty? A meta-regression analysis. World Development, 103, 2018, PP 60-71.

"Anderson, (2018) Duvendack" أن للإنفاق الحكومي أثر مهم في خفض مستويات الفقر لدول أوربا الشرقية.

3.2.6. أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية البشرية في دول الاتحاد الأوروبي:

تشير تقديرات النموذج إلى أثر طردي للانفتاح الاقتصادي على التنمية البشرية، وهو أثر دال احصائيا عند: 1%، وهو ما يتوافق مع رؤية المفكرين الاقتصاديين والمنظمات الدولية الداعين لحرية التجارة وإلغاء كافة العوائق التي تحول دون تدفقها، فهذا الفريق يشير أنّ تحرير التجارة البينية والعالمية، والانفتاح الاقتصادي يعمل لصالح الفقراء، وتنصب رؤيتهم في عمقها حول التصور المرتجى تحقيقه لمسارات التجارة العالمية بما يضمن نظرياً تحقيق أكبر قدر من الرفاهية، نتيجة الاستفادة من المنتجات الأكثر كفاءة بين دول العالم.

وقد تمكّنت مجموعة من الدول النامية من الاستفادة من المزايا التي يتيحها التحرير التجاري وكان لذلك آثارا إيجابية على مستويات المعيشة.

وقد أكّد هذا المنحى« جاديش بجواتي » حيث أكد بقوله إلى أن:[1] " أفضل اقتصاد وأفضل مجتمع يجمعان بين حرية الأسواق والديمقراطية». ف من شأن تحرير الأسواق والانفتاح على التجارة والتمويل الدوليين أن يفضيا إلى أفضل توزيع ممكن لعوامل الإنتاج بصورة عامة، وإلى زيادة الإنتاجية والتعجيل بعملية الارتقاء التكنولوجي في البلدان النامية، بصورة خاصة.[2]

إضافةً إلى التخصيص وتقسيم العمل، حيث يوفر التحرير التجاري للدول عائداً يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل التحرير وعلى وجه الخصوص التحرير المتعدد الأطراف، وينبغي أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يفضي إلى وفرات الحجم والاستفادة من مزايا اقتصاديات السلم، على أساس التكاليف النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول الأعضاء وهو ما يؤدي إلى خلق التجارة في الدول الملتزمة بالتحرير التجاري – مع إمكانية حدوث حالات من تحويل للتجارة حتى في ظل التحرير التجاري المتعدد الأطراف وإن كان بصورة أقل بكثير مما هو عليه في حالات التكامل الاقتصادي (فيما أشار إليه فينر في نظرية الاتحادات الجمركية)–وبما يضمن تحقيق الرفاهية واستفادة الجميع من مزايا تحرير التجارة.

وفي واقع الأمر فإن اتباع نهجاً أكثر انفتاحا قد يؤدي إلى حدوث الأثرين مجتمعين في آن واحد إلا أن الأثر الصافي الإيجابي على الرفاهية الناتجة عن التحرير التجاري سيؤدي إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية وتحقق البلدان الملتزمة بالنهج الأكثر انفتاحا زيادة صافية في الرفاهية الاقتصادية.

حيث توفّر التوليفة التي تجمع بين (التجارة / التنمية) إلى وجود علاقة سببية متينة، عضوية ومباشرة بين تحرير التجارة الخارجية بكامل مستويات تدفقها، وبين ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية وعدالة توزعها دوليا، بما معناه أن رفع درجة الانفتاح الاقتصادي بشكّل عام مع العالم الخارجي عبر آليات الرفع الطوعي للقيود الحمائية والتنظيمية،

[1]- ينظر: جاجديش بجواتي، التصدي للسياسة الحمائية للبلدان الغنية حركة يوبيل 2010 وغيرها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد38، العدد3،سبتمبر2001.

[2]- For More See: Sherman Robinson, Regionalism :Old and New, Theory and Practice, the International Conference Agricultural policy reform and the WTO, where are we heading? Capri (Italy), June 23-26, 2003, P 54.

سوف يؤدي فعلاً إلى آثار تبادلية للنمو بين الدول وآثار للتغذية العكسية بين الواردات والصادرات، ما يساهم في الانتعاش الاقتصادي العالمي والوطني. إن هذه الحرية الاقتصادية وما ينتج عنه من ارتفاع للدخول الوطنية يساهم في رفع المؤشرات الجزئية المكونة لمؤشر التنمية البشرية:

وعليه فإن الآثار التي يُحققها الانفتاح الاقتصادي تنعكس إيجابا على مؤشر التنمية البشرية: (HDI) بأبعاده الثلاث: «حياة مديدة وصحية»؛ «اكتساب المعرفة»؛ «مستوى معيشة لائق»، وهذه الجوانب الثلاثة ترتبط ارتباطا وثيقا بزيادة الناتج والنمو الاقتصادي وارتفاع الدخل الوطني والدخل المتاح الذي يفترض وفقا للتحليل السابق أن التحرير الاقتصادي قد ساهم في تشكيله.

وعلى ذلك فإن ارتفاع الدخل سيساهم في رفع الإيرادات الجبائية نتيجة لارتباط الضرائب المباشرة بالدخل وهو ما يساهم في تغطية النفقات الحكومية، والتي يُخصص جزء كبير منها لمجال الخدمات الصحية ومجالات التعليم بما يسهم في تحسين مستوى البعدين الأوليين («حياة مديدة وصحية» «اكتساب المعرفة»)؛ وارتفاع الدخل سيسهم في رفع مستويات الاستهلاك وتحسين مستوى المعيشة.

إ ضافة إلى الآثار الناتجة عن التخصيص الأمثل للموارد التي تَسهم في خفض تكاليف الإنتاج وكمحصلة لذلك خفض تكلفة السلع النهائية سواء استهلاكية ضرورية كانت أم كمالية بما يُحقق اشباع للرغبات والحاجات بصورة أكبر.

وقد أكدّت هذه النتيجة مجموعة من الدراسات، من ذلك دراسة:[1] "Gezer (2020) "، التي أشارت إلى أن للحرية الاقتصادية تأثير على التنمية البشرية في دول الاتحاد الأوروبي في المدى القصير والطويل للفترة المختارة.

وبحسب دراسة:[2] "Bahtiyar, Karabacak (2018) "، تؤدي الحرية الاقتصادية المتزايدة إلى زيادة أسعار الأسهم ودعم النمو الاقتصادي. من ناحية أخرى، تَشير الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين الحرية الاقتصادية ومؤشر التنمية البشرية. وهي النتيجة المستخلصة من دراسة:[3] "Graafland (2019)"، من أن مؤسسات السوق الحرة تعزز التنمية البشرية في البلدان عالية الثقة في دور السوق الحرة وآليات الانفتاح الاقتصادي.

[1]- Gezer, M. A, THE IMPACT OF ECONOMIC FREEDOM ON HUMAN DEVELOPMENT IN EUROPEAN TRANSITION ECONOMIES, Economic Computation & Economic Cybernetics Studies & Research, 54(3), 2020, PP 161-177.

[2]- Bahtiyar, E., Karabacak, M, Economic Freedom and Human Development: A Panel Causality Test on Selected Countries. The Seventh International Conference in Economics, 23-25 January 2018, Lisbon: Econ world.

[3]- Graafland, J, Contingencies in the Relationship between Economic Freedom and Human Development: The Role of Generalized Trust. Journal of Institutional Economics, 2019, PP 1-16.

خلاصة الفصل الثالث:

تضمن هذا الفصل الدراسة القياسية التجريبية المتعلّقة بتحليل الآثار الاقتصادية الساكنة والدّيناميكية المترتّبة عن قيام التّكامل الاقتصادي، من خلال تحليل أثر قيام الاتّحاد الجمركي والمراحل المتقدّمة من التّكامل ضمن تجربة الاتحاد الأوربي في تعزيز التّجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي ، والنّظر في الأثر الصافي لقيام الاتّحاد من منظور خلق التّجارة وتحويل التّجارة بالاعتماد على برنامج " Stata17"، لدراسة استقراريه المتغيرات باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل، واختبارات التكامل المشترك، ولتقدير نموذج الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي عبر نماذج الجاذبية، تم استخدام "طريقة مقدّر شبه الإمكان الأعظم بواسون" (PPMLHDFE).

وتم تحليل الأثر طويل الأجل للتّكامل الاقتصادي بالتركيز على التغيرات الهيكلية والبنيوية والاقتصادية والذي يتجاوز الآثار التجارية للتكامل الاقتصادي؛ وبالتالي تم تحليل امتداد فوائد التكامل الاقتصادي عبر آثاره الديناميكية على التنمية الاقتصادية من خلال تتبع الأثر على نمو الناتج وزيادة الاستثمار ومن ثم النّظر في أثار التّكامل الاقتصادي الاجتماعية بالتركيز على مدى مساهمة التّكتل الاقتصادي في تحقيق التنمية البشرية والرفاهية الاقتصادية، باستخدام: "طريقة مقدرات طريقة العزوم المعممة" (GMM).

ومما خلصت إليه الدراسة من تقدير النموذج الأول في ظل قياس الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي لدول الاتحاد الأوربي، أن حالة خلق التجارة الناتجة عن الاتحاد الأوربي كان لها أثر طردي في خلق النمو الاقتصادي، أي أن هناك أثر صافي لخلق التجارة. وهو ما يَمكّن من الحكم أنّ الآثار الدّيناميكية للتّكامل الاقتصادي تظهر بشكل مهم في النمو الاقتصادي لدول الاتحاد، وأن خلق التجارة الناتج عن الآثار الساكنة للاتحاد الأوروبي ينتج عنه في الأمد الطويل زيادة النمو الاقتصادي.

أما النتيجة المرتبطة بالاستثمار، فإن الدراسة تخلص إلى أن الأثر الصافي لخلق التجارة في المدى القصير والناتج عن الارتقاء في مراحل التّكامل الاقتصادي في الاتّحاد الأوروبي كان له آثار ديناميكية في المدى الطويل أسهمت في زيادة الاستثمار المحلي. وهو ما يَمكّن من الحكم أن الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي تظهر بشكل مهم في نمو تراكم رأس المال الثابت لدول الاتحاد، أي أنّ للتكامل الاقتصادي المجسد في صيغته التطبيقية "الاتحاد الأوربي" أثر في خلق التنمية الاقتصادية.

و فيما تعلق بالتنمية البشرية في الاتحاد الأوربي، فإن الأثر الصافي لخلق التجارة المترتّب عن قيام الاتّحاد والمحفّز للتّجارة داخل المنطقة الأوروبية المتكاملة لم يسهم من خلال الآثار الديناميكية في المدى الطويل في رفع مستويات التنمية البشرية، وإنّما كان للأثر الديناميكي اتجاها عكسيا. وهو ما يَمكّن من الحكم أن آثار خلق التجارة في الاتحاد الأوروبي كان له أثر في تحويل التّنمية في شقّها الاجتماعي تحديدا المؤشّر المركّب التنمية البشرية.

خاتمة

خاتمة

من خلال هذا العمل حاولنا تحليل الآثار الاقتصادية المترتبة عن قيام التكامل الاقتصادي بين الدول، وفقا للمنهج التجاري، وضمن البعدين الساكن والديناميكي؛ وعليه فإنه تم اختبار ما إذا كان التكامل التقليدي بصيغته التطبيقية المجسّدة في صورة الاتحاد الأوربي، قد ساهم في خلق التجارة أو تحويل التجارة؛ وفي المقابل مدى مساهمة الارتقاء في مراحل التكامل الاقتصادي والتقدم في مسار إلغاء حالات التمييز من خلال توحيد السياسات الاقتصادية واعتماد عملة موحدة في التأثير على التنمية الاقتصادية عبر مؤشرتها الاقتصادية والاجتماعية.

أولا– اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم معالجته في الدراسة الميدانية المتعلقة بقياس الآثار الستاتيكية والديناميكية، فيمكن استخلاص الآتي:

- **الفرضية الأولى:**

تُشير نتائج التقدير إلى أن هناك أثر إيجابي للتكامل الاقتصادي في زيادة التجارة البينية لدول الاتحاد الأوربي؛ وبالتالي فإن النتيجة الأولى التي نستخلصها من تقدير النموذج الأول في ظل قياس الآثار الساكنة للتكامل أن هناك أثر صافي لخلق التجارة؛ حيث سمح التكامل الأوربي بالإفادة الفعلية من الفرص الممكنة التي يُتيحها التقسيم الكفء للعمل، بما يتيحه من زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكّلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية العادلة للأعضاء في هذا التكتل، ومع تقدم الدرجة التي تحققها كل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي في القضاء على الحواجز والقيود التي تعترض انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين البلدان الأعضاء، والدرجة التي تُحققها كل منها من إلغاء حالة التمييز، يكون محصلة ذلك تكافؤ الفرص أمام عناصر الإنتاج على مستوى الاقتصاديات القطرية والمستوى الإقليمي، وهو ما ينتج عنه أثر صافي لخلق التجارة. **وهو ما يُثبت صحة الفرضية الأولى.**

- **الفرضية الثانية:**

إن العلاقة المقدرة في نموذج قياس الأثر الديناميكي للتكامل الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي يبين وجود علاقة طردية بين مراحل التكامل والنمو الاقتصادي؛ ويُؤكّد أن الآثار الديناميكية تُسهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية للدول الأعضاء، إمّا عن طريق تحسين توزيع موارد الإنتاج، أو تبني سُبل إنتاج أفضل؛ أو تأثير هذه الأحداث في الأجل الطويل على إمكانيات زيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء. كما أن اتساع السوق نتيجة عملية التكامل يُمكّن من إقامة صناعات بحجم اقتصادي كبير والاستفادة من وفورات الحجم التي تنشأ

عن عملية التكامل والتخصص في الإنتاج، وهو ما يُسهم في تعميق الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي في زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وانعكاسه على التنمية الاقتصادية. **وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثانية.**

- **الفرضية الثالثة:**

تُشير نتائج تقدير النموذج الاقتصادي الخاص بتراكم رأس المال الثابت في دول الاتحاد الأوربي، أنّ للتقدم في مراحل التكامل الاقتصادي أثر إيجابي على الاستثمار. **وهو ما يُؤكد الفرضية الثالثة** التي نصت على أن: الآثار الديناميكية تُؤدي إلى نمو حجم السوق مما ينشأ عنه توليد توقعات بزيادة الأرباح في المستقبل مما يُنعش الإنفاق الاستثماري؛ كما يُؤدي تقارب مُستويات الدخل ومعدلات العائد على عناصر الإنتاج المختلفة في إطار مرحلة السوق المشتركة ومرحلة الاتحاد النقدي إلى توسّع في النشاط الاقتصادي والدورة الاقتصادية بما يُعزز معدلات تراكم رأس المال الثابت ونمو الاستثمار.

- **الفرضية الرابعة:**

المسجل من مخرجات تقدير النموذج الخاص بالتنمية البشرية، أن للتكامل الاقتصادي أثرا عكسيا على التنمية البشرية، حيث كلما زادت المجالات التي يتم التنسيق فيها ويتم توحيدها عبر الارتقاء في مراحل التكامل الاقتصادي الأوربي أدى ذلك إلى انخفاض مستويات التنمية البشرية. وهو **ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.**

ثانيا– نتائج الدراسة:

يمكن التأكيد على مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها تباعًا بحسب النماذج التي قُدرت في الدّراسة التطبيقية، وهي كالآتي:

1. ترتبط الآثار الصافية الفعلية لقضايا الاتحاد الجمركي، بصفة خاصة، وعمليات التكامل عموماً بالمرونة النسبية لعناصر الإنتاج، ومنها المرونة في عنصر العمل.
2. إن أثر التقدم في مراحل التكامل الاقتصادي والالتزام بشروطها ومتطلباتها يُسهم في تحسين معدلات التبادل كأحد الآثار الإيجابية للتكامل الاقتصادي.
3. للمسافة الجغرافية أثر في تدفقات التجارة البينية بين دول الاتحاد، فكلّما ازدادت المسافة بين مراكز الدول كلما أدى ذلك إلى انخفاض تدفقات التجارة البينية بين البلدين؛ حيث أن زيادة المسافة بوحدة واحدة تُؤدي إلى انخفاض الصادرات البينية بمقدار 0.57.
4. عزّزت عضوية دول الاتحاد في النظام المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية تدفقات التجارة البينية، وهذه النتيجة تعزز التحليل الذي لا يرى أي تعارض بين إقامة التكتلات الاقتصادية والتحرير المتعدد الأطراف للتبادل التجاري.
5. من خلال نتائج التقدير نموذج "PPMLHDFE" للآثار الثابتة، نسجل أن الحجم الاقتصادي للشركاء التجاريين في نطاق الإقليم المتكامل له أثر مهم في تعزيز تدفقات التجارة البينية بين الدول.

6. إن التنسيق والتنظيم القانوني لأسواق المنتجات وعوامل الإنتاج (مكافحة الاحتكار، القوانين التي تنظم التدفقات التجارية، وعلاقات العمل، والمؤسسات المالية)؛ يهيئ أداة للنمو استنادا لدعوى أن التجارة دافع للنمو الاقتصادي.
7. يُساهم الالتزام باشتراطات العضوية في الاتحاد الأوروبي، والالتزام بمتطلبات التقدم ضمن مراحل التكامل الاقتصادي في ترقية المنافسة، بما يُمكّن من رفع القدرة والكفاءة للآلة الإنتاجية في الدول الأعضاء الجدد، خاصة دول أوربا الشرقية المنضمين ضمن مراحل التوسّع الأخيرة للاتحاد الأوربي.
8. يؤدي استخدام اليورو إلى اتجاه أسواق السندات في دول الاتحاد إلى الاتساع والعمق وزيادة السيولة، وهذا بسبب ما يتيحه اليورو من فرص استثمار عبر الحدود بين الدول الأعضاء، وهو ما يكون له الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي.
9. ساهم تطبيق شروط السوق المشتركة لدول الاتحاد في إعادة تأهيل مجموعة من القطاعات ودفع عملية التغير الهيكلي والبنيوي في منظومة الإنتاج والسوق، وضبط استراتيجيات صناعية جديدة.
10. يُعزز النمو الاقتصادي للسنة السابقة "GDPgrL1" النمو الاقتصادي الحالي لدول الاتحاد الأوربي، وهو ما يظهر في مخرجات النموذج بأثر يبلغ 0.55 لكل تغير بوحدة واحدة في نمو الدخل السابق.
11. تُشكّل البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية متزايدة في العديد من البلدان الأوروبية، وقد خلصت الدراسة إلى تأثير سلبي للبطالة في النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوربي.
12. يُحفّز الاستثمار المحلي النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي، فنمو الاستثمار له أثر مباشر على الطلب الكلي، فزيادة الطلب في قطاع الأعمال يُؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وهو ما يُؤدي إلى التوسّع في الاستثمار من أجل مواجهة الطلب الكلي الإضافي ما يؤدي إلى زيادة الناتج.
13. يُساهم التكامل الاقتصادي في تيسير الاستفادة من المهارات الفنية والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع، حيث يُؤدي التكتل إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي، وهذا كفيل بإظهار المقدرات وتنميتها.
14. إنّ زيادة فرص السوق في منطقة متكاملة من شأنه أن يجذب التجارة والاستثمار، التي لم تتمكن البلدان من خارج المنطقة من الوصول إليه بسبب ازدواجية عمليات الشحن، وعبء القيود الكمية المفروضة عليها.
15. من الآثار المهمة لاتحاد العملة على الاستثمار تخفيض تكاليف المعاملات، وزيادة المنافسة وشفافية الأسعار التي تكتسي دورا مهما وحاسما في الاستثمار.
16. أسفر تداول اليورو عن مجموعة من المنافع تتضمن انخفاض علاوة المخاطر على أسعار الفائدة في الدول الأعضاء ووجود إطار قوي لانضباط السياسات، ما يحفّز تراكم رأس المال الثابت.

17. إن اعتماد عملة موحدة أدى إلى توحيد أسواق العمل وخلق المزيد من فرص العمل الجديدة، نتيجة لإلغاء تكاليف التحويل بين العملات وتسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال؛ وإلغاء ضرورة الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملات. كما حقق تقارب في الأداء الاقتصادي من خلال شروط الانضمام، مما شجّع على زيادة الاستثمار وخلق مزيد من فرص العمل.
18. في المدى الطويل يتأثر الاستثمار المحلي طرديا بنمو الناتج، وهذا الأثر ناتج عن زيادة الدخول وما ينتج عنها من توسّع في الطلب يحتاج إلى توّسع في الإنتاج من خلال مزج إضافي لعوامل الإنتاج وزيادة في تراكم رأس المال الثابت والتغير في المخزون.
19. في المدى الطويل يتأثر الاستثمار المحلي عكسيا بالإنفاق الحكومي، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 1 %؛ وتُفسّر هذه النتيجة بأثر المزاحمة، كون أن الإنفاق الحكومي كان له أثر في طرد الاستثمار، من خلال توجيه جزء من الادخار العائلي لتمويل الإنفاق الحكومي، وهو الأمر الذي يُؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة مقارنة بمعدلات الكفاية الحدية لرأس المال.
20. أسهم نمو الصادرات في الاتحاد الأوربي في زيادة تراكم رأس المال الثابت، ومن المهم الإشارة إلى أن التوسّع في الصادرات سواء أكان ناتجا عن تحويل التجارة أو خلقها يُعدّ مفيدا للدول المتكاملة؛ فالتكامل يزيد من حجم السوق، ويساعد على خفض التكاليف من خلال وفورات الحجم، مما يُسهم في زيادة الاستثمار.
21. إن إلغاء الرسوم البينية أدى إلى اختلال على مستوى الميزانية العامة لمجموعة من الدول الأعضاء، وهو ما كان له بالغ الأثر في السياسة المالية وعلى الإنفاق الحكومي والتحويلات والإعانات الحكومية التي من شأنها أن تُخصص لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتحسين مستويات التعليم والصحة ومستويات المعيشة للأفراد والأسر ومحاربة الفقر.
22. على الرغم من تطبيق إلغاء الرسوم تدريجيا لفترة زمنية قد تمتد لسنوات إلا أن الفترة التدريجية قد تكون غير كافية لاتخاذ التدابير اللازمة لتقليل الآثار السلبية للانكماش في السياسة المالية وأدواتها.
23. عمّقت إشكالية الخسائر الناجمة عن آليات توزيع الإيرادات، وإشكاليات عدالة وكفاءة توزيع المكاسب وتعويض الخسائر، من الفجوة المسّجلة في الرّفاهية والتنمية البشرية في دول الاتحاد الأوربي.
24. تُقيّد معاهدة ماستريخت عبر شروطها المرتبطة بتوفر صحة عالية في المالية العامة للدول الأعضاء من السياسات الرامية إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية، عبر التمويل المرتكز على عجز الموازنة، وهو الأمر الذي كان له انعكاس على تحقيق الأهداف الاجتماعية.
25. إن فقدان إمكانية استخدام السياسة النقدية والسياسة المالية كأداة قُطرية، مع عدم إمكانيات استخدام سعر الصرف كأداة لتكييف الأوضاع الاقتصادية في حالة الاتحاد النقدي؛ حال دون إمكانية تحقيق مجموعة من دول الاتحاد لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تحسين مستويات التنمية البشرية.

26. تسجيل فجوة في مستويات التنمية البشرية في دول الاتحاد الأوروبي، إذ أن عملية التقارب الاجتماعي وتقارب مستويات التنمية البشرية أبطأ مقارنةً بعملية التقارب في الاقتصاد الحقيقي.
27. يُؤثر النمو الاقتصادي طرديا في مستويات التنمية البشرية، وهذا الأثر دال احصائيا عند: 1 %. إذ أن زيادة الناتج وما ينتج عنه من ارتفاع للدخول الوطنية يُساهم في رفع المؤشرات الجزئية المكونة لمؤشر التنمية البشرية: وهو ما يُؤثر على المؤشرات الفرعية للتنمية البشرية "HDI" بأبعاده الثلاث: «حياة مديدة وصحية»، «اكتساب المعرفة»، «مستوى معيشة لائق».
28. إن مستويات التنمية البشرية ترتبط بعلاقة طردية معنوية مع الإنفاق الحكومي، وتجدر الإشارة أن الإنفاق على الصحة يكون له أثر مُباشر على التنمية البشرية لجانب من الاعتبار أن الإنفاق على الصحة يُساهم بصورة مباشرة في تحسين المؤشر الفرعي حياة طويلة وصحية، وهو ما يكون له أثر إيجابي على التنمية البشرية، كما أن الإعانات الحكومية المختلفة للأفراد والأسر من شأنها أن تحسن مستويات الدخل المتاح وترفع من مستويات الاستهلاك.

ثالثا– الاقتراحات:

في نهاية بحثنا، يمكن إدراج جملة من الاقتراحات في سياق من أجل أن يسهم التّكامل الاقتصادي من خلال آثاره الساكنة والدّيناميكية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسّساتية والابتكارية والبيئية ومنها:

1. ينبغي أن تأخذ مراحل التكامل، التي ظهرت في سياق التكامل الأوروبي التقليدي في الاعتبار، الحقائق الحالية للعولمة والمخاطر؛ وتشمل اتفاقيات خاصة في مجال الاستثمار، في القطاع المالي، وتنفيذ مشاريع قطاعية مختلفة تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والصناعية على وجه الخصوص.
2. عند بناء نموذج للتكامل الإقليمي، من المهم إعطاء الأولوية لمشاريع محددة تهدف إلى تحفيز التنمية الاقتصادية فيكون العنصر الأكثر أهمية في نموذج التكامل هو تشكيل مساحة اقتصادية مشتركة من شأنها أن تساعد ليس فقط في زيادة وتيرة النمو الاقتصادي، ولكن أيضًا في تحسين جودته وهذا من خلال المشاريع المشتركة التي تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المتكامل.
3. لتعميق التكامل على المستوى الجزئي، يجب دمج أساليب التنظيم فوق الوطني المميزة للإقليمية التقليدية مع الأساليب المستخدمة في نموذج الإقليمية الجديدة، فإدخال الآليات المساعدة على هذا المستوى ذو فائدة كبيرة.
4. امتلاك تكنولوجيا العمليات الجديدة التي تُنتج السلع بأقل تكاليف، لأنّها المصدر الأساسي للميزة النسبية في ظلّ توفر العمالة الماهرة الفنية التي تحافظ على هذه الميزة الحاسمة؛ والاتفاق بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية من أجل القيام بأنشطة جماعية في قطاع البحوث والتطوير والأبحاث التكنولوجية المتطوّرة.

5. اتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية مستدامة لمعالجة الأسباب الحقيقية للهجرة ومساعدة السكان المعرضين للخطر في شمال ووسط وغرب إفريقيا، إذ يواصل الشباب المخاطرة بحياتهم بطرق جديدة وخطيرة شمالًا إلى أوروبا بسبب الرد الأوروبي على "أزمة المهاجرين" بتوسيع الحدود إلى ما وراء البحر الأبيض المتوسط؛ والإجراءات التي اتخذتها وكالة الحدود وخفر السواحل الأوروبية (فرونتكس) ممّا جعل العديد من الأفارق سجناء في بلدانهم.
6. توسيع عمل الاتحاد الاوروبي لتشمل دوائر ثلاث، تشمل الدّائرة الأولى اتفاقيات مع قوى عظمى مثل روسيا والصين؛ والدائرة الثانية أن يكون قريبًا من الأعضاء الحاليين. ويركز على حرية التنقل والالتزام بالبحث والابتكار؛ والدائرة الثالثة ستكون منطقة اليورو بشكل أساسي؛ مع البلدان التي تلتزم بسوق عمل متكامل تمامًا وتقارب اجتماعي حقيقي.
7. العمل على معالجة البطالة والفقر كأولوية ضمن برامج وجداول أعمال السياسات الاقتصادية؛ تتطلب أولويات على مستوى الأسرة والمجتمع لضمان إعادة التوزيع للحد بشكل فعال من الفقر، ولكي لا تقوّض القدرة على تحمّل الدين العام والنمو.
8. استحداث سياسات اقتصادية شاملة لها من القدرة والتأثير على ضبط ومعالجة مجموعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتزامنة، وتقع مسؤولية معظم السياسات العمالية والاجتماعية والمالية على عاتق الدول الأعضاء، وتتطلب إصلاحات وطنية عميقة، ومن المهم التّنسيق لإدارة الطلب على المستوى الأوروبي لما له من أهمية في أجل خلق فرص العمل.
9. مراجعة أنظمة الضرائب، والمزايا الممنوحة والعبء المتحمّل، من أجل تحسين الكفاءة وتحقيق العدالة وتقليل الفوارق بين الأجيال، والتقاسم العادل للأعباء بين الأغنياء والفقراء.
10. ينبغي على الاتحاد الأوروبي تعزيز دوره كلاعب عالمي وأن يحتلّ مكانة في السياسة العالمية ويساهم بشكل كبير في العديد من التطورات الدولية؛ من خلال تفعيل السياسة الخارجية ليشكّل قوة عظمى تُكسبه السلطة في الشؤون الدولية.
11. تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، إذ أنّ تباين سياساتها الاقتصادية الكلية، إلى جانب انعدام التنسيق فيما بين الدول الأعضاء، يمكن أن يقلل من المكاسب المحتملة للاندماج، لا سيما فيما يتعلق بزيادة التجارة الإقليمية؛ ولا تقتصر المجالات الاقتصادية التي ينبغي مواءمتها على سياسات الاقتصاد الكلي فحسب، بل يمكن أن تشمل أيضا السياسات الصناعية والاجتماعية والنقل والبيئية وما إلى ذلك حسب حجم الدول المشاركة.
12. توفير الحد الأدنى من التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، من أجل تعظيم الآثار الموجبة لخلق التنمية.

13. تطوير آليات مقننة للمنافسة غير السعرية داخل منظمة التجارة العالمية، من خلال إنشاء أشكال فعالة للتعاون على أساس الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتوفير الدعم الحكومي المستهدف لمنتجي المنتجات الزراعية التي تظهر إنتاجية عمل عالية؛ مع تضمين النظام الحالي مؤشرات لفعالية تنفيذ برنامج الدولة لدعم مجمع الصناعات الزراعية مثل المالية.
14. تطوير سياسة الاستثمار الإقليمية بإدخال ممارسة معياريّة لضمان خلق مناخ استثماري ملائم وجذّاب للموارد المالية بالمناطق التكاملية؛ ممّا سيسهم في إدخال تقنيات جديدة في الإنتاج، وفي الممارسة الإدارية. كما سيسهم في دخول أسواق جديدة في الخارج، مما يعني وجود برامج واستراتيجيات استثمار إقليمية؛ وإنشاء هيئة تنسيق مناسبة بمشاركة الهياكل التجارية المحلّية فضلا عن منصة تفاعلية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال جذب الاستثمارات والترويج للمشاريع وتمويل وتطوير المناطق الحدودية غير الجذّابة للمستثمرين.
15. أصبحت قضايا السلامة البيئية ذات أهمية متزايدة توجد بالفعل أمثلة سلبية على الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية لذا ينبغي اتخاذ تدابير للحد من مستوى التلوث البيئي؛ وكذا إدخال أفضل التقنيات المتاحة. ومن الضروري التقليل إلى أدنى حد من التأثير على مكونات: البيئة الطبيعية؛ المياه السطحية؛ والجوفية؛ والتربة؛ وهواء الغلاف الجوي؛ والنباتات؛ والحيوانات.
16. من العقبات الكبيرة التي تعترض تنمية الاقتصاد الإقليمي الافتقار إلى البنية التحتية للنقل؛ ومن الضروري حل مسألة تخصيص الأموال لتنفيذ المشاريع التي تهدف إلى إنشاء وإعادة تأهيل الطرق الإقليمية والاستراتيجية القائمة لتحسين البنية التحتية.
17. إدخال آليات لتحفيز تنمية المناطق من خلال تخصصها؛ وتشكيل مجموعات تنافسية اقتصاديًا ، وتنفيذ مشاريع استثمارية، بما في ذلك في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ تكوين أقاليم داعمة بمراكز تنمية وخلق الظروف الضرورية لزيادة جاذبية الاستثمار ومناخ الأعمال العام.
18. تعزيز الاندماج الإقليمي خاصة للدول النامية من شأنه تعزيز النمو من خلال التشجيع على زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛ وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية، وتوفير فرص العمل بزيادة الاستثمارات وتوجيهها إلى القطاعات التجارية ذات مضاعفات التوظيف المرتفعة.
19. ينبغي أن تركز الجزائر والبلدان العربية والأفريقية على تشكيل اتفاقيات اقتصادية إقليمية عميقة تغطي جميع المجالات التي تشملها بالفعل المنطقة، مثل تحرير التجارة في السلع والخدمات وحرية حركة رأس المال والعمالة، كما ينبغي أن تتضمن مجالات جديدة مثل سياسات المنافسة المشتركة، ونظام استثماري، وتطبيق حقوق الملكية الفكرية.
20. ينبغي استغلال التجارة والتكنولوجيا في إقامة سوق إقليمية داخلية كبيرة، بغرض تعزيز قدرة المنطقة على المنافسة العالمية في ظل التقدم التكنولوجي السريع الذي يحدث تغيرات جذرية في الأسواق، وإقرار

سياسات شاملة بهدف تحسين المهارات والمرونة وإمكانية توظيف العمالة في ظل التطورات التكنولوجية الحالية. وإقامة مؤسسات مالية إقليمية مشتركة كوسيلة لتعزيز اندماج أسواق السلع والخدمات ورأس المال والعمل؛ وزيادة وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي في كل بلد.

21. تطوير قطاع الخدمات وتجارة الخدمات اللذين يمثلان الجزء الأكبر من الإنتاج في جميع البلدان تقريباً أمر حاسم في تعزيز نمو القطاع التجاري، وفي ربط نمو التجارة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الشاملين؛ وتُحسِّن خدماتُ تيسير التجارة: كالنقل والاتصالات والخدمات المالية وخدمات الأعمال التجارية؛ بما في ذلك الخدمات المهنية.

رابعا– آفاق الدراسة:

كآفاق للأطروحة ومحاولة لصياغة ما صادفنا من إشكاليات وأسئلة بحثية؛ تفتح آفاقا لمزيد من الأبحاث حول أهمية تطوير وتحسين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وآليات تفعيل مداخل التأثير على الرفاهية والتنمية البشرية، من أجل تعزيز الأثر الإيجابي للتكامل الاقتصادي عليها، وتقليل فجوة التنمية البشرية بين الدول المتكاملة. وعليه نقترح الموضوعات الآتية:

- البحث في مدى خلق التجارة وتحويل التنمية في التكامل القطاعي بين الدول النامية.
- البحث في مدى مساهمة التوطن الصناعي داخل المنطقة التكاملية في خلق التنمية.
- دراسة وتحليل نموذج التكامل الإنمائي وقياس آثاره على الدول النامية.
- البحث في مساهمة التجارة متعدّدة الأطراف ممثلةً في المنظمة العالمية للتجارة، بين خلق التجارة وتحويل التنمية.
- البحث في مدى مساهمة المشاريع الإقليمية الكبرى في التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- **باللغة العربية:**

1. أحمد عرفة أحمد يوسف، أساليب ومقومات التكامل الاقتصادي بين البلاد الاسلامية، دار التعليم الجامعى، الإسكندرية، 2019.
2. أحمد يوسف ومصطفى يوسف، التكتُّلات الاقتصادية الدوليّة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2018.
3. أسامة مجذوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، 2001.
4. إكرام عبد الرّحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، مصر، 2002.
5. بيلا بالاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، 1964.
6. جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، تعريب طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، الرياض،1987.
7. جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بكاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985.
8. دومينيك سلفادور، الاقتصاد الدولي: سلسة ملخصات شوم نظريات ومسائل محلولة في الاقتصاد الدولي، دار ماكجوهيل للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1985.
9. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 2005.
10. سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات البنوك والنقود، ط 2، دار النسر الذهبي، القاهرة، 2004.
11. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991 .
12. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994.
13. سامي عفيفي حاتم، أوروبا الموحدة 1992 و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي الغربي، القاهرة، شركة النصر،1993 .
14. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدّولي، الدّار اللّبنانيّة المصريّة، القاهرة، ط 5، 2000.
15. –سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الدّوليّة في الاقتصاد الدّولي والتّجارة الدّولية، الكتاب الثّالث، الدّار المصريّة اللّبنانيّة، 2005.
16. عاطف السيد، الجات والعالم الثالث "دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
17. عامر مصباح، نظريات التكامل الدّولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
18. عبد الحكيم الرفاعي، سياسات الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع السياسي، القاهرة، 1975.
19. عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدولة الخليج العربي: آلياته وأهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية، مكتبة مدبولي، مصر، 1995.
20. عبد الناصر نزال العبادى، منظمة التجارة العالمية "WTO" و اقتصاديات الدول النامية، دار صفاء، الأردن، 1999.
21. علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا،2004 .
22. علي توفيق الصّادق، التّكامل الاقتصادي العربي، الشّركة العربية المتّحدة للتّسويق والتّوريدات، القاهرة، 2010.
23. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
24. عمرو محي الدّين، التّنمية والتّخطيط الاقتصادي، دار النّهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1972.

25. فليح حسن خلف، العلاقات النقدية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004.

26. فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدّار المصرية اللبنانية، القاهرة،2004.

27. محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.

28. محمد الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط 1980، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي، 1980-1960 .

29. محمد عبد العزيز، إيمان عطية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002.

30. محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992.

31. محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000.

32. مصطفى رشدي شيحه، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2004.

33. نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة :مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006 .

- **باللغات الأجنبية:**

34. Alastair R. Hall, Generalized Method of Moments, Oxford University Press, Library of Congress cataloging and application location data, britain. 2005.

35. Anderson, Blackhurst, Regional Integration and the Global Trading System, London, 1993.

36. Anna Stellinger.National Board of Trade. Economic Effects of the European Single Market Review of the empirical literature, First Edition, 2015.

37. Bela Balassa, Economic development and integration, Centro De Estudios Monetario Latino americanos, Mexico, 1965.

38. Bela Balassa, The Theory of Economic Integration, RICHARD D. IRWIN, INC, HOMEWOOD, ILLINOIS, 1961.

39. JE Meade, The Theory of Customs Unions, Lectures by Prof Dr de Vries, Amsterdam, North Holland Publishing Company, 1955.

40. Pearce, D. W. & Turner, R. K, Economics of natural resources and the environment, New York: Harvester Wheat sheaf, 1990.

41. STAFFAN BURENSTAM LINDER, An essay on trade and transformation, Almqvist & Wiksells, SWEDEN, 1961.

42. Staley, Charles E, Review of A history of thought on economic integration, by Fritz Machlup, Annals of the American Academy of Political and Social Science 434, 1977.

43. Todaro, Smith, Economic development (11th ed.), Boston: Addison Wesley. 2010.

ثانيا: المقالات والبحوث

- **باللغة العربية:**

44. ابراهيم سالم ياسمينة ويحي خديجة، دور التكامل الإقليمي بين آمال التنظير ومشاكل التطبيق، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد3، العدد1، 2015.

45. أحمد محمد أبو زيد، تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 44، 2012.

46. أحمد محمد فرّاج قاسم، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقترحات إحيائه، مجلة آراء، العدد 87، 2011.

47. أشواق بن قدور، تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية، المجلّة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلّد 5، العدد 1، 2018.

48. ألكسي كيرييف وآخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد"، صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، 2018.

49. إيمان شليحي وعبد الأمير السعد، مقارنة بين مبررات خيارات التنمية الاقليمية التقليدية والحديثة "حالة الدول العربية"، مجلّة الاقتصادية العلوم، المجلّد 17، العدد 2، 2016.

50. بحوصي، م. سليماني، إ. عريس، ع. نمذجة قياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي في ظل قانون فاجنر(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1995-2013)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 7، العدد 2، جامعة الوادي، الجزائر،2017.

51. بن داودية وهيبة، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السادس، 2009.

52. بن عوالي خوالدية وبن نعوم حليمة، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلّد 2، العدد 1، 2020.

53. جاجديش بجواتي، التصدي للسياسة الحمائية للبلدان الغنية حركة يوبيل 2010 وغيرها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد38، العدد3،سبتمبر2001.

54. جمال الدين العاقر وشمام عبد الوهاب، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلّة العلوم الانسانية، العدد 41، 2014.

55. حسام الدين الصغير، الحماية الدولية للملكية الصناعية: من اتفاقية باريس إلى اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية، المنامة، 14- 15 جوان 2004.

56. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية العدد 33، 2003.

57. حسن الشاغل، نشأة الاتحاد الأوروبي؛ الموسوعة السياسية.

58. حمدان علام وآخرون، أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأثرها في أداء المصارف الأردنية، دراسة تحليلية، الجامعة الاهلية، البحرين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 2، فلسطين، 2012.

59. حمدي عبد الرحمان حسن، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، المستقبل العربي، العدد 257 ،أوت 2000.

60. دحمان بواعلي، البشير عبد الكريم، نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية –دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية والسياسة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16، 2020.

61. رشيد ساطور، دراسة نظرية حول الاقتصادي والتنمية المستدامة وروابط، مجلّة الاقتصاد والتّنمية البشريّة، مجلد4، العدد3، 2013.

62. رفعت العوضي، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية والبلاد العربية، موقع الجزيرة الالكتروني، 2004/10/3.

63. رمزي بن دبكة، الإقليمية الجديدة والعولمة: جدلية العلاقة بين الانتقالية والانسحاب المصلحي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 26 ، ديسمبر 2019

64. السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، مجلة السياسية الدولية، العدد138، 2018.

65. سلامي، بن قانة، واقع العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1964-2013)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 6، العدد 10، جامعة الوادي، الجزائر، 2016.

66. سليمان المنذري، الجوانب المؤسسية والادارية للتّكامل الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات خالد حنفي، الإقليمية الجديدة في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 144، أفريل 2001.

67. سناء الحيدري ولبنى العزاوي، دور أقطاب النمو التقنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة للمدن (مدينة البصرة نموذجا)، 2013.

68. الطاهر شليحي، صفية زرداني، دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد:08، العدد:01،2020.

69. عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2021.

70. عبد القادر خليل، وحبيبة عامر، دور النظام التجاري متعدد الأطراف في تحقيق التنمية المستدامة، المجلّة الجزائرية للاقتصاد، المجلد2، العدد 1، 2014.

71. عبد اللّطيف بوروبي، العلاقات الأوروبية المغاربية بعد عام : 2001 تعاون بلا شراكة، مجلة المستقبل العربي، العدد 428 ، 2014.

72. عثمان توات، تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الإقليمي: المكاسب الكامنة للتكامل العميق بين الدول العربية، مجلة الباحث، المجلد 16، العدد 16، 2016.

73. عزت قناوي، الأهمية الاقتصادية لاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية: دراسة ميدانية بالتطبيق على صناعة الدواء في مصر، مجلة مصر المعاصرة، مجلد 92، عدد 463، المعهد العالي للدراسات النوعية، مصر، 2001.

74. عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وإشكالية تشكل السوق الوطنية في الدول النامية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد الثامن، المجلد الثاني، 2015.

75. علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، المجلد 7، العدد 7، 2009.

76. علي العدبه، قواعد المنشأ وأثرها على التجارة الدولية والسورية، بحث منشور على الموقع الشخصي للكاتب، 2016.

77. فتحي أبو عيّانة، الجغرافيا الاقتصادية، دار النهضة العربيّة، للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، 1986.

78. محمد بن عزوز، الإقليمية الجديدة – الصورة الجديدة للاندماج الاقتصادي الإقليمي، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 6، العدد 1، 2009.

79. محمد طوبا اونغون، اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وانعكاساتها على الدّول النّامية، مجلّة التعاون الاقتصادي بين الدّول الاسلامية، 2002.

80. محمد لحسن لعلاوي، تحليل التجارة العربية البينية باستخدام نموذج الجاذبية، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

81. موله عبد الله، التكامل الاقتصادي الجديد: الثابت والمتغير، مجلة المستقبل العربي، العدد 279، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ماي 2002.

82. نسيمة طويل، التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثالث، 2018

83. هدى عبد الحميد علي، اقتصاد التنمية من النظريات الى الاستراتيجيات والسياسات التنموية، المجلد19، العدد، 2018.

84. هشام عياد، أثر النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة على معدل الفقر في الدول النامية دراسية قياسية للفترة 1970–2013، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 6، العدد 10، جامعة الوادي، الجزائر، 2016.

85. هناء طرشون، الاتحاد المغاربي: معوّقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 2، 2018.

- **باللغة الاجنبية:**

86. David Roodman, How to Do xtabond2: An Introduction to “Difference” and “System” GMM in Stata, Working Paper Number 103, The Center for Global Development, December 2006.

87. AadityaMattoo. AlenMulabdic. Michele Ruta, Trade Creation and Trade Diversion in Deep Agreements, World Bank Group,2017.

88. Abdel Jaber, T, A review article: The relevance of traditional integration theory to less developed countries, Journal of Common Market Studies, JCMS , Vol 9, N 3, 1971.

89. Akram Jamee, Palastinian European trade relations: Partership and Reality, MPRA Paper N°74537, Munich Personal Repec Archive, 2016.

90. Akram, M., & Rashid, A. Trade Creation and Diversion Effects of the European Union, Journal of Applied Economics, 7(1), 2017.

91. Alan Matthews, Regional Integration and Food Security in Developing Countries،Food and Agriculture Organization of the United NationS, Rome ,2003.

92. Alexey Kuznetsov, Disintegration of the world trading system: causes and consequences, Finance theory and practice, Financial University, Moscow, Russia, 2019.

93. Amr Sadek Hosny, Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature, International Journal of Economy, Management and Social Sciences, V 2, N:5,Dadaab, Kenya, May 2013.

94. Anderson, E., d'Orey, M. A. J., Duvendack, M., & Esposito, L, Does government spending affect income poverty? A meta-regression analysis. World Development, 103, 2018.

95. Andrea Bonilla Bolaños, A step further in the theory of regional integration: A look at the Unasur's integration strategy, Halshs-01315692,2016.

96. Andrei Spartak, Transformations of the Regionalization Process: From Regional Trade Agreements to Interregional Enterprises, Abstract of a Research Paper on Economics and Business, All-Russian Academy of Foreign Trade of the Ministry of Economic Development of the Russian Federation, Moscow, 2017.

97. Andrey A,Economic Regionalism as a Planetary Phenomenon Theory And Methodology of Comparison, Outlines of global transformations Volume 10, Number 4, 2017.

98. Arellano, M., and S. R. Bond. Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations. Review of Economic Studies 58, 1991.

99. Asandului, M., Lupu, D., Maha, L. G., & Viorică, D. The asymmetric effects of fiscal policy on inflation and economic activity in post-communist European countries. Post-Communist Economies, 2021.

100. Aycil YUCER and Kabeer MUHAMMAD, Impact of Regional Trade agreements: Trade creation and Trade diversion in Western Hemisphere, University Paris-Dauphine, 2010.

101. Badinger, H, Growth effects of economic integration: evidence from the EU member states, Review of World Economics, 141(1), 2005.

102. Badinger, H, Growth effects of economic integration: The case of the EU Member States (1950-2000), IEF Working Paper Nr. 40, UNIVERSITY OF ECONOMICS AND BUSINESS ADMINISTRATION VIENNA, 2001.

103. Bahtiyar, E., Karabacak, M, Economic Freedom and Human Development: A Panel Causality Test on Selected Countries. The Seventh International Conference in Economics, Lisbon: Econ world, 23-25 January 2018.

104. Balistreri,Maryla ,Rodarte, Tarr,Hidemichi ,"Poverty and Shared Prosperity Implications of Deep Integration in Eastern and SouthernAfrica", 2018.

105. Bhagwati, Jagdish, Review of An essay on trade and transformation, by S. B. Linder, The Journal of Political Economy, V70, N5, Chicago 1962.

106. Blundell, R., and S. R. Bond. Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models. Journal of Econometrics 87, 1998.

107. Bolea, L., Duarte, R., Hewings, G. J., Jiménez, S., & Sánchez-Chóliz, J, The role of regions in global value chains: an analysis for the European Union, Papers in Regional Science 2022.

108. Brada, Joseph C., and Jose A. Mendez, An estimate of the dynamic effects of economic integration, The Review of Economics and Statistics, Vol70, No1, The MIT Press, Feb 1988.

109. Bruno, R. L., Campos, N. F, Estrin, S, The effect on foreign direct investment of membership in the European Union, JCMS Journal of Common Market Studies, 59(4), 2021.

110. Bucur, I. A., & Stangaciu, O. A, The European Union convergence in terms of economic and human development. CES Working Papers, 7(2), 2015.

111. Bui, Tuan and Dungey, Mardi and Nguyen, Cuong and Pham, Phuong, Impacts of Economic Integration on Living Standards and Poverty Reduction of Rural Households. MPRA Paper.

112. C. Fred Bergsten, Global Economy, Working Paper, The World Economy, vol 20, n5. 1997.

113. Callebero, Ricardo J, Macroeconomic Volatility in Latin America: A Conceptual Framework and Three Case Studies, Economia, vol. 1, nº 1, 2000.

114. Campos, N. F., Coricelli, F., & Moretti, L. Institutional integration and economic growth in Europe, Journal of Monetary Economics, 103, 2019.

115. Campos, Nauro F. and Coricelli, Fabrizio and Moretti, Luigi, Economic Growth and Political Integration: Estimating the Benefits from Membership in the European Union Using the Synthetic Counterfactuals Method. IZA Discussion Paper No. 8162, 2014.

116. Carsten Fink, Intellectual Property and the WTO, Working Paper, World Bank Institute Geneva, November 2004.

117. Cavallaro, E., & Villani, I, Club Convergence in EU Countries: A Sectoral Perspective, Journal of Economic Integration, 36(1), 2021.

118. Cetin, M., Gunaydın, D, Cavlak, H., & Topcu, B, Unemployment and its Impact on Economic Growth in the European Union: An evidence from panel data analysis. In Regional economic integration and the global financial system, IGI Global, 2015.

119. Chandran, Sarath، Trade Impact of the India-ASEAN Free Trade Agreement (FTA): An Augmented Gravity Model Analysis. MPRA Paper No. 84183, posted 11 Feb 2018.
120. Cîndea, I, & Cîndea, M, The Euro Effect on International Trade, Procedia Social and Behavioral Sciences, 58, 2012 .
121. Cooper C.A, Benton. F, Massell, A new look at customs union theory, The Economic Journal, Vol 75, No 300, Institute for Development Studies, University College, Nairobi, 1965.
122. Cuervo-Cazurra, A., & Un, C. A. Regional economic integration and R&D investment. Research Policy, 36(2), 2007.
123. Cutrini. E, Economic integration, structural change, and uneven development in the European Union, Journal of Structural Change and Economic Dynamics, 50, 2019.
124. Darvas, Z. Wolff.G. B, Europe's social problem and its implications for economic growth, Policy Briefs, 823, Bruegel.
125. Dautov, P. Gkasis, A. Karamanos, T. Lagkas, A. Prodromidou, A. Ypsilanti, SOUTH-EAST EUROPEAN RESEARCH CENTRE , Greece, September 2014.
126. David Comerford ,José V, Rodriguez Mora, The Gains from Economic Integration,Policy Research Working Paper,67th Economic Policy Panel Meeting.Zurich,the Swiss National Bank,2018.
127. David Greenaway, "Identifying the Gains from Pure Intra-Industry Exchange", Journal of Economic Studies, Vol. 9 Issue: 3, 1982.
128. Dawson, P. J., & Hubbard, L. J, Exports and economic growth in Central and East European countries during transition, Applied Economics, 36(16), 2004.
129. De Mello, Panagari and Dani Rodrik, The New Regionalism: A Country Perspective. Chapter VI in New Dimensions in Regional Integration, Cambridge University Press, Policy Research Working Paper Series from The World Bank, No 1094,1993.
130. Dimitrios A. and Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A modern approach, revised ed, Palgrave Macmillan, 2007.
131. Dinh, T.T.B., Nguyen, V. D & Hoang, M. C. (2014). Applying gravity model to analyze trade activities of Vietnam, Journal of International Economics and Management, (69) 2014.
132. Dirk Ehnts et Hans-Michael Trautwein, From New Trade Theory to New Economic geography: A Space Odyssey , Œconomia, 2015.
133. Dollar, David, and Aart Kraay, Growth is Good for the Poor, Journal of economic growth, 7 (3), 2002.
134. Don P. Clark and Denise L. Stanley, Determinants of intra-industry trade between developing countries and the United States, Journal of Economic Development, V24, N2,Chung-Ang University, Republic of Korea, December 1999.
135. Dries, L., Germenji, E., Noev, N., & Swinnen, J. F. Farmers, vertical coordination and the restructuring of dairy supply chains in Central and Eastern Europe, World development, 37(11), 2009.
136. Dritsakis, N, Exports, investments and economic development of pre-accession countries of the European Union: an empirical investigation of Bulgaria and Romania. Applied Economics, 36(16), 2004.
137. Drobot E.V, Kostyleva S.O, Evaluation methods of economic integration consequences for the countries of the Eurasian Economic Union, Rossiyskoepredprinimatelstvo,2017.
138. Dudzevičiūtė, G., Šimelytė, A & Antanavičienė. J, Causal Nexus Between Export and Economic Growth in the European Union CountriesMontenegrin , Journal of Economics, 13(2), 2017.
139. E. Yates, The WTO Has Failed as a Multilateral Agency in Promoting International Trade, ED YATES, APR 2014.
140. Edith Laget, Alberto Osnago,Nadia Rocha, Michele Ruta,Deep Trade Agreements and Global Value Chains, Policy Research Working Paper 8491,world bank group, June 2018.
141. Elkan, Peter, Measuring the impact of economic integration among developing countries, Journal of Common Market Studies 14 (1), 1975.
142. Fatma Mrad, The effects of intellectual property rights protection in the technology transfer context on economic growth: the case of developing countriesArticle, Journal of Innovation Economics & Management, May 2017.

143. Felbermayr Gabriel, Gröschl Jasmin Katrin, HeilandIng,Undoing Europe in a New Quantitative Trade Model, ifo Working Paper, No. 250 ,Leibniz Institute for Economic Research at the University of Munich, 2018.

144. Fernando Rueda-Junquera , European integration model: Lessons for the Central American common market, Jean Monnet/Robert Shuman Paper Series, Vol 6, N 4, Florida: University of Miami, 2006.

145. GAGIK ,SERGEY,INTERDEPENDENCE OF ECONOMIC INTEGRATION AND FOREIGN DIRECT INVESTMENT,Current Provisions of the Socio-Economic Situation in the Republic of ArmeniaArticle,2018.

146. Gezer, M. A, THE IMPACT OF ECONOMIC FREEDOM ON HUMAN DEVELOPMENT IN EUROPEAN TRANSITION ECONOMIES, Economic Computation & Economic Cybernetics Studies & Research, 54(3), 2020.

147. Gian Carlo Moschini, Intellectual Property Rights and the World Trade Organization: Retrospect and Prospects,. Working Paper،Center for Agricultural and Rural Development. May 2003.

148. Gitana Dudzevičiūtė, Agnė Šimelytė, Education and Economic Development in the Selected European Union Countries. European, Journal of Sustainable Development, 2018.

149. Glenn, Thoma and David, Rules of thumb for evaluating preferential trading arrangements: evidence from computable general equilibrium assessments, No 3149, Policy Research Working Paper Series from The World Bank, 2003

150. Goldstein Andrea, The new regionalism in Sub-Saharan Africa: More than meets the eye? OECD Development Center policy Brief, Organization for Economic Co-operation and Development, no 20, France, 2002.

151. Golovnin,Zakharov.Ushkalova, ECONOMIC INTEGRATION:LESSONS FOR THE POST-SOVIET SPACE, World economy and international relations, volume60, no.4, 2016.

152. Graafland, J, Contingencies in the Relationship between Economic Freedom and Human Development: The Role of Generalized Trust. Journal of Institutional Economics, 2019.

153. Greenway, David, and Chris Milner, South-South trade: Theory, evidence, and policy, The World Bank Research Observer 5 (1), 1990.

154. Hajamini, M., Falahi, M. A. Economic growth and government size in developed European countries: A panel threshold approach. Economic Analysis and Policy, 58, 2018.

155. Helen Chang, Macroeconomic Synchronization and Policy Coordination After Regional Economic Integration in the Americas, Institut des Amériques, 2011.

156. Hendrik W. Kruse, Revisiting the Sectoral Linder Hypothesis:Aggregation Bias or Fixed Costs?, LIS Working Paper Series , No. 658, LIS Cross-National Data Center in Luxembourg, Luxembourg, January 2016.

157. Hitiris, T, Health care expenditure and integration in the countries of the European Union. Applied Economics, 29(1), 1997.

158. Ho Sze Yin, Iris, Trade Creation and Diversion Effects of ASEAN Free Trade Area (AFTA), An Honours Degree Project Submitted to School of Business in Partial Fulfillment of Graduation Requirement for Degree of Bachelor of Business Administration (Honours), Hong Kong Baptist University , Hong Kong , April 2010.

159. Inotai, A, Regional integration among developing countries, revisited. Policy, Research, and External Affairs Working Paper no. 643. Washington, D.C: World Bank 1991.

160. Inotai, Andras, Interrelations between subregional co-operation and EU enlargement.

161. Irina Tutberidze, Modern Theories of Integration: French School. Practical Theories of European Integration, the electronic scientific journal of Faculty of History of Lomonosov Moscow State University, №14,2019.

162. Isabella Massa, UNU-MERIT, Technological change in developing countries: Tradeoffs between economic, social, and environmental sustainability, WORKING PAPER, UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION Vienna, 2015

163. Jagik Iskhanovich and Sergey Alekseevich, The Interdependence of Economic Integration and Foreign Direct Investment, Article published in the Journal of Contemporary Issues of Social and Economic Development in the Republic of Armenia, 2018.

164. Jaimovich, Baldwin, Contagious FTAs: New evidence on the domino theory of regionalism, September 2010.

165. Jean-Baptiste, « NAFTA's Developmental Impact on Mexico: Assessment and prospects», IdeAs [En ligne], 1 | Automne 2011, mis en ligne le 31 août 2011.

166. Jeremy Harris, Rules of Origin for Development: from GSP to Global Free Trade, WORKING PAPER anter American Development Bank; 2008.

167. Joan Miguel, THEORIES AND METHODS OF REGIONAL INTEGRATION AND FREE TRADE AGREEMENTS, Revista de Economía Mundial, núm. 47 Madrid, Españ, 2017.

168. Jones, E., Daniel Kelemen, R., Meunier. S, Failing forward? Crises and patterns of European integration. Journal of European Public Policy, 28(10), 2021.

169. Joseph. LaNasa, Rules of Origin and Round's Effectiveness in Harmonizing and Regulating Them, The American Journal of International Law ,Vol. 90, No. 4,Oct,1996.

170. Juan Carlos Halack, The product quality is presented by Linder's theory, National Bureau of Economic Research , NBER Working Paper No. 12712, NBER Working Paper No. 12712, Massachusetts Avenue Cambridge, December 2006.

171. Junquera-Rueda, The European Model of Integration: Lessons for the Central American Common Market, Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series, sponsored by the EU Commission, Vol 5 No 18, 2005.

172. Kahnert, F, P. Richards, E. Stoutjesdijk, and P. Thomopoulos, Economic integration among developing countries, Development Center of the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris, 1969.

173. Kandogam Y, "Consisten Estimates of Regional Blaocs, Trade Eects Review of International Economics, 2008.

174. Keith Maskus, Intellectual Property Rights and Foreign Direct Investment, Discussion Paper, Center for International Economic Studies, Australia, May 2000.

175. Kizito Uyi Ehigiamusoe and Hooi Hooi Lean, Do economic and financial integration stimulate economic growth? A critical survey. Economics: The Open-Access, Open-Assessment E-Journal, 13, 2019.

176. König, J. European integration and the effects of country size on growth. Journal of Economic Integration, 2015.

177. Korinek, J. and M. Melatos, "Trade Impacts of Selected Regional Trade Agreements in Agriculture", OECD Trade Policy Working Papers, No. 87, OECD publishing, © OECD. 2009.

178. Kostonina,Regionalism in the modern world economy: development and main trends,RUDN University Bulletin Series: INTERNATIONAL,RELATIONS,Vol.20,No.2,2020.

179. Kryeziu, N., & Durguti, E. A.. The impact of inflation on economic growth: The case of Eurozone, International Journal of Finance & Banking Studies (2147-4486), 2019.

180. Kwentua, G. E.. Trade creation and trade diversion effects in the EU-South Africa free trade agreement, Thesis in Faculty of the Louisiana State University and Department of Agricultural Economics and Agribusiness, 2006.

181. Lawrence, Robert Z, Preferential trading arrangements: The traditional and the new, Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements, edited by Ahmed Galal and Bernard Hoekman, Center for Economic Policy Research (CEPR) and the Egyptian Center for Economic Studies (ECES),1997.

182. Lawrence, Summers, "Regionalism and the world trading system, Proceedings – Economic Policy Symposium – Jackson Hole, Federal Reserve Bank of Kansas City,1991.

183. Lederman, Daniel, William F. Maloney, and Luis Servén, Lessons from NAFTA: For Latin America and the Caribbean, Palo Alto: Stanford Economics and Finance, 2005.

184. Liebig and Klaus, Protection of intellectual property in the world trading system: the TRIPS agreement and developing countries, Briefing Paper, German Development Institute, 2001.

185. Liliana Scutaru, Economic development versus sustainable development, Ecoforum,"Stefan cel Mare" University of Suceava, Romania,Volume 2, Issue 1(2), 2013.

186. Linder, S. B, Customs unions and economic development. In Latin American Economic Integration, edited by Miguel S, Wionczek, New York: Praeger, 1966.

187. Lipsey, R. G, The theory of customs unions: A general survey, The Economic Journal, Vol 70, No 279, Royal Economic Society London, Sep 1960.

188. Loayza, Norman, Romain Rancière, Luis Servén, and Jaume Ventura, Macroeconomic Volatility and Welfare in Developing Countries, World Bank Economic Review, vol. 21, nº 3, 2007.

189. Lomonosov, Modern Theories of Integration: French School. Practical Theories of European Integration, No 14, 2019.

190. M. Wu, Intellectual Property Rights, worldbank .2018.

191. Makower and Morton, A contribution towards a theory of customs union, The Economic Journal 63 (249), 1953.

192. Mani, Mutokumara, Gopalakrishnan, Badri Narayanan, Wadwa, Deepika, Regional integration in South Asia: implications for green growth, female labor force participation, and the gender wage gap. Policy Research Working Paper, 9119, World Bank, Washington, 2020.

193. Mann, K. The EU, a growth engine? The impact of European integration on economic growth in Central Eastern Europe, FIW Working Paper (No. 136), 2015.

194. Maria V.Sokolova, Regional trade agreements, integration and development, UNCTAD Research, Paper No1. Rev. 1 , 2017.

195. Marie Annick Bath, Economie de L'Union européenne, paris, Economica, 2000.

196. Mariia LYZUN. DEVELOPMENT TRENDS OF REGIONAL ECONOMIC INTEGRATION:METHODOLOGICAL ASPECT. JOURNAL O F E U R O P E A N E C O N O M Y Vol. 19. № 1 (72) .2020.

197. Marinov, Eduard, Economic Integration Theories and the Developing Countries. Published in: Infusing Research and Knowledge in South-East Europe, Proceedings of the 9th Annual South-East European Doctoral Student Conference, Edited by R.

198. Martin Ruhs,Carlos Vargas-Silva, The Labour Market Effects of Immigration, THE MIGRATION OBSERVATORY, 2020.

199. Marumo Nkomo, Regional integration in the area of intellectual property: The case for Southern African Development Community involvement, Democracy of Law and Development, Vol 18, 2014.

200. Maurice Schiff and L.Alan Winters, Regional Integration and Development, A co-publication of the World Bank and Oxford University Press, 2002.

201. Milen Velev, Unemployment and economic growth: Is there a relationship in the European Union?, Acta Oeconomica Pragensia, Prague University of Economics and Business, vol. 2018(4).

202. Miren Lafourcade and Jacques-François Thisse, New Economic Geography: The Role of Transport Cost, A Handbook of Transport Economic, Edited by André de Palma, Robin Lindsey, Emile Quinet and Roger Vickerman Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2011.

203. Miriam Manchin, Annette O. Pelkmans, Rules of Origin and the Web of East Asian Free Trade Agreements, Policy Research Working Papers, 2007.

204. Mulabdic.Osnago et el,Integration and UK-EU Trade Relations,world bank group, Policy Research Working Paper 7947,2017.

205. Nataliya,Valentyna, Aleksy, Sergey.A, MODEL FOR ESTIMATING SOCIAL AND ECONOMIC INDICATORS of SUSTAINABLE DEVELOPMENT, ENTREPRENEURSHIP AND SUSTAINABILITY ISSUES, Volume 6, Number 4, 2019.

206. Nigel Nagarajan, Regional and the World Trade Organization: new rules of the game, working paper on 'Regional Integration in the World Economy' held in Brussels, 1998.

207. NIKOLAOS, D. S., & PAVLOS. S, Causal Nexus between FDI, Exports, Unemployment and Economic Growth for the Old European Union Members, Evidence from Panel Data. International ournal of Economic Sciences, 7(2), 2018.

208. O. Pshyk-Kovalska, COMPARATIVE ANALYSIS OF STATIC AND DYNAMIC EFFECTS OF ECONOMIC INTEGRATION IN THE CASE OF THE EU AND NAFTA. Ефективна економіка № 5 .2017 .

209. Olugbenga Onafowora. The Economic Impact Analysis of the Euro Currency on Twelve Member Countries of the European Union. Journal of Empirical Economics, 2(4), 2014.

210. On, Joseph A, Review of The theory of economic integration, by Bela Balassa, The Journal of Political Economy , N70,1962.

211. Orlowski, L.T, Capital markets integration and economic growth in the European Union, Journal of Policy Modeling, 42(4), 2020.

212. Özdeşer, H. Analysis of the Economic Impacts of the Euro, the Efficiency of the Euro in the Optimum Currency Area, and the Place of the Euro in Global Economics. European Review, 2020.

213. Özge.YILMAZ,THE DYNAMIC EFFECTSOF ECONOMIC INTEGRATION:A COMPARATIVE STUDY ON THE COMPETITIVEPOWER OF TURKEY AND EU-8 (Poland, the Czech Republic, Hungary, Slovakia, Slovenia, Latvia, Lithuania and Estonia), Department of Economics, Gazi University, 2008.

214. Paul Krugman,THE NEW ECONOMIC GEOGRAPHY: NOW MIDDLE-AGED, Association of merican Geographers, 16 April 2010.

215. Pearson, Scott R, and William D. Ingram, Economies of scale, domestic divergences, and potential gains from economic integration in Ghana and the Ivory Coast, The Journal of Political Economy 88 (5), 1980.

216. Picarelli, M. O., Vanlaer, W, & Marneffe. W, Does public debt produce a crowding out effect for public investment in the EU? , Working Paper Series 36, European Stability Mechanism, 2019.

217. Prakapovicha Skirko, METHODS FOR EVALUATING ECONOMIC EFFECTS OF INTEGRATION WITHIN THE FRAMEWORKOF THE EEU, Belarusian State University, 4, Minsk, Belarus, 2020.

218. R.C. Feenstra; Markusen J.A. and Rose A.K, Using the Gravity Equation to differentiate .Amony Alternative Theories of Trade, NEBR Working Paper n:° 6804, 2004 .

219. Ramey, Garey and Valerie A. Ramey, Cross Country Evidence on the link between Volatility and Growth, American Economic Review, vol. 85, 1995.

220. Razin, Assaf and Andrew Rose, Business Cycle Volatility and Openness: An Exploratory Cross Sectional Analysis, in Capital Mobility: The Impact on Consumption, Investment and Growth, Cambridge University Press, 1992.

221. Richard Baldwin, A Domino Theory of Regionalism، Graduate Institute of International and Development Studies, Working Paper No:4465, Cambridge, MA 02138 September 1993.

222. Robert Lawrence, Facilitating the Relationship between Mega-regionals and the Multilateral Trading System, Mega-regional Trade Agreements: Game-Changers or Costly Distractions for the World Trading System? Reports World Economic Forum, 2014.

223. Rosseaux, Paul,1957. Review of The theory of customs unions, by J. E. Meade. Economica 24 .93.

224. S. B. Linder, Trade and Trade Policy for Development, Pall Mall Press, London, 1967.

225. Sabelnikova Ekaterina Mikhailovna, Methods for assessing the effects of economic integration at the industry level: an overview of the global experience, Scientific works: Institute of Economic Forecasting RAS,2017.

226. Sahakian, Regional Integration in the Modern World Economy, Research Paper, Journal of Transport Business in Russia, 2012.

227. Samosenok Larisa Nikolaevna, Typology of effects of regional economic integration, Russian Entrepreneurship Scientific journal on the topic: Economics and Busines, No. 2 (224), 2013.

228. Samy. A. Hatem, The Possibilities of Economic Cooperation and Integration between the European Community and Arab League, Verlage V Florentz, Munchen, 1981.

229. Sapir, André, European Integration at the Crossroads: A Review Essay on the 50th Anniversary of Bela Balassa's Theory of Economic Integration, Journal of Economic Literature, 49(4),2011.

230. Schiff Maurice, L. Alan Winters, Dynamics and politics in regional integration arrangements: An introduction, World Bank Economic Review, Volume 12, Issue 2, May 1998.

231. Schwarzenberg Zilberstein, A, Investment and Economic Performance in Europe: The Role of the Investment Climate (Doctoral dissertation), 2020.

232. Sebastian Kripfganz and Claudia Schwarz. Estimation of linear dynamic panel data models with time-invariant regressors, ECB Working Paper 1838, , European Central Bank, August 2015.

233. Sergio Correia, Paulo Guimara˜es, and Tom Zylkin ."ppmlhdfe: Fast Poisson Estimation with High-Dimensional Fixed Effects" arXiv:1903.01690v2, Cornell University, March 28, 2019.

234. Sherman Robinson, Regionalism :Old and New, Theory and Practice, the International Conference Agricultural policy reform and the WTO, where are we heading? Capri (Italy), June 23-26, 2003.

235. Simonetta and Peter, Economic Integration and Labour Markets: Ways Forward In Regionalization, Growth and Economic Integration, 2007.

236. Souleymane Coulibaly, On the Assessment of Trade Creation and Trade Diversion Effects of Developing RTAs, University of Lausanne, University of Paris 1 Panthéon-Sorbonne Preliminary draft, 2004.

237. Starikov, Pavel ,The role of WTO law in the formation of the world economic system Subject of the thesis and abstract on the Higher Certification Commission of the Russian Federation, Candidate of Legal Sciences PhD in Law, Moscow, 2006.

238. Steinberg, Richard. Antidotes To Regionalism: Responses to Trade Diversion Effects of the North. American Free Trade Agreement. The stanford journal of international law, volume 29. n2. 1993.

239. STEPHEN , NIGEL, The Way Forward for Intellectual Property Internationally, Information Technology& Innovation Foundation ,2019.

240. Tang, D, Have export compositions influenced economic growth of the European Union countries in Central and Eastern Europe?. The European Journal of Applied Economics, 17(1), 2020.

241. Tom Moylan, Is Regionalism a Threat to Trade Liberalization? ,Dublin City Universit,2013.

242. URATA Shujiro and OKABE Misa, Trade Creation and Diversion Effects of Regional Trade Agreements on Commodity Trade, RIETI Discussion Paper Series 10-E-007 , January 2010.

243. Ushkalova, Building a model of integration in the post-Soviet space, taking into account global experience, scientific article, Bulletin of the Institute of Economics of the Russian Academy, No.2, 2016.

244. Ushkalova, The Economic Implications of Regional Integration: Myths and Reality،Bulletin of the Institute of Economics of the Russian Academy of Sciences, №4, 2017.

245. USHKALOVA, TO THE QUESTION OF THE EVOLUTION OF INTEGRATION PROCESSES IN THE MODERN WORLD, Bulletin of the Institute of Economics of the Russian Academy of Sciences, 2015.

246. Uz, Z. Q, Donghui, Z, & Imran. M, Unemployment and Economic Growth of European Union: a Panel Data Analysis. European Journal of Economic Studies, 2016.

247. Vigninou Gammadigbe,Is Regional Trade Integration a Growth and Convergence Engine in Africa?, IMF Working Paper , 2021 International Monetary Fund WP/21/19,2021.

248. Viju Raghupathi, Wullianallur Raghupathi Healthcare, Expenditure and Economic Performance: Insights From the United States Data,Frontiers in Public Health, 8, 2020.

249. Viner, The Customs Union Issue , Carnegie Endowment for International Peace, American Political Science Review, Volume 44, N°4, New York,1950.

250. Vyazovskaya V.V, Falchenko O.D,To the question of the assessment of the effects of Eurasian economic integration, JOURNAL OF INTERNATIONAL ECONOMIC AFFAIRS 3,2019.

251. Yilmaz, Rita and Ligita, Intellectual property rights, R&D expenditures, and High-tech exports in EU transition economies, Journal of International Studies, March 2020.

252. Žemgulienė, J, Public expenditure on capital formation and private sector productivity growth: Evidence from Lithuania and the Euro area. Organizations and markets in emerging economies, 3(05), 2012.

253. Zhou, Haiwen,Unemployment and Economic Integration for Developing Countries,Published in: Frontiers of Economics inChina,Vol.10. No.4,2017.

254. Zolin, M. B., & Uprasen, U. Trade creation and diversion: effects of EU enlargement on agricultural and food products and selected Asian countries, Asia Europe Journal, 16(4), 2018.

255. Zuev Vladimir, The European Union: A supranational mechanism the main instrument of European integration?, Scientific article, Modern Europe Journal, 2011.

256. Zyudolu Barbiev, Umeda Haknazar, Is there a "second best" way to liberalize the economy of Uzbekistan

ثالثا: الرسائل العلمية

- **باللغة العربية:**

257. آسيا الوافي، التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلو م الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007.

258. زينب بوقاعة، معوقات ومقومات مسيرة المغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الواقع العالمي الجديد، دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2018/2017.

259. عبد الله موساوي، مكانة التجارة الخارجية في استراتيجية التنمية عرض حالة الجزائر خلال الفترة: 1989– 1999، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002 .

260. عبد الوهاب الرميدي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل في الدّول النامية "دراسة نماذج تكاملية"، أطروحة ودكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، 2007/2006.

261. عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وأثرها على اقتصاديات الدّول النامية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على الماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة ورقلة، 2009/2008.

262. عقبة عبد اللاوي، التكتلات الاقتصادية كقوّة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرّأسمالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة ورقلة، 2014/2015.

263. ليلى شيخة، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا الى الدول النامية – دراسة حالة الصين، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر،2007.

264. محمد الطيب حمدان، التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص :دراسات مغاربية، غير منشورة، جامعة بسكرة،2011 .

265. محمود حسن حسني، دور رأس المال العربي في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، رسالة ماجستير، لقسم التجارة الخارجية بكلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان، القاهرة، 1980.

266. نهاد خليل دمشقية، دراسة إمكانية التكامل الصناعي السوري اللبناني، رسالة دكتوراه، اقتصاد وتخطيط، جامعة دمشق،2000 .

- **باللغة الأجنبية:**

267. Dvornikov, The Mechanism for International Legal Protection of Intellectual Property Rights within the World Trade Organization, PhD thesis summary, Moscow, 2005.

رابعا: التقارير والدراسات المتخصصة

- **باللغة العربية:**

268. الاتفاقية العربية للتبادل التجاري الحر، عرض تقديمي للوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، 2017.

269. تقرير الأمم المتحدة، الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي نيروبي، 21-24 فيفري 2011.

270. قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2019.

271. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تحليل سياسات الاقتصاد الكلي لأغراض التنسيق الإقليمي في منطقة الإسكوا :تزامن الدورة الاقتصادية وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي الأمم المتحدة نيويورك، 2006.

272. مذكرة من أمانة الأونكتاد، تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي، جنيف، 16-27 سبتمبر 2013.

273. منظّمة العمل الدّوليّة، التجارة والتكامل الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية، 2016.

- **باللغة الأجنبية:**

274. Asian Economic Integration Report, Demographic Change, productivity and the role of technology, ASIAN DEVELOPMENT BAN, 2019.

275. Asian Economic Integration Report, Trade and Global Value, ASIAN DEVELOPMENT BAN, 2019.

276. green economy of Kyrgyzstan, The concept and essence of the green economy, 2017.

277. growth, and quality of life (World Development Report). Washington, D.C: World Bank/ Oxford University Press. 2003.

278. History of the UE, An official website of the European Union, 2020.

279. International Monetary Fund, World Economic Outlook: The International Technology Revolution, International Monetary Fund Occasional Paper, nº 2, 2001.

280. Reaping the potential benefits of the African continent, Economic Development in Africa, United Nations, Geneva, 2021.

281. Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs Directorate for EU Affairs, History of the EU,CHRONOLOGY OF THE EUROPEAN UNION (2010-Present).

282. Rules of Origin GATT, wto.2020.

283. The green economy: trade and sustainable development implication,(Electronic resource).

284. UNCTAD, The role of international trade in the post-2015 development agenda, Note by the UNCTAD secretariat, Trade and Development Board Trade and Development Commission, Sixth session ,Geneva, 5–9 May 2014, Item 4 of the provisional agenda.

285. What is the Economic and Monetary Union? (EMU), European Commission website.

286. World Bank, Sustainable development in a dynamic world—Transforming institutions,2019.

287. World Bank, World Bank Development Indicators and Global Development Finance, 2011

288. .

خامسا: المؤتمرات والملتقيات والندوات

- **باللغة العربية:**

289. أحمد مستجير، مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمي، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان 9-10 أفريل 2001.

290. الجوزي جميلة، تحديات التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدّولي الثّاني التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، الأغواط، 17-19أفريل 2007.

291. صالح صالحي، الإمكانيات المتاحة والاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، الملتقى الدولي التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، سطيف، 8-9 ماي،2004.

292. طهرات عمار و احمد بلقاسم، انعكاسات تطبيق اتفاقية تربس على حماية المستهلك في الوطن العربي وقصور التشريعات على محاربة ظاهرة التقليد – الجزائر نموذجا ، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، قطر، 2011.

سادسا: التقارير الاحصائية وقواعد البيانات

- **باللغة الأجنبية**

293. http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.MKTP.CD&country=

294. http://hdr.undp.org/en/indicaTOrs/137506#

295. http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=95

296. http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/download.asp?id=8

297. https://comtrade.un.org/data

298. https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS

299. https://data.albankaldawli.org/indicator/TM.TAX.MRCH.BR.ZS?locations=EU&view=chart

300. https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/ Trade Flow/Import/Partner/SSF/Indicator/MPRT-TRD-VL#

301. https://www.heritage.org/index/visualize

302. Stata Corp. Stata STATA LONGITUDINAL-DATA/PANEL-DATA REFERENCE MANUAL: Release 16. Statistical Software. College Station, TX: StataCorp LLC, 2019.

303. Tariff rate, applied, weighted mean, manufactured products (%)-European Union, World Bank Group,.albankaldawli.org/indicator/TM.TAX.MANF.WM.AR.ZS?locations=EU&view=chart

304. World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.

305. World Integrated Trade Solution (WITS), https://wits.worldbank.org/